

بسم الله الرحمن الرحيم وصلّى الله على سيدنا محمد وآله
 الحمد لله الذي صحّ كلامه القديم الذي هو خير الحديث في زمانه
 وأما لا ضعف أجراً فيه في كل حرف فيه عشر حسنة وإذا
 لم يصغره في لا وفي صلاة وجعل تعالى سلامه كلام رسول الله كما طاعة
 إطا عنه نوعاً وفي صلاة الصلوة والسلام على من لا نبي بعده
 سواي قد لا يات معجزاته واستبشّرنا لولا حق جوارق عادته
 بأشياء من موقعة متصلة بعنوان كراماته وموصولة
 بآيات كماله اعني سيد الانبياء وسيد الانبياء محمد
 المصطفى وحمد الرقي ومحمد المجتبي وعلى آله واصحابه
 الذين ادركوا اسرارهم وشاهدوا آثارهم واخبروا بخبرهم
 واستمعوا لآثارهم **أما** فيقول المأثور الى كرم الله
 الغنى الباري على بن سلطان محمد المقدوني القاري
 ان بعض اصحابي ومن جملة اصحابي طلب من ان يعرف علي
 شرح غنية الفكر في مصطلحات أهل الآثار لمؤلفنا وسيدنا
 الشيخ مشايخنا وسيدنا عمدة العلماء الاعلام وزخوة
 الفضلاء الكرام ومفتدي الانام وشيخ الاسلام وخاتمة
 المقاطع والمعدنين وبادرة المحققين والرفيع العلماء
 العالم العالم الرباني الشيخ شهاب الدين احمد بن حجر العسقلاني
 روح الشرح وروح الحق لما توجده في كتابنا طرانا ان اجمع
 ما يظن في كلامه مما اظهره بعض الفضلاء في التفسير
 ليكون نيرة لاولي الالباب وتذكراً للاهتباب ولا حجاب
 فانه ان الورد في العتود فقولك يكون اذنه الملائك
 المعبود قال الشيخ بسم الله الرحمن الرحيم علماً بالقرآن

الحمد

الحمد واثراً بالقرآن الحمد وثاناً بالحدث المشهور
 عند ارباب الاثر كل امرئ في بال لا يندفعه بسم الله
 الرحمن الرحيم فوا تروا بالاً استعانة به تعالى بالانوار
 عن الحوك والقوة واستادة الميراث جمع الجمع بين الحق
 والتفرقة لئلا يؤول الى الغفلة والزندقة واستعانة به
 الورد على المعزلة والرجحية واردة الخلاص عن صيقلة
 السمعة والربا الحق الاخلاص الذي هو اجل مقام **اهل**
 الاختصاص ولا شك ان هذه المعاني المطلوبة في هذه المباني
 يحتاج اليها في اول كل من المتن والشرح في الحال الاول والثاني
 وكان المصنف يسميها لفظاً والتقى باحوها كما تاملت في المتن
 والشرح منزلة كتاب واحد **أما** في بعض النسخ من قوله قال
 الشيخ الخ فالظاهر انه من كلام بعض التلامذة الفناء اعلمنا
 ما به نفسنا الاشتا واصبح الامداد ويصلح للاعتقاد والاستدلال
 لكنه يوهم ان الشيخ لم يأت بالتمسك مطلقاً وبهذا لا يظن به حقاً
 فكان الواجب ان يوافق بالتمسك بمتصلة بالحمد على شاي نسخة
 لئلا يؤول الى التفسير التفسير غير بعيد التاميم ويقتضيه اللفظ
 الصحيح فقط لمختمه وقد ما ليمسك التمسك فقط لمختمه كما في كافي
 شيخ مشايخنا الجزري فيتممة منه حيث قال بعد التمسك يقول
 راجع عنيت بما سمع من الجزري ان في الحديث وصلى الله على
 سيدنا محمد ومطعمنا ثم الراد من الشيخ هو كما في قوله ولو شاي واثراً
 ما اختار بعضهم من ان من صغر الينا ترو هذا البشائر الذي
 يستحق ان يكون سماع الحديث فيه بلا خلاف لخلاد الصحيح كما سألني
 لي تحك فانه عمن عبد العزيز بن علي بن اربعين في شاي تمام مالك

بلغ عمره عشرين عامًا فمات **صلوات الله عليه** بمراد به شيخ الإسلام وهو أن
 يكون من حق العلم بالحكام ويدل عليه حديث الشيخ في توفيقه كالمسلم
 في استناده الذي في الشيخ الكبير **سنة** أو سنة وما كان
 علمه السامع لما يشك أنكر الأثر الذي صلى الله عليه وسلم
 فقال أنه أكثر من أناس الإسلام إلى التفتيد به وهو ما
 أتت الأنام كالشيوخ من الأمام والشيخ والطب والعقيد لا
 دخلًا قاسمًا لمخفى وغيرهم من علماء الإعلام ألقوا له ألقا
 التكامل والاعلم أكثر من رتبة هذا العلم فانه له نصائب
 كثيرة في ما ليس شريعة ولجلبها فتح الباري لما شرح البخاري
 الذي هو في هذا الترتيب غاية بل في كتاب العلوم الشرعية
 بما به الحافظ هو من أحاط علمه بما به الف حديث زعمه
 الحق وهو من أحاط علمه ثلاثمائة الف حديث ثم الحكم وهو
 الذي أحاط علمه بجميع الإحداث المروية من أئمة وأصحاب
 وقعه بلا دناءة بما ذكره أقامه جماعة من المحققين وقال
 العلامة الزركلي الأديب ما نقل الحديث بالأسانيد والحدوث
 من تحمل الحديث رواية واعتقده رواية والحافظ من روى
 ما ليس بالرواية وما يحتاج له ولقد قاله العريق الحديث
 في عروة الحديث من يكون كتب وقرأ وسمع وروى وحمل
 ما في المدارس قاله في وحصل لا يمتثلون الأحاديث وفردوا
 من كتب الحديث والجلد في التواريخ التي يقرب من الف
 تصنيفه انتهى كما أنه تعرفه المستفيضة في كثير من كتابه وهو ما
 المراد به حافظ الحديث لا الغراب قلنا **ولا يجمع** أن يكون
 حفظ الكتاب والسمعة وأما ما حمله من بين الأئمة وكان له

هو

هذا
 من بعد الحق
 والحق هو الذي
 والحق

يقول

يقول شيخنا شيخنا العارف الرباني مولانا **ساجد** الزواوي
 لبعض تلاميذه أنا وأنت إنسان كامل فأنك تحفظ القرآن
 ومناه وأنا أعرف تفسيره ومعناه **هو** وحيد وهو واحد
 الإضافية بمعنى والمعنى ما دوة زمانه ومنه وأنت
 إلى لا تظهر له في شأنه عطف نفسه أو الأول خصوص من
 والثاني العموم بحره شهاب الملة والمدن أي الجمعا
 الذي يستحيان بؤره ويستعان بحضوره أو أصلها
 يستتروا فيه حين حياته ويستفيدان بكتبه بعد مماته
 والنظائر المراد بالملحة هو طريق التوحيد لا محال ليس
 إليه قوله تعالى تتبع ملته إبراهيم حنيفا ومسميا من حيث أنه
 على علي الأمانة والكرام الإسلام ويومحى إليه قوله تعالى
 أن الذين عبدوا الله الإسلام وتسميه من حيث أنه يتدين به
 ويتنزه إليه ويخارجي عليه أو العن كنهته وهو مختل
 أن يكون له ولدهم بالفضل والمراد به أنه صاحب الفضل
 والرياسة من الأموال الدينية أو ذو الفضيلة من العلوم
 الأخرية ومنه قوله تعالى فلا تأتوا الفضل ثم التسعة
 والمراد بالجنة بقول الأكرام رضي الله عنه وهذا الذي اخترناه
 أو ما ذكره صاحب الجلالين من العطف التفسيري وإذ
 أنت سميت من أكرم وأول من التأكيد **هو** شيخنا **الفضل**
 بفتح العين وسكون التي المملكتين وفتح القاف نسبة إلى بلد
 من أجل الشام التفسير إلى المشهور بأن حجج الله بالبراهين
 الذين هو الشيخ وأن كان بصيغة الكثرة وذلك ما يجب
 ووجه تسميته بذلك كثر ماله وصاحبه والمراد بالخير

المراد بالملحة

الذهب والفضة انهم يحبسوا ان كان له جواهر كثيرة فليس
به وقيل ان يذ لك لم يذ هذه وصلاية ربه حيث يرد
اعتراض كل من عترض ولا يشرف فيها حد من اقرانه ولذلك قال
بعض النظر فان حقه دمج هذا من حجر بهر اورد او عكسا
فقال تعالى كل في قلة وقيل سمي لكونه اسما لاسم الخاسر
لانه كان حاسل الخسر اما عاين الله وكان له الاولي كونه كافي لشيء
وان كان في الذهب مذكورا الجنة اكل حيازه اعلى درجاتها
واعلى مقاماتها ليعلمه ذكره ابي زيد في قوله علي عجله
مفانا ليعمله عليه الحمد لله جوز في لام التثنية اذ يلو
لجبر اذ الاستغراق او العزم وقد ساد الشيخ ابو القاسم
للمسي ان النحاس النجوي عن الالف واللام في الخبر ليعلم
اعني هي ام عهدي فقال يا سدي قالوا اما حسنية
فقال له الالف اي قوله انما عهدي وقيل ان الله تعالى بها
علم غير خلقه عن كنه جوده وحقه فحده نفسه بنفسه في ازاله
بنايته وتجلته قبل ان يحمده وقال ابن النحاس ان هذا انما ليعلم
انهم وانه ان العبرة بذلك لانه لا ينصرف فيه وليس
الافندي ايضا قوله صلى الله عليه وسلم لا احصى ثناء عليك
انك تعلم ان ثبت على نفسك لكن قوله الشيخ ثبابة عن خلقه
ما علم غيرهم غير محتاج اليه لان غيره الموصوفين بما يقول عليه اذ الحمد
ثابت له الا ان يذ ان كان الشيخ يزل عن ثبائته وحال لانه
من اثار الحمد المقام ابن النحاس المقيّد بالنجوي لما ورد كلام
الناس على قدر عقولهم وقال تعالى قد علم كل اناس بشرهم
والاظهر عندي ان اللام للاستغراق الحقيقي دون العرفي

المهدي

بما قيل به فالعجب ان كل عرس من كل حامد هو لله حقيقة
وان كان بعض افراده لعينه تعالى صور قبل المبدء رب العبي
الاعوان الفاعلية والمفعولة فينبغي ان الله هو الحامد وهو
المحمود وسواهما الله ما في الوجود ومقدوره في شئ مستحقا
استغفر الله ما سوا الله وسيد قلوبنا انما العارض
وليذ طرقت في سوا الله اذ لا يمكن لها طرقت سوا الله يرد في
ومن حديث اصف فكلية قالها التاعز كلمة ليس
الاكل شي ما خلا الله باطوره واليه الايات يؤوله تعالى على كل
شئ هاتك الا وجهه ثم اظهر مظاهر محمودة الحق هو المحمود
المستحق الحمد المفعول يا محمد الخلق والعبي حسن العبد مستحق
له تعالى سوا غيره والحمد لله وبشر اليه بغيره المحمود في كل
قوله وقال تعالى وهو الوالي الحميد واتقوا ما قيل اذا كان
اللام للمحمود فافانته قاصرة اذ لا يلزم من اشياء الجبر
لاحد احاطة افراده له قد فوج هبت بان لام له للاختصاص
ولا يخرج فرد من هذا المقام الحامد فخرج معناه الى المستغفر
وقوله صاحب المدارك واللام فيه للاستغراق عندنا خلافا
للمعتمد يريد به ان المعترلة لا يجوزونه بناء على مقتضى
خلق الافعال وليس يقتضيه ان كونهما الجبر هو مذهب المعترلة
فقط كما فوج وان الشياطين وغيره من المحققين جوزوا الجبر
بل يتجوه وقد يوجه على الاستغراق لانه الاصح في التعريف
ثم الشهوران جملة الحمد لانه اخبارية ومعناها استجابة
رسول الله في الامام عنها فاجاب بها الشياطين ففضل بل
حقيقة فالجبر ليس لنا حماد ونفيل فاذ العبره حقيقة

هذا ما وجدته

من كتاب

الحمد لله الذي جعل معنى كلام ابن الحارث ان جنيده لا يكون
حامدا مع انه يقال له تعالى حامدا اولئك كانت خيرة معي
لم يستعملوا من العلوم انه لا يشق للحمد عن الله اسم
فان قيل من ذلك ان قيل لا يقال الحمد مطلقا بل
دفعه يوجب ان بعد الشرح الحمد يتوقف الحمد له تعالى
حامدا ثم التبرع به الله تعالى بالحمد له بعد البسطة تعلقا
بالاخلاق الربانية وتعلقا بالكمال السجانية وجمعا
بين الاخيار والمحبين والآثار والمصطفين قال كل
اموركم بالله لم يبد الله بالحمد به وفي رواية محمد بن
وفي رواية بالحمد فهو قطع وفي رواية اخرى لم يقطع
الحمد لله الا بعد وان كان يحصل لكل من البسطة والحمد
له تعالى واثمة لا يدرك الله الا ان الجمع بينهما افضل وتوابعها
كل من الاستد اعترف بطلان الشروع في المقصد الاول
حقيق ما اراد الله تعالى والا اول ادركه بالحق فان الثاني
بطلان الاستد على بطلان ذلك الالهي المعنى لتعريف البسطة
والداعية على ملاحظة المنة وحمل المنة على البسطة
من القول والقدرة التي لا يدرك من له عالم قدس وان الاول
منه ومعنى ان يقول تعالى قد لا يدرك على كثرة العلم وسعة
القدرة واسما فليس لوقاله ولا ذلك ليس حبان على تعالى
وقدرته ان يدرك ان كلامها ان كان ادرك فيجب عليه
بان ما ثبت قدمه انما هو مدد هو واحد لا جوبه عز وجل
تعالى ان كان على ما قد راجحاً فهو كما يفعل من العباد
انما العباد انهم الممنوعين فيلزم ان يكون الممنوع انما

منه

سقطت بالعلم والقدرة ان لا يمتنع في الشرح على انه لا يزال
كذلك من بعد ان يقول حيا فهو كما لان معناه دأب القضا
وتوقفنا انما انما يدرك عز وجل ان الله ابدية ورفعه ظاهر
لان الصفات الذاتية لا تستغنى عن الذات الالهية
سميت بصيرة اقبل للذات ان يريد مريد امتكالات تكون
الصفات الذاتية تنبأ بها مذكورة واجبة بان
القدرة تستلزم الارادة والتكليف واعترفت بحسب فقال
الحمد لله من تكلم ان التكلم مستكلاً قال شارح وجبه
فيلزم للذات ان جميع الصفات الذاتية وسكت عن الجواب
بالكلية وتعد الشرح اكتفى بالوصف السابقين في المتن
استعار بان العلم كقولنا الحرييات والكلية ان يتحقق لهما
والمصبرات وان القدرة تستلزم بغير الصفات والشرط
اورد عليه انه عطية العقلية الذاتية على الالهية
الاضائية ووقع بان الحمد له كما قد مضى في المعنى الثانية
وبان اصله حمد الله او احمده حمدا فكان في المعنى فاعلم
وهذا انما هو بناء على الكلام في الاعتقاد ان الرسوخة
والانتماء من عطية الالهية على الحريية وعكسه كما قدم
في كلام اهل العربية بمعنى انه قد مضى في معنى ذلك
عن علي بن ابي طالب قوله تعالى والله يشهد ان الشافعي
كان يقول بعد قوله عز وجل اذا جاءك الملائكة فاقوالا تشهد
انك لسرك الله لا قدوم دفع الوهي بقوله تعالى يعلم الله سر
المتخففة من المتكلمة اي انه لا اله الا الله فهو في خبره
محذوف وهو موجود فلما صاحب المكاشف يجوز ان يكون

ن

م

معنى الشرح

له العلم الا انه جلت شأته من غير تقدم بحدوث الخير يعني لا اله
 سببه او الا انه خبيره ويسكن لازم ان يكون المتبادر كثره والخير
 معرفته قال ليس الامر كما قيل لان اصل الكلام في التقدم
 ابداله قدم الخبر وقد افكار المتكبر فصار له ابداله قدم
 نعم الاقضية وانما تم قطعاً في حق صدر الكلام من الجملة
 حرد لا وفي دسترة الا يحصل عن ضم فصار لا اله الا الله
 انتهى المشهور ان رفع الحلاله على اليد لية من الضمير المستتر
 في الخبر المقدر وجوز نصبها على الاستغناء من الضمير المذكور
 قبل هذه الكلمة كانه توحيداً جامعاً ولا يستغنى عنه ذلك
 لكن صدره الكلام بنفسه الكلام معبود بحق واداء اسم المعبود
 بالحق ومثله يكون شافضاً في القول وهو محال في كلمة
 التوحيد الصحيح على صحتها واجد ما في التقدير صدر
 الكلام من مفهوم كل كلمة والمأخوذ من مدلوله الحلاله شره
 خاص من مفهوم الا انه يعني ان لفظة الله علم للمعبود بل حق
 الوجود الخالق للعالم لا اله الا الله اسر لذلك المعلوم التكميل
 كلاله وقال السيوطي في الاقضية وقد توبع المتأخره
 الخويعه التقدم يروان فان المعنى غير متوقف عليه
 وقبلوا في ناله الا ان يدرك الخبر محمد وهذا الوجود وقد
 انكره الاله ام الرازي وقاله هذا الكلام لا يحتاج الى تقدم
 وتقدم بل الحجة هاسه لان في الحقيقة مطلقه لا تمنعها
 معقولة في انما اذا انتفت مطلقه كان ذلك دليل الاعمال
 شبه الماهية مع الغير فاذا انتفت مقبولة لا يذبح خصوصاً في
 الغيبة معقولة اخرى وقد بان تقدم برهم موجود يستلزم في

كل

كلاله غير الله قلحاً وان العدم لا كلام فيه فهو في الحقيقة
 نعم الحقيقة مطلقه لا مقبولة ثم لا بد من تقدم خبر
 استحال التميز بالخطر ظاهر ومقدور انما يقدر الخوي
 ليحكي القواعد متكون كان المعنى معقولة انتهى وفيه
 عناية الاولى ان كلام الامام بتحقيق وتدرج في
 المرام ورده بمصادرة بالكتابة بل النظام والخصائص
 ان كلامه لا يدل على نفي القواعد المحيية بالكلية بل ذهب
 الى مسئلة الكفاية في عدم الحاجة الى تفصيل ركيزة
 يكون مرفوعة بالخبر وعلى تقدم بر التقدم برينعي ايا
 فتدولنا بالبلاد برينعي من عدم التحقيق عليها مراعاة
 التماسين بما فطنة للمذهبيين وكان الجمهور ينظر الى ان
 المقدم لظهور وجوده لا يصحح للاوهية فلا يحتاج الى تفصيله
 او تفصيله نعم بالبرهان الاول اوارادوا بوجوده اعين ان
 يكون موجوداً في الحال او الاستغناء واليه اعلم بالمحال
 وحده حال علمه هذا الكوني او تفصيله من متوحد او منفرد
 على مذهب المبرمي وهو حاد مؤكداً في قوله لا شر بكم بعد
 او المراد بالكلية في وحدته في الذات وبالثنائية وحدته في الصفة
 واكبره اب اعظمه واعتقد انه اكبر من ان يحاط بكفه
 كبريائه تكبراً الى تكبير اكثر او تفصيله ان في اعيده
 ورسوله كذا في نسخة صحيحة والظاهر انما ملحقة
 من الكناخ لعدم اتمام الشرح بما يسهل المقام من السبع
 كما هو ادب الكلام ولا يلزم ان يكون ما بعده
 من المن من قبل الوجود او الفصل لكن يشكر ان الخليفة

لا يتصور ذلك الزيادة اللهم الا ان يتكلم بان يقال
 وصلى الله الخ قام مقامها قيل او رد المص السيادة
 في الخطبة على قوله صلى الله عليه وسلم كل خطبة لي فيها
 تشبه في كماله الخ واداه ابو داود والترمذي في
 جامعهم ولو قرئ منه كان عليه ان يورد هاتين خطبة المن
 ايضا ودفع بانه لم يورد هاتين المن إشارة الى ان الحديث
 ضعيف فلم يجب العلية واورده في خطبة الشرح ايما الى
 الحديث العار في هذا يدل الاعمال يستحسن العلية وان كان
 ضعيفا واظهر ان يقال صرح بلفظ التشديد في الشرح
 على ان ظاهر الحديث وان في المن بعضها كما قيل في ثنا ويل
 الحديث على ما نقل عن الثوري في شرحه من اعادة التلاوة
 والاطفاء يجب ما يليق بكل ما من الكتاب ويمكن ان يقال
 انما ترك الشواذ من في المن بناء على ان المراد بالخطبة الخطبة
 على المنبر الشارفة في رتبة صلى الله عليه وسلم وان بها
 في الشرح علية بالاحتياط في خطبة الكتاب لان العبرة
 بعموم الان لا في خصوص الاسماء وانما علية لصلوات
 وصلى الله على سيدنا محمد خاتمة خيرته لفظا وعلما ومعنى
 والصلوة من الله تعالى اراد الرحمة والظهار الملاحظة وتعد
 على حصول الاستملاء ونحوه بعضها ان علية لفظا لا ضرر
 واللام للمنفعة وليس كذلك بل هو محتمل في فعلنا تارة بتعدي
 باللام ومرة بعلى كعالم ودعا عليه وحكم له وعليه لا يقال
 صلى الله عليه وما فانه لا يلزم من قول المزارع في الحديث انما
 انما لفظا فلي مع ان العلة المتأوردت معنى الدعاء

بند عليه
 صح

بالجبر

بالجبر في الاشكال من اصله جبر هو في اصله اسم مفعول
 من جبر بالتشديد مبالغة في التشديد بالتعقيد في سبيل جبر ان يكون
 بعبده الاولون والاخرين وكان اسرائيل قد وردا مقدورا
 ولذا قيل لاسمائه من السباقتين من الوصية الى العليمة
 الذي ارسله في جملته رسول الله صلى الله عليه وسلم نبيا للناس اي لاجل
 نعمهم فالمراد بالناس المؤمنون فانه المستغفون كما قيل في قوله
 تعالى هدي للمتقين او عام لغياهم عليه كما قيل في قوله تعالى
 هدي للناس الى صراط مستقيم او بطلوا الناس عليهم ويحتمل ان
 تكون اللام بمعنى اليك كما ذكره عليه تسميته وقيل بعث الخلق
 جميعا حتى للعبوات والجمادات كافة هي من الشرح في لاي
 رسلا لكافة بمعنى عامة لهم من معنوا مطلق او جامعة لهم
 في الاملاغ في جاز من الضمير المصوب في ارسله فالتا للبالغة
 والظاهر انها في هذا المقام من الناس وانما قاله للبالغة
 في قوله تعالى وما ارسلناك الا مكالمة للناس ليجوز جعلها حالا
 من الناس على المختار لان تقدم حال المود عليه كتقدم المود
 على الجار وان اوجها هذا لمدح المود وذهب ابو علي وابن
 كيسان وابن رهان وابن مكيون الى جوازها وهو الصحيح
 ان يشير المؤمنين بالجنة ونذر الانبياء في قوله فالكافرون من الناس
 وحدثت منعوا لانها لوضوحها وليذهب الوهم لمذهب وايضا
 الى انه لا يمكن بيانها على اسم الله اي اقراره واتباعه فالال
 من جهة النسب لما روي عن ابن عباس انه قال هم اولاد علي بن
 وعقرا العباس من جهة الذين لما روي عنه صلى الله عليه وسلم
 الا محمد كل تخاراه الطير في في الا وسقط عن الترويح لغيره

منه
 منه
 منه

العموم ويعتبر ان يكون يقيناً بالاول فثالث فانه المعول
 بقرينة قوله وحسب لاد الاسلحة العطف النفاذ وان اخبر
 التخصيص بعد التعميم بناء على الثاني وفي ذكرها انما الى رد الخواص
 والارافض وهو اسحق بن حنبل جمع وسبق في معناه البسيط وسبق
 بفتح اللام عطف على من وجميع بين القولين انما يصلوا عليه
 وسبقاً لاسلموا والمراد بان يراد تسليماً انما يراد زيادة التعظيم
 واذا ذكره التكرار كما اشار اليه بقوله كثر او قد ورد في الصلاة
 على فان خلاصتك على مغيرة لذنوبكم وفي حديث قدس من صلى
 عليك صليت عليه ومن سلم عليك سلمت عليه ثم هذا الذي فعله
 من ذكر الصلاة في اصوله بعد الحمد لم تعال وهو عادة العلماء على
 ما قاله النووي ومن يحاكي قول تعال في ركعتك لا ذكر لا قال
 لا ذكر لا ذكرت انما بعد انما بعد ما كانت انما تضمنت
 لمعنى شرط كما هو مقرر بانى بالحق الجارية في قوله فان قيل لرب
 توفى الامانة وقوله التسليم حرج تصنيف ما جود من الصف
 لان المولد يجمع بين انواع الكلام في جعلها صنفان تمام
 المقام في امثلة للاجل الحديث اي في عزم وهو لا فقم
 على استعماله في الفاظ مجموعته لولا انما في جعلها صنفان
 فثابت بينهما اصطلاحاً عليها وقد ترفت اي التسليم لا يترجم
 من متركز في القدم والحديث في قد يترجم الزيادة وجموده
 فيما بين المتقدمين والمتأخرين فمن صنف وفي نسخة فترادف
 من صنف في ذلك اي في اصطلاح اهل الحديث القاضي ابو عمر راي
 الحسن بن عبد الرحمن بن خالد الرومي مزي بفتح الميم الاولى وهم اهل
 وسكون الروافض الميم الثانية بعد هذا اي جهة بلوغ رسلنا

وفي الكلام استعارة بوجود تعدد التخصيص في ذنوب القاص وعدم
 تحقق الاولية وثبتان من للتخصيص طوله اسم التخصيص بمعنى
 الجماعة فان افضل التخصيص التمثيل بالاضافة يجوز فيه الاول
 والمطابقة لسهولة المعنى واول المصنفين في ذلك القاضي
 بان جماعه في عمر واحد متفقوا لم يستعمل احد في التخصيص
 والمعلم ليعمل بالمعنى بالحققة فاورد هذه العبارة والحققة يقول
 فالاول من صنفين بالاول المتقدمين فانه امرا خاص في كتابه بالنسبة
 لغيره وقد راجع قيل اي شيء صنف فقال صنف كتابه او اعني ما
 صنف كتابه ولا يصح تخصيصه بصنف المذكور لان في من صنف
 قوم من جملة القاصي كما سبق ونوويحه انما على صنف المذكور
 ضمير من ولم يصف هذا الكتاب الا واحد منهم لا جميعهم ثم اقول
 عن كتابه بقوله الحديث بنسبة يدال الكسوة اي الراعي
 والراعي والفاصل بالساد اي الفاروق بينهما وبين طرق الحديث
 فاستاده كذا في القاضي وكذا لم يوجب اي القنون
 باجمعا من جمع الاراد وجميع المواضع كما عطف على القاضي
 ابو عمر في المنيابور في القنون والسبب في المنة في بلد
 مشهور نحو ان كان في الحكم وان استوجب لم يوجب اي
 بالتصميم والتصحيح ولم يربط اي ليعمل الا في من استعاض على وفق
 ما رافعا كما ينبغي عند العجز والتصح ولاد اي تمنع الحاكم في ترتيبه
 وعدم تقديره ادجابه هذا ولعمري بغير القنون وفتح القاص
 الامم في كسرهم وفتح وفتح وبها فتوجه في لغة اهل الشرق
 ووجهة في الغرب عمل اي ابو نعيم على كتابه اي معارضه
 على كتاب الحاكم ليعمل من كتابه فاما ما قيل ان تقول

هلب

في كتابه كذا يا اياه قوله في كتابه فانا لا نستطيع ان نقول عليه
 معناه كتابه كذا وكلام غير موجه وان قوله في كتابه شمله بعمل
 لا يتلوه الا يستعمل التلاوة بمعنى القراءة في غير القرآن في قوله
 مستخرج من كتابه كذا من غير ان يكون له منزلة في الدلائل
 بقوله كذا لان مستخرجا على الصحيحين اي منه كذا عليها
 والعقود بين المستخرج والاشهاد ان الروايد في المستخرج
 بالفتح من المستخرج بالكسر بخلاف المستدرك والتعبير بها
 بالمستخرج او من المستدرك وقيل الظاهر انه معناه زاد الوهم
 على كتاب الحاكم اشهدت دكره عليه ما فاته حينئذ يكون قوله
 مستخرجا على ما فعلت معقول على قوله على كتابه شمله هو
 مستخرجا وتفسيره من المستخرج بالافتقار وغيره لا في المقام
 مع معارضة نظمه بما ذكرته لان مستخرجا على الصحيحين اي
 معترضا وايضا اي ومع ذلك تركه انما اكد كونه للمحققين
 الذي جاء بعده من اهل الحديث رضي الله عنه في قوله مستخرجا اي بمسألة
 بعده ثم اي بعد التقاضي والتمسك او بوضع التقدير من المحققين
 بولاد المتأخرين او آخر التقديرين وهو صاحب المنهج
 ابو بكر البغدادي ثم زاهد الدالين وانما ما دام في الاول
 واهل الدلائل في عكسه وهو اوضح الروي عن الشافعي نعمت
 وفيه ان الرواية اى صحتها ونفاها هذه الكلية المشتملة على
 المسائل الخمسة كذا يا ايها المشافهين بها الكفاية في
 في قواعد الرواية كما اشار اليه في كتابه اي وصفت في ادب
 على الرقابة وادبها كتابه اي حاشاها ملائمة الخاتم لادب
 الشيخ اي في ادب السماع اي في التمثل واخره لمراعاة السمع

اي

باب
للمحقق

منه مع

علم هو

اقدم الشيخ عليه ولا يمنع ذلك من قبول الحديث وهو حجة
 وسنن فاشترط على ما ذكره النووي في التمهيد الا انه
 صنف استثنائا عما لا يحدده والقلة بمعنى المودة او السبق
 والعدم اي لا يبرهن من قبول الحديث بوضوح من الاوصاف
 الا انه كونه متصفا بعد الصفات اي وصفه هو فيه اي في ذلك الف
 ثانيا مفردا كملت دكراته والسترجات والمؤلف كان اي
 الخليل في قوله اي يحقه الحاشية ابو بكر بن نقطة بن
 العون وسكون القاف بعد هاء طائفة وهاتان اسم
 حاد وثبت حديثه ام اياه عرف بها كل من انصف من النصارى
 وهو العدل ان الحديث اي من المسلمين بعد الخليل اي
 بعد تصانيفه على يد عباد الرجل كبر العيون من بعده ذلك
 الرجل اي يقوته وينفع عليه والمحبو عباد الله معتمدون على
 كونه وبما حذروا منها فمبينا هذا الظاهر قوله الشافعي الحق
 كلامه عباد الله حنفية في الفقه وسماه ما حكى ان الشافعي سمع
 رجلا يفتي في المسئلة فدعا وقال يا هذا انت في رجل سئله
 جميع الناس ثلاثة ارباع الفقه هو لا يسلم كبر اربع قال وكيف
 ذلك قال في الفقه هو ادب وجوابه وهو الذي يفتقر بوضع المسئلة
 وسلم له نصف العلم بل يجب من الكل وخصومه لا يقولون انه اخطأ
 في كل فاذ اجعلوا فاقوا فيه مقابلوا له في المسئلة
 ارباع العلم وبقي الربع فتركه بين الناس وهذا بين في الروايد
 المعينة والعلاني والمؤلف قد يقول له بعد الخليل انما هو قوله
 على كونه لا يحدده ان الفضل المشتمل من ادبها وادبها هو
 المتأخرين ثم جاء بعدهم بعض من تأخر الخليل من الحديث

ما أخذ من هذا العلم أي علم أصول الحديث أو من هذا العلم الأصول
 في كتب الطبيب ينسب أي هذا العلم ينسب في قوله والبا والحيوة
 في قوله أنفاً في علم أي من بعض من ينسبوا إلى هذا العلم الأثر
 من باب لطيفة أي هو ظاهر في هذا العلم (الاماع بكسر الهمزة
 من رفع الهمزة أصلاً) وكان فيه إشاراً إلى كل لغة من اللغات التي أرادته
 وأبو حفص المياجي فتح التيم قبل النسخة وكثر الون والجم
 كلمة من أراد بيان على سيرة يومين من سماعه وهو يقرب
 ما سار به في هذا العلم لا يحتمل في سماعه أي ذلك الجزء
 ما لا يسمع أي الشيء الذي لا يطبق المحمد في سماعه وفي نسخة
 نصب أحدث ورفع جملته أي ما لا يبلغ للمحدث جملته وإنما
 في كل أي هذا أو أمثال ذلك على أنه العطف على سبيل المعنى
 أي التعاضد الكثرة ما ذكر وأما في ذلك فيقول السعدوني
 وأما في ذلك كقوله على أنه منتهى خبره محذوف وهو لا ظهر
 في قوله يجوز أن يكون عطفاً بـ هذه المعطوف لقوله تعالى
 والذين نزلوا العاد والاسنان أي وأخلصوه ومنه قوله علفته
 نبأاً وما نازد أي وجمع أمثال ذلك من التشايع التي اشترى
 ونسبته بصبغة الجهر أي يجعله في الشرح مسبوقة تارة لتبين
 في المتن العطف في الجملة في الشرح مسبوقة تارة لتبين
 أي في سببه تعاملاً على الجملة في المعاني ولأن البسط على أن يكون
 في الجملة المعاني على الجملة في المعاني على الجملة في المعاني
 بالإنشاج وجبته في المعاني على الجملة في المعاني على الجملة في المعاني
 والآمال والإشارة والإياقاة كل واحد لا يذكر في هذا العلم
 بعد أخذ من هذا العلم تارة لتبين سببها الظاهر

أوصاف ذلك
 وأما في ذلك
 مع

أن يقول حظه لكن لما كان الاختصاص سبباً لتيسر الحفظ
 وهو يشترط في تيسر العلم في التناول في شتى الأفكار
 ويصعب فهم المواد والمقصود من الحفظ هو العلم وضع موضع
 الحفظ قائلاً فلا سبباً للحفظ بل هو العلم في علم الحفظ
 أن الاختصاص في تيسر الحفظ لا يفسد العلم فإذا زاد المراد
 فهم من لا يروى سريعاً فافهم إذا اختصت سهل حفظها وتيسر
 ليسهل فهمها بسبب حفظها ولا كذلك المسوقة فافهم إذا وصل
 إلى آخره بفعل عن الأول وقوله إلى أن جعلته في بقوله
 إلى واستمر الأمر على ما ذكر من الكثرة والبسط والاختصار
 في أن حاشا أي ظهر احتفاظ أي للثبوت الفقهاء في المشريعة
 في الدين أي المتفق به في سنة أبو عمر وعثمان في الصلاح
 الدين وهو لم يأت به غير ذلك في الدين في مجمع الصحاح
 الصالح في الراضة الزاوية مدينة ببلاد الرعاة في موصلي
 وهذا بناء هذا الذين الضحان تزييل مشق كسر الدال
 في فتح المير وتكسر على كافي القاموس في مدينة عظيمه الشام
 شمسة ما شام أي تارة في مسكنه في مجمع أي ابن الصلاح
 الماوي بضم الميم أو ولد بشد بد اللام المسودة أي جعل على
 تدرج الحديث أي علم الحديث أصوله ودروعه بالمرس
 أي التي في مشق وأما في معنى الأشراف أي التي في
 فيها النور في كتابه معقول في مشق أي في معنى أن
 العلاج في مشق أي في مشق في المشق أي في مشق في المشق
 في مشق في مشق في مشق في مشق في مشق في مشق في مشق
 من المنسوب بعد في مشق أي واقعا بعده والغني ففره

وحده كما استت الحاجة اليه وحملت الداعية عليه والبراه
 بالعمدة البعدية العرفية فان العتور بعد في القصور
 والتعطل ينسب التخصيص فانه قول محض كانه لا يقع في
 وانعقد كلام شائع على ان ترتيب وقع وبود ما ذكرنا قوله
 فلهذا لا يلاحظ ان لم يحل التتوي في خاطره ولم يرتبنا اجالا
 في هذه كما هو شأن المصنف في داء المؤلفين لم يحل ترتيبه
 اي ترتيب ابن الصلاح او ترتيب كتابه على الوضع المتناهي
 اي بين العيون واستثنى اي اهتم الحافظ بقصا في الخطيب اي
 بحسب المتفرقة اي في العيون وفي السبعة صحفة المعرفة
 فجمع اي الحافظ شأنه فاصد لها من غير الترتيب والتا
 المتفقة اي متفرقات فاصد نقشا فيها الخطيب والتا
 والتتبع متعددان بمعنى الترتيب والافتراق وضم اليها اي
 الي التقاضي المذكورة اذ المتأصل المسطورة من غيرهما اي
 من غير نقاشها الخطيب فوايدها بضم الود وفتح الحاء
 جمع محبة وفي خيار التي منسوب على انه مفعول فمرد وقصر
 فوايدها للعلم والتأنيث باعتبار كونها بقاء عن التفاضل
 النافذة او ما عرفت لها الصانع اليه كقولنا ما ج الدنيا متفرقة
 وجوز جمع القصر اليها بنافذ الخطيب في الفوائد المتعلقة بها
 وقادسها حمى خيار فوايد فلوله فكا انه اراد انها
 من باب الكلام في هو معلوم واجتمع في كتابه اي كتاب ابن الصلاح
 ما تفرقت اي من العيون في غيره اي في غير كتابه من كتب الخطيب
 وغيره فلم يرد اي للاجتماع المذكور في كتابه عطف الناس
 عليه اي انزل العمدة من العيون في الحقيقة هم الناس ورتبة

بلغ شأبه

الناس

الناس على كتابه وتوجوه اليه من كل جهة فان العرف والعرف
 اقل الانسان على الشيء لا رما له بحيث لا يعرف وجهه منه
 ومنه اخذ المتكلم في السير وساروا بسيروا بغير السير
 اليه اي ودهو امهذه واخذ واستمر به ويحتمل ان يكون
 كسر السين وفتح اليه اي بطرقه المرضية في جميع متفرقات العيون
 الخد بشية ولا يحسن اي لا يبعد ولا يجد كما ذكره اي لخصه
 كتابه كالعراق والقاصو سباب الحولي وخمس كسر الصاد
 كالتووي وان كسر واليا جرح حسنة وكسر المراء عليه اي زائد
 عليه ما فاته كالتلفظ ومغلط ومقتصر ككسر الهمزة
 اي تارك فيما زاده خلا اختصار الكتاب بالمقصود كله
 لخطا اقل من الاول والاقصا وهو ان كتابه بعض المقاصد
 ومعارضه اي كانه في الدم بانسان كتابه مثل كتابه او
 بالاعتراض في الفاظه ومعانيه وترتيب ابوابه وهو الاظهر
 لمقابلته قوله ومقتصر اي ناصر لكتاب باطلا وبابو كنه
 تقابه ومنشأ من كتابه ما زاده كالمصنف وبفتح السين
 بعض الاحوال وفي نسخة بعض اخواني اي في الدواوين
 الفز وبفتح السين وقيل هو من الذين من خاعة وقيل هو من
 شرا من من محمد الزركشي وبعض الفضلاء من اهل الادب المطايع
 المولف وغيره والافعال تقسيم وقيل سبعة لانها كانت
 التماثيل بعضها مسطرة وبعضها مختصر ولم يكن في كتابه
 بلحظا ماضيا في السؤا له ان الخمول في ذلك لبعضه وبفتح
 التعليل اي لغيره ولغيره المسمى اي الما لمقتصره فان التلخيص
 تبين المراد لانه في الاصل زالة البعض فحينئذ في القديم العين

عن سائر المعاج وقد يستعمل في الاختصار لانه حذف الزوائد
 ولا اكتفاء بالمعاصرين ذلك اني مما ذكر من التفسير في
 الاصطلاح او ما في كتاب ابن الصلاح في تخصصه في المعجم
 وهو الامران الذي يقع صاحبه في فهمه في اوراقه المنة
 في تلمذة مبصرة سمعنا في تلك الاوراق باعتبارها
 من الاعمال طرقتها بحجة القول بسلامة الفهم كما قد
 جمع القول في الصفة بالصفة بمعنى المفعول في ما يستحق
 ويختار والمصاحف ما حصل من الافكار في علم الاختصار
 في معطلة اهل الاسرار اهل الحديث والمترجم السخاوي
 الاثر لغة المعنى اصطلاحا الا حديث مرفوعة كانت او مرفوعة
 على القول المحتمل وان قصود بعض الفقهاء على الوقوف ويمكن ان
 يروى باهل الاسرار من يتبع اثر النبي صلى الله عليه وسلم على اعماله
 وقالا لا على ذلك اي يجب متعلق بتخصصه وحملته
 سببها معتدلة ابتكاره اي اختراعه فلم يسبق مثله بفعل
 انما انما احدث ما كونه هاديا له وسبيل اي دعي طريقه
 انما جعلته منها ايمسلا فاسما وطريقا واضحا
 بقا لا تتبع الطريقة استقامت مع ما ثبت اليه اليقين
 وهو حاله من مفعول تخصصه اي مفرودا ذلك المعجم المختص
 سببا لخصتها اليه وزدتها عليه وبين المعجم بقوله
 من سوا هذا الصراط به باضافة الصفة اليه الموصوف اليه القائل
 الحسنة والنكت المستحقة الصفة الوصف اليه النافذة
 عن الزوائد قد الحسنة اليه وزاد اليه الدرر كما راجع
 فريضة والشواهد جمع سائر ذلك من غير البعبور انما انما انما

انما كذا وما وعدم انما طبا شاذ في ذهن الذهن ورايه
 القوا به ظاهره انه عطف تفسير والتعريف ان المراد
 بالاولى ما يتعلق بكلام القوم من النكت والمعاني اللطيفة
 والمباحث الشريفة وما لثابت ورايد المسائل التي كانت
 المتقدمين او حدثت عند المتأخرين ورغب اي ذلك البعض
 من الاخوان بعد تكميل المتن سالا في ما يسا اي يعود طلبة
 المتن اولاه اذع اي في وضع عليها اي على النكت شرحا
 يحل رموزها اي المتعلقة بمانتها ويعتبر كقولهم
 اي الموطوعة بما فيها من نوح بالتعريف وجبت في التفسير
 وهو تنسب للجهل من المتقدمين اي يظهر ما خفي على الجاهل
 من ذلك اي مما ذكر من الرموز والكوز والاشارة بالمستدي
 لان المستدي فهم ذلك من المتن ولم اقبل العمل بنقطة كثيرا
 العادلون اي ملأوا وبعثوا لتكثير الحصول التفسير ومن ثم
 احتاج الشرح الى الشرح وهاجرنا فاجند اسائل المتر الى ه
 سوا له او متوجه الى قوله ونا يلا الي كما موله رجا المندرج
 الى رجا المندرج او رجا المندرج ورجو في ذلك المسائل
 في ذلك المدة من مفاصل المومنين لتجسيد الشا في انما
 والمندرج الحقيقي وقيل اي رجا المندرج الطالعين لذلك المندرج
 في معرفة اصطلاحا لانا المندرجين وقيل ايضا اندراج هك
 الكتاب في سلك كتب الايمان بان يقع به كتاب في تلك الكتب وهو
 قصدي لطيف ولحظ شريف فيما لفت اعين المتعجب او بعد ما وقع
 من منها شرحه على وجه المشافهة او على طريقه بلغة اجلة لرفع
 ما يشا في شرحه وهو ظرف وقد لفي في انما متعلق بالنقل

ما

س

ان في ابطال لفظها والتوجيه اي في وجبه معناها وقاله بلية
 الشيخ العاني في ابطال تفسيره لقوله فاجتبه واما اجتنبه
 لتقسيمه للشرح واما لمن خلاص ما اختاره فلاح له في
 ذلك تنكيه وهو ان عبارة المتن يجب ان تشرح بقدر
 ان ركبت بعض المتن بعد الشرح ونجحت في هذا جامع خبيث
 وهي ما سترزوا بها جامع داوية اي على نكتة من المعاني
 الشريفة كانت مخفية عن استبانها للطبعة لاد
 البت ادرك ما فيه وفي نسخة بالذي فيه اي اعلم بقايل
 ما في بينه من الامور المسيرة او في شرحه من الامور المعنوية
 وهو تكلم عاني والا فكم من خارج اظهر من العاني ما لم يحضر
 بال صاحب المتاني وتكره له اي عند اذنه شرحه ان ابراه
 اي الشرح على سورة السط النقي اكثر ملامة كما يدل
 عليه لفظ الشرح من السط من كانه اريد زيادة السط
 على اقل ما يمكن ودفعهما الى نصب للسط على ابراه
 والصبر رافع الى الخطر المسمى بالخط من نوع محض
 في تفسير المتن من الشرح من منصوص برفع الحافض او بق
 اي اكثر وفاقا لما ظهر لنا فان الدعوى هو الدخول في البيت
 فانه ادخل في البيت وموجا اذ دخل في البيت واستقر فيه
 فالعني ان يكون اذ خلاصه من وجهها وشرحها يجب يكون
 المجموع كما اوضحا غير مترك من المتن في ما مضى من
 على بعض كما في اكثر الشرح اولى واخون في ذلك تنكيه الضمير
 لان ضمير ابراه الى الشرح وضموه مجيبا الى الفتحة هو
 يروود ان يحمل ان يكون الضمير ان تذكروا الموت ومرحبها

مختلف

مختلف مع هذا فالعند حواره عند وجود القرينة
 كما في قوله تعالى اذا قلتم في الشاؤنا فقلتم في اليوم
 وقوله عز وجل قل الله سكتة عليه وادوه يوم
 لم يؤمها نعم هذا يرد في الجملة على قوله السابق فاجتبه
 فانه بظاهره في المتن جواب السؤال وفي شرح جواب السؤال
 الثاني وايضا كما في هذا الكتاب باعتبار ترجمه انه جعل
 لفظا معربا بآراء في المتن وبآراء اخرى في الشرح واما
 ذلك وهذا عيب يخفى كما هو ظاهر الاخر في الشرح واما ان
 لا يتغير احوال المتن ويتبين لاصل من الفرع وما قبل من ان
 الصواب لها هذا الاما ح اي الادراج فليس شي لا سيما
 في اللغة من ارفاق وادراج ما يجب لادراج خاص نوع
 من الحديث كما سياتي فساكت هذه الطريقة الى المعادة
 بالمرح ان التلمذة ان التلمذة اي مطلقا او في دياره او في
 بين الحديثين فاقول العا جارية اي اذا كان الامر كذلك
 فاقول ويكن ان تكون غاطفة بالعود الى المضارع باستحضار
 الحاد الماضية طائفا اي حاد كوي سايل من التوفيق وهو
 جعل الشيء طائفا للهدى ومافقا للامداد فيما سلكه في
 بيان هاتفي المتن واختياره هنا لك بعد مراعاة السمع
 لا سيما الى بعد زمان لتضيف الشرح عن زمان تقدير المتن
 بما جعل اذ الي رعدة مرتبة كما يدل عليه قوله فعيا بعد
 قوله فالتكميل في قوله تعالى المذلك كذا قبل
 والانس بمساعدة المرح ومطابقة التوفيق تكون الانشا
 الى مجموع المتن الشرح الخبر عند علم هذا النص الى عند

لذلك

رة

جمهورهم بل يقولون بعد قيل وفيه إشارة إلى المتألفه
 في نفسه بلغة الغوليين الجبريين قيل وهذا إذا جعل القابل
 في قيل من علم هذا الفن وأما أن جعل من غيرهم ولا حاجة
 إلى التفسير بالمحمود مضاف جبري فيقول لا بد في أنه
 ليس معنى الحديث ثم يقول الجبر يريد قدر ويمكن دفعه بأن
 المتألفه ليس ذلك في نفسها بل لا بد من ترك التعريف للوضع
 أو اعتناء على ما لهم من المتن فكان قال الجبر لا في مرادف
 الجبريد وهو في اللغة ضد القديم ويستدل في قلب الكلام
 وكثرة قال تعالى فليأتوا عبادي يشكروا أن كانوا معادي
 وفي أصل الأجر قوله رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعلموا
 وتغربوا وصعدوا حتى إلى المركات والسمكات في البقطة
 والمثام ذكره السجادية وفي الخلاصة أو الصافي أو السابغ
 إلى آخره فيراد في الشدة عند الأكثر ذوات الألف في اصطلاح
 المتألفين أنهم يستعملون في كلام السلف الجبر في حديث
 الرسول صلى الله عليه وسلم وقيل الجبر والحد بينهما ما هو إلى
 صلى الله عليه وسلم ولا لا أعزهما وهو الظاهر في قول
 ما جاء في من كلامنا مقولاً أو ما نقل عن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم في قول الموضع أو الموضع قيل لا وفي ما نقل
 أو هو صمد وظهر عنه صلى الله عليه وسلم قوله أو فعل أو
 أو تفعل أو فعلاً خلفياً أو تفعل خلفياً والجبر ما جاز غير
 أو هو تفعل عليه لا مفعولاً أي مفعولاً صلى الله عليه وسلم كما مضى بأن
 ومن ثم أي من أجل هذا الغريب أو من جهة هذا الوقت قيل في
 يقال لمن يستعمل بالموارد يخرج جميع الشايع وهو الأعلام

بالوقت

في قوله
 في قوله
 في قوله

توحيات

بالوقت الذي يعطيه الوحيات والموايد ويعلم به
 بالمتن بذلك من الموايد والوقايح التي من أجلها
 الوحيات كالحلافة والتملح ونحوه كالأشياء على البلاد
 واستخلاصها والطواعين والغلاء والملائكة والأمور
 العسية والأحوال العنسية وأسما كل شيء من أخبار أهل
 الكرام من القصص وحكايات الملوك وغيرها لا حياء رب
 ولكن يستعمل بالسنن النبوية بحوث فيه أن تعلقي المتألفه
 أو يكون المحذور مختصاً بروايات الأحاديث المرفوعة
 والمحال لا أن يستعمل رواية الصحاح والتابعين ولعله على
 التقلب وقيل بينهما عموم وخصوص مطلق فالحديث
 الحديث حيث يصدق على كل ما جاء في غيره بخلاف ذلك
 فإنه يخص بالنبي صلى الله عليه وسلم وبما في قوله فكلم
 حديث خبر أن الجبر ما جاء عنه صلى الله عليه وسلم وأما غيره
 من غير عكس أي لا يخرج حديث لا يختص الحديث به صلى
 الله عليه وسلم وفيه مناقشة لأن الخبر لا يميز خبر غيره
 صلى الله عليه وسلم كالمطلق بل يخص عند الحديث في الصحاح
 والشايع ولذا قيل في التقليل لا للتفريق لعدم ظهور أعم
 الخبر ما ذكره مطلقاً حقيقة بل لأن مطلقاً أصلاً ولهذا
 يندفع المناقشة وتفتت الألفا المتعبد فانه لا قيل بيننا
 عموم وخصوص مطلق واختيل عموم أحدهما فصل فيقول ولا حاجة
 إلى وأغريه بخبرها وقاد وفيه أن الحديث قد يكون الشافعي
 يصدق كل حديث خبر فان الظاهر أن المواد بالخبر ما يحصل
 الصدق والكتب فيبينها عموم من وجه انتهى وجه غرابته

هذا العلم الحديث

ما لا ينبغي ثم أعلم ان علم الحديث علم يعرف به حال الراوي
والمروي من حيث القول والورد وتوضويعه الراوي المروي
من حيث ذلك وتجايزه ما يقتضيه من ذلك وما يله
ما يذكر في كتبه من التماسه كما ذكره الشيخ زكريا في شرح
الفقه العيوني وقال في الجلال السيوطي في كنيته شعب
على الحديث ذو فخر بين خذم يوردي به احوال من قد
يؤيد ذلك الموضوع والمقصود ان يصف القول والمورد
في علم الحديث حده انه علم يستعمل على نقل ما اضيف
اليه النبي صلى الله عليه وسلم ونقله الى الصحابي والتابعي
من قول او فعل او تقرير او اوصافه في موضوعه ذات النبي
صلى الله عليه وسلم وعما ينسب اليه الفروع بسعادة الدار من دخل
فيه الاما دلت المعطية بصفاته صلى الله عليه وسلم فانها
اخبار من نوعه باجاء الحديث وهي كحديث انه يقاب
الرد الى الاستسفاف فانه داخل في قسم التعريفات
فعل القليل وغيره اي اللفظ هنا اي في الخبر بالخبر
ايه وان الحديث جواب عن سوال مقداره هو ان الحديث خاص
به صلى الله عليه وسلم على جميع الاقوال والافعال يكون له
معروف في علم الحديث فاما ما ذكره غيره عنه بالخبر ليلو
اشهر الى علم الحديث الاخير حتى يكون ما ذكره بعده من الاقسام
مختصا والخبر الوصول وغيره وقال في تكملة المع لا منه
ينسأ وله الموضع عند الجمهور باعتبار اللفظ اذ في بيان اول
المورد والمقطع عنه من علم الجمهور وقال المصنف
ليكون الشرح باعتبار الالفاظ فاستعمل في الاول قوله واما ما

الثالث

الثالث فدلالت الخبر اعلم مطلقا فكما ثبت الاعتراف بالاحص
واستعليق الثاني فلا تبادا في هذه الامور في الخبر الذي هو
قاره عن غير النبي صلى الله عليه وسلم بلان يعتبر ذلك فيما ورد
عنه وهو قوله في باب الاول بخلاف ما اذا اعترف في الحديث
فانه لا يلزم اعتبارها في الخبر لانه ادون من هذه الحديث
على هذا القول قال التلميذ كما ذكرنا في اللفظ هذا التقدير
ما لا يصح وهو قوله فكما ثبت الاعتراف بالاحص مع الاعتراف
المثل فيمكن ويمكن دفعه بان حراجه مخصوص بهذا المقام لا يطلق
العام لكن يرد على تعليلنا في ان الامور العينية ما عدا
النوازل غير معتبرة في الخبر كما يوارى عن غير النبي صلى الله عليه وسلم
فان المشهور والعز بنو الغريب ومما يثبت عليها كما نأمر في
الحديث المصطلحون عن غير النبي صلى الله عليه وسلم في الخبر باعتبار
البناء اي باعتبار اوصاف من الصحة والخرق والصف وغيرها
ولا يمكن معرفتها وموقوفها ومقطوعها ونحوها اما ان يكون
اي يوجبها طرق جمع طرق بمعنى سبيل وهو يابو صليبا
المقصود الحسني في الخبر يصل الى المطلوب المعنوي ولذا قال
اي احسن وهو جمع اسناد والخبر به رجح الحديث فانهم
يسندون الخبر الى ما ينسب اليه السند في الخبرين وفيها اولهم
قالوا لا يعني السند الذي عليه الاعتماد ولذا قال ابن المالك
الاسناد من الذين ولو الاسناد لكان من شاملا ما وقال
ابن سيرين في هذا الامور به فانقطعت وانما أخذوا فيهم
وقال ابو نمير بن سلام ليس نقل على هذا الوجه ولا يفتن
اليهم من سماع الحديث وروايته واخلاه كما ذكره في الخلاصة

واستشكل بان القول ينبغي ان يكون بعضهم او سادس
 للمحدث في البعضين واجب به انما حكمه ان كان سادس
 ان الحديث معشوقان وقاضي عليه واما قول بعض المحدثين
 قوله ما من ابواب الدنيا قراده لمن عرضه عرض من ابوابها
 اولن اقتصر على وسيله حصول عرض من اعراضها سمعوه
 معناه اسانيد والمالم يلزم من وجود اصل الجمع الكثرة
 لا الابدان على قول الجمع على قوله لا بطرقا جمع طريق
 وهنا واضح وانما ذكره لانه توطئة او لانه دليل لتفسيده
 الطريق بالاسانيد وقيل اي ما يكون علو رتبة قيل من
 الاسماء المفردة في الكثرة اي في حال اداة الكثرة به
 وهي ما فوق العشرة اليها لا يكثر الجمع على فعل جنتين
 كما قلنا هذا قول على اداة زيادة الكثرة على اصل الجمع
 ومنه التعليل لكن نرى زيادة اداة قاعدة قلنا وفي
 القلة اي وفي حال اداة القلة وهي ثلاث وعشرة وفي
 سبها جمع على فعلة بفتح الهمزة وسكون الفاء وسكون العين
 كما طرفة وفتحها واغنية عن جملة تعيد الى خاليتها وقوله
 والمراد بالطريق الاسانيد عطفت على قوله طرقا فيكون من
 تمتد قبله بغير الطريق الاسانيد الكثرة لكن الانسب
 حينئذ ان يقولوا انما بالطريق الاسانيد انما فطر الطرق
 لا سانبذ لان مرادهم بطريق الطريق انما هو الاسانيد كما قال
 محسن وتوضيحه ما قاله شايخنا قاله والمراد بالطريق
 الاسانيد وان كان ما سبق معني عن التسمية على ان
 سادكه من التعسير ليس مدلوله حقيقيا للطرق وانما هو

استفاد

استفادة عن السبل انه ولما هو هذا الالاء على التلبد
 قال قوله والمراد بالخرق الاسانيد مستند كره والاسانيد
 كتابا بطريق السبل قال التلبد هذا الخمار لاند الطريق
 حكايته الطريق ولما طرق المع هذا الاعتراض قال التحقيق
 ان تكون الاضافة بيانية في قوله حكايته طريق التحقيق
 قبلت التحقيق خلافا لهذا التحقيق لان الحكاية فعل
 والطريق اسانيد الرواة فلا يصح ان يكون احداهما على
 الاخر انتهى وقيل يمكن ان يؤخذ العبارة بان تحقق
 من اصنافه الصنف الى الموصوف ان الاسانيد هو الطريق
 المحكي للمنز والمنز كما ينبغي غاية ما ينبغي اليه الاسانيد
 فيوافق ما سألني عنه في بحث الوقوع والموقوف بعرف
 الاسانيد بعض الطريق على انه عرف الاسانيد بما هو عريف
 للسند فذكر الطيبي ان السند اخبار عن طريق المنز ولا
 رفع الحديث الى قابله واجيب به انه من غير اختلاف
 وادفع بينهم وانظروا ههنا مولد احدا واحدا وقد قال
 السخاوي في شرحه نذكر ان المنز هو الاسانيد والاسانيد
 هو الطريق الموصل للمنز والمنز هو الغاية التي انتهى اليها
 وقيل معناه ان الاسانيد بين طريق المنز لانه متواصل
 او احاد وبوجه آخر ما في بعض النسخ والاسانيد
 حكايته عن طريق المنز وقيل المراد بالطريق ما يصل
 الى المنز فلا بد وروى عنه ان الاسانيد انما هي
 من حمل الطريق على المعنى الاصطلاحي وانما اذا حمل
 على المعنى اللغوي فيستقيم التعريف كما في قوله

د

ساد

بالمعروفين الماتين فعل واحد في الماضي فلكل الكثرة
 في المذكورة في من لها نية كقوله احدثت في التواضع
 لا في الحسنة او لا بد من علم ما ياتي واغترض عليه
 بانه لم يعين معنى الكثرة فانه يفتح ان يكون مع الحصر
 وبدون تكليف بتثنية وتلك الكثرة احدثت في التواضع
 ودفع بان معناه ان تلك الكثرة اما تكون بشرط
 التواضع اذ كانت بلا عدد معين وكانت المعنى من عقل
 عن قوله اذ اوردت اية الكثرة او لا ساند بلا حصر
 عدد معين ما صنفه الحصر الذي هو من جملة الشرح
 الى عدد الذي هو من جملة المتروك وهو مزج عن بيانه
 سبق الاشارة اليه والاعتراض عليه واد السخاوي
 ولا يقيد بعد القول اسلام وتركه الشيخ هنا فاما التواضع
 لا يبال من حاله بل حاله كما سبقي ثم التقدير لا اعتبار
 حصر عدد معين في المراد انه ليس للتعيين فيه مدخل
 ولا يكون للمعطى في كثرته عدد والخاصصل انه لا يوجد
 في هذه التعيين لان يوجد عدم التعيين قياسا فانه
 محله لا يقال الشارح فيها حقا واذن غير قوم محصورين
 فاشارة الى انه لا يشترط في التواضع عدد معين كما هو مراد
 البعض انتهى ولا يخفى ما فيه من المناقضة في كلامه وعدوله
 عن من هذا من حيث قيل وفيما ليس الحصر في عدد معين
 من اجل الشهادة فلا فانه قد ورد بلا حصر كما سبقي في قوله
 لا اتي اومع حصر ما فوق الاثنين انه قد يكون كذلك وفي
 المعطى نوع حديثا ايضا في العطف نظرا لان المتواضع

والمشهور

اي

والمشهور بينهما استزكان في التام مع الحصر ما دون الاثنين
 وانما للتعيين بدخلها في الحصر بينهما فرق وهو انه يحصل
 التميز في مرتبة من مراتب ما فوق الاثنين بخلاف التواضع
 فانما يقتضي جميع مراتب المتواضع والحق انه لا يستغنى
 بقرينة التواضع كما ليس المراد يقتضي ما يكون قوله والشرح
 بالحصر بدخله في العقل فاما قوله اذ اريد بالتواضع
 العقل بان يكون العادة بل يكون العادة بالاعتبار
 الى عدد وجعلت محال لا في التواضع بل في العقل فانه
 سواء اطوا فيما بينهم ام لا على الكذب بغير الكاف
 وكثر الاله هو اللعن الغصص الواردة في التواضع
 كسر الكاذب وتكون تارة وفي كسر الكاذب يستحسن اذا ذكر
 في سائر الصدقة لحن للمقابلة او زينة قال السيد
 اصل الدين وفيما الطواريع يحرم العقل امتناع قوا لهم
 على الكذب ولاها جميعا لان جزء العقل هو الحجة العادلة
 والتعريف بالعادة او لا لا سعار بموجب جزم العقل
 وكذا وقوعه اي وكذا كانت العادة ووقع الكذب
 منهم اتفاقا اي غلطوا او سوا قاله السخاوي وقوله
 عن غير قصد تاكيد ولذا قال التام قوله اتفاقا
 يعني عن قوله عن غير قصد وخلافه الكلام ان التواضع
 لا يحصر عدد ويكون ذلك العدد الذي لا يحصر بحيث لا يمكن
 عادة فنقول هو على الكذب وكذا وقوع الكذب منهم اتفاقا
 من غير قصد حتى لا يخرج عن محصور على غير قوا لهم على
 الكذب عليه لفرص من الغرض ان اتفاق الكذب منهم على

من يكون له اذ
 تشبهوا بقوله
 قد مر

لا يكون متواترا فيحصل ان الكثرة هي الشرط الاول والحال
 العامة هي الشرط الثاني والشرط خمسة على مقتضى
 تلك الصحت فانه فيما سياتي من اجمع هذه الشروط
 المربعة ولا يتصور كونها اربعة بدون جعل هذا ثابتا
 والمحققون على انه تفسير للكثرة وعدم العلم بمعنى ان العبر
 في كثرة المحررين بل هو غير حد او تتم عند العقل تراطوف
 على الكثرة لان كل واحد تحت الضبط كما سبق تحقيقه
 في الشرط عدد اربعة لا خمسة فعلى هذه الاربعة عشر
 اجمع محصور بحسب العقل تراطوف على الكثرة متواترا
 في اركان حد التواتر مذكور ولا مرقن في تفسير العادة
 قال الاميني وانما الصواب حصول العلم في آخر هذه
 الجمع وانما عدد خبر العلم عاينا انه متواتر والا فلا وقال
 ابن الهيثم المتواتر خبر جماعة يبيد العلم بالمال في المنفعة بل
 بل بنفسه وقال ابن الملك في شرح المنافع المحققون
 بانه خبر جماعة يبيد بنفسه العلم بصدقه فقول بنفسه
 يخرج خبر جماعة افاد العلم بالقرابة الزائدة عن الخبر كثر
 العيوب والتجعب في الخبر فهو قد لده على الصحيح الى الذي
 علم الجمهور وهو متقابل للافتاد الانبئة في قوله ومنهم من
 من المحدثين ومنهم من اصول الحديث او اصول العقيدة من
 عينه اي عدد التواتر في الاربعة اعتقاد اربعة شهدا ورد
 ما يتم وتفيد وبالزينة لا يبيد قول العلم لا احتاج اليه
 التزليم وتوقف القاطن ان يكون الما فلا في الخمسة
 وقيل في خمسة اعتبار العدد للثبات وقيل في السبعة

وتجرب

وقيل في الاربعة قاله الاصطفي في عدد الجمع الذي
 يبيد خبره العلم عشرة لان ما دونها احاد وقيل
 في الاربعة عشرة كعدد التثنية في قوله تعالى وبعثنا
 منهم اثني عشر نبيا يعني احوافا في اهل التفسير للكثرة
 بالماط طبعه في اسرائيل الماودين بمجادهم ليغيروهم
 بحالهم فلوهم على هذا العدد ليس الا انه اقل ما يفيد
 العلم المطلوب في مثل ذلك وقيل في الاربعة لان الله تعالى
 قال يا ايها النبي جسد الله ومن اتبعك من المؤمنين وكانوا
 كما قال اهل التفسير اربعين رجلا كلهم عمر رضي الله عنه
 بدعوة النبي صحت لحاسه عليه وسلم احاد الله عنه
 بانهم كانوا ثمانين بيتا على احوالهم عن أنفسهم بذلك
 ليظهر ظنه فانه لم يبيد هذا العدد ليس الا انه اقل ما يفيد
 العلم المطلوب في مثل ذلك وقيل في السبعين لان الله
 تعالى قال واختر موسى ثمانين رجلا ليعايننا اي
 للاعتداد بالاربعة تعالى من عبادة العباد وليسما عظم
 كلام من اوردتم ليخبروا قومهم بما يصحونه فلوهم على
 هذا العدد ليس الا انه اقل ما يفيد العلم المطلوب في ذلك
 وقيل اربعة ذلك فبيد اقله عشرون لانه تعالى قال ان
 يكن منهم عشرون ضابطون فليعلموا اني قد بينت لعل
 بشر من الناس على احاديثهم بغيرهم فلوهم على هذا العدد
 ليس الا انه اقل ما يفيد العلم المطلوب في ذلك وقيل
 اقله ثلاثا وبضعة عشرة عدد اهل غزوة بدر وعادة
 سلم الحضر وغيره وثلاثة عشر وهي البطشة الكبرى

بين

التي بها اعز الاسلام وهذا لا يقتصر زيادة احوالهم
يستند على المتقيد عنهم ليعرفوا انما يعرفون باختلاف
فكونهم على هذا العدد المذكور ليس الا انه اقل ما ينبغي
العلم المطلوب في مثل ذلك فانما يلجئ في شرح جمع
الجوامع والجميع عن التبيين في الجميع
قال والاصح انه لا يشترط في التواتر اسلام في رواية ولا
عدم احوالنا بل عليهم في غير ان يكونوا كافرا او اهل بيعة
بلد كان بخبر اهل شطوطية فيقولون ان الكثرة
نافعة من التواتر على الكذب وقيل لا يجوز للجماعة ان
الكفاية اهل بلد في الكذب فلا يبعد خبرهم العلم
ومسك كل قابل بدليل اي بائنة او حديث او قول الشارح
اي بخبر صدوق غير خبر جارية اي ورد في خصوص ذلك
الدليل ذلك العدد بما يشي بانعقادهم فافاد بذلك
العدد او على اي النسبة الى ذلك الدليل او المال انه ليس
بلازم ان يطرأ في ذلك العدد باخاف انه العلم في خصوص
ذلك الدليل في غير ما في غير ذلك الدليل والخاص
انه لا يجب ان يفي ذلك العدد في كل موضع وكذا لا يجب ان لا
يلزم اقلية في غير ذلك الموضع واعلم ان هذا لا يمنع
لصحة الظاهر لا يحتمل ان لا يخصص انما اختصاصا فانه
العلم في الاسرار لا يرد فيه عدد معين لذلك الامور ولي
غيره وابعد الشارح حيث خالف في خاصية الى الاختصاص
هو العدد وورد دون غيرهم من حيث الغنى والتميز واللفظ
والعدا لثبوت ابراهيم القبول والتزجج وقال التلميذ

لم يزد الا بعدة والمسته والسبعة والعشرة والاربعون في
اخذ العلم اصلنا لا يصح ان يقال في بيعة وليس علم ان
يطرد في غيره انتهى وانك علت ما تقدم من استلال
كل دليل يفيد العلم في الجملة نعم يمكن ان يقال لا يفيد
العلم اليقيني وعليه فتمام المعنى يحصل على التواتر مع انه
يختلف باختلاف الافادة باختلاف الأشخاص قال الجزري
وقد يكون التواتر سببا فيثبوت خبره فيكون دون اخرين
كما يصح عند جماعة دون اخرين فاذا ورد الخبر كذا
اي كذا ذكر من الكثرة التي هي غير محصورة على وجه الاحالة
المذكورة وانما في الخبر اليقيني في الخبر كذا في
الخبر ان لم يتوخى الامري امر الخبر في الكثرة وفي نسخة
ان يستوي في اي في الخبر الكثرة وهو ظاهر وفي نسخة
ان يستوي الامور في الكثرة المذكورة اليقيني في نسخة
المطوية من التواتر اي الخبر اليقيني في خبرنا اليقيني
صلى الله عليه وسلم فانه يشترط ان يستوفى الكثرة والاحالة
في الخبر او الاشارة اليها وهذا اذا كانا في خبرنا اليقيني
واساذا لم يكن كذلك فالاشواق ليس شرط بل غير ممكن
كما ان السمع من الصحابة على وجه التواتر وهذا انما الشرط
على مقتضى كلام المصنف به يخرج الخبر الذي رواه اولا الذين
عدد التواتر زاد حتى وصل الى عدد التواتر به وبهم
ذلك فانه لا يطلق عليهم التواتر اما هذا لا يستل ان لا يقع
الكثرة المذكورة في بعض المواضع اي في العدد الذي اوجك
العادة الخ اصح به في الخلاصة وليس المعنى انه لو كان

العدد اول الفاضل لا يقع احدهم متلا من متواتر كما
 هو هذه ظاهرة العباد لان لا تزيد ايا الكثرة اذ
 الزيادة فيها اي في باب الخبر ولو تواتر مطلوبة لباد
 الدلالة البسيطة لقوله تعالى حكيم ولكن لطيف قلبي
 من باب الا وفي ذات العلم اذ احصل برون الزيادة
 فتمت الاشكال انه اولى بالاحصول واخرى بالوصول والولي
 للقول وان يكون عطف على ان يستوي سند التباين
 بغير التواتر في محل الشك انتفاء الخيم وموضع اعتماد الاثر
 الاكبر المشاهير اي الرتبة المحقق او المسموع اي يكون
 اخر ما يؤول اليه الطريق ويثبت عنه المسند مثل بيت اوسعت
 من دنانير قليل خضها بالذكر اعطاء اللغاب والافاضل اتاه
 من مطلق الخبر في كل من الحسنة الظاهرة من الزوق
 والكسر والشهر والسمج كما يشهد به كلام المصنف في بعض
 وتقبل ختمها كما ان الحق المتواتر من قوله صلى الله عليه وسلم
 في فعله ونفسيه لان مطلق المتواتر هو الاول من المسموع التواتر
 والاشارة من المسرات او ترك غير هذا للمفاتيح عليها وقيل
 الا ان ما يشاهد في انفس الغيبة فينتقل مطلق الاحساس
 وقوله والسوء تعقيب بعد تعميم الخلق كما في اكثر الاخبار
 به وهذا هو الشرط الرابع والوارد انما يتوغل فقله عنه صلى الله
 عليه وسلم بشرط الخسرة كما في الخبر لا ما ثبت بوضعية العقول
 الصرفة كوجود الصانع وقدم موقوفة فصانع وجوده العالم
 ومزودة ومركبة وكما في عدد الانثى بالنسبة الى الواحد
 فانما جمع ايل خبر هذه الشروط الاربعة قبل هذا القول

التي

انتفاء الخيم من قوله السابق فاذا ورد الخبر كتابتين
 ونول الا في خبر هو المتواتر خبر واحد هل جاز كونه مقبولا
 وانما في الخبر ونظيره قوله تعالى ولما جاءه كتاب من عند الله
 لم يمهمل وكان من قبل يستفهم على ان يبين كفره وانما جاءه
 ما عموما وكفرا به حيث قيل ان جواب الاول دل على جواب
 الثانية فظهر ضعف ما قيل من ان قوله نصرا جزا لقوله
 فانما اجتمع وهو من جوابه جزا لقوله فاذا ورد لما فيه من عدم
 رابطة لطيفة ووجود رابطة معنوية وهي ايا الاربعة احدها
 او منها عدد ركبتين وثانيها المسند من قوله بلا غير
 احوال الحادة قبل الوقاد لجان العقل في حجة الشرط الخامس
 وهو ان يصح خبره افاية العلم بالسامعة كما حيد فلا
 بد من لان احواله العادة كالاستسلام احواله العقل اياه
 ولا يكون مستلزما لمضول العلم البقي في احواله ونواحيهم
 تغلغل للمع ان قال في الفرق بين ما انما هو ان يتوغل
 على اختراع فهم بعد الشارة وقوله والتقوية بان لا يتردد
 خلافا صاحبها ولو اقول بضرورة هذا الاختراع من غير مشاورة
 بينهم لا اتفاق بعينه وما يكون عن سواه وعطف او عن واحد
 على الكذب قبل ترك قوله وقوله منهم انتفاضا اعتمادا على
 ما ذكرنا في الشارة ودوا ذلك عن يتكلم من ابتدا الى الاخرة
 قال المصنف في خبره هذا الجمل المرام مشتمل على العقادة فيحمل
 في احواله على الكذب وان لم يبلغوا عددهم فليس بعد العدول
 بظاهره وانما شارة العشرة القبول في الظاهر فمقتضى ان
 الصفات تقوم مقام الذوات باقيد في قوله سبعة صلح العلم

عنه

ولا يبعد ما قول عشرة دو قهره الصلاح فالمراد بجنس الماشية
 في اقامه العلم لان العود قال التكملة الكلام الاول هو الصحيح
 وقوله في المسئلة الخ ليس بشي لان ادخل لصفاته الخ
 في باب النواتر والمقام مستغن عن هذا كله انما هو ظاهر
 قوله من ان المشرع ارايعت فيه عن رجاله لكن التحقيق ان الاحاطة
 العادية قد تكون من حقيقة المكنة من غير الملاحظة الوضعية
 وقد يكون بانضمامها كما اذا روي عن العشرة المسترفة من
 الاولين على المكفوب ولا يجبر انفاق العشرة من التابعين عليه
 ولو كانا عودا وكذا اذا انفعل عترون من الغيبين والمدرسين
 مستقلة بجمال العلم بهم لا يحصل ما يتفعل عتروا من الغلبة
 او محتسبون من غير هو في المراتب الاولى في باب النواتر على الاحالة
 والاحاذية ولا اعتبار بالعود والعود انما يفقد بنفسه
 في العود وصفت تقوم به الاحالة فيحصل به الادارة فالحاصل
 عدم اشتراط معرفته الرجال عن حصول المكنة والاستمرار
 عدم اعتبارهم في المكنة وقاعته وانما في باب النواتر وادعيا
 وكما في باب النواتر مع انه قد يرسق بطريق العود ما يشاء
 الى ما ذكره هو في قوله العطف مستندة انتهى ايم حسن
 من شانه قد راسم لان ما لا يكون كذلك يجمل في قوله العطف
 فلهذا اتفق ان لا يلازم له ان يكون في الحقيقة عترة على بعضه
 شيئا فلهذا وليقعد اوعوانة فاعطاه دينه واقفا كما لا يرد
 وانه لا يفتن كسبها لانها عترة فلتا اصبحوا واداد والندح
 في المرد لئلا يفتن ذلك التبعين على طريق الناس وجعلت في

بلغ مقابله

ان اراد وقعة من اهل العراق باجها الناس اشكروا لزيد بن
 عطاء الله يعني بميل العوانة فانه تقرب اليه تعالى ليعلم
 ما في عوانة فانه تفضل الناس بهرون وفاضلها الي زيد
 يشكرون له ذلك وهو يكره ان يكون في هذه الصنيع منهم
 قال ومن يقدر على مردودها عليهم اذ كانت حركتها ذكره
 الحياتي في شرح الفتن العوانة والافان اي انهم ان كان
 اليها ذكر من الشروط الاربعة ان يفتن خبر ضم بالنصب
 على المتعولين في العا على قوله افادة العلم معه وهذا
 معنى قوله بعضهم ان هذا هو الشرط الخامس والمراد بالعلم
 هنا الضروري وهو الذي يضطر اليه كتابي سواء كان نظريا
 او لا يعني عقليا او قلبيا فانه شارح ولا يشترط تقدم العلم
 بالشرائط على ذلك لانه من علم الشرط تقدم العلم
 نظري بل العنايط العلم بجمعه فلهذا في هذا الخبر الجامع
 للشرائط المتقدمة مع الاتيان في المردود هو المتأخر
 موصوفة او موصولة اي والخبر الذي مختلف في افادة العلم
 عنه اي مع وجود الشرائط المتقدمة فيه او من غيرهما فقط
 قال التلويح انه وان زيد مارد في بلانهم عود ولا لاصلة
 المشهور على جميع المتواتر ان زيد والظاهر ان يقول لصحة التواتر
 على جميع المشهور قال وهذا ايضا فيه قوله بعد هذا ان المشهور
 نادو جميع حصر عدد ما فوق التحقيق انه وبقوله كلامه
 ان هذه الزيادة ملحوظة في كلام الشيخ لا سيما في قولنا
 هذه المصروفات مع الشرط السابقة لان من جعلها ان يركب
 فلا حصر عود فيكون له ان يركب بالمشهور المعنى في الاصطلاح

حصول

ولقد قال محشي قوله فكذلك انزله في رأي لا بالعلم
 المقابل للثبوت انما ~~الظاهر~~ الظاهر المشاهد رآه اذ المعنى
 المطلق عليه فان مرجع البحث الممكن لا من زيادة
 فيه بل كليا المقام بان يتناول كل متواتر يختلف عن العلم
 بشهود حقيقته يظهر من قوله من غير علم وهو ان يكون
 كل شهود متواتر بالعلم المصطلح الجامع للشرط والضم
 اليها فنيا فافادة القول به يتقدم كمال التمسك هذا اذا
 اخذ الجنين غير فصل وهو تلمذ افادة العلم وخطا هذا
 صير في بحيث المباح في المصطلح وقد يقال ان الشرط
 الا لا بعد اذ احسن استبان حصول العلم قبل الرابع
 من ان الشرط هو حصول العلم فكيف يكون اربعة بدونه
 حتى يستلزم فالاول ان يقال الثلاثة وقد اجاب
 بخصم بما بين ان العدد الكثير بشرط واحالة العادة
 وتوافقه شرط اخر كما بدناه سابقا وعلى هذا فانها
 او لا تستلزم او لا تستلزم اليها شيئا بعد دون حصول العلم
 وهذا الجواب يعتمد على ما ذكره بعض المفسرين في حقه
 الاول لا من ان الوجه في التعريف بمنزلة المظهر وهو
 انه الا ان تمام المذكور على الوجه المصور كذلك في العاقل
 الذي قاله الاختار والذكر لا ان قيل فالمراد من الاستلزام
 الاستشباع كما هو مصطلح اهل العمومية لا امتناع الانتكاح
 على قواعد الاجماع المعقولة لانه لا يشك في ان العلم والفلسفة
 لا يخرج ما علم فضايقه بل قد يتخلف اذ حصول العلم
 عن ان يكون اذ بعض احوال انما في كفاية السامع وفيها

انه

انه لا يصح بدله بمنزلة الحيوان والاصح ووجدت
 المتأخرى ككثرة عالمه ينفع على بعض الشرط وقد انه
 تقدم تقدم العلم بل المعنى هو حصول العلم لكن قد يقال
 ان حصول العلم قد يتوقف على معرفة الشرط وفيه
 كما ان يعرفه حتى ان متناقصا وفيه ان انزله التبيين
 بملاحظة وقوله في اي طهره هذا انما قد ماض في الشرط
 بقرينة المتواتر ولما لم يمتنع ان كماله يرد بلا حصر
 فهو متواتر وقد يقول وقد لا يقال ان المتواتر وهو
 قد يرد بلا حصر احيانا قال التلميذ يقال علمه
 فاد السيل يتوقف ولما سمع هذا ما استلزم الذي يطلق
 على ما استلزم على الالفه فكيف بل المتواتر انه يستلزم
 على ما سبق فغيره وتقدم غيره وتقدم عليه قوله لكن
 مع فقد بعض الشرط فلهذا لا يستلزم شرط اوله يكون متناهيا
 الى الحق ويتلوه عند افادة العلم وانما التلخيص قال
 هكذا زيادة زاد هذا الشاذ لمقتضى ان لا ياتي له
 في الفناء في غير غيره قوله كما يمتنع شروط التواتر التي
 واما ان هذه الزيادة مع عدم الحصر فقدم عالم بمتغير شرط
 المتواتر مع الحصر فذكره واما فان علمه حصره
 المتخالف ما دام في هذه العين لا يحصل ان يقدح هذا بل
 على ان عدم الاحتياج شروط التواتر شرط في التلخيص
 يكونان متباينين وهذا ذكره اول من قوله فكل متواتر
 يتصور بدله على ان يتغيرا عموميا وخصوصا مطلقا وقد
 يجاب بان المتصور من التفسير بيان ما هو غير المتواتر

انه لا يتوقف

قد جمعا الشرط
 في صفة العلم
 حصول العلم

من المشهور انما هو غير المتصور وغيره وان المشهور المتصور
 داخل في عموم المشهور او مع حصر قيل عطف على قوله اما ان
 يكون الخ والظاهر ان سلطنة على الاخص بما فوق الاثنين
 الى حصره او بعدد ما كان اكثر من اثنين كما قاله لا يشك
 فضا عد او يجوز له ما لم يختج شرط التواثر مستغنى
 عنه لانه اذا كان مع الحصر لم يختج شرط التواثر لكن قد
 يقال انه قد يفعله فضا عد اذا حصل اليه كثرة نفس التواثر
 او ليس اليه باثنين فقط او الواحد قيل العطف بحسب
 المعنى والخاص ان الخبر اما ان يرد بطرق بالاخص او مع
 حصر بما فوق الاثنين او با الاثنين او با حصرهما عطف على
 قوله ان يكون لكن باعتبار حذف العامل الى الخبر اما ان
 يكون له طريق بالاخص او يكون له طرق مع حصر او يرد باثنين
 او بواحد كما يرد عليه قوله والوارد نفرا ان يرد
 با قرا ومنه سابقا قد عرفت ان التقسيم فاسد لفظا ومعنى
 في اللفظ فلان كلمة اما تعني بلا ان حيث لم يعطف على يكون
 شي لا بد ولا ياما واقعا معني ولان تعدد اللفظ هكذا
 او يكون له طرق مع الحصر الواحد والجمع فسادا وقد اوجب
 ايضا بانه لفظا اذ لا طريق للجنس عما اذا عطف بطلق على
 الواحد ولا اثنين وانما تفسيره باثنائه كثيرة بما عرفت
 اكثر اقسامه من قبل الاولين ان يقول ان يرد بما عطف في بعض
 المواضع لا في الجميع ولا يرد بما قبل منهما في موضع واحد وورد
 الى غير اكثر اي يورد اكثر من اثنين في ذات هذا القول
 الاخر في قوله لو اخرج مع انه مطلق فلو عطف على اللفظ الا ان

وهو المشهور

يتكلف

يتكلف وينبغي ان المراد بالكثر من اثنين او واحد في بعض المواضع
 من السند بيان للبعث الواحد احقر او امر السند المتعدد
 وقيل الا حصر ان تنزل من السند لان الكلام في حكم السند
 الواحد وكذا قوله يقتضي على الاكثر لان صراحه وورد الكلمة او
 الاكثرية اذ لا أقل من هذا اي في هذا الباب والعرف في بعض
 السند في هذا العلم يقتضي اي يحكم ويقلب على الاكثر يعني
 الاقل هو الحكم والعبرة في السند حتى اذا وجد في الطائفة
 ما ينقص عن الشروط كما في قوله المتواثر في غير نظر لان الاول
 وهو ما له طرق بالاخص ليس متواثرا فانه لا يحصل الشرط له لو لم
 لا يسميه امر كما صرح به في الشرح وهو امثلة اليه ما بعده
 خبره لا مستند الخفية للعلم يقتضي له التزويد وحده الحصر فانه
 يعجز ان المتواثر هو المعنى للعلم يقتضي اي الذي يفعله الناس
 التي بحيث لا يمكن دفعها بحقيقة بعد ذلك فاصرح بالانقسام
 الخطري الى الخبر المتعدد للعلم بالنظر عن مقام المتواثر على
 ما ياتي ثم يرد بشرطه التي قد رمت في قوله بشرطه
 لقولانه داخل في مفهوم المتواثر اجماعا بان شرطه الاول
 لا المتعدد كما ذكره شاذ الى الاول مع شرطه المتواثر وتبين
 برفع النظر السابق والتبين ان يقدح هو الاعتقاد وهو شامل
 لجميع المقدمات وبه خرج الشك واخرج بقوله انما هو
 المراد به الفاظ الحرام ما خسر بالحق وهو يتزجج احد طرفي
 الحكم مع تنجز الحالتين او بقوله الفهم واخرج بقوله المطالبون
 اي اللوازم كذا في الكثرة حتى لو كانا اختلفا لم يخرج اعتقاد العلم
 لانه يزول بتكليف المشكل لكان او لم يرد بان المتعدد ادر

بعض
 خروج من المزمع

باج

من إطلاقة الحازم لأنه لو جاز إلى الجزم نأخى من سبب يخرج
 التقليل وعاصم له إذ مواد المم الجازم هو الحازم الذي
 لا يقبل التقليل وهذا المكون المتوازي فيه للعلم البقي
 هو المقتدر أن يختار المتوازي في الإتيان وتقبل أن يقال
 لقوله هذا أي من الخبير بغير العلم الضروري وهو أي
 العلم الضروري الذي يضطرر إلى أن يقال العلم أي إلى
 العلم والتيقن عليه بحيث لا يمكن دفعه إلى دفع علمه
 عن نفسه قبل الضروري كما يطلق مقابلة للنظري بطلوا
 المعنى أيضا وأما قوله ههنا هو المقابل للنظري ليس هو المقابل
 من أنه ليس بضروري كذلك وأنه قد يكون النظر والحازم
 بالبرهان كذلك أيضا ولا يصح تفريقه فالوجه إذا
 يقال أنه بيان أنه المراد بالضروري هو هذا القسم قال
 لا يتم الغرض في الحاصل المتوازي ليس نظري ولا ضروري بل
 هو واسطة بينهما وهو قسم لا يميز فيه ولا ضروري بل
 المتوازي العلم لا يضطر ما إلى الضروريات ولا ما يتوهمها
 على ما تقدمت المقابلة أمام الخمين من الاستعارة والمتم
 البدي والكعبين من المجهولين وليس أي هذا القول ينسب
 إلى معتد به لأن العلم أي الذي هو ما صدر في التوازي
 الأول بالمتوازي أي بسله كما حصل من لغيره أهلية النظر
 أي العلم وسبب اللبا بعد هذا الحاصل أن النظر ترتيب أصول
 معلومة من قبيل العلم متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث
 أو متغير من قبيل العلم المراد من هذا المصطلح فالعالم طابع
 يتوصل بها إلى الأصول العلمية أو النظرية أو معاليم أو مقاصد

نشر

نشر رتب قبل أن كان المراد من العلم البقي كما تمسكه لما لا
 يخرج الأفكار الواقعة في التصورات كما تمسكه لما لا
 ليست عن ترتيب أصول معلومة ومع هذا يضطرر إلى
 يمكن دفعه وإن كان المراد منه التصور والتقدير والتقسيم
 معاد صرح بهذا الاصطلاح المتوافق به الاعتراض الثاني
 دون الأول علم بالضروريات وإن كان المراد به العلم العام
 بل هو أي من الخبير بغير العلم الضروري وليس في العلم العام
 ذلك وهذا ليس بغير العلم البقي بل العلم عليه وهو العلم
 وسائر العلوم عن الازالة لأنه علم على الصانع وصفاته
 حين ضروريه على أي أنهم لا يعلمون إلا ما لا يعلمون
 عنه بأنهم كانوا يعلمون أنهم يعلمون إلا ما لا يعلمون
 إلا ما في المعرفة تدرج على البعبور والتقدم على السبب فإذا
 أخرجوا من حيث أن حاجتهم إلى الصانع المظهر الجبر وقد
 قال تعالى وله عالم من خلق السموات والأرض يقولون
 الله غائب عما في السماوات فقل لا يعلم ما في السماوات
 ولا الأرض إلا الله العليم الغني والظاهر أن قوله العلم
 لا أهلية له إلى النظر أن العلم كونه أساكوت فكلما
 علم يحصل له العلم لا يستمر إلا ما في سببه لا يطول العلم
 على وجوده الزائد ويومض للسبب الموضوع عن وقت النظر
 ويخبر ذلك فلو كان إداة التوازي فلو حصل
 العلم في العلم لول العلم العام بل لا يجوز أن ينسب
 التوازي إلى التفرق بين العلم الضروري والعلم
 النظري إذ الضروري بغير العلم لا يكتفي في التقليل

الاشارة

تقبل

العلم

الضروري بها صفة العلم فمبصر معنى التركيب اذا علم الضروري
 مفيد العلم بلا استدلال لا يفتقر الى ما يفتقر اليه ويكن مدعى بان
 التقدير ان الضروري الضروري فكان الاظهر والاضحى ان يفتقر
 الضروري يحصل بلا استدلال لا يفتقر اليه اي العلم كونه
 مع الاستدلال على الافادة اي على طريقته او على ما سبق
 المطلوب من الادلة هذا وليس فيه ان يستلزم انخفاض
 الطريق بل يتصور انه قد يكون الضروري مفيد العلم بلا استدلال
 وقد يكون التقريي مفيد العلم لا مع الاستدلال فالوجه
 ان يقال ان مفادها ان كل ضروري خاص يفيد علما عاما في
 ضمنه ومن استدلال عليه وان كل نظري خاص يفيد علما
 عاما في ضمنه مع استدلال عليه والخاص بالضروري
 هو الخاص بغيره والاستدلال والتفري هو الخاص بالضروري
 بالاستدلال المراد من الاستدلال هو الكتب لا يفتقر اليه
 ولو تركه قوله مفيد وان يفتقر الاستدلال الكتب لان اولي
 وقيل اقام **مع** الافادة مقام الاستدلال لتسامحا
 وان الافادة سبب الاستدلال وتضمنها الاستدلال كما قيل
 في قوله تعالى لما منعك ان لا تشهد ان المعنى يار عال ان
 السجود لان المنع عن السجود مخرج الى فضيلة فان قلت
 يرد علينا ان ما ذكره الضروري بالمعنى المتعارف للنظري
 لا بالمعنى المذكور فليست **فولم** يفيد العلم ليس قريبا
 له ويؤكد وان الضروري يعطف على الضروري فانه في
 معنى ان الضروري يحصل كماله كماله والنظري لا يحصل
 الا في شئ في نسخة الا ان له اهلية النظر وانما اخصت

نسخ في نسخة
 نسخة اخرى

الى ان شرط المنوات وفي نسخة التواتر وهي الشروط
 الاربعه المتضافه الى الخاص في الاصل اي في التواتر
 في الشرح واغرب خارج حيث قال بان ليس بوال تلك
 اكثر من العدد المتوقف عليها لانها في التواتر على هذه
 الكيفية المذكورة في الشرح وفعل الشرح اي احوال الكثرة
 غير مستقيم ليس من علم حيث علم الاسان في الجواهر
 اصول الحديث فليعلم اصول يعرف بها الحوال حيث الرسول
 انه عليه وسلم من خاصي العقل عند وضعه والتحمل والاداء
 اذ علم الاسان حيث قد من صحة الحديث المراد من الصحة
 هنا مفادها اللغوي يستعمل الحزن ايضا فان الحزن اسطلاح
 مراد للصحة او ضعفه ايجل به اي في غير الضعف
 او يتكرر الى العمل في الضعيف الذي يعقل ان من حيث متعلق
 بحيث صفات الرجال اي سيقال انشاء الحديث من القدر
 والضبط وغيرهما وصريح الاذا اكمل القارئ وفيه
 التختيم جمع ضعفة وهي شتمت وحرقتا واظهرتا بخونها
 والمنوات تركلت بحيث عن حاله ان على صفاته بل يجب
 العمل به من غير بحث لا يحتاج اليه اليقين وان ورد في السابق
 تلحق الكثرة ولا يتركها قال في نسخة ان رطلها بجل يكون
 حيث احوال العادة الخ في حيث عن رجاله ايضا قال
 الثابت لهذا يوجد ما قلنا من الا لا دخل لصحة في الجواهر
 في بابها التوافق حظا في ما لا يخاف ان عليه فافادته
 ان هذه فافادته عظيمة يجب ان يحفظ ليعلم ان هذه
 انكر من الصلاح وهو اما بالليل المستوفى في حاله في هذا



التوازي قال بعد ذكر الاطراف المروية عن النبي صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم عن الرجل يفتقد انسا اخبار احاد من غيره
 معناه وكذا ذكر غيره في التوازي المعنى شطبا غير وجود
 كما هو اخبار الرجال المتزوجين الماتعين انما ينظر التوازي
 المعنى المشتق جوزا التوازي المعنى فالتوازي لا يقطع اليه
 اعادوا يدفع من فحق التمسك بالشيخ من جهة الفاحشة
 وتضمنت منه خبر للفقهاء طمعت قال والثاني اي
 من الاقسام الاربعه وهو اول اقسام الاحاد اي المفاطمة
 للتوازي صا موصولة او موصوفة اي حيث لم يترك
 محصورا اي لا ياب معية بل كمن انسا ان يروي
 جماعة ثلاثا وكذا عن جماعة يعلم انهم من شجرة وقال
 اي عن بعض رواة اوفيه بهم طبقات وهو الشهور فكل جملة
 وهو اول اقسام الاحاد لا يخلو في الثاني فاولا اي ان يفسد
 والثاني طاله طرق محصور فكل من اثنين وهو اول اقسام
 الاحاد ترك الواو من قوله هو للشهور واجبه ان قوله
 طاله طرق اخره لقوله والثالث ان كان في الجملة في المتن هو قوله
 الشهور وقوله وهو اول اقسام الاحاد جملة معترضة بين السند
 والخبر فظهر كسر الواو وقوله وهو للشهور الاظهر في الثاني
 خبره وهو المشهور على ما في المتن وهو اول جملة معترضة فيما له
 طرق بل من اول الاقسام او احاد وهو طول الفصل بعد كسر
 اختاره في المتن على السفة الفا تسمى به ذلك الوجود اشر
 كونه رواة اكثر من اثنين وهو المستفيض على ان يجمع عند نقطة
 اي في المتن وتوفي الشرح مضاف وهو غير مستفيض في المخرج

لكن

لكن لما كان الكتابان بمنزلة واحد ساع ومع هذا كله الاولية لغير
 الحاشية من التوازي من تعميمه او تبيينه والمراد من اية
 انفس الامور لبيان الفقه منه يسفاد من اضافة الآية الى الفقه
 للمعنى به على الفروع فالأضافة بعض اللام سمى اي النوع
 الثاني وهو للشهور بل ان السفيق لا يستفاد من اية لا يفسد
 من الرواية من ان لا يكتفى به على طرف الواحد في بعض
 فيجوز قال في شرح لعلوم ائمه زاد حتى خرج من حجاب الاما
 وفي التاج استفاض الخبر اي شاع واستفاض الواحد كبحر الى الجمع
 وكما يحرم ومنهم اي ومن اية الفقه ان من الحديث لو من مجموعهم
 من غير اي اظهر للفتاوى في استنباط روايتها وزاد السند
 وفيه اشتها فكله الاول بان يقول المخرج من استنباطه
 سواء استشهدوا بغير ذلك اي ما ذكره غيره بحيث لا يشهد
 بما كان اوله منقول عن الواحد كحديث اما الاعمال ولا استعد
 من الصلاح في التشديد ولا استناد بالنظر لما اقتصر عليه
 في توفيقه ان الشبهة فيه فبعضه وقد ثبت عن ابيه اسما غيل
 كسرهم فبذلك كنه عن معاذ بل من اجل ان يكون سنده واعني
 الحاشية او الفا تسمى به فبعضه بغيره بغيره بغيره بغيره
 الضعيف من الذكر السخاوي ومن غير ما يروي كفيته اخر
 وهو ان السفيق لا يستفاد من الرواية ولا اعتبارا بعد ذلك قال
 ابو بكر الصديق في انه هو الذي اشرع في ذلك السند او يعمد
 قوله فيجوز في السفيق وليس ان السفيق من معاجلة هذا
 الفن يعني في التوازي لما لا يثبت فيه من جملة الروايات
 وضعفه من بلاد الشهور طانه قد عثر عليه هذا المورد المحض

في المتن
 في المتن
 في المتن

والاظهر ان النفاذ بها الاتصاف المتولد حديث الجوهري وهو اعلم
 من المتواتر وغيره ان الشبه يمتثل اي كثيرا على ان يرى
 كقوله يونس في نسخة من قوله ونها الشبهة وعلى ما استمر
 اي قد يطلق استعماله على حيث لا يمتثل على الاستدالة
 للعوام فيتمثل اي الغرض بالاطلاق الثاني على ما له في
 نسخة صحيحة فيتمثل به اسناد واحد فصار على اي
 علم يمتثل شروط المتواتر والمتصور عند الخواص بل على ما
 لا يمكن الا لاحلاقه الثاني على ما لا يوجد في نسخة صحيحة
 بل ما لا يوجد له اسناد اي ثابت سواء كان له اسناد موضوع
 او لا يكون له اصل فلا مثل السجود في بعض النسخ كما ينبغي
 الترابيل وولدت في زمن الملك العادل كسري ونسبها الغزالي
 فقد استشهد على الاستدلال في النسخ النبوية انه قد جعل
 غايته في جعلها المتروك على الحفاظ على ما موضوع او لا اصل
 له ومنه ما استشهد على الستة العلماء ونسأ في معناه الغزالي
 في المعقود من الاشارة واما حديث الغزالي فتدريج السجود
 ارجح اليه كثيرا انه لا اصل له والقصص ما ثبت لانه رواه الشيخ
 من طريق وضعه جماعة من الامة لكن طريقه يوجب بعضها
 بعضها وذكره القاضى على طريق التفسير ورواه ابو العباس في الدلائل
 لكن لا شأنا في جملة رواياتهم في موضعها من لا موضوع
 ولا اصل له وقد نقل القسطلاني عن السجود في كتابها انه
 في نسخة ورد في الجملة في عدة احاديث يقوي بعضها بعض
 اورد ههنا في الاصل في خبر المصنف في روايته ما علمه
 والثالث ان الغزالي وهو انه لا يرويه المظهر هو ما لا يرويه

اقول

اقول من اشبه عن ابن قاتل السجود فيتمثل به واحد
 في بعض النسخ انه ثلاثة فالكثير منهم لا يوافقون في رواية ابن
 فقط عن ابن قاتل لا يكاد يوجد ولا يوافق على عازلة
 الشرح فقطل الاول ان نقول وهو ما يرد ما شين في بعض
 المواضع ولا يرد ما نقله في موضع حتى لا يندفع على المتواتر
 وايضا يرد على ما قاله ابن قاتل من انه انشبه في المروي عنه
 شرطه وينبغي ان لا يرد في قوله ان من اشبه عن ابن قاتل من اشبه
 لم يلزم بذلك ثم اعلم ان الخبر عن اخيه في تفسيره فقال ان
 نسخة وقوله ان السجود في المروي عنه انه ما يرويه اشارة لولائه
 فكل ما يكون بينه وبين المشهور عموم وخصوص من وجه وحقق بعضهم
 المشهور بالولائه والعزيم بالاشبه واخبراه المصنف ولما قال
 وما سبق او ما فقط سمي اياه الخوض في ذلك اي بالعلم
 اما الغزالي يرويه فلهذا قاله عن الشيخ في بعض النسخ في الضابط
 عزاء عزاء اذ اقل عيش لا يكاد يوجد واما لكونه عن قول
 عزاء في بعض النسخ في الضابط عزاء عزاء اذ الشد وقوله
 في نسخة قوله كان فعزها كانت اي قولها اي قولها في
 الجنبه بلاد العلة وفي نسخة صحيحة اي ليس هو ذلك
 الحديث بجنبه من طريق رواية اسناد اخر في نسخة اخرى في الجنبه
 ان الطريق كما سبيل يذكر وروى على ما في كت اللغة وليس له
 وكون الحديث عن ابن قاتل في طالع السجود في المعصية ما وجد له
 انه اصحبه ولو اوجاه على الصحيح في كتابه ان يجهل وهو
 اي من رواه في رواية الحسن في كتابه في نسخة يد الوجود
 وهو في نسخة في نسخة من القصة اي روايته من ابن قاتل

هذا

ايضا

وبالله الذي هذا القول يرمى بكون الواو من في اخره
 ويبدل اي بشر كلام الحاكم عليه عودته في علوم الحديث
 اعم كتاب الحديث قال اي فيه الصحيح هو الذي يرويه
 وفي نسخة الصحيح انه يرويه الصحابي ايراد المفسر له
 فانه الزايل عنه في المنع عن الصحابي اسم له
 ايراد ما منه المعنى التامة للصحة في حد الصحيح بان يكون
 له المصنف في قبل الحديث الذي رواه الصحابي راو ما من
 فيه اوله ان يتاوه في الرواية عن اهل الحديث في الخلق من
 المتحدثين اليه وفتى الذي يرويه هو يرويه ان يصير له
 الحديث كما يقويه قوله في الشبهة على الشبهة اي
 كعادته الشبهة على الشبهة بان يكون لكل شاهد اصل
 شاهد اخر فاشبه في الشبهة على الشبهة ان يكون
 الخبر الشاهد من شاهدان على شاهد واحد وما يرويه ان الضم
 له الصحابي ان قوله بان يكون نفسه لقوله الزايل عنه اسم
 الحاكم فانه كان ضمير له الصحابي كما هو الظاهر ولا يكون
 التسمية للصحة معتبرة في الصحيح فثبت كذا لا اعتداله
 الا من يقر عري المصنف بان جعل الحديث على ما قيل فعلا
 فكذا ان يرويه ولم يظهر وجه صحيح اسوالة يقر عليه عن
 عملة الامر سبل صحيحه امره تحقيق ومن يترقب
 وقد اشار اليه الرصيف اقتبالا لضمير الحديث بقوله اليه
 يرمى كلام الحاكم ونحوه ان كلام الحاكم يقتضي ان احدهما
 ان يكون الضمير في قوله ان يكون له راو وان احدهما في الحديث
 وتكون الباقي قوله بان يكون بمعنى مع فعل هذا الصحيح

الذي

الذي رواه الصحابي المشهور اياه راو ياله ورواه عن
 هذا راو ومن اربعة واحد راو لا يخفى عليه وثانها
 ان يكون الضمير اجمالا للصحابي فعلى هذا الصحيح
 الذي رواه الصحابي المشهور بان يكون له راو وان
 كان يروي الحديث عنه احدها وكذا الكل من يروي عنه
 راو ياله وان كان يروي الحديث عنه احدها ويكون الغرض
 في هذا القدر تركية الرواية والاشارة ذلك الحديث
 بصدد من يقوم مشهورين بالحديث والرواية عن مشهورين
 بها وهذا هو الظاهر وهو المعتد به في الحديث على
 الصحيح وشرح الفاضل ابو بكر بن العربي في شرح البخاري
 بان ذلك اي كون الحديث له راو ياله شرط البخاري اي
 في صحيحه او في صحيحه واجاب اي الفاضل عما ايقن
 اعتراض ورد عليه اي في البخاري من صحة افعلا
 الفاعلي لصحة ذلك من ذلك ان من اجاز هذا الاستدلال
 بحجرات متعلق باجاب فيه اي جوابه فظن ان تاسل وجها
 لاساي الفاعلي فانه اي في جوابه عن ما يرويه فان
 تعلق حديث الاعمال بالاشارة اي مع قوله صحيحا لما
 فزاد في مقدر في طرفة الصحابة والاشارة بانه يرويه
 لم يرويه اليه ذلك الحديث عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه لا علمه
 قلنا قد حيل به عن عمر بن الخطاب فحتم الحديث لا يرويه
 فهو من غيره فمعلوم لا فاعله في رواية الحديث لا يرويه
 في انه لا يرويه من كونه وعده ان كان يرويه نعمه
 وعده من ذلك ان لم يرويه من عدم تفرع لعل كذا هو

واذا راو ياله

كلاما يخفى مع انه
 لولم انه يقتضي
 كونه عودته عن

ولما قال التلميذ حاصل السؤال انه لم يروه عن عمر الا واحد
 وحاصل الجواب انه قد رواه عن غيره فلا يجوز هذا الخبر
 للسؤال توجه فلهذا قد بوجه بان خطبه في حواله عليه
 كما كانت خالصة من حضور الثنا ليعين في النسبة الى التلاميذ
 بالاصحاح التاسع من التفسير في افعليه وسالخرج علقته
 عن التفرقة وبالنسبة الى الصحابة الذين سمعوه من النبي صلى
 الله عليه وسلم في قوله رسا عمن يخرج عن عن التفرقة ولعله
 خاطبهم وقال انما سمعتموه او قد سمعتموه رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال كذا الخمسة عدم النكاره لم يفرق ما حدث وتخرج
 بالاعتقاد كذا ما خطبه في الحاضر الفا ترويه اهل السراير
 والظواهر يكون حاصل كلام القاضي جوا من عاينوا الذين احدثها
 من كونه الاخر مقادير بل يمكن ان السؤال يتوجه على وجه مرد على
 لقوله عمن علقته جميعا بان يقال المراد من قوله فرد انه بالنسبة
 الى رواية الاول وهو عمن قوله لم يروه انه فرد بالنسبة
 الى علقته من بين علي تفرقة من بعد علقته ولذا قال المصنف
 كذا قاله اهل الفاضل في الجواب عن السؤال الوارد عليه ونعقب
 بمصنفنا المجهول اي اعترض من علي من تعقبت الرجل اذ احدثه
 في صدره وعنه وقيل ان تعقب يقال الكلام من تعقب على فلان
 او من علم ممشاه وجعل علقه موضع علمه كما نذكره اشهر
 مشتمل على طريقته في الخطب وانه لا يلزم من تواترهم
 سكتوا عنه ان يكونوا سمعوه من غيره وقد سبق ما يفيد
 وانه هذا الوجه في ضمنه في قوله علقته عمن يعني رسول
 الله هذا الجواب يمنع لقوله ان لا يمنع من عدلية وليس مصداق

فرد

ان التفرقة مجموع كما يوه من ظاهر العبارة قال التلميذ
 ظاهر التعقيب انه على السخرى لا التعبد في الصحاح وظاهر
 كلام الحاكم وابن العزيم انه لا يشترط التعبد في الصحاح
 وانما يشترط في مراده اقول فتدبرفت المونة وجفت
 المحوثة ثم تفرقة محمد بن ابراهيم بن ابي اسحق في قوله
 يدعي بهذا الحديث عن علقته ثم تفرقة محمد بن ابراهيم
 اي منع في تفرقه به في الحديث عن محمد بن ابراهيم
 بن ابراهيم بن يحيى بن حنيفة عنه فتدبرفت ما هو في المنع
 المذكور والتفرقة السطورية على ما هو في الصحاح المعروف
 اي المشهور عند المحدثين واقل راد به الجمهور فالك
 الحاكم يصح هذا الحديث من النبي صلى الله عليه وسلم ولا يرويه
 عن خطبه عند ولا من الامم رواية علقته ولا من علقته الاس
 رواية محمد بن ابراهيم ولا عن محمد بن ابراهيم بن يحيى بن حنيفة
 الاصل الذي وعنه محمد بن ابراهيم بن يحيى بن حنيفة اكثر من باقي ائسان
 اكثرهم ايتفقا قال لا يثبت من تفرقة ان كان له مشهورا
 عند الخاصة والخاصة لا تفرقة من تفرقة التواتر في اوله كذا
 في شرح سبائك وكذا اقدم شرط المشهور المصنف في اوله
 كما سبق في التبعات في السكتا الوضعية في شرح الالفية قوله
 وتعقب الخلفه مصدق للمعراج القطع من الخرو وهو القطع
 والاصل في تعقبه ان يقال ان التفرقة من ان المعترض اورد
 على المقدم علقته من عن غير صحيح لم يوجب ما ظنت انه
 يمنع تفرقه فلا انت اجت بما اورده السائل ولا اجبت بما ظنت
 فان سكتوا الخبر عند اجابوا بحججه له ليقين ان الخبر لا كونه اذ

مصحح

في زوايته عن رفاها عنهما شئ وقد عرفت ما فيه وقد عرفنا ما فيه
 بل انما الامر بما قد يرد عليه من سوال متعين لا غير انما يقال
 ان الحد يرد ويمنع من علة ومندرج مجزئ ومن غير محلي فلا
 يكون من متفردين فاجاب بقوله وقد ورد في الامم المتفردين
 في ذلك الحد يرد على ما كان متصفاً بالوحدة وهي جمع المتابعين
 وبما في متعاهات في محلها ان شاء الله تعالى لا يعبر ان الحد
 بها اي بذلك المتابعات فالتسديد افاد المص في تفسيره
 هذا ان هذا الشارة الي ان المتابعات التي وردت في الحد
 لا يخرج من كونه فرداً العنصر ما وكره لا يستلزم جملان يكون
 من خمسة كلام المتعقب اومن زيادة افادة المولع جوايب
 اي جواب الغاض في غير حديث عمر رضي الله عنه اي في الحد
 التي تقتضي غير من العنصرات وعن علقته من انما يعبر في انهم
 مما اوردته البخاري وغيره من ايراد الصحاح قال ان ربي
 يصفية في غير من العنصرات كما لا يكتفي القاض منصوص على انه متعوله
 في علقه ما ادعى انه ايم من المتفردين والعنصر وهو من ايم
 سائر في العنصرات في كل من اول حديث يروى على انه فاعل
 بكم من كونه ايم في العنصرات يعني فانه مروي بالاجاز وهو
 حديث الاجاز بالساق طائفة من اول حديث البخاري في
 الماد ايم اوله منصرف انه هو جرد في قول الجرح في البقا عركه
 الخ في جرد من جرد جرد وهو كانت في جرد على اللسان
 فاداه بغيره في جرد عن النوص الى الله عليه وسلم في جرد
 عننا بغيره في جرد عن جرد في العنصرات في جرد
 عنه جرد في جرد عنه ان شاء الله تعالى في جرد

و ادع

في ادعيان جان بكر الحاء وشهد بالوحدة مبين لعود اي
 حيد عن علقته في قول اي ان جرد ان زوايته اشترى عن
 اشترى اي وهكذا الى ان يشترى اي انما الحد يرد لا جوايب
 تلك الزوايته في الحديث الصحيح وفي علقته الحديث اصلا اي
 لا قبله ولا كونه قلت قال للعلم ان اداد اي ان جانا
 ان زوايته اشترى فقط عن اشترى فقط لا توجد اصلا
 ويمكن اي علقه او انما انما انما انما او اما مودون
 العنصر التي جرد فاجاب اي ذكر لحد ها وفيها جرد
 بان كبره به اقل من اثنين عن اقل وفي نسخة اقل من اثنين
 حق العنصرات تاخير قوله لوجوده الي هنا واما على كلامه
 فتشترى به في مودودة وهي جرد مودودة في العنصرات
 ومما له انما العنصرات في العنصرات او اما ما حرمها
 والمواد انما الصور في العنصرات التي فرد من مفهوم العنصرات
 الكلمة ما واد اشترى اي في العنصرات في جرد
 اي في جرد رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال لا يومن احدكم الا بغيره الا ان اكل من جرد يكون اح
 الي من والرد وولد اي جرد في جرد الانسان نفسه
 الحاصل من العنصرات لاجاب طبع خارج من العنصرات والعنصر
 والحد وولد مكرور في طبع في جرد في جرد في جرد
 لا يصدق في جرد في جرد في جرد في جرد في جرد
 وان ما جرد في جرد في جرد في جرد في جرد في جرد
 الجرد في جرد في جرد في جرد في جرد في جرد في جرد
 عنه جرد في جرد في جرد في جرد في جرد في جرد في جرد

اي رضي الله عنه
 اي وجده من حد

وديان في الابد في الابد لا يفي جملتها خاصة ان لا شك في قول
 التواتر المقتول وهو ما يوجد فيه صفة القتل من عدالة
 الراوي وضبطه وهو ما يجب العمل به قال التلميذ هذا
 حكم القبول وهو انه الترتيب عليه ولا يخرج منه بقدر بل هو
 الذي يخرج صدق الخبر به لقوله في المردود هذه الذي لم
 يبرح عليه وهو يشمل المسود والمختلف فيه لا يخرج
 فاحفظ قد افهمنا في ما يجالسه قلنا ~~هذا~~ هذا
 بالخاصة فهو رسم وقوله عند الجمهور احترانه عن المعتزلة
 فانهم انكروا وجوب العمل بالاحاد وكذا القضاة والرافضة
 وابن داود وقولهم مردود لا يراجع لصحة والنسب لبعض
 على وجوب العمل بالاحاد بدليل انما نقل من الابد لا
 يخرج الواحد وعلمهم به في الواقع المختلف التي لا تكاد
 تحصى قد تكررت ذلك من بعد اخرى وسأعطيهم
 فلم ينكروا اجماعا وملا نقول ذلك بوجوب العلم العادي
 بالخاصة في قول التواتر وفيما في الاحاد المردود
 وهو الذي لم يبرح كدق الخبر كبر الياء في الخبر
 سواء خرج كدق بان غالب على الظن كدق او لم يخرج صدقة
 ولا كدق به فكل منهما مردود لعل الاول مظاهر انما الثاني
 فلا بد في حكم المردود كما يستحق لتوقف الاستدلال بهما
 في الاحاد على البحث عن امور الدروا كما في المعتزلة
 والضبط وهو ما دونه الاول الي القبول اوله هو التواتر
 لعدم توقف الاستدلال به على البحث المردود لان معناه على الخبر
 في جمهور الروايات المردود كدق خبره راجع الى التواتر

لانه

لانه اقرب او الى الابد لانه اصله في جميع اذاده فافوا عنه
 من قوله اي قولاً قطعه بالاطراف الا في ذلك في الخبر التواتر
 القبول في الخبر بدق خبره اي بخبر التواتر وانما في خبر
 الخبر باعتبار القبول والخبر او الجمع او على ان الاضافة
 جسيمة بخلاف غيره في خبره التواتر من انما راجع الاحاد
 من حيث ان اي خلاف غير التواتر الذي هو خبر الاحاد
 فانه يتوقف الاستدلال به على البحث عن احوال رواه
 تحسب وتنبل بعضه ويرد بعضه على ما سبق من وصف
 المقتول والمردود فيلزم ان جعل قوله لتوقف على الاختصاص
 المعلوم من قديم خبرها على ما هو لفظا هو يكون قوله دون
 الاول وبه التوقف بحذف مصنف اي دون الاستدلال
 بالاول وعلى هذا ينبغي ان يوفق قوله فكله مقبول عن قوله
 لافادته لانه تغليب لعدم توقف الاستدلال بالمردود
 على البحث المذكور ومقبولين كل من ينزاع على هذا الجاد
 وان حصل على انقسام الاحاد الى المتسوية والمردودة فلهذا
 كان قوله دون قدر اليها اي لا يقتصر بالاول وعلى هذا يتبين
 انما في قوله فكله مقبول ان يكون تفسير الخبر التواتر وتغليب
 وعلى هذا قوله لافادته تغليب المقتول لكن لا يظهر لتقدم
 الخبر في فيها فافادته اذا قصد الاحتكام بغير مناسب للمقام
 كما لا يخفى على ذلك الانساب وايضا المكين على هذا لتقدم قوله
 عدم اقصاء التواتر ونسب الى التفسير كدق خبره
 في حاشيته المولفة وقد علمت ان الاول هو المختار في
 اثرنا اليه في استحال ذلك من التفسير لكن انما وجب العمل بالاول

الاعتقاد بالقبول بهما ليس الاحاد لولا انما نقول لما
 قدم من قبله ولكن انما وجب العلم بالقبول من انقسام
 الاحاد الى المقبول وغيره على وجه يكون اشارة الى وجه
 عليه توقف العلم لانه ما على الحق لا انقسام اشارة الى ان
 على ما يقع في المتن اشارة الى وجه وجوب العلم بالقبول
 منها وهو ان الاحاد اما ان توجد في اي وجه اما
 اصل صفة القول وهو اي اصل المذكور بثبوت صدق
 السائل المراد بثبوت صدقه مطلقا لا بالنظر الى خصوص هذا
 الخبر والاحاد صدق الغير يجوز ان يكون الكلام في ثبوت
 او اصل صفة الرد وهو يثبت كذب السائل قال
 التلميذ هذا محال في نفسه بالردود اي حيث لا يثبت
 الضمين ولا اي اولي يوجد احدهما في ثبوتين بالاول
 اي ثبوت صدق السائل يعالج تشديد اللام وقال علم راجع
 الى المستر اجماع زعم السامع تخفيف اللام والعائد الى المستر
 محذوف اي يثبت كل اي ثبوت ثبوت صدق الخبر اي
 صدقه بغير ثبوت ما لا يفسد موضع الضمير ثبوت صدق باقائه
 فهو حذو اي يعلم وينسب خبر باقائه وانما قال بغير ثبوت
 لان ثبوت صدقه انما قل من حيث هو لا يستلزم صدقه في
 المقبول ان السائل اي ثبوت كذب السائل فيعلم على الظن
 بثبوت كذب الخبر لثبوت كذب ما قلته وينطرح اي الخبر عن
 العلم بصفة القول وانما السامع وهو عدم وجود احد
 الثبوتين ان وجدت ترجمة الى جاليد اذ لا يخرجية
 بل حقه بضم السائل كما ان وصله باحد القسمين

اي

وضع

اي المقبول والمردود والحق اي واحد هما ولا اي وانما انجز
 قرينة تلحقه باحدهما يثبت بغيره اليه في شأنه
 من العلم او الزك او من القول والرد ويوجد الاول
 قوله واذا توقف عن العلم صار كالمردود اي ما يثبت
 للمردود لعدم العلم والقبول له لكن لا يستلزم صفة
 الرد لا لعدم انه ما يوجد في احد الثبوتين بل لكونه
 لم يوجد في صفة توجد القول به بغيره ما قبل
 تعريف الرد وهو الذي لم يبرح صدق الغير به صادق
 عليه فما ينفرد بالثبوت في احد المراد من الرد واما وجه
 فيه صفة الرد لامتناع الاصطلاح وان اعلم قال
 تلميذه ظاهر سوق كلامه ان قوله لا يثبت في العلم دليل
 وجوب العلم بالمتكذب وليس كذلك انما هو دليل انفساها
 الى المقبول والرد ودون ذلك ان من لا يثبت في ثبوت بعد قوله
 الاول قال وجد فيه ما يغلب ظن صدقه فاولد والحق ان
 ترجع عدم الصدق في الثاني وانما في الطرف فاف قال
 قلت قاله تعالى ليس كمن الارض فيلق قال كما قلت لمقات
 ما ذكر من القواعد للظن بغيره غير انه وللمرابح بغيره
 لسالك اشارة وقد يقع فيها اي في اخبار الاحاد
 اي المصداق للظن المنقضية الى مشهور وعزيز وعريب
 ما يفسد العلم قال القاضي في حقه مختصرا في الخارج
 في خبر الواحد الغرض من الخبر انه يثبت العلم بانفساها
 وقال قوم مختصرا بالبرهان وبغيرها ايضا ويقرر ان كل
 مخصص للعلم بالحق والاكثرا لا يختص العلم بالبرهان

قوله قد يكون المراد اي قد يحصل
 كقولهم قد يكون المراد اي قد يحصل

العا اي خبر اخر من كتاب القرآن بالباطل ابا في قوله من
 يدبره وانه القرآن فاعل معنى يدبره في قوله فيما بعد
 احق مدق ان ولد الخبر اصل القرآن عوارض فوجب
 حقه ولما انزج اذ اتوى ما خلا شئت اي عن القرآن
 وحاصه كل كلامه ان من قال بان خبر الواحد في العلم
 اراد انه يقيده العلم بطريق الاستقاد بالنظر في القرآن
 لا يقيد خبر الواحد وبالنظر في القرآن ومن قال بان خبر
 لا يقيد العلم الا المتواتر وخبر الواحد لا يقيد الا النظر اراد
 انه يدون القرآن لا يقيد الا الظن ولا يتوان ما احتجب
 بالقرآن اذ هو ما عدا ذلك يترقى عن مرتبة اعادة القرآن
 الى اعادة العلم بكونه لا لفظيا واثبت قد علمت مذهب
 كل من الفريقين ودليلهم وهو يدور على ان النزاع بينهم
 معنوي وهو الحق لا منقضي وان خبر الواحد قد يقيد بالظن
 فلا يبعد ان يقيد القطع ومن يله الاطلاق خرج بان ما عدا
 المتواتر عنده ظني فالجواب بحقيقة الخبر قال تاسيده نعم
 ومع كوننا راجح لا يقيد العلم بالخاصة بخبر من يقول
 بالاحاد لا يقيد العلم ان دليل الظن على طيقاقتها ليس بها
 ما يقيد انتم يعني بالقرآن الخاصية لا دخل لها في
 نفس الخبر ان تختلف الحكم باختلافها على ما قد ساءه والخبر
 المختلف بالقرآن انواع اى باختلاف مراتب القرآن لصحة
 منها اى من هذه النواع ما اخرجه استقاد اى كلاهما في جميع
 اخترا من غيرهما من كتبهما ما يبلغ حد التواتر اى على
 تقديره ان يوجد فيما ياتى به الوجدان التواتر في بعضيته

والمختار

ويعتقد ان تكون بينة فانه احق به ايم بما اخرجه
 الاستقاد قرآن اى مقتربات خارجة عن قطع النظر عن
 تفصيها منها اى من القرآن حلالا لهما اى عطف ترتيبها
 بكمالاتها في شروطها والتميز بينهما الصحة في كتابها
 في هذا التزاي في هذا القول تقدمهما اى من تقدمتهما
 في تمييز الصحة اى عن غيره على غيرهما اى من اصحاب
 الصحيح متعلق بتقدمهما وتلغ العلم اى من تقدمتهما
 وتلقينهما واخذهما لكتابينهما بالقبول اى اعتقادا وعلا
 وهذا التلغ وحده اى ما تفرقه من سائر القرآن اى
 في اشارة العلم اى الظن من مجرد ليرة الطريق اى
 من غيرهما القاصرة عن التواتر اى لم تبلغ حد التواتر
 قاله ان الصلاح لا اخرجه الشيطان قطع عن صحة العلم
 اليقيني بطريق واخرجه خلافا لمن يفتي بكونه صحيحا ما به
 لا يقيد ما صله الا لظن وانما تلغته الامة بالقبول
 لانه يجب عليهم العلم بالظن قد يخفى وقد كنت اقول
 الم هذا واحسبه قويا شامنا لبيان المذهب الذي اخرجتم
 اولاهو الصحة لان ظنهم هو معصوم من الخط لا يخطئ
 والامة في انما هم معصومون من الخط والحد لان الاختراع
 المستثنى على الجهاد اى مستثنى من العاشر صحة معطلتها
 واكثرها عايات العلماء كذلك قال النووي ما ذكره ابن الصلاح
 خلافا لما قاله المحققون والاكثرون فانهم قالوا لا حد
 للصحيحين التي تليق بها من انما تليق بالظن اى بالاحاد
 والاحاد انما تليق بالظن على ما تقرر ولا فرق بين الخبر الذي

وغير هذا في ذلك وتبقى المسألة المرافقة وجوب العمل بها
من غير توقف على النظر فيه خلافه غير هذا بل العمل به
يوجد فيه شروط الصحة ولا يلزم من إجماع العلماء على
العمل بها إجماعهم على القطع بأنه كلام النبي صلى الله عليه وسلم
وحيثما يكتفي بمقتضى العمل بالصلاح عن أن يرتكبه ذلكا عام
أرغمه السلام وسأيت في كلامي من العام ما يرد عليه
طائفة من الصلاح الحكم ومن قبله استحبابه بالحقين فهذا
شبهه وحسن يفوق من المناظر والحادث بعد السلام
فإن ذلك من وجهين الأول فيه العلم وغيره وفي هذا
الحصول العلم بالحديث المستعمل فيه العلم بالحوال
العلم بالحدود كونه غير حاصل العلم بصدق ذلك
لا يقتضي حصوله له كذا قبل وفيه انوار ذلك للأرجح
من العبد من معركته من الأحاديث فيها مما يقتضي التمسك
فكذلك بعد العلم القطعي والمأثور إجماعا بأنه مقتضى
الحديث المتضمن بما قاله الآن هذا أي ما ذكر من كون
العلم في نفسه يكون متوقفا على مجرد كثرة الطرق بحسن ما لم
يختلف ما يميزه من مقتضى العلم وهو ما يستدل به الأصول
منها الزيف والمعنى لم يرض عليه أحد من الحفاظ الداروطي وفيه
ما في الكثرة من مقتضى الإجماع على التمسك بالتيهه وضمانه إلى العلم
المقتضى أي في الأصول التي لا يثبتها إلا في الصالحين في ذلك
لعمري أنه علم الحفاظ على وجهه من العلم بالسنة وهو علم ما يحد
فقد التوى إلى مقتضى الأصول في العلم بالسنة وهو علم ما يحد
صوتها من مقتضى العلم بالسنة في مقتضى شرح البخاري

[illegible]

في افادة العلم بالخبر لا في افادة العلم بضمونه انتهى
 والظاهر ان الاختصاص لا يستلزم ذلك لانه كما ان
 العلم بالخير يعمل بما في الكتابين ولا شك ان فيهما
 ما يوجب التفتت فاضطر اليه هذا القول لانه موصوفه
 لكن بقية شي وهو انه ان كان مدلول ما في الكتابين
 مخالفا لما ذكره غيرهما من الخبر الحق بالقرآن ينبغي ان لا
 يفيد شي منهما العاقل يتعرض للمدلول ولا يكون ان يتكلم
 في محال الكلام على ما يشك فيه ياد في اعتنا ويشير اليه قوله
 حيث لا ترجح بان يكون اخرها ناسخا والاخر متسوخا
 وما ان لا يكون له تقوم قول حديث اخر لاسيما ان
 بعد المنة افضال العلم بعد زمان غير ترجح لاحدهما
 على الاخر اي فاذا رجع احدهما كان الرابع هو المعيد للنقل
 القوي لا غير وما عدا ذلك اي ما ذكر من الاستنباطين
 فالاجماع حاصل على تسليم صحة اي دونه راجع فاذا
 العلم فان قيل انما انفقوا على وجوب العمل به اي
 لما كانت بينه على صحته قال فلهذه حاصل
 اسواله انه انفقوا على وجوب العمل وهو لا يستلزم
 صحة العمل بالمعنى المتعلق عليه لانه العمل بغير ما حسن
 عليه بالصحة فلهذا لا يلزم ان يكون الانفا على الصحة
 انتهى فالجمله تقتضي تفصيلا اي وتلك لاشتباه المذهب
 فاما ما قيل على وجوب العمل ذلك غير مستلزم للصحة
 ولا يرد ذلك على الصحة ومعنى قوله فتعنيها اي معنا
 عدم الاستدلال بالصحة وقال تكميده اي تبيننا قوله

لا

لا علم صحته وحيثما اما ذكر من السند الا في المعنى
 العلم به بالقول من جهة ما عاين الصحة وقال بعض
 الفضلاء هذا السور المتحد صحتها في السالكين
 علم اية الاجماع حاصل على تسليم صحة ما عدا المدور بل لا
 وله التلقين والحيثية وتلك ما عدا ما عدا المدور بل لا
 على قوله وجوب العمل به وما يجب العمل به ان يكون
 صحيحا وهذه المقدمة بسيطة والبرهان في المقدمة
 الاولى ما عدا رخصها وهذا هو الامر وفصل هذا السور
 منع المبدئية القابلة للاجماع حاصل على تسليم صحة ما عدا
 المدور اي لا سلب ذلك لانه ليس للاجماع الاعلى وجوب العمل
 به وقوله منعنا منع لهذا الذي ذكره مانع بل لا حجة اليه
 وان تعلم ان هذا المنع لا يجدي بظاهره فالاولى ان يترك
 قوله منعنا ويدرك سنده انما لا للمقدمة المرفوعة
 مع ان فيه نظرا لان قوله الاجماع حاصل على صحة نتيجة
 والمنع انما يكون على المدلول في اقليم وسند البرهان
 منعقول على وجوب العمل به والراجح طول برهان البرهان
 هذا ما يتفرع بملاحظة مقدمة اخرى وهي ان الاجماع
 حاصل في انما امره للتحصيل في هذه امره والاجماع
 الاظهر ان قوله فالاجماع حاصل على ان السور
 فيما يرجع الى نفس الصحة قبل قضاها لا يلزم من ذلك
 الاتفاق في الاجماع على صحة ما في الكتابين فانه يجوز ان
 يتفق الجميع على وجوب العمل بالصحة ولا يكون جميع ما في
 الصحيح صحيحا ويكون الكثرة باقية رخصه العمل

جميع ما فيها صحيحا وعنده قال التليد وحاصل الجواب
 ان الشخصين مزية فيما خرجا كما على المتن واعلى الصحيح فلو لم
 من الاتفاق على وجود الفعل وانما مع مزية ما انما افاده
 على صحة ما انما امكن في تقدير هذا المبدأ انما الصارفة
 فاد انظر في الباعثة هاتين مائة الطبع السليم انتهى
 فالمنع بمعنى الدفع بمهر لسما معناه اللغوي لا ما هو
 المصطلح عنه ارباب المناخرة وهو طلب الرسل اذ المنع لا
 على الشر ومن صرح بافاذه ما خرج به بنسبة يد الوالي
 المؤدية الشبهان العلة الشريفي المستمرة ان يكون
 صحيحا الاستاذ بصيرة المنة وبالدال المنة معرب المسئلة كانه
 فتتوهم من قول العري استاذ داني فلا تتلو اسد هه فيرجع
 الى معنى السيد او استاذ اي ابراهيم بن محمد بن ابراهيم
 الشافعي في نسبة الماسفران بكر المنة ويكون ذلك
 المنة ونظرا لها والارسل التهمة وبعد هاتون بلده بمراس
 بنوحي يسكنون في منتصف الطريق الجرجاني وهو من امة
 المتكلمين كما في نسخة ومن امة الحديث ابو عبيد الله
 بن شيبان عند اسد الحمدي في التفتير نسبة الى حده لا
 هو اذ ليس القرطبي ابو الفضل بن طاهر وغيرهما على الخواص
 طاهر بن كمالان بن شريطا قيل وفيه انه لما ذكره الاجماع
 حاصل على جوف الفعل بما لا فائدة في عدد معين فمن
 صرح بذلك والاظهار ان اشارته الى جواز اطلاق هذه التفسير
 على ما اخرج الشيطان فينبغي في الضرورة القول بصحة ما
 سبق لا بما ينشأ عنه ويعتبر ان يقال المنة المذكورة كونه

وبالحسن اوجه
 وجب الاول
 وان لم يكن من
 مرويها فيقدم
 ان الشبهان

وذكره

احاد بنما

احاد بنما صح الصحيح كانه حق ان يعرف ذلك على قوله
 فيما يرجع الى نفس الصفة ويقدم على قوله ومن صرح وذكر
 الاحتمال في قوله تكون المنة المذكورة التي اوردت ان
 تقول معنى قوله منة فيما يرجع الى نفس الصفة ان المنة
 من حيث الصفة ومنها ايدى من الخواص الحق في الحق
 المشهور راي الحديث المشهور وعنده علم الحديث لا المشهور
 على السنة العامة فلو اقال ان كان له طوقا في
 متباينة اية متباينة ساهمة من ضعف الرواية والعقل
 الى الفادحة خفية كانت او غيرها ومن صرح بافاذه
 اية المشهور المذكور العلم الشريفي بالنصب على المعنوية
 الاستاذ ابو منصور العبادي بالرواية المنة اول العجوة
 فانما وهو اقص من عكسه ومن الممنهين والجمعين
 والاشارة ابو بكر بن فورك ركنه لفا وفيه الرواية
 قال المحذور كمنوع الدرف فانهم يظنون ان كان عوضا
 التصغير ومثله في ذلك قال لبيعة هذا ليس علة متع
 الصرف على ما عرفت في العربية قلت هذه علة من
 التليد لان مراد الشيخ بغير قوله فانهم الانجاب منه الفعل
 ان علة نسخ من الصرف هي العجوة مع العجوة المعلومة من المقام
 ومنه المسئل بالامنة لفظا المتبين اي المحقق بان يكون
 ردا لاسناده الامة لا لبر السرويه لكان عن امام وكاتبه
 ما حوز من سلسلة الحاف في طبعه اي صبيته لان كل شيخ في السلسلة
 التي تليده كانه يقيم في جوفه الظاهر انه يريد بالسلسلة
 القول بالفعل لا الاصطلاح ولذا قال الحديث لا يكون

فيكون معروضا لا يثبت حصوله العلم بالمتحقق المذلول
 اي بسبب حصول العلم بالمتحقق تليده يقال علمه لا يحصل
 ما ذكره لتزج النزاع ان العلم لا يحصل بسبب العلم بالمتحقق
 والله اعلم وحصل النوع الثلاثة التي ذكرناها
 ايما احتق به الغرض ان الاول اي النوع الاول منها
 مختص بالصحيحين اي ما هو صحيح فيها جميعا والاشان
 اي النوع الثاني مختص بالمدرك كمتعدده اي بالمدرك
 المتعدد الثالث اي النوع الثالث مختص بما رماه الامة
 اي بعضه من بعض على ما تقدم ويمكن ان يقال ان هذا
 مختص بالثلاثة اي انواعها في حد ذاتها ولا يدخل
 فيها من غير التي هي في حال اجتماع الانواع الثلاثة
 بعد ذلك وفيه من تختص بها او اعم او التعميم اليه
 اسم والتعميم يقول الجمهور وفي الامتداد في الطيرية ان
 الاضداد المروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلاث
 مرات متواترة فيكون له تصورين ان يكون مفرغا من كل
 اللفظ فليس بالابن وانما يحصل له اللفظ وهو الصحيح وهو
 الخارج لا يكون جازما عن انما لا يثبت في الشيء شي
 حديثا فثبت معناه كغيره في طريق الاستدلال في العلم
 هذه العقائد لا يجوز من الحديث استنباطها او من غير او لا
 او من غير ما فيها خلاصة من جهة العلم بعد ما عرفت في
 كل منها وتامرت عليها من احكامها اعلم ان الغرض انما
 ان تكون في احد الاستدلال تليده فذاك المصنف في
 اصل السداد واوله ومفاده واخره نحو ذلك بظن في بول

من جهة الصلابة ويروى بالطرف الاخر بحال المقام الثاني
وكانه اراد بالطرف الاخر من جهة الشيخ كالتجارى وسنذكر
في كتاب الشيخ اختصار الطرف الاول ولما قال الى في الموضع
الذي يدور الاسناد اي الاسناد الذي فيه نقلت عليه
الى عايد لك الموضع من حيث كلف فان الفرع النسي يدور
في الاسناد على غير وجهه لكن يعمده كلفه ويوجب اليه
الاسناد ولو تعرف من الطرق الى الاسانيد اليه اي الى ذلك
الموضع وهو اي ذلك الموضع طرفه اي طرف الاسناد الذي
في الموضع فيكون العنونة في هذا الطرف هو ان يروي عليه
واحد عن شيخه في ولا يشاهد غيره في روايته عن ذلك الصحابي
سواء تقدم به الصحابي في تلك الرواية او لا **والثاني** ان نقل الصحابي
عن النبي صلى الله عليه وسلم او من غيراته ان يروي عن الصحابة
ما يوجب تدحيا فاعراض الصحابي بوجوب تعداد تعدد غيره بل
يكون ان يحج قال عليه ه قوله وهو طرفه في يده الصحابي
قال البخاري الذي يروي عن الصحابي وهو ان يروي عن الامام
ينبغي في الصحابي لان التعمود ما يثبت عليه من التعمود الاول
والصحابة كلهم هم وروى وهذا خلافا لما تقدم من قول القدر
والمتروك حيث قالوا ان القدر يروى عنه في رواية لا يثبت عن غيره من
الاول الى اخره فاطلاقه يتناول ذلك وجميع ان الكلام
هناك في وصف السيد والكلام هنا فيها اتفاق بالحق والاول
ان يروى بالاحتجاج اليه في هذا المقام من كلام الشيخ وكذلك
ياقوت في التعمود فصار في الشيخ في هذا المقام تدحيان
وحدة الصحابي لا يثبت فيها الفرقة وعبارته شاملا لغيره

ايجاز افلاش الى النسخ واساطير الازديالة ملوون في من
 نحو شوك وجرد وغيره من طريق المسامين قبل المراد الكثرة
 لا خصوص هذا العدد لكن بما ياه ذكر البصير فالنقير
 اسما واهما على غير ما يوصلنا في ابي عبد الله
 ونفر كيه عبد الله بن دينا عن جلي صا في موزروية
 الاثران ووقر لم يستر المفرد في بيع دواته او كثر
 وفي مستند البراءة يدرى والمعم الاوسط
 للمطالعة وكذا الصبر للطبراني معتلة كثيرة لذلك
 انما استمر ان المفرد في جميع دواته او اكثر منه او المطلق
 المفرد واهما على ما قاله السجواني بل المراد في هذا الاثران
 في مائة خيرة سمعنا كثيرا وكذا اخرجنا من شاهين وخرنوب
 والسائي وهو ان تكون الغزاة في اهل البلد المفرد
 السجواني كثر اللون وسكون السين ويا مشددة في اخره
 سمى في الثاني نسبيا لكون المفرد في اي في سبعة
 حصل في النسبة الى شخص معين وان كان الحديث في
 مشهورا بان يكون في او جها خرم يتبعه بينهما او مشا له
 ان يروى في ما ذكره عن طافع عن ابن عمر بن عثمان بن عبد الله
 عن مالك بن ذلك الحديث مفردا ولم يسمعه غيره في روايته
 عن ذلك وكما في الرواية عن طافع جامعة فانه قد بان النسبة
 الى الرواية في ما ذكره وان كان مشهورا بالنسبة الى الرواية عن طافع
 عن ابن عمر الى الرواية عنهم اليها وقد يشتر الحديث بان يروى
 عن دية المفرد كثيرا في اهل الاموال باليات وحاصله
 انما اسما نسبيا لان الخبر في الاصل في النسبة الى شخص معين

من

هنا

من طريق واحد الى مكان مشهور في نفسه لكونه مريضا بل هو
 اخبر في حق من يسمونه ايطريق في اهل المدينة ومثله
 الطريق الاخر في ذلك قال بعضهم الغريب من الحديث
 عليه رأت الغريب من الناس فكانت غزاة الانسان في البلد
 تكون حقيقته بحيث لا يعرف فيها احد بالكتابة وتكون اضافية
 بان يعرف البعض من البلد يعرفه قد يصير مشهورا بان يكون
 ان يعرف من اهل البلد او كلهم ويقل اطلاق المفرد
 وفي نسخة الغزوة وفيها كمالا لانه اعتبر الجملة
 عليه اي على الغزاة النسب بل ينادى للغريب على اهلها
 جانا طاق المفرد الموصوف للفرق المطلق في الغزاة على المفرد
 السجواني الغريب والفرق من اوقاف وياقوت وياقوت
 يرفع كلامه عن هذا الخبر في الحديث في الدليل انما هو بل
 الا انه في المعنى ان معناه ما واحد لكونه واحد في الدليل
 فيه بحث لان الاول مخرج والسائي ياه قوله ان اهل
 الاصطلاح وودع بان المراد غير ان اهل الاصطلاح
 غايروا به من حيث كثرة الاصطلاح وقلته وقوله
 المبداه واهما اعلم من حكمة التفراد في جملة التفراد
 اللغوي لقوله وقد قال ابن فارس في جملة اللغويين
 والغزاة الاعتبار على الوطن والفرق الموزن والفرق
 الموزن الظاهر ان مراد السجواني انما مراد فانه في ما لا يحيد
 اللغويين كما ولا يبدح في القاموس في اي مفرد وسجواني
 فار ومستمعية ونسبة فاردة معروفة عن المصنف وغيره
 فلاخا اخرج من من اعيانه والغريب ان صاحب النسخ

د

وفي العلم الزوج عن الوطن كالغربة والافتراق والشرم
 فيخلق العارية ان يقال لان اصل الاصطلاح في بيرواني
 الغريب والفرد وان كانا مترادفين اللهم لان يقال القول
 بعمل الخ في قوة ويصح إطلاق الفردية عليه من حيث العلة
 وهذا كقول مستغني عنه كالخفي فالفرد كمن يطلق
 اي اهل الحديث على الفرد المطلق لان إطلاقه عليه اوي
 واحتمال في ما يطلقونه مصور وقد نوله على الفرد خبر قوله
 اكثر الجمل خبر المكثر الذي فالفرد اكثر اطلاقا لانه يراه طرقت
 على الفرد المطلق والغريب الترتيبا بطلنته على الفرد
 الترتيبا لان افتقاده الغريب هو بعد الاسم انشأ وهذا اي
 التفتيش الذي ذكرناه عنهم من حيث اطلاق الاسم
 وفي نسخة الالبسة وضعت مستأجرة ايضا كما في الفردية
 على ما اي على نوعي الفرد وانما من حيث استعمالهم
 اي المكثرين الفعل المشتق من اصل هذه المادة فلا
 يفرقون اي بينهم فيقولون ايمن غير فرق في المطلق
 اي في الفرد المطلق والتسبي اي في كل منهما لغة دس فلان
 واغرب منه فلان اي على حد سواء لان معنى الثاني يرجع
 الى الاول كما في قوله وفيه واقراره وقرئ من هذا اي
 الاختلاف اختلافا كما في المحدثين في المنقطع والمومصل
 جملها متغايران اي يابا المنقطع ما سقط من كساده
 وهو واحد غير المعانيه المرسلة سقط من روايه الصحاح
 فقط اول اي لا ينشأ من بالكلمة بل ينشأ ان في الجرح
 الصور بان المرسلا سقطت ومنه ناده فانك من اوي

كانت المرسلة عن المنقطع لكنه اي النسخا برعرا اطلاق
 الاسم لان حال اقبينه كل منهما بان نقاد مرسلا الصحاح
 والشايع ومن بعده فيصرف اليه او الزاد باطلاق الاسم
 استعمال الوصف الذي هو ايراد اسم المفعول في المرسلا
 واسم الفاعل في المنقطع وهذا هو الفاعل في قوله واما
 عزم استعمال الفعل المشتق اي مصدرها وهو الامار
 والانتفاع وحذف المشتق كان اخو واذ فيستعملون
 الامار اي فعله فقط اي محسب فيقولون ارسله
 اي للحدث ولان اي من الرواة سوا ذلك كاي الحديث
 مرسلا ام منقطع اليه على تقدير النسخا برعرا ومن ثم
 اي ومن جهة استعمال الالبس بالافعال على الاطلاق
 اطلاق غيره والحواله كقولهم من لا يلاحظ مواضع استعمالهم
 اي جميع مواضع استعمال المحدثين ليعرف اصطلاحهم في ارفق بين
 الوصف والفعل اطلاق من غير فرق على كثير من النسخا
 اي لا يفرقوا بين الفعلين اي نقل غير واحد عن كثير منهم
 اي لا يفرقون بين المرسلا والمنقطع اي مطلقا
 كد لاء ايموليس الامر على اطلاقه كاخو الما حورنا اي فرنا
 انا الاكثرين بما يروى في اطلاق الاسم وانما لم يفرقا في استعمال
 المشتق وقيل من ينسب بصيغة الفاعل على ذلك اي عليه
 من اختلاف النسخا برعرا في استعماله في هذا الفن في السقي
 انكلي والمعلم لم ينسبه احد على التكتة المذكورة في نقاد
 الاستعمال بين الاسم والفعل مع تحقيق الفرق بينهما في نفسه
 ويحتمل ان يكون نسبته مبنيا للمفعول اي كل من علم ذلك

والذي من القليل اليه من علي ذلك واما ان يصح التسليم
وقل من يتبعه علي ذلك فهو هو من قلم النسخ لان التسليم
لا يتعد به علي بل لا كلام الا ان يقال انها معناه في كل
في قوله تعالى لنكونوا الله اياه لكم وحيثما لا احد دعو
تائه المتواتر وخص لانه انفسه الي الصحيح والحق المصوب
بالنظر اليها استغنى في علمه ان جمهور المتقدمين لم يروا
الثاني علي ما ذكره السنيوي ويدوا اذا كان مرويا بنقل
عنه ان يروا انه قد خرج من عوف منفعه او من عوف
او حاله كما سيجي بيانها والحاد عدل الودانية لا عدل الشهادة
ولا يتحقق الاكثر تام الضبط او كامله خالي من الغلو والاداء
من غير حصوله فتصوري ضبطه وروضه عارض في حقيقه
تخرج الحفظ كثيرا الخطايان لا يميز الصواب من غيره فيروحه
والخوف ويصلد المرسل ويصحف الرواه وهو لا يشعركذا
فكل الضبط وهو ما يسمى ضبطا مما هو العتري في الحسن
له انه وسما ينفذ ما قاله في ربه الله اعلم بعني تام الضبط
مدعيه لا معني له ظاهرا والله اعلم بمضمون التسليم اليه
عليه السلام النفايا فيفعول في المعنى علي ما اشارنا اليه
ابن السكيت وهو خبر الواحد على القول بخوازه كما هو راجح
سببه يروى في كل صفوة او يروى في قدر من التعلق معرفة ولكن
مقدمه الاكثر وتخرج المرسل والنتيجه والعصاة والعلقه
للعاصد ومن لم يشترط العصية تاسس الخطا كالخارج في ان
تعاليفه بالخبر ومنه السجعة الشرايط ونوع العلق
عنه فلما حكم التمسك وانما تمق من نظريه المعاقبه

فهو نقضه وباعبر معاد بالشره وباعبر معاد بالشره
 مقتضاة او منزهة قد يخرج ما فيه علة من العلة حيا وخصا
 كايان ولا ساذ الجرح قطع في معاد ولا خيال في
 ضد ولا ساذ لانه عدم من يسوي بينه وبين الشاذ فلما هو
 لانه لا ينفذ باحدهما عن الاخر واما علة في سحره بعده
 وهو ان السكر ساذ في الجهر وهو اعين ان يكون
 رواية نقية او لا فقد خرج بقيد العلة وتمام النقص
 هو الصحيح هو ضد وقيل او من شاذ لانه اذ
 عن الصحيح كايان في ساذ فحاصل له ان الصحيح
 لذاته وكذا غيره ساذ من الطعن في اساده ومنه
 وهذا اول تقسيم القبول اي الصحيح لذاته او اقل
 حصلت من تقسيم القبول او هذا الكلام اول تقسيم القبول
 وبقي له تقسيم اخر بقوله ثم القبول ساذ من الخارج
 الى فحاصل له ان القبول ينقسم الى اربعة انواع
 ان اذ الحدث اما ان يشتمل من صفات القبول
 كالعكس والقبض على اعلاها اي اعلى مرات صفاته
 واراد به خالف التنوعية مستعمية بحركتها في القبول لاف
 محضية لا يبرز في ساذ فلا ينافي في الالف وينفاذ
 لا يتجذب تنافوت هذه الاوصاف او لا لا يشتمل
 من صفات القبول على اعلاها وبطلان ساذ او اقلها
 يخرج بالابتناء على شيء من الاوصاف فانه خصه بغيره
 من تقسيم القبول الاول الشتم على اعلاها هو الصحيح
 لذاته والثاني الشتم على الوسط او الادنى او غير

بصيغة الجهر أو علم فيه ويكون إذا يكون بصيغة العاقل
على العنفة المادية أي صارف ما يجبر الجهر في ذلك
(أنه صورته عن مرتبة العلوية لثمة الطريقة الأسا شد
منه الجهرية أيا أيا العنفة للصحة مع قطع النظر
عن إسناده بالخصوص في أصول الفقه وهو الصحة
سواء كان بالبناء فاحدا أو بالبناء متعدد في متقوية
بعضها بعض لكن لا بد أن لا يكون جبرية إسناده خصوص
وحيث لا جبران أي لا مجبرة لذلك الفقه وهو متعدد
جبر لا زمر أو ما المذهب في خبره الجهر على وزن النفس
في رواية الجهرية حيث هو الحسن إسناده وإن كان قربة
ترجح أي تلك القربة إلى التراب جانب قوله ما توقف
فقد بصيغة الجهر إلى تنويع طرق قول حديث يتوقف
الحدوث في قوله من جهة إسناده بأن يكون ضعيفا في نفسه
لكن كثر طرقه واعتقده بحديث صحيح وهو الحسن إسناده
بل للقيام قربة خارجية على جهة قال البخاري بأنه يكون
في الإنسان مستورا لم يحقق أهلها ولكن بالنظر لما ظهر
غيره فقل كثير الخط في رواية غيره ولا منه بعد الكذب فيها
ولا نسب الغرض من ذلك ما عتقده من تاريخ أو شاهد في العلم
على الصحيح لأن إسناده دون غيره من الحسن وغيره لعلة
دلت عليه أي لوضع الصحيح بالذات في أعلامها الصفاة
وهي يتوقف عدم كمال العلم يحتاج أن يقال التقدير مثلا
أو لا يشاء أو لا يشاء المستعمل في بيان الصحيح وإنه لو كان في علة
على كان أظهر كما مشي عليه المحققين غير أنه ما قد مضى

أظهر

أظهر ما تقدم بغير بصيغة الفقه أو الفاعل الأول أدله
والمراد أي عند المحققين بالعدل أي المالك في تعريفه
من على أن العدل يعني العادل أو في العدل أو على طريق
المباينة كزجر عدل لم يكن في مقتضى إيلولة باطنية
ناشئة من معرفة الله تعالى ونيل هي كيفية الماسحة
من الصفات المتبينة فذلك لم يكن لا صحة في الحال
والظاهر أنها تقبل الشدة والضعف ثم هل يحصول الملك
حالة إذا فقط أو حالة التخل أو حالة الوجود أو حالة
التخل والاداء ولا يظهر الأول بخلافه أي تحته الملكة
على ملازمة التقوى وهي في مراتبها التقوى عن
الشرك و... ارتكاب الآراء وارتكاب الرضا جرو منه ترك
الشدة والكرهات ومنها ترك الشهوات من المباحات ومنها
ترك الغفلة في جميع الحالات ويجعلها الانفراد عما لم يمت
والمروءة أي وهي ملازمة المروءة بضم الميم والراء بعدها
أو ساكنة حمزة وقد يبدل ويؤخر وهو كالأدب
بعد الشان واختلاف عثرات الأخوان وبذلك الأدب
لأهل الزان وكذا الأذي عن الجبران ونيل المروءة للتخل
بأخلاق أشد وأقرب له أنه في نفسه وشبهه وحركاته
وتكاته وسائر صفاته في المصالح خوارم المروءة كالزنا
والجماعة والحاكمة بما يليق به من غير ضرر وقيل في
وصحة الأراذل والعب بالعام وأما ذلك فيجعلها للآخر
على غير معنى والمراد بالتقوى أي بها أجناس الاحتمال
السبب من ترك الجبر أو خوارق في ترك كالأدب

يق

حرام او يهية اي مكرهه او داعية من صاحبها الى مذهبه
الخاصه والافقه بوجوه من رمي بالرفض او النسب في مجال
الصحيح الضبط اي ضبطه او المراد بالضم ضبط جيد
اي اتقان قلب وحفظ هو اي ضبط الصدور ان ثبتت
اي الرلوي في صدره ما لم يمتد من الحديث ورواه بحيث
يمكن اي يتقدم من احسناره اي يسبقه من يشاهد
الاطراد انما يحسن اراد ان يحدث به وضبط كتاب وفي
نسخه او ضبط كتاب والتشديد مجازية او الاضافة بمعنى
اللام او في وضبطه اي ضبط الكتاب ضيقا تنه اي ضبط الكتاب
لد يه اي عنه من غير ان يعبر عنه لا من غير ان يعبر
ولا يشر وضبطه انما تنه غيره في نسخة من نسخ
فهي من انما اراد ان يسمع في ذلك الكتاب صحيح حتى لا يغير
الخلا ليه في ان يورد في الحديث من الكتاب قال
السماوي وانتم بعض الرواية من الكتاب وفيه اي التعريف
بالتام اشارته الى الرواية العليا اي لا الا للصحيح لا يوجد
بوجه فلا يرد ما اورد تلميذه على قوله كونه غير مريد
للمعنى ان في ذلك اي في ضبط الصدور المعنى ان لا يكتب
في الصحيح لانه يسمي الضبط على ما هو المختار في الحسن
لذاته وكذا في الصحيح لغيره اي الضبط او الضبط او الضبط
الكتاب والظا هو انما كان لا يصور في النقصان وهو ان
لا يفسر حديثا عشاره وان كان يختلف ضبط الكتاب باختلاف
الكتاب كما قال تلميذه ان كان هذا هو التام ولا يتفق المراد
فان لم يكن له هذه الحبيسية فهو من الضبط او ضعيفه

وليس

وليس حديثه بالصحيح والضبط بالكتاب لا يصور فيه تام
وتصوره بالجله في التكرير في ضبطه اما الاول
فقد تقدم الجواب عنه بان المراد بالرواية العليا الخالة
الرواية الى انما انما المضمومة واما الثاني فقد تقدم
الاجابة الى انما انما المضمومة واما الثاني فقد تقدم
بعبارة هو مقتضى ذلك فكون راجعا الى ضبط الصدور
ويجوز ان يكون راجعا الى ما ذكره في الضبطين ولا يترك
في تصور تمام ضبط الكتاب وقصوره بل في تحقيق وقوعه
كما هو شأنه في الكتب المضمومة المتفردة على المشايخ
والتمثيل لمصر عن رباب التكميل الى احباب التحصيل
وهو ضيق في الكمال والتمثيل على اسانه من سقوط
اي سقوطه او فيه اي قد اشار في ضبطه المرفوع والمرفوع
بحيث يكون كل من رجا لاي رجا لانه كما ذكره المورق
انما ساقته ومن غير واسطة من شيوخه ومن احده عنه
اجازة في الحديث ذكره السخاوي وغيره والسند في ربه
تقريبه الذي في ضل الاسانيد قوله طرق كثير ضيقا على
ان السند والاسناد واحدا وعنده قوله في اصل السند
وفي المجلد السند المضاف من طريق النبي وهو ما حو
اسانيد السند وهو ان يرفع وعلا في صحيح الجليل ان السند
يرفع الى قبله من طريقه ولا يسمي انما يسمي في الضبط
من طريق النبي سنده الا عناية الحافظ في تحفة العديدين
وضممه عليهم واما الاسناد فهو رفع الحديث الى قبله
والحدوث ليشهد ان السند والاسناد لشي واحد انتهى قد

حرج السخط ولا يتغير بها لكن قالهما والمحل لثمة اي من جهة
 المغتصبات في سطره اي حرج من حرجه في العلة والاسباب
 ان يقال ما نسب العلة لبعض الناسمة المطلوبة من عموم
 لبعض النعمي بالاسطر لا يحسن كما هو مبني في نظيره من سطر
 والصوم والشريف والبيان ذلك واضحا كما فيه الحديث
 فيما روي في الحديث وعلته وهي كما ينبغي عبارة عن عيب خفي
 طرأ على الحديث وقبح في شخصه مع انه الظاهر السلامة
 منه وتقدم العلة بنقل الراوي بذلك الحديث وعدم
 المتابعة وبالحال عده مع تراخي العلة على وهم
 بالزيادة في وصول او وقع في معرفة حرجه وحده حديث في حرج
 كما سياتي في بحث المسألة فخر له خفية قاذية متفنان
 كما ينبغي ان لا كل علة خفية حيث انما العوضنة في تعريف
 العلة لكن لا لا خارج الظاهر لان الخفية اذا اشرقت
 فالخفية اولى وقد لم يغيب بها ان الصلاح وقدره الخلاصة
 وانما فربما لك لان الظاهرة راجحة الى ضعف الراوي
 او قوة النصا السند وهو محتمل زعمه بما تقدم وكذا قوله
 قاذية اي في صحة الحديث بما تعتدل العلية وقاد الطبعي
 ونظير بعضه من العلة على مخالفة لا تفدح كارسالها وعلته
 الشعة الغالبية من قائل من الصحيح ما هو صحيح معلل والشا
 لغة العرواي بعين المقصود في الخطا كما يحتمل انه قد
 الراوي من هو ان يثبت في الضبط والورد بما العلة بين
 الجمع بينهما في التلخيص بدخل في تعريفه لا كالمفرد في
 ان يقول ما يتخلل فيه التهمة من هو ان حرج منه قلته يد عليه

قوله

قوله ارجح فندرج ان بعضهم قالوا الشا في الملز واحد
 والعارفون بينها قالوا المكر ما يتخلل فيه العمود وهو
 ارجح من ان يكون تفسيرا لاوله تفسير آخر كما في وهو قوله
 في سطره سلطان كان لا يسلطوا كيفية جميع خطا في السناد
 على داي وهو من التفسير غير مراد فها لان قوله تاجر
 الضبط ليعني في الاخرة اذ عنه قال العرواي في تفسيره ان
 احران في شيئا احدى ما رواه المقول بخالفنا لما هو
 سندر المقول اعم من ان يكون تفسيرا او صدوقا وهو دون
 الشعة وما بينهما لما رواه التهمة في العلة لما رواه من هو
 ممة والثالث لاختصاص الثاني كما ان الثاني اخبر في الاول
 بولم تفسير راجح وهو ما يكون سوء المفظ لا زعم الراوي به
 في جميع خطا لانه وله تفسير راجح وهو ما يتقدم عليه
 تفسير كما يروى وهو ما يفرد به نفسه ولا يكون له ما يبع
 وله تفسير كما يروى في رجه الله وهو ما رواه التهمة
 بخالفنا لما رواه الفايق بالقائمة فان كل فخر اخر ان
 عن تفسيره حد را عن توطيل الكلام فقولك تام الضبط
 احرار غراي لانه في العلة سواء علم ضبطه او لا والحداد
 بالعدل هو العلة في نفس الامر سواء علم عدلته ام لا
 فهو احقر من غير العدل في نفس الامر في الناس كما سندر
 به عبارة الفخر وان كان المراد تعريف ما يعلم محنة الراوي
 بالعدل ما يعلم عدلته اذ لم يعلم كما سندر به عبارة الفخر
 وقوله منفس السندر اخرا را عن المراد في الضبط والعدل
 وهو تفسير حسن في التلخيص اي هذا تبيينه لك

نور

في علمه غير الملز اعتبارا
 في علمه فادعه في
 بيان العلة

بما الظالم على ما قد عرفت ذلك من فوايد فيود الترتيب
 مما القائل قوله لا يفتقر المتن وهو المصالح الخارج وخبر
 الاحاد ايسر من فهم الصحيح كالجنس الي بشر الصحيح
 وغيره وانما جعله لا الجنس مع انه هو المعروف يجب الظاهر
 لان في الحقيقة الصحيح هو خير الاحاد فبهذه العبارة
 مثل ان يقال الحيوان انما طوق هو الانسان فالعرف هو
 الصحيح لذاته والتعريف هو خير الواحد كما انه عليه
 بالاشارة اليه فتقوله لما نؤمن انما العرف لان اجساد
 التعريف لا يوجب لكل المتكثرة في قضية عكس التعريف
 ايما الى اخصا وكما يقال في العرف بين يد هو المطلق
 وبين المطلق هو زيد وما في فيود ه اي فيود المتن اد
 التعريف كالفصل يخرج ثابعا الصحيح وانما قال لا الجنس
 ولا الفضل لان الصحيح ليس من الالهيات في الحقيقة خير
 له الجنس والفصل الحقيقيان وقوله بفعل عدله اجساد
 عما يتفعله غير العرف وهو من غفرت فمعناه وحيث عيش
 او حاله قال مراد بالعرف شعور العرف لا لا شعورها
 واحتمر زيا لوسط ثاب في سنده معقل كثير الخطا وان عرف
 بالصدق والعرف لا لعدم ضبط وقوله هو ليس في سلا
 اما بالعرف كرجوعه او بمعنى الفاصل يتوسط استئناف
 فيه شقاية تعجب اي تكونه يتوسط بين المنزلة والخبير
 يوزن همة شاكزة فيود ايد انما وهو استئناف اخر
 او حال اي يعلم بان ثاب بعده اي يعرف هو خير عما قبله
 وليس اي هو يفتقر له اي لما قبله قال شادج والابلزم

الفصل

الفصل في البتة والمعنون ما جنى وفيه بحث لا يخفى وتنف
 وحده اخر انه منبذ فان والجملة خبر الشد الاول وقوله
 لدا انما يخرج ما ليس صحيحا ما مر خارج اي غير طبيعي
 صحيحا غيره كما تقدم اي الحقيقة في الشرح ويتفاوت
 رتبة جمع رتبة اي رتبة الصحيح اي مراتبها لا على
 والوسط والاولي بسبب تفاوت رتبة الاوصاف
 اشار المصنف ان الثاني المتن للتسوية وفي نسخة تنفاوت
 هذه الاوصاف على ان الثاني متن داخله على هذه والضرب
 الذي هو تنفاوت متدرج بينهما وهذا لا يخرج غير مروج
 فكان الاول ان ياتي بالمتن ويتفاوت هذه
 الاوصاف ثم يقول لتيسرها او يقول بهذه الاوصاف
 ثم يقول اي يتفاوتها وهذا امر سهل المراد بالاوصاف
 العدة والاضبطه غيرهما الحقيقة للتصحيح في القوة
 متعلق بالتفاوت قال المحقق هو كلامه مشعر بان كل احد
 من هذه الاوصاف قابيل للقوة والضعف وفيكون تام
 الضبط وعدم الشذوذ ذلك نظري يعرف بالتمام وقوله
 التميز لا على بعد التمام رتبة وود التمام لم يوجد
 الجرد فليطلب التصحيح بهذه الاوصاف وكيف يتفاوت وتنت
 قد تقدم ان المراد بالتمام تام بوجه التميز ولهذا يقال
 هذا التمام غير تام فكيف سواها من هذا حقيقة او مجازا كما
 في تحقق تفاوت مراتب العدة والاضبط بين افراد نوع
 الانسان من العدة والاضبط بين افراد النوع
 وبقيته السلف والخلف من العلم العالمين بصادق البهي

الشيخ من التفسير على وجه التفسير بين العدد ولين الرواية
 كما يحتمل ان الاسماء اختار الترجيح في القدر الذي هو اشتاد
 الاعتماد والاولى ما اختاروا علوا الاسناد وقد ذكرها ابن العام
 وهو ان الاسماء ابا حنيفة اجتمع مع الاولاد على فقه في دار
 الحيا حين قتله الا ان ابا حنيفة لا يرفعون الا في عزمه
 الكرم والرفع منه فقتله لاجل انهم بهيمة من رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فيه شيء مما يوجب العلي به بناء لا يكون له معارضا
 او حج منه اطلاقه اذ عول على الزام الخصم فقتله الاولاد على
 كيف لم يصح وقد ذكره في الزهري عن سالم عن ابيه اي ابن عمر
 اما رسول الله صلى الله عليه وسلم كما لا يرفع يد ابا حنيفة
 الصلاة وعند الزهري وعند الرفع من قتله ابو حنيفة فقتل
 حماد عن ابيه عن علقمة والاسود عن عبد الله بن مسعود ان
 النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يرفع يد ابيه الا عند افتتاح
 الصلاة ثم لا يعود فقتله الاولاد على احد ثكن عن الزهري عن سالم
 عن ابيه وفتنوا له اعدى حماد عن ابيه فقتله ابو حنيفة
 كان حماد افتخر في كماله وعقله ليس يدرك ان عمر في القدر
 فانه كانت لا من رخصة وان كان له فضل صحة فالاسود
 له فضل كبر وعبد الله عنده من رخص بقتله الرواية بخارج الاثر
 بعلى الاسناد وهو المذهب المفسر عندنا انتهى كلام المحقق
 وينتبه هذا الوجه حردنا في شرح المشكاة وهو اي المرتبة
 السابعة متقدمة على روايته من بعده بصفة المجهول
 كما يتفرد ابي هو به تراجع الي خسا من قوله فان ابن عمر
 خسا لانه لان مرتبة الصحبة فوق مرتبة الشورى متقدمة

ايضا

ايضا على روايته من بعد ما يتقدمه صحيحا غيره كروي اي
 من بعد انه كرويهم من اسحاق عن عاصم بن عمر لا داود عن جابر
 وعمر بن الخطاب عن شبيب اي ابن محمد بن عبد الله بن محمد
 ابن العاص عن ابيه اي شبيب او محمد عن جده اي جده
 عمرو بن عبد شبيب والحمد محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص كروي في النسخ
 وقبيل جده عمرو بن شبيب هو عبد الله بن عمرو بن الخطاب ابو محمد
 والراد من الحمد الحمد لا علي وهو الصحيح اي كروي في الزهري
 العاصم ايضا صحابي ويندفع ما به معلوم من الخارج انه لم يدرك
 قال الزهري لا شادح الحسا به فقتلوه فقتلوه شبيب سمع من جده
 عبد الله بن عمرو الاول والآخر في الحديث الذي
 رواه عمرو بن جده وفسر على هذه المراتب اي العلماء كروي
 والسلي ما به صحبا اي من اتقوا الشيخين والاول والآخر
 وافراد مسلم والعين على هذه المراتب الثلاثة المذكورة
 المرتبة الثانية من امثلة اخرى في الصفات المرتبة
 والمرتبة الاولى هي التي اطلق عليها بعض الامة ائمة
 الاسماء بعد ائمة الاسناد هاتين شرط بها والمعلم عدم الاطلاق
 للمرتبة معينة كانهما للزهري عن سالم الخ مثلا له اصح
 الاسماء بعد علي الاطلاق من جميع اسماء الصحابة وهذا مع
 قول الجوزي ولم ازل من عمر وهو ان مرتبة خاصة اليه جنة الاولاد
 من ابي من النسخ بعد لانه المرتبة الاولى والمرتبة
 من تراجمها والمجتمعة ان القول المختار لا لا يطلق
 اسما معين بانها اصحاب الاسماء بغيره لطف لا ما في وقت موثقة
 الصحة من علي كروي الاسناد من شرط الصحة بغير وجوب

اعلى درجات القبول في كل فرد فرد من ترهنتا حرة بالشمسية
لجميع الرواة كذا حقيقة العراقي وصرح به غيره واحد من المحدثين
وقالت النوبة كذا الخ لا ان الاطلاق يتوقف على وجوده
اعلى درجاته كذا الخ من طوط العبدية وهو ما في كل فرد من طوط
السنة المحكومة بالنسبة لجميع الموطاة الموجودين في عصره
ويغفل اجتماع سلسلة كذا كذا ولا يعلم او ينظر ان هذا الرواية
حازا على السفاقة حتى لا يوازي به غيره من كل فرد فرد من
جميع من عاصره فان كان لا بد من الاطلاق في غير كل ترجمة
بمعانيها او بالمدى التي سلمت صحابته كذا كذا كذا كذا كذا
اصحابها يدلان او فلا يميز خاتمة اقل استنادا فاقرب الى
الحضرة بخلاف الاول فانه حصر باب واسم جد استندوا الاستناد
فظهر ان اطلاقه لا يستفاد منه صحة الاسناد المعبر عنه
استفاد من مجموع ما اطلعت عليه ذلك اي ما ذكر من
كوننا جميع الاسناد في يد المحدثين من حيث المجموع كجسم
او يستفاد منه ان ما اطلعت عليه ذلك من كذا كذا كذا
على ما يطلعني اي لا اعرفه الا كما هو مطلقا وبما
هذا الشفا قبل الذي عليه يد ارفعوا الاستنادات
انفق الشبان على ترجمة وتقال له المتفق عليه اي
ما هو دعوى الشيخة في الخلافة كذا كذا كذا كذا كذا كذا
اصحابها كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
الاتاعل صا ليعتد بالقبول كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
الاما استعمل قطوعه ونمطان الصحيح فظفر في كذا كذا
على ما ثبت كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا

مع ما عداه لا سيما فائدة العلم المتشور بالنسبة الى
ما انفرد به احدهما وما انفرد به الثاني وما انفرد
الى ما انفرد به مستلذا في انما انفرد به الثاني
لكن كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
انما انفرد به كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
بعضهم في ما انفرد به الصواب في ان انما انفرد به
فان حرة الحر لا بد من الحرة وهذه الاختلاف لا يوجد
تفاضلنا انفقنا عليه قاله المصنف ما انفرد به الثاني
راجح البعث لترجيحها فضيلة فانه اذا انفردوا باختلاف
عليهما استند ترجيح غير هذا وترجيحها الى الثاني
وسلم اذا انفقنا فادق في الجمهور بتقديم الثاني
قال عليه ليس في هذا كذا كذا في الشرح في العباد
لكن في اللفظ قلت زيادة الحديث تدل على زيادة المعنى
فانما يكون انه اوضح ما اعلني في الشرح لما استعمله
ادرجته بعده كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
كنا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
قال عليه فيكون من جهة اخرى وهو المعنى من
الحقيقة وقد صرح الجمهور بتقديم صحيح البخاري
الشيخنا فائدة الادلل بتقديم ما انفرد به البخاري
على ما انفرد به مسلم ولم يوجد في احد التصحيحين
اي بتقديم مسلم على البخاري وبطلان علم الصحيح في العرف
ولم يوجد عدم تقدم البخاري على مسلم كذا كذا كذا
اهلا الاصطلاح يدل عليه قوله الثاني في كذا كذا كذا

من صحيح البخاري فان قيل اختلافهم في انما اخرج
 يشعر بقول بعضهم في اوجبه مسلم وهذا اخرج بتعيينه
 قلنا العارضا من اختلافهم في اطلاقه في انما اخرج
 من كلامهم ولا يكون منهم بقرينة ذلك وانما نقل عن الشافعي
 من قوله ما اعلم بعد كتاب الله اخرج من موطننا انك قبل
 وجود الكتابين كذا في الجواهر واما ما نقل عن علي بن
 النسا بوري في فتح النور ويكون اليا بعد هاتين ملة
 انه قال ما كنت ادم السما انظر ههنا اذ جرمها
 اصبح من كتاب مسلم ولم يدر في فعله غايه الزنا نقل
 في الاسناد في اذ اليا على الجواب اما بعد وقد وهذا
 تغليب الجواب والعين وانما نقل في الاسناد ما ذكرناه ذلك
 الناقل والمفعله عنه لم يصرح بكونه في كتاب مسلم اخرج
 صحيح البخاري لانه انما نقل وجوه كتاب مسلم في الاسناد
 هذا مقتضى صيغة العلم من زيادة صحته في كتاب
 شارك كتاب مسلم في الصحة من اذ في ذلك الكتاب بنقل
 في الاسناد في كتاب مسلم ولم يصرح في اذ في ذلك
 هذا انما هو بحسب اللغة وانما يجب العرب فلا المعتر هو
 المفهوم العرب كما حقق في حديث نازلة احسن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وقد صرح الله في شرح المتاج وعنه يوم
 بان القصد من مثل هذا التركيب نقل افضلية والمساواة
 وذلك لان المتبادر من الكلام قال ~~فانما~~ فلا يكون صريحا
 انه مسلم من البخاري لاحتمال ان يراد المعنى لغة ولذلك
 قال فلم يصرح فيه انه يقتضيهما قالوا من ان البخاري اخرج

صحيح مسلم

صحيح

من

من مسلم سواء اراد به نقل افضلية او نفيها مع نقل المسألة
 فان للمسلم فان قيل الحد يقتضي ان قولنا ما في العلم
 اعلم من زيد يعني من سواه ايضا قلنا لا بأس ان نعلم
 كذا قال تليكه يرد هذا قوله الضعيفة العدة ان الله
 صلى الله عليه وسلم قال ما طلع الشمس ولا غربت يوم
 النبي عز وجل احد افضل من علي بكره صلى الله عليه
 فهذا يقتضي ان ابا بكر افضل من علي بكره صلى الله عليه
 المقدر لكان يجوز اطلاق مثل هذه العبارة وانما وجد
 مساواة هو مقام مدح ومبالغة وهو يجب استاذ له
 قال لم يندد طيفوت فائدة الاختصاص بالذكر وهو خلاف
 القصد انتهى وهو عريب لاد بلام الشيخ ان الغاية قد
 تكون المسألة وهذا اصح العلماء بانه ليس في افضلية
 الصديق وعليه رتبة رضي الله عنه قال ابن القلان
 ذهب من لا يعرف معنى الكلام الى ان مثل قوله صلى الله عليه
 وسلم اقلت العباد ولا اظلت الحضر اصدق لمح من علي
 ذي مقتضا ان يكون ابو راضد في العالم اجمع قال
 وليس المعنى كذا وانما يقال ان يكون احدا على رتبة
 في الصدوق ولم يفسد ان يكون في الناس مثله في الصدوق
 والاكتاف احديث من الصدوق وليس كذلك في قصار دأمره
 المساواة له ولو اراد به لم الله عليه وسلم فاذ هو اليه
 لقائل ابو راضد من كلامه اقلته واما قول شاذ وبكن
 ان يقال ان النبي صلى الله عليه وسلم اخرج في اللغة
 لا العرب والاكتاف ابو راضد من النبي صلى الله عليه وسلم

صحيح مسلم

اوله لمن المصنفين فعمله عظيم بل لا بد حجة لان ابا ذر
لا يصح ان يساوي صدقه صدق النبي صلى الله عليه وسلم
بالاجماع فهو تباير الاشياء مستثنى عنها شرعا ويرا
بالحديث انه اصدق من اقراءه كما ان كلام الله مستثنى
من كلام العباد بقرينة ما في قوله تعالى لا تعجلوا
خلاف الاجماع وقاله الشافعي الحق ان هذه الصيغة
تارة تستعمل على مقتضى اصل اللغة فتعني الزيادة فقط
وتارة على مقتضى ما شاع من الحروف فتعني المساواة مثل
قوله صلى الله عليه وسلم لما طلعت غمرة لا غرت على احد الحديث
وان كان ظاهره في الفضيلة الغير لكنه اما في لاشارة
افضلته المذكورة السري في ذلك ان الغالب في كل شيء هو
الافضل دون التساوي فاذا هي افضلية احدى شيئين
افضلية الاخر بمثل هذا ينحل الاشكال المستور على قوله
صلى الله عليه وسلم قال اخذ بيده وجعل يمسح على راسه
وجعل يمسح على راسه في احد يوم القيامة بافضل مما جابه
الا احد قال مثل ذلك او زاد عليه فلا يستغنى انما هذه
من المعنى وبالمتحقق من الاشياء ويعبر ذلك كالحديث
الذي روي عن ابي الهيثم قال قلت يا نبي الله صلى الله عليه وسلم
الظلم قال لا انا المزدلف قال لا الا الله وحده لا شريك له
له الملك وله الحمد يحيي ويميت بيده الخضر وهو حي كل
شيء به ربانية مرة في كل يوم فانك يومئذ افضل الناس
علا من قال مثل ما قلت التبريد الخاص بالكلية
المعنى اللغوي كان النبي المفسر ومعناه وكذلك اوجه مثل

ما تقدم

ما تقدم في عدم اعادة تفرج تقديم صحيح مسلم بن جميع
الوجود ما نقل عن بعض المتأخرين انه اقراد الطبر
باعتبار لفظ البعض والوارد ان جمعا منهم فضل صحيح
مسلم بن جميع البخاري لكن اوله الجمهور وقالوا لا يخرج
ذلك ان يخرج صحيح مسلم بن جميع اليها يرجع الى اصل الباق
اي من المتأخرين وجودة الوضع اي في التوثيق والترتيب
فانه بيد ابا محمد والمشتغل بالمسوح والعنق والمهم
ثم يرد في البير والناجحة المصح والمعن والمسنوب
ثم نقلنا البعض عن شرح السخاوي للملكية والتمصرة
وقد اختلف في كتابه ايضا جميع طرق الحديث في مكان
واحد ليس بالالكشف منه خلافت البخاري كما في شرح
التقريب لم يفسر اولى يعز ولم يصرح احد منهم اي المظهر
وعبرهم من الحديث بان ذلك اي التفضل الجمع الى
لا شئ في اي احسن مسلم بن البخاري ولو اضمحوا انه الى
لواضحا يكونه اصغر لانه اي انفسا هم عليهم ههنا
الوجود الاضاح للبيان يعني ان الظاهر والرفع التفضل
الى احسنه لرد شرهه الوجود الذي احراره من اربعة
ذلك الرجوع عليهم ودفعه اليهم لانه خلاف ما عليه الوجود
والصفات التي تدر على التبعة اي من العبادات تمام
الضبط وغيرهما من وجود الاضاح وهم الشذوذ في
كتاب البخاري انهم ربما ايم من تلك الصفات الواضحة
في كتاب مسلم بن عبد بنخ السيرة الممثلة وتتمه الدال
الممثلة اي الكرم اذا اظهر صوابا وشرطه اي البخاري

يجب كاستنق في صنيعة فيساي في العينة اقوي واستدما
 وحياته من حيث الاتصال اي اتصال السد فلا شرط
 اي البخاري ان يكون الراوي قد ثبت له لقاً من روى عنه
 ولوردة يعني ما ثبت اللقي فكل ما روي عنه بحول على ان يسمع
 منه بلا واسطة فكذا لا يمكن ان يقال في الاتصال والقي
 مثل علقون المخاضة اي وان كان اللقي فيمن النظر في الرواية
 على الاتصال فانه قد وقع بهذا ذكره مختصراً فانه قد يكون ذلك
 مع انه كتاب صحيح وانه فيمن الاتصال قلنا لعله جاء هذا
 الحديث في كتاب في موضع اخر متصلاً او كان اتصاله من
 روي عنه مشهورا في المراتب روي عنه من روي عنه ظاهر
 ولو كان بالواسطة انتهى وفيه انه لو كان كذلك لكان الاتصال
 لفظيا والنصواب كون الاختلاف حقيقيا وان هذا تقصيل
 لمجرا سبق من قوله في الصفا على ان جاء صلة ادا البخاري استند
 اتصالا من كتابه مسلم لانسلها كان مذهبه ان الاسناد
 المعنع لرحكم الاتصال اذا اتصال المعنع والمعن عنده وان
 اجتماعهما والبخاري يجعله على الاتصال حتى ثبت اجتماعهما
 ولوردة واحدة ولهذا قال النووي وهذا المذهب في كتاب
 الغاية في الرواية في البخاري ان يحتاج اي البخاري ان لا يصل
 العينة في مصدره كمنوع فاعوذ من روي فلا ينعون في عطف بقية
 السبل في الرواية وبغيرها فانه العينة في العينة مصدرا
 عن غير الحديث اذ رواد بلغة من غير بيان للفرق بينه وال
 او السماع اذ لا يهو او كانت عينة معاصر وعينة
 سطلا وان المقصود من اشتراط اللقب السماع

والعينة

والعينة تختل عدم السماع فاما به بعض عينة الملق
 وما لوردة اي سبل البخاري به ليس ملازم لان الراوي
 اذا ثبت له القاصرة فلا يخفى في روايته اختلا
 ان لا يكون قد سمع ومرايه ان اجتماعه عدم السماع
 بعد حد افع السقي على وجه الاطلاق لا يلهيه
 المتابعة ويترك عليه تقليده بقوله لانه لا يكون
 جزءا من اي من جويان الاختلاف على تقدير وقوعه
 ان يكون في الراوي برسم يتشبه به اللام المسود
 وهو من يروي الحديث عن معاصره وعلاقته والمجال
 ان لا يسمع سماع عنه والجملة ان الذي يسمع فيها
 معروضة في غير المدلس عاين ان عينة
 المعاصر محمولة على السماع الا ان المدلس وما حذر من ان يقع
 قول تلميذه اعراضا على المص في قوله فلا يخفى في روايته
 احتمال ما عاين عقلا متفق وان اراد المدلس ان يكون
 متلف في عينة المعاصر ان لم يثبت عدم لقائه في معاصر
 على ما لا يخفى عن ذلك ان الذي اخذ من كلام الفخران العينة
 ان كانت تختل عدم السماع الا انها لا تختل هنا غير السماع
 والا يلزم ان يكون الراوي مدلسا وانما لا ينعون وعينه
 في غير المدلس ان العلم في الصحيح الذي هو من اقسام
 المقبول والمدلس من اقسام المرد وكما سبق وقال مختص
 قوله وانما البخاري في السبل انما عطفه على سبل البخاري
 وهو انه يلزم من اشتراط اللقب ان لا يثبت العلم بسمع ان
 كثر في كتابه وهو الذي يقال في سنده فلان عن فلان

وفلان المعنعن اما رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا او متقطع وهو الذي
 لم ينصل بسنده فاذا ثبت لغا الراوي والمروي عنه وفاته
 الراوي عن فلان عن فلان فالتشديد فيه من غير ان يكون
 له بسند وهو مضموم وقيل نظير من وجهين الواحد الاول
 انه يلزم من شكا المايه ان لا ينصل للمنعن وقد كثر وكذا
 لا نداد ان ثبت المعاصرة وقال الراوي عن فلان عن فلان
 فالتشديد فيه من غير ان يكون له تشايد موثقا فان
 التذليل في الاسناد فثمان احد هما ان يروي عن غيره بالمع
 يسع منه بوجه ان يسعه منه والوجه الثاني ان المعنعن
 بين المعني لا يتقدم لاسم ولا يتأخر ولا دخل في عدم
 قبوله وقوله لا يشترط الاثبات وعدمه فان سبب عدم
 قبوله عدم الاتساق بحاصل الجواب ان المعنعن متصل
 اذا امكن لغا الراوي والمروي عنه مع برائته من التزوير
 خاصه من ان لا يصح وقد روي عن التجار من غيره ولم يورد
 المعنعن في كتابه لا يشترط الاثبات ولا دخل في قبوله
 المعنعن في عدم قبوله وانما راجح ان يكتفى بالتجار
 من حيث العدالة والنسب ولا ان الرجال الذين تكلموا
 بصيغة الماضي المجهول اي طعن فيه من رجال مسلم
 اكثر عدد من الرجال الذين تكلموا فيه من رجال
 التجار وانما الذي يوجب ان يروى عن التجار من غير ان يثبت
 وعندهم ثلاثون رجلا ولا المتكلم فيه منهم بالضعف
 نحو من ثمانين رجلا والذين اقر بهم مسلم ثمانون رجلا

رجلا

رجلا والمتكلم فيه منهم ما لا يثبتون رجلا على الضعف
 كذا ذكره السخاوي في شرح الغنية العراقي قال
 تلميذه ان اذا قال الذين اخرج عنهم سلم في غير المتابع
 ومن لم يسمع من غيره فمتنع بل هما سوال المتبع ما في
 المتكلمين مطلقا لا شك ان الخروج عن محل تكلم فيه اعملا
 وليس من الغرض عن تكلم فيه مع ان السخاوي لم يكثر لضم اليه
 من اخرج حديثهم اليه من حديث الرجال الذين تكلموا
 بالمعني ان الذين اقر بهم التجار من غير ان يثبتوا
 من يخرج احدا منهم بل على اقليم من شيوخه اي من خارج
 التجار قال تلميذه من المجهول في المقدمة بخلافه
 الذين اخرج عنهم وعارس حديثهم بخلاف مسلم في الامور
 قال السخاوي الذين اقرهم التجار لم يسمع من تكلم فيه
 اكثرهم من شيوخه لقيمهم ويخبرهم ويخرجهم بخلاف
 مسلم لما كثر من اقرهم من تكلم فيه من التذليل ولا شك
 ان المؤيد اعرف بحديث شيوخه من حديث غيرهم من اقرهم
 عنه انهم من حاله اقل احتياالا للتكلم من رجال مسلم طبعنا
 التزميت من اخرج احدا من الذين اقرهم من غير تكلم فيه
 فتولية بها لهم مثله ومن شيوخه خبره واما وجوبه
 من حيث عدم التذليل والاعلان بسبب الضعف
 جمع العدل لجمع العدل بغيرها مصدر اعل فلان ما اتفق
 بصيغة المجهول على التجار من الاحاديث بيانا لما اقل
 عددا مما اتفق على قتله فان الاحاديث التي
 اتفقوا عليها بلغت ما في حديث وعشرة احاديث

ين

انحصار التجارى منها ما قل من ثمانين وثمانون في اثنين
 وثلاثين وباقها مختص بمسلم كذا في المقدمة من كتابه
 التذخير لمسلم في نفسه ثم ان لم يكن كذا في الحاشية من
 اي حقه هذا مع اتفاق العلماء على ان التجارى كذا اجل
 من مسلم في العلوم اي مجموعا واخرن بجماعة اخرى
 بكسر الصاد منه اي من مسلم مجموعا وان اي وعلى
 ان مسلما تلمذه وخرجته بكسر الخاء الموحدة والراء
 المستدرة انه معلم له كذا في المقدمة وفي القاموس كذا
 كعنين بمعنى معلم وفي القاموس كذا في المقدمة
 عليهم واخرجهم من الجمل ولم يزل اي مسلم يستفيد
 اي المعلم من كذا التجارى كذا ليتبع اشارته اي في تفرقه
 في معرفة ويستزده اليه ويقتل يديه لوصول قوا يده
 وحصول عوا يده حتى قال الله اد وطى بفتح الراء
 وصغر القاف وسكون الطاء خمسة اليخلة تغدو وهو
 امام فيل في حق الحديث لولا ان يتراكي اي وجوده
 وجوده لما راج مسلما لاجل اني ناظر في هذا الفن
 ولم يجمع فيه العلم بما علم ان الفضل لن تقدم والله اعلم
 كذا في المقدمة في القاموس كذا في المقدمة
 عليه يانه لا يلزم من ذلك اجماع الحنفية كما لا يلزم
 من وجوبه واجاب عنه السطواني بانه لا اصل وهذا
 التذخير كذا في القاموس كذا في المقدمة كذا في
 قوله واما ما نقل من بعض النسخ بوزن وانا اخرته
 اليه هنا لان كلامه ينحصر الى غير المبحث قال الله في العارضة

اشاره

اشارته اليه التكتيف على ان الصلاح عند جميع الناس
 ان ان الصلاح بعد ان ياتى بلام الله على قدام وجهه
 قوله من فضل من تفرخ الحديث كتاب مسلم على كتابه
 ان كان المراد به ان كتاب مسلم يفرغ عما فيه من
 الصحة فلا يبره ولا يلزم ان يكون امره فيما يرجع اليه
 نفس الكصحح وان كان المراد به انه اصح صحيفا منه لم يرد
 على قائله جمع اي ان الصلاح من لاني الى على وبعض
 اهل القرب ولم يرد كذا بعد هما على كون جوابا عما قيل انما
 ذكر ما يكون جوابا عن كلام بعض اهل الفقه في نظره
 كلام على غيره معلوم الجواب اوله يعلم جوابه على نفسه
 سابعه ظاهره الموافق لكلام اهل القرب فابنه لغيره القرب
 الى تناول المصالحات من لاني الى على والقول والقال
 قال المص الثاني ان قوله ضد امره ودعيلين بقوله
 لم يبره وجه الرد فيه انه كان انفي بالظهور عند اصحابه
 والوضوح عند رايه قال المص وقد بينته بقولي
 فالصفات التي تروى عليها الصحة الى ما ذكره في القاموس
 ان هذا الكلام يفسر اجماع التجارى على كتابه
 في كل من شرط الصحة التي هو الاصل والعقد النكاح
 والصلح وعدم العلة والتمتع ومنه في القاموس
 ان شرطه في اسم بشاره للمكان بمعنى هذا لا للبعد
 كذا في القاموس فقول من اعبره بمعني لا اراد في قوله
 تعالى واذا ارادتم ان تنكحوا فليكن منكم اربعة اي من هذا
 الجملة هي اربعة شرط التجارى على غيره اشارته

ن

الى كماله من انفق في مرات العجيب حسب تقاوت الصلح
 الى صانعها كما كان هو الحكيم في تقديره الخاري من
 الادب في حجة المذكورة في الحجة باسرها ما يقع ما قبل
 من ان جعل في الإشارة الى ان حجية شرط البخاري ولم يذكر
 في المتن بل في الشرح والانتب عبارة المتن ان يقال
 في تفسيره ان من جهة ان نقول ان حجة الحدوث تنفرد
 بالشرط وذلك ان نقول ان في المتن كان الإشارة الى
 استقلال الحدوث ولعمري ما صير المتن والشرح كما في واجدة
 في جعل الإشارة الى ما ذكر في الشرح فانه انما في صحتها
 البخاري بل غيره من الكتب المستقلة في الحديث في قوله ما رواه
 ولعمري كيف قد تصحح والسنن والمسانيد في صحيح ما يقع
 في سلم الحديث على البخاري بخلافه المضاف في المتن
 وقد طرح في الشرح بهذا المذهب في اشارته الى ما
 البخاري في اتفاق العلماء على ان يكون كتابا يسل بالقبول ايضا
 سوى ما علة الوجود من الاخذ بالمتقدمة المار ذكرها انما
 وتلك الاجازة المستندة وان كانت في البخاري ايضا ان
 لما لا يتخلل في الشبهة الى ما في سلم يتفرضا وتكون
 يكون فيه التفتت في قبل ما في كتابه والرا من القبول
 لا يعنى ليشل الشا فلو قال سوى ما استدل كان اولى
 من ان بعد الصبح في قدس في الاوجه من حيث الاهمية
 الا من حيث انما في الحقيقة على التلق لا تخفى مما لا وا قد
 شرطها قال محمد بن محمد جعل شرطها مفعولا لا اقروا في
 قلت لا يجوز الوجود الغير الراجع الى المفعول وليطرق

المتن

المتن ايضا فانه موقوف على صحيح البخاري وهو من
 شأنه الفاعل القديم هو الظاهر للسادس
 التفتت ان قوله شرطه وكذا قوله ومن شرطها
 يتقدم من الفعل موقوف مجموع الجملة مع الشد اعني على مجموع
 من جهة قد علم صحيح البخاري لا على جملة قد صحح البخاري
 فلا بد ما في كل في مقتضى الواض ان قوله صحيح عطف
 على صحيح البخاري فلو لم يتقدم في مسلم وغيره من بعده
 الجدة والادالة ليس كذلك على ما لا يخفى ان المراد به الي
 شرطها وانما مع بل في شرط الصحيح قال النووي
 على شرطها ان يكون رجالا اسناده في كتابيها مع بقا
 شروط الصحة من الضبط والعدالة وعوها وهما امر
 يخرجها لان ليس لهما شرط في كتابيها ولا في غيرها كذا
 نقله عنه العمري وعليه متى ان دقق العمد والذهبي
 والمصنف وقال محمد بن طاهر في كتابي شرط الائمة ان المراد
 به ان يخرج الحديث لجمع على شدة نقلته الى الصحابي
 المشهور قال العمري وهذا ليس بمسألة لان الشا في صفة
 جماعة لا يخرج لهم الى الحديث البخاري او احدها وقد لا يخرج
 في شرط الائمة لا حاصل ان شرط البخاري ان يخرج ما اتصل
 اسناده مع كون رواة ثقات متفقين على ان يخرج ما اتصل
 عنه ملازمة طلبة في السرا في الخبر وان قد يخرج احاديثا
 عن اسان الطائفة التي تلي هذه الا الاضافة والملازمة
 لما رواه عن فلم يلائمه الا ملازمة ليس في وان شرط مسلم
 ان يخرج حديث هذه الطائفة الثانية وقد يخرج حديث

الادب

من لم يسل من قبل المخرج اذا كان طويل الملام من ثلثين اخبره
 بكماله من صلته وقاتل السنة في دأب ورواها في حصار الاعجاز
 على القول بتعدد بلحمة الذئب كونه عدوا وما يطايرها
 من اوصاف الصبغة غالبة بطريق الزنوم او قولنا لا تستاه
 بطريق هو الزنوم اي قولنا لا تستاه بجزءه كما قاله
 بعض الاطباء ان المراد بالزنوم الاذن ام يجوز ان العلم
 تلقوا كتابها بالقبول لزم ان يكون دأبا في وصف
 العروق في سائر الجفاد ومسلو صاحبه شرطها ورحاها
 مقدمون على شرط في رواية الحنفية عند الترجيح بعلو
 المساهة واصحبه الكثرة وارجحة الرجال وهذا اي ما ذكر
 من التقديم على الترتيب المذكور اصله اي صاحب كل عين
 من يقطعه لا يخرج بصيغة المجهول اي لا يجوز عنه الا
 بربيل اي خارجي عنه فان كان اخبر على شرطها معا
 بكونه من اخبره فان تلبه الذي يقتضيه النظر
 ان ساهان على شرطها وليس له غلة مقدم على ما اخرج
 مسل ووجهه لان قوة الحديث انما هي بالنظر الى الرجال لا بالنظر
 الى كونه في كتاب كذا وما ذكره المصنفان المتعلق بالاستعانة
 لآراء ان العلم بها او مثله قال المصنفان قلت مثله لان
 الحديث الذي يرويه ليس فيه هاجمة ترجيح على ساهان
 عند مسل وما عند مسل حمدة ترجيح من حيث انه في الكتاب
 المذكور فتصا ولا فائدة اقلت او مثله قلت تلبه هذا
 على ما تقدم من ان يكون الحديث في كتاب فلان يقتضي ترجيح
 على ساهان ويحاط به وتقدم ما فيه انتهى في الشارح تردد

المصنف

المصنف انه مثله اود ونه وجزم غيره بان دونه وعلوه
 الجزم من تلقاها بما ليس له وجه لثروده انه الدليل
 على تقدم مسل تلقاها بما ليس له وجه لثروده انه الدليل
 على شرط التجاري وتزدد نظرا الى الوجهين في صورته
 الى كلام المصنف وقا له عن التسوية والتزدد وتزدد
 هاهنا في التأخير عن مسل وكذا اذ به وجزم في المنع
 بالتأخير عن التجاري ومسل قيل جعلنا هو على شرطها
 مما هو راعا اخرج التجاري قطعا وتزدد في تأخير
 عما اخرج مسل وهذا غير معقول بل الظاهر تقدمه على كل
 منهما مقرا بلساننا ما اتفق عليه وتأخيرهما عما
 اتفقا عليه لكونه عالة واجبا بان يقتصر ما في
 هذا المسألة عالة النقص يقتضي ان يحكم بان حال مجراه
 قد وجد واقبه شي من العمل الفقيه التي لم يطع عليها غيرهما
 وان كان على شرطها ظاهرا وانما انه يجوز ان يوجد حديث
 لم يسمعنا حسن الظن بما يراه وفيه انه ينبغي ان يكون مثل
 التجاري اود ووجهه وان كان اي الحديث في شرطه
 فتقدم شرط التجاري عن شرط مسل ووجهه تعالى لصلته
 قال المصنف ابن القيم في شرح الهداية وقول من قال
 احسن الادب في الصحيحين ما انفرد به التجاري
 ما انفرد به مسل ما استشهد على شرطها بما استشهد على
 شرط احدهما ثم لا يجوز التقلد فيه اذ لا يعتد ببيت
 الاشارة رواها على الشرط التي اعتبرها فاذا اخرج
 تلك الشروط في حديث في غير الكتابين من الحكم في حكمهما

لما اتفقا على

الكتابين
 في الحديثين
 ٩

او لحد ما بان الراوي العيّن بمثل تلك الشروط مما يقطع به
 بطلان التواتر فيكون الواجب خلافه وقد اخرج مسلم
 عن كثير في كتابه عن ابي سعيد عن ابي الجراح وكذا في البخاري
 جاء في كتابه في حديثه عن ابي بكر في الرواية على اخيهما
 فبهم وكذا في الشروط حتى ان من اعتمد شرطاً والغاء اخر يكون
 ما رواه الاخر ما ليس فيه ذلك الشرط عند مكايفها لمعاصرة
 المستعمل في ذلك الشرط وكذا فيمن ضعف ارباباً ونقصه
 الاخر لم تكن نفس غير المجتهد ومن لم يجزئ سائر الراوي
 بنفسه الا ما اجتمع عليه الاكثر اما المجتهد في اعتبار الشرط
 وعدمه والذي يحتمل الراوي فلا يرجع الا الى رأي نفسه
 فانما اجعل الحديث في غير الكتابين بما عارض ما فيهما لمخرج اي
 ظهر لنا من ذلك الذي ذكر من قوله يتفاوت الى ههنا
 اقسام احدثها ما اخرجها البخاري وسئل وهو الذي يعبر
 عنه بالمتفق عليه وانما ما انفرد به البخاري وحده فبما
 ما انفرد به مسلم ورايها ما هو على شرطها ولم يخرجوا
 منها واحداً مسلم ما هو على شرط البخاري وحده وسادس
 ما هو على شرط مسلم وحده ثلاثه منها اصول وثلاثة منها
 فروع ثبات درجاتها في الدلالة على ترتيبها في هذه
 تحقق وانما هي احوال وهو مقام تحقيق الاقسام قسم
 سابع وهو ما احدث صحيحه في التبريد الاربعه وهو
 احدث وغيره من الصحيحين ما ليس في شرطها اجتمعا
 وانما الذي يروى في الشافعيين والشافعيين والشافعيين
 والشافعيين ان ما هو صحيح عند غيرهما من لامة العبد

تأليف

وليس

وليس على شرطها ولا على شرط احدثها بان لا يخرج من شيو حها
 الذي اتفق فيه ولا من شيو حها الذي اختلف فيه فبعضه من غير
 من ابن حبان من الحاكم وترتيب هذه الثلاثة في المراجعة هكذا
 قال البخاري وبطريقه في القسمة من غير التفاضل بين
 مراتب متفاوتة وهذه التفاوت الى المذلول في القسمة
 اما هو بالنظر الى الحقيقة المذكورة قال البخاري في النظر
 للتميز بالشرط والافيد بعرض للمعقوف ما يصير فافيد هذا
 ومنه قوله اما لورج قسمه اي من الاقسام المذكورة على
 ما هو فوقه اي في كونه المسطورة ما هو اخر في السبب
 اسباب اخر من غير ما قد مضى في الترتيب اي في الترتيب
 يقدم اي ذلك الترتيب علما فوقه ما لا يعمل به وتتركه
 ولا يرد ان الجزاء عن الشرط اذ قد يعرف بعضه بالاكسر الراوي
 يظهر للمعقوف الى الخروج من زمان الجزاء كما يعرفه
 علاه من الشرط كما جعله في زمان امور المراجعة كما هو في الحديث
 عند مسلم ولا وهو في الحال ان الحديث مشهور فافض
 نرد درجة التواتر صفة من حيث لكن تحتمل تشديد القائل
 احاطة قريبته او ان سائر اي حديثها اذ بالدرجة
 كان يوافقه في غير مستطرد الوصفه بعيد العلم الى الظن
 واسان حديث مسلم حيث يقدم على الحديث الذي خرج
 البخاري عليه ما اخرجاه بغيره من البخاري اذ كان الحديث
 البخاري فرداً قبل غير التبريد في حديث المسار المتخف بالفرق
 والفرق بين حديث البخاري لان تقدم الاول على الثاني في هذه
 الصورة متعينه بخلاف ما اذا كان الاول عز بغيره في

ان كان الشا في غير نزل او مشهورا والخامس ان كان خبر
 متقدم من حديث مسلم اذا كان في المرتبة العلياس جميع اليه
 على حديث البخاري اذا كان في المرتبة السفلى من جميع اليه
 وبما في المرات لا يجوز من حيث التقدم بل انما بالتقدم والسر
 او العلي في التقدم وتكون مطلقا بيان للاطلاق وليس
 الماد منه الفرد المطلق المقابل للنسبي كما بينا وراى انهم
 فكان الاول تركه لانه يومهم خلاف القصور وكذا لو كان
 الحديث الذي لم يخرج من نزهة بعينه الجبري وبعض
 نزهة وصحت كل واحد من الاسماء كما كان ذلك عن نافع
 عن ابن عمر بن الخطاب الذي قال ان من مدي لا اقدر
 احد على ما كان في صحة الحديث وقيل يروي احمد عن الشافعي
 عن مالك عن نافع عن ابن عمر صحة الحديث في الدنيا فانه في
 الحديث الموصوف بكونه صحيحا تقدم على ما انفرد به
 امه ثانيا مثلا في فضل من غيرهما في صحة الحديث في الدنيا
 ان يستقدم على ما انفرد به غيرهما ايضا كالقمر في الدنيا
 وغيرهما ولم يرد انه مقدم على ما اقتضا عليه الشاهد
 حتى يقال يجوز ان يكون في الاتفاق ما بعد ذلك هذا فيه
 انما حاشا حتى الى ذكر قوله متلا لانه يلزم المتقدم
 على ما انفرد به غيرهما بطريق الاول لاسم الى خصوص
 اذا كان في اسناد واحد اي اسناد ما انفرد به احد
 من غير متلا الى مطلق وان كان عند جواب لانه من تكلم
 فيه في الجملة ليس في ان يترك فيه املا وان خف الضبط عطف
 على ما سبق بالعني لان تقدمه في الكلام انما الصحيح ثام في ضبط

راوية

وراوية مع ما يشرطه فهو مبرر انه اذا لم يكن الفرد مطلقا
 لم يكن الحديث صحيحا وهو كقول الحسن بن علي بن فضال
 في حديثه قوله فان عند الضبط في ضبط الراوي في الحديث
 لضبط الراوي في حديثه فان راوي الحديث متاخرا متاخرا
 ليس بواحد وجزءا لحفظ الضابط ولم يبلغ اليه نسخة الراوي
 الضبط في الضابط الخطا وناقض لبيده في قوله لم يحصل شي
 الخبر لا الحق المذكورة غير منضبطة ولا يمكن دفعه
 بان انضباطه عن علي الحرف او على المشهور والمستور كما قالوا
 في العدة لانه على العلم بالمتبع في روايته ويدل عليه
 قوله ان كل اي ظهر فله ضبطه ولما كان لمعنا الحق
 بعد النقل مشهورا وبعض القلة قليل الوجود في احتاج
 اليه في قتال فقال خذ القوم خذوا قلوبهم فلو اوتوا به
 ويؤيده ما في القاموس الخ بالكر الضبط والجماعة
 الضليلة وكانت الحق استعملت في الكيفية والكمية
 والمراد اي حقيقة الضبط المستلزمة لتقدم تمام الضبط
 الذي هو احدث وط العصور مع بقية الشروط اي مع
 وجود البينة او معقبا كالحديث المتقدم في حديث
 الصحيحين في من اتى في السنة والعدا لانه قدم الشاهد
 والعللة ونحو كثيره بالطرق ايضا كما سبق في كلامه ذلك
 يخرج الصحيح لغيره والخاصة بالمتكلم اسناده
 وفي بعض كتابه دون الصحيح في الضبط والانتان في
 انما يخرج ضمير الفصل اي قوله الخبر هو الخبر لانه
 انه هو الصحيح حوالا في تمام الضبط واقاد كما يشهد

العقل بقوله لا يتوحد مع اي يصير به حسا العنبر وهو
 اي الحس لا يخرج من هو الذي يكون حسنه اي مع
 كونه ضعيفا في نفسه سبب الاعتماد له واستداره
 لكثرة استاده نحو حديث المستوراي الراوي الذي
 لم يتحقق عدله ولا جرحه قال السخاوي المستوراي
 لم يتحقق فيه جرح ولا تعدل كذلك اذا تقلد لم يخرج احدا
 وفي حاشية تلميذه قاله المصراوي الذي لم يسم
 كره في المصراوي وان ذكر مع عدم تبيينه فيهما وان
 لم يرد عنه الا واحد فيقول والاشهر ان يتوحد في
 ان الراوي الذي لم يتحقق اهليته المتفق فيها بعلمه
 الطن وكذا ما كان ضعفه لم يحفظ راويه مع كونه عدلا
 حديث ضعيف بالنظر لانه في علمه قد يصير حسنا
 العنبر ان انورد في طرقه فانه حديث المستوراي متوفى
 فيه وتعدد طرقه في سنة تخرج من طريقه في حسن لانه
 نكلا من الحس لانه اتوا الضعيف لانه انما يحصل كثره
 الطرق الا ان راوه الضعيف ظاهر بعد التوراي الحس
 مستوراي احده لانه ويشكل على هذا قوله التوراي حديث من
 حفظ علمه في اربعين حديثا وورد من طريقه ثمانية روايات
 مستوعبات فانفق الحفظ على واحد في ضعف وان كثرة
 طرقه في يديه بما قاله الراوي في المذكر ان ليس في جميع
 طرقه ما يتفق ويؤمن به الحجة اذا تجاوزت ثمانية اهل
 فيها يجوز ان يعرفها بشيئها الضعيف في كمال الحفظ
 ان ظاهر السلي في اربعين من انهم راوه من طرق

وتقول

ونقول بهما وكنوا اليها وعرضوا حجتنا وعدوا عليها احاد
 عند المذكر كما يات به ان يكون ذلك في ذلك لا يكون
 واليه ان الاحاديث الضعيفة اذا انضم بعضها لبعض
 قوة يظهر ان المسئلة تختلف في ما لا ينفك عنها
 الضعف من القوة والشدة ولذا قال النسكي وغيره الحديث
 اذا اشتد ضعفه لا يعلو ولا يرفع بل الاعداد وكان المرد
 بالشدة بعد الضعف انما يعلو طريقه من طرقه لانه او متهم
 بالكذب ويدل عليه وضع المصالس التي في المستوراي وانه
 اعلم وخارج ما شرطه باقى الاوصاف الضعيف
 اي وجرح يعقد بغية الشوط الضعيف وهو ما لم يجرى
 القصصا والحسن لو بقدر شرط واحد ما يرجع لطعن الراوي
 ولو بالتحالف او سقط في الشدة ويتعاونون في ضعفه كما قالوا
 صحيح الضعيف وحسن الحس فاعلم ان هذا السطر لطعن الراوي
 ما في الكواضع من المتهمة به من الكذاب في المتهمة في الفا
 في حاشية العنبر في ما من في السطر لانه السطر الذي
 في المصراوي العنبر في ما من في السطر لانه السطر الذي
 كذا من غير ملتزم للصحة كمال الحاد في من الضعيف في المصراوي
 المثل لانه خبر الواحد لا يثبت له حجة ولا الحجة لانه في هذه فتدبر
 غير محذوف ولا يثبت له من الضعيف في المصراوي ولا في هذا
 القسم من الحس انما الحس لانه ما شاركه في الحس في المصراوي
 في الامتحان به اي في اصل الاستدلال والعمل به وطرا او
 طائفة من الحديث في نوع الصحيح وان كان اي الحس

ن

دونه اي دون الصحيح في الرتبة والقوة كما عرف من حديثنا
 ومثابه له اي الصحيح في انفسه الى مراتب بعضها
 نون بعض وشكوة فلا وقد اي انما فيه الحسن في
 النواويل المفتوحة اي ينسب الى الصحة ويحكم عليه كما انه
 صحيح فانه السجاويك والنا بغير التكملة والجملة في الطرق
 المختلة اتاعند الشاوي والرحمان في غير موضع اخر
 يكتفي وحده **الحديث** المختلة انه اذا ادرك من غير
 وجه حيث كانت روايته من جهة واحدة او من
 وجه واحد مساوله او راى بر شتم عن وجه الحسن في جهة
 الصحيح وصارنا في الصحيح المسمى بالصحة لغيره وهو
 غير صحيح لانه وانما الحكم له بالصحة عند تعدد الطرق
 له او طريق واحد مساوله وانما في ذلك المصنوعة المجموع
 بنود خبر من الموقفة وضرب الوحدة اي في موضع القدر
 الذي في قصصهم العباد من القصور الماخوذة من القصور به اي
 بسبب ذلك القدر صحت اوكي خبر عن راوي صحيح
 ذكر تليبه انه قال للهي في الخبر به يشترط في التابع اي اذا
 كان واحدا ان يكون له الحديث او ساولا حتى لا ان الحسن لانه
 يروى بغير وجه الحسن في غير ذلك بالصحة قلت هذا غير قوله
 ومن ثم يطلق الصحيح على الاسناد الذي يكون كذا لانه
 لو تردد اي ذلك الاسناد سواء كان التردد بغير وجه واحد
 او تعدد الشاوي او الراجح او اكثر عنه عدمها وتوابعه
 اذا تعدد الخبر والمؤثر بطلان وهذا هو ما من قوله خبر
 الواحد اليها او الحكم يكون الحديث صحيحا او حسنا بالقطع

حيث

حيث ينفرد الوصف اي وصف الصحة والحسن واسا لاجماع
 ولا حكم بالقطع لا بالصحة ولا بالحسن وان جعلا بصفة ظهور
 اي الصحة والحسن في وصف حديث واحد بان جمع بينهما
 في الاطلاق على حديث واحد كقول الترمذي اي في جماعه
 وغيره كالبخاري على ما نقله السخاوي في كيقوت بن سنيك
 فانه جمع بين الصحة والحسن والعراية في مواضع من كتابه
 على الطوسي فانه جمع بين الصحة والحسن في مواضع من كتابه
 المسمى بالاحتكام على ما ذكره التلميذ حديث حسن صحيح
 وقد يربو لفظ عزيز ولم يذكره الشيخ لكون الزائد لا ياتي في
 الحسن والصحة فلهذا رد اليه فالجمع بينهما لعدم القطع بالثبوت
 الحاصل من خبر واحد وفيه انه ياتي في ما ياتي في جعل الجواب
 حيث جعل احوال التردد هو الامة ويمكن ان يؤول بان المراد
 بالتردد الحاصل من ائمة الحديث لغيره فان تردددهم
 انما هو من اجل المعتمد يعني له قالوا جميع لا يستند المعتمد
 به مثل خبر لانه ما المعتمد كذا قالوا لا خبر فيتردد
 لولا خبره فيتمتع بآراءها ولا يجرى بحرك الصحيح كمر
 الحسن التمر وفيما نحيته لزم ان يكون المعتمد مفكدا
 والظاهر انه لم يرد بالمعتمد المعتمد المطلق فقط بل اذابه
 وهو غيره من ائمة الحديث من يقتضون قطعه الاحاد
 ويحققون فلا مناسا من ائمة من الاقسام المتفاوتة في حديث
 العمل به ليعمل بكافها ما ينبغي ان يفعل به لان الاجتناب
 غير محصور بان غير مسدود وقضله واسم التردد ودوكل
 ليد من عباد به يخرج على قدر اجتهاد ويدرك على ما قلنا

تقدم الجوابين على الصحيحين في انما طرأ في حق الراوي
واختلاف حاله وصفاته هذا اجتمع فيه اي في الناقض
لصحة قوله شروط الصحة او فقم اي الراوي المروي
عنه اي عن شروط الصحة والمراد بالناقل المتبذل
كايديك عليه قوله فان جمعا فلا يراد انه عنه عدم
شروط الصحة ليس بخصوص ما الحسن بل حسن او ضعيف
وقد اجاب بعض عن اصل السؤال بان المراد حسن لانه
صحيح لغيره وقيل من لفظه او اخذ صحيح لانه
صالحا لغيره وهذا الذي هو هذا الجواب ونحوه حيث اي
في موضع يحصل منه اليقين الجواب وقول شارح ايس
الناقل يعينه موهم ولعل هذا منشا اعتراض التلميذ
حيث قال يرد على هذا ان اذا كان المتفرد قد جمع
شروط الصحة عندهم انفراد اي الانفراد بتلك
الرواية بان ليس الحديث بعنده الاستناد واحد وقال
فيه حسن صحيح والافسان في جوابه وعرف بعد الذي ياركره
من مراد الترمذي وغيرة جواب من استشكل الجمع بين
الوصفين اي المتقاربين على يرضون فاحد فقال اي
معين من الحسن قايما عن الصحيح اي في مرتبة المرتبة
على توبه وصفته وفي الجمع بين الوصفين اثبات لذلك
القصور وتنبه اي وتنبه وكذا لا ينبغي ان يقول ان
ذلك القصور ونفيه او التقدير لاثباته لنبه اي لتفرد
القصور وقا شيخنا تاييده قال العلم في تفسيره
استشكل الجمع بين الصحة والحسن فاجيب بان يجب

ناقض
ع

لهنا

ام

اسنادين فاورد احد قول حسن صحيح لمفردة الاسن هذا
الوجه فاجيب بما ذكره ونه من اجاب بالتردد في العلم
يعني ان يصح الاسناد بكل منهما وبحسن العلمما يقتضيه
لنفسه انما خلافه المتعارف وقيل يرد اصل القضية
وتحصل الجواب اي للمتقدم ان تردد ايبة احد بيت
اي لاختلاف حواقيقه ونفعا وهو العادفين بالجرح والتعديل
في حال ما قلده ايم الحدود وانما حيث يرويه بعضه في مرتبة
الصحة ويحيط لعظم عنه في مرتبة الحسن اقتضى الترجمة
اي كالتزموا في واما لروا لا يثبت ما جرد الوصفين
اي فجب لما حصل لمفردة التردد الحاصل من اختلافهما
منفعا للاحتمال فيكون فيه حسن باعتبار وصفه اي وصف
الحسن عند قوم اي من الخفاق صحيح باعتبار وصفه
اي الصحيح عند قوم اي من سنهم وتنبه ان يكون
التزمه في كل النجاري مقفلا في التصحيح والضعف والمفهوم
من الجواب اولاهو ان الجمع بين الوصفين كما هو حصول التردد
الناشئ من المجهول كالتجدي والتزمه في مثله في الراوي ولم
تزمه ما يبرح احد ما على الاخر والا لصحة عند دفع
لجمع الحسن عند قوم اخر خلاف الظاهر ذلك جوابا للتوبيخ
معنى قوله حسن صحيح ان حسن عند قوم صحيح عند اخرين وتنبه
ما افاد في الجواب من انما ما منه من الاستحباب ان حذف
منه حرف التردد في نسخة انه حذف اي المجهول حرف
التردد ومع ان كلام الشيخين صحيح ومودلهما واحد فسموا
قوله حذف بالناقل لانه على المشعر بان في اعتناء المراد

انما

حروف التزويد حرف التثنية وهو اولان حقه
 ان يقول حرف الجر في الرفع في جده واول العطف قاله
 ابو علي في قوله كحالي ولا على الدين اذا ما توكلتهم
 قلت اني قلت وحكي ابو زيد اكلت سكاكنا قرا وقد
 حذف او كما تقول ان قال اكل السمك والدين كل سكاكنا
 في اولنا وقد تكلم في كلام في ثبوت الة على ان المراد احوها
 وهذا ان هذا الحذف كما حذف حروف العطف من التزويد
 بعد ضم التثنية وفيه العين وتشد بدو الة المضارع
 يهول من عده قاله شارح اي كما حذف من الحذف المتعدد
 يجوز بدو الة احوها والاهم كما قاله شارح كما في احوها
 غلام جاريد ثوب وفيه انهم قالوا ليس في التعدد تركيب
 وهذا يدل على انه ليس تركيب وعامل وفي نسخة من
 الذي بعده اي من المعطوف الواضع بعد حروف العطف
 وقيل المعنى كما يذهب حرف العطف من القسم الثاني
 الذي يذهب اليه اي بعد هذا القسم وهو ما يذكر فيه
 الوصفان باعتبار اساده وفيه اربعة لقول ان ذلك
 حتى اقتصر به ما قلنا على الاول فقط فينبغي ان هذا
 تنظير الحذف السابق وعلى هذا اي ما ذكر من نحو
 فما قيل في حجب منبذ احده واما ما قيل في حجب
 لان الحذف في حجب من التزويد وهذا اي ما ذكرنا من
 الجواب بالتردد حيث انفرد اي للاسناد ووجه
 التعدد والاي ان لم يحصل التعدد ما ما شئت التعدد
 والاحتراب بهه وهكذا واما لا يحصل فانه حذف الفعل

وقل

وقلب السون لاما وادغم نصار والافاطلاف الوصفين
 المشابيهين معا اي يكتنبن على الحديث اي الواجب يكون
 اي يصح ويحوز ان يكون اطلاقا باعتبار اسناد من انجده
 مختلفين لانه يجب لوانا لا يلزم صحة من الاسنادين
 في بعض المواد لحسنه يجري فيها التوجيه الاول ووجه الثاني
 وما قدرا اندفع ما قاله في حقه يرد على هذا اما اذا كان
 كلا الاسناد من غير شرط الصحيح وتنبع نحو صدقنا فاضلهم
 فيها احدتها صحيح والآخر كس وعلى هذا اي الجواب
 او التقدير والتقدير بر ما قيل في حجب فوق ما قيل فيه حجب
 فعه اذا قلنا بالصحيح فردا واما بعده بذلك لانه لم يكن
 فردا بل كان شهورا مثلا لم يجر الحزم لغوية ما قيل فيه
 كحجب صحيح على اطلاقه بل انما يصح بالنسبة الى احد قسميه
 وهو ما يكون الصحيح في كلا الموضعين في مستند والاول
 عليه تعليله بقوله ذكره الخوف بقولك الحديث
 من سببته الصحيح البرية الاصح فان قيل قد خرج التزويد
 كسر المشاة والكم ونيل وفيهما ما قيل في حجب كسر وفيها
 بالجماع الذي سببه له سببه قد عجز على طرف فيكون سببه
 ذكره السخاوي وغيره بان شرطه غير ان يروى من
 غير وجه اي من غير طريق واحد فقلنا ان يكون من لسان
 فليكن يقول في بعض الاحاد يحسنه لان قوله التزويد هو
 لانا هذا بقية ان يروى بوجه واحد فقط كما هو شرطه
 الغريب الجواب ان التزويد لم يعرف احسن طلقا بهذا
 التعريف واما عرف بنوع خاص منه وقع في كتابنا الظاهر

ان نقول اننا عرفنا الحروف نوعا خاصا منه وقال شيخنا
الطاهر اننا نقول النوع الاول انهم يتساخمون على حروف
الاستعارة في الحروف ليستبرهن بعض الحروف لبعض اخر
استدراجا مستصحب له اننا لمعنى اللام وهي للعلمة الاولى
نوع ويمكن ان يقال اننا للتسمية وهي تعبد للعلمة فلا يحتاج
بالعلمة وحذف المعقول شايح وسائغ في العربية
تتبع الحرف اي عوده معقيد النوع خاص منه وذلك انه يجعله
مفرا لا مثله للام ان نوع التعريف بنوع خاص ونوعه زيادة
البايد علمه انما في غير الخبر في التوسيع انتهى برو عليه
ان زيادة انما في غير الخبر سواء يكون تعبنا او شائنا خافين
غير يؤقت على السماع على ما هو لغووم من المعنى كقوله تعالى
وتعزى بالكرهية والتعزى من يرد فيه بالحداد والتعزى بالكره
الى التمسكة امثالها وقوله وكفى شاقلا على من غير حاجه
الشيء يورد ابا ساد في القاموس بالتركيبه في الزيادة وتكون
زيادة واحدة في حسن مؤيد خالبيه وهي فاعل كفي بالانه
شبهوا وهو اي ذلك النوع المرفق ما يقول ولا من غير صفه
الحرك اي محضونه اليه من صحيح او عيب وذلك
اي دليل او تعبد له انه يقول اي التزمذي في بعض
الاحاديث اي من ماصه حسن او فقط وفي بعضها
سبح كذا قد في بعضها عيب كذا قد في بعضها حسن صحيح
وفي بعضها حسن عيب في بعضها صحيح عيب بالمعنى
وفي بعضها حسن عيب عيب بالمعنى كذا في بعضها
وتعريفه اي المذكور الاول ما ذبح على الاول اي على النوع

الاول

الاول وهو حسن فقط اي دون سائر الانواع وعبارته اي
شده الى ذلك اي تترك على ما ذكرناه من ان لا يعبر انما
وتعزى الى الاول فقط حيث قال طرف لغائه في آخر كتابه
ايما الجامع وما قلنا في كتابنا حديث حسن ما اردنا
بدايه الحسن حسن اساقه عندنا ضبطها في الحروف على
صفه مشبهة بالنون منون وسيم النون على انه
معنا صا وعلينا اسناده مرفوع بالاعا عليه وختم الحاء
وسكون السين على انه معد ومنصوب في المفعول لانه مضطرب
الى طناده واعلم انه لم يصح في تعريف الحسن بنى العليل
وكما ينقله السند ولا يتحقق الضبط كما ذكره الشيخ سابقا
وزاد الرواية من غير وجه ولعل هذا اصطلاح اخبرينا
عموم من وجه فكل حديث يروي ولا يكون راويه مهتما
بالكذب ويروي من غير وجه اليه لم يكن فردا بل جامع من وجه
اخر فاكثروا في ذلك بالمرصنة وغيره بالنسب حاله
ومعناه انه لا يكون راويه الطريق الثاني منها بالكذب
فاد السطوي اي يكون الراوي عفو فيها وبذلك لا وانه
ليتنزه به احد الاحتمالين لان سبى المخطئ من لا يروي
يجهل ان يكون ضبط المروي ويجهل ان لا يكون ضبطه
فاد او ويزيل ليدونه او معضاه من وجه اخر غلب على
الظن انه ضبطه وكما ذكرنا في التتابع قوي الظن انهم جواز
كونه ثقة بعلمه بالاول ولا يكون شاذا فهو عندنا حديث
حسن انتهى كلام التزمذي ولا يخفى ان بعض افراد الصحيح
بالمعنى المتعارضة عند اهل الحديث داخل في تعريف الحسن

على هذا التفسير فيجب ان يعرف الصحيح نوع اخر فانه لا شيء
 يعرف بهذا التفسير انما يعرف الذي يقول فيه انه قد
 حصل فقط انما ما يقول فيه حسن صحيح او حسن ع
 المسمي سببا او حسن صحيح في باب ما يخرج من الكل فكل
 يخرج منه ويدل بالمشهور من التفسير على انه هو
 الاقامة عليها فيقول على انه بعد ما يخرج على
 له بعد ما يقول فيه صحيح فقط ام عربي فقط وانه
 تركه لانه استبعد التسمية على اهل العرب قال النفاذ
 فيقول الترمذي في الحسن لانه في المواضع التي يقول فيها
 حسن عربي ويؤكد كونه عروفا ما في ان السهل لانه يخرج
 الحديث احيانا ويقول فلان ضعيف في سنده فيقول هذا
 حديث حسن حتى ان السهل ذلك على الناظر فيعرف من عليه
 بانه كيف حسن ما يخرج بضعف راويه او انقطاعه ويؤكد ذلك
 فيقول انه انما حسنه لكونه اعتقد في تعدد طرقه التي
 وهو ليس بخوار ان يراى يقول بحدوثه لكنه ما يسلطونه
 ايضا وامتنع منه انما اراد ما الحسن الخلق الحسن لغايه
 وهذا معنى قوله واعتقد في تعريف ما يقول فيه ان
 في حقه في كتابه اياه الجامع حسن فقط اما لموضعه
 في الخطا به كما اننا في البعد بيننا الكلام عليه وقال
 تاريخ اهل وجهه علم حذره ولم يحصل به حد وقال
 الخطابي ما عرف في حديثه اشتراطه والخرج الموضع
 الذي خرج منه الحديث وهو كونه شاميا عرافيا فكيف لو
 كان يكون الحديث من رواته او قد استشهد به في حديثه

٩٢

اهل بيته كحديثه ونحوه في الخبرين فاذ حديث
 الخبرين اذا جاعل قباذة ونحوه كان من خبرين
 بخلافه عن غيره وذلك كما ثبت عن النفاذ اذا
 والمقطع والمفضل لعدم ظهورها لكان لا يعلم مخرج الحديث
 والمعاد بالثبوت الشهرة بالعدل والاضط قال ابن
 دقيق العيد ليس به عار في الخطابي كثير في الخبرين فان
 الحديث ايضا ما عرف من حجه فيدخل الصحيح في حد الحسن
 وقال ابن الجوزي عينا من ضعف قريب تحت او اعرض
 ابن دقيق العيد على هذا الحديث ايضا بانه ليس بمتوسط
 بضابط بينه وبين القدر والمجمل على غيره فاذا اضطرت
 هذا الوصف لم يحصل التعريف المستلزم للقيمة وايضا
 يشمل تعريف الترمذي ما اذا كان له بعض رواة في
 الخط من وصف بالغلط والخطا غير الفاخر او سبور
 لم ينقل فيه مخرج وانما يدل وكذا انما ينقل ولم ينقل
 على الاخر او لم يسلط في الغيبة لعدم ما فانه انما في
 اشتراط الكذب قال ابن الصلاح بعد ذكر هذه
 الحدود الثلاثة كل هذه استعمل الاشقي العلوي ليس
 في كلام الترمذي في الخطابي ما يحصل الحسن على الصحيح
 ويقال ان الحسن لانه اذا عارض الصحيح كان من حجة
 وتضعف بالنسبة اليها هو ارجح منه وهذا الذي
 ذكرناه وكفه السخاوي في قوله ومع ما نقلناه في توجيه
 الاقوال الثلاثة حصل بالمدح جامع للحسن بل هو
 مستعمل لا يستعمل الصلح لعدم ضبط القدر والمجمل

من غيره لصا بط له اخلاقه وان كان الشبهة في افعاله وغير
 ذلك فينا وفي نقيض الترمذي الذي زعم بعض الفاعل انه
 اجد دعاء او اماله اصطلاح جديد او خاص له ولا
 مشاحة فيه حرم ان سيد الناس في خاصه بل اختر
 هذا الاصطلاح بما مضمونه من المعنى بسبب اقتضاه
 ورجحنا الثاني بقوله ولذا لك اي للتقليل الثاني حذره
 اي في تعريف بقوله عندنا ولم ينسب له الا وكسر الشين
 في لم ينسب الى اهل الحديث اي صرحا كما فعل الخطابي في
 الخطا فحذفه وتشديد اللفظ المعنى هو ان يكون
 ان يجرى امر اهل الحديث خطابت الجوده بعبارة من جلاله
 زيد في الخطا كما ان تقع على القفال والجريرة وغيرهما
 كذا في المعنى فالاصطلاح وبتنايه الاول بمولد المص في اليوم
 الظاهر انه لم يرد بقوله عنونك بانه اصطلاح مع نفسه
 وانما اذا دعاه اهل الحديث كقول الشافعي وارسال ابن المسيب
 عندنا اذا اهل الحديث فانه كل من يقر عليه يسميه ويعدوه قوله
 وما قلنا وكذا قوله فانما اردنا تحسنة اللون لا طرد لغة
 التلخيص والاعمال كذا في مصنف اهل علمه على قوله تعالى واتانعه
 ركعتين مع الامن من الهمام ونحوه المذموم معه مثلا هذا
 ونحوه القليل وهو اشد ان تعدد الطرق في الحق الفصل
 في الحديث في حاله ليلاد وليلاد ونحوه ليلاد انما ليلاد
 كثير من ايرادات التلاد ليلاد في قوله في قوله تعالى
 ولم يلقه بعض الحفظة وكذا في قوله في قوله تعالى
 من امره وجرما في اشرف ومنه قوله تعالى في يومه مسفرة

اي

المصينة والله الحمد على ما هو عليه واصطلاحه وعلم بالمعنى
 الاعم وبمقال الامراء على الواو وان ان الصلاح قال ان
 الاختلاف ارجح الى اسناد فاذا روي الحديث باسناد واحد
 حسن والاصح استقامان يقال انه حديث حسن صحيح
 حسن نسبة الى اسناد صحيح بالنسبة الى اسناد اخر على غير
 مستكوان يراو الحديث معناه اللغوي وهو ما قيل اليه النفس
 ولا ياباه القلب ودون المعنى لا يلاحظ انه يميز بمصوده
 وقال ابن قتيبة للعديد من علماء الاحاديث التي فيها حسن
 صحيح لا يفرقها لامل هذه الوجه ولما مر علمان يطبق على
 المصوح اذا كان حسن اللفظ اير حسن من اجاب عن المشكل
 انه لو رعد رد الجوابين ما دل الحسن لا يشترط فيها تصور رد
 الصحة الاحياء اقر الحسن قبله بالتحسين معناه اصطلاح
 واسان الحديث في روجه العجوة الجرحا على الخلق تنسبا
 للصحة لان وجود الدرجة العليا وهي المعنى والاشارة لا ياتي
 وجود والمنية اذ ان فيصحا في هذا المعنى على اعتبار المعنى
 اليها صحيحا اعتبار المعنى العليا وكذا في قوله ان يكون
 كل صحيح حسنا فان لم يوافق كل صحيح معناه لزم في حسن وكسر
 كل صحيح حسنا في انفسه النافذة في غير علمه انه يشترط في الحسن
 ان يروي عن حسن خبره لم يشترط في ذلك في الصحيحين فان
 يكون كل صحيح حسنا فالافراد الصحة ليست بحسنة
 الترمذي في حديث ابا الهيثم يا ايها المتوكلين معناه العرفي
 بان الترمذي يشترط في الحديث الحسن فيمنعه من وجدها اذ لم
 يبلغ منزلة الصحيح فاذا بلغنا المشروط ذلك في كل قول

في موضع هذا حديث حسن صحيح غيره قاله السجوي لكنه
 منقطع من جهة اخرى التي هي وجه بان الحسن والتصحیح
 متباينان وليس بينهما عموم وخصوص مطلقا فالضبط الذي
 في الحسن غير السطو الذي في الصحيح وهو المعلوم من كلام
 الشيخ على ما عرفت في هذه من التصريح واما زيادة او
 وفي كسبه رواهنا في الصحيح والحق منقولة اذ
 ليس بها سبب الرد واما في الرواية اليها لان الكلام في الثقة
 في زيادة غير مما يثبت روايته مطلقا غير منقولة مما يقع
 اليه الزيادة في منافقة الرواية من اشارة في الشرح الى
 تعدد مضاف في المتن هو او في من رواهنا من التفضيل
 متدرج مع مطلقها وبين من قبله في قوله من لم يذكر
 تلك الزيادة في الوقتين بان ذلك وقعت الزيادة في منافقة
 الرواية من هو سبب ذلك في الوقت لا يقبل بل يتوقف في مع انه
 يصدق عليها لانها في ثقة منافقة لروايتين هو او في وقد بان
 الرد من قبله منقولة غير مردودة قطعا فتصدق على ما وقع
 الزيادة في منافقة للمساوية في الثقة انما غير مردودة قطعا
 والافتراف في الجواب اما التوقف فيعتني عدم العمل بالرد لا في
 انما سبب من لتفسير لقوله في المجهول به وغير معمول
 لان الزيادة انما تكون لانتفاء اي لا تعارض
 بينهما في الجواب وانما ذكر الزيادة وبين روايه
 من لم يردوها في هذه الزيادة في تعديل مطلقا في
 كانت في التعطيل في المعنى يعلق بها حكم شرعي لا في
 الحكم في الزيادة لا او حيث نقص من احكام تثبت بغير آخر

انما لا على اتحاد المجلس لان اكثر السالكين فيها ام لا ذكر السجوي
 وزاد العرف في بقوله وسواء كان ذلك من تحقير الحد بان رواه
 مرة ناقضا ومرة بتلك الزيادة او كانت الزيادة من
 غير رواه ناقضا لا في اي الزيادة عينه في حكم الحد
 المستعمل الذي يتغير به اي روايته الثقة اي المتعد
 في المنطق والعدالة ولا يرد عن شيعة غيره عطف
 تفسير للفرق واما ان تكون الزيادة منافقة
 بان تعارض روايته من ذكر الزيادة روايته من لم يذكرها
 تعادلا لا يمكن الجمع بينهما اصلا بحيث يلزم من قبولها
 اي الزيادة رد الرواية الاخرى كما انه يلزم من قبول
 الرواية الاخرى رد الزيادة عليها فبعدم هو الذي يقع
 الترجيح وحين معارضتها يعني ان هذه الزيادة قد
 يقع الترجيح بينها وبين سابقها فيقبل الترجيح لكون
 روايه او في او في رواية اذ كانت منافقة لروايتين هو
 مساو وبرد المخرج سواء كان الترجيح في جاب راو في رواية
 او غيره وهذا اذا جمل المخرج فاما اذا لم يوجد كما اذا كانت
 زيادة الرواية منافقة لرواية من هو سبب من بيع الجوان
 لا اذ يبعد ولا او في لا يقع الترجيح هناك بل يتوقف فيها
 كما عرفت فاما في هذه التي هي التي خرونها بشبه ما اذا كان
 قوله لان الزيادة في تنسيب الزيادة او في فعل لا في المتر
 فتكون تلميذة هذه اقتصار الزيادة لا لتعليل لما وقع في المتر
 هذا هو الظاهر في السوق فاذا اختلف المصنف في تعليل المصنف اعم
 مما في المتر تنبي منافقة في غير محلها فان اعتبار الاعمال

بينها

لا شك انه تم مع انه قد تقدم ان الشهور رجع الله جعل سنة
 وشرحه ككتاب واحد بالضم قولنا الحكيمة وكان الداني
 بالتبديل ما يتولد لان المشاهدة لروايتين من هو اوتن
 معا وضربا راجح فلم يقتبل والتي لم تتوافر غير الحديث
 مستقل وبغيره من ان ما نافي وليس باوتن انه يقدم
 اسمي غير لائق لما تقدم وانه ان معياره شاملة للتبديل
 والزيادة مع زيادات من الافادة الدالة على ان ما نافي
 وليس باوتن باحتسابه غير مقدم على تحقيق واعلم
 ان معقد زيادة الثقة من طريق الشيخ العناني به لما
 يستند بالزيادة من الحكم ونقيضه الاطلاق والتمساح
 المعاني وغير ذلك وانما يعرف جميع الطرق والارباب وقد
 كان امام الامة ابن خلدون يجمع بين الفقه والحديث مشارا
 اليه به بحث قال تاليفه ابن حبان مارات على ابر الاصل
 من حفظ الصحاح بانها فيها ويقوم بزيادة كل الفقه زاد
 في الحجة ثقة غير وكان السنن تصلح عينه واشهر من رجع
 من الكتب الوجود القضا واصحاب الحديث كالحكاية الخطيب
 القول لقبول الزيادة مطلقة اي على ما هو معني
 الاطلاق من غير تفصيل اي بزيادة وزيادة وينبغي
 روجه وينبغي تحفي ونفي الاصل مطلقا من واه نافي
 ونفي من غيره من النقصان لا سيما به بخلافه فخطبه
 وشهر ما من الصلح الى ثلاثة اشخاص احدها ما يقع مخالفا
 لما في المارواه سائر النقصان فلهذا حكمه في الثاني ما لا يخالف
 وفيه اهل الفضل الثالث ما يقع بين هاتين المرتبتين هي زيادة

لفظة

لفظه في حديث لم يذكرها سائر روايته كونه شجعت الارض
 مسبويا وطورا انما هو ما لا يجمع غير سائر روايته فقال
 وجعلت تربتها طهورا فلهذا القسم ليس بالاول لضافته
 لظاهرها الى الجهور وشبهتها في كونه بالجمع بينهما
 مما ذكره الواحد والاشياء في انتم كلام ان الصلاح لم يقع
 حكم هذا القسم قال النووي في الصحيح بقوله هذا الاخير يعني
 به هو ما كان الخلق بينهما بان يقال مثلا ما رده بالتركة
 الارض هي الصعيد المطبق للآية والحديث الواو في ذلك
 اللفظ الموافق لذهب الامام الاعظم من بعده لا بان يقال
 المراد بالارض التربة كما اشاره الشافعي والشافعية بناء على
 ان المطبق يفيد فان رد رواية المفرد الى رواية الجهور
 اولي من حكمه احتمال انه نقل بالمعنى واختاره المذهب
 ابن الصلاح فادرج الثالث في القسم الاول وادرج الاشكال
 على الجهور بقوله ولا ياتي ذلك اي لا ينضم ما ذكره
 من الاطلاق من غير تفصيل في طريق الحديث الى ما فهم
 او المصنفين الجهور وبزيادة قوله الذين يشترطون في
 الصحيح ان لا يكون اي الحديث او او بعد شاذ اخافه في
 تقدمه بقوله الزيادة مطلقة بل رد الصحيح مع الحديث
 بقرينة الصحيح **فقط لا يقسمون** الشذوذ وكما نقل
 النقص من هو اوتن منه فمدان سلق الشذوذ وليس
 منافيا للصحة كما سبق اليد لا شاذة قيل مجرد اشتراط عدم
 الشذوذ المصنف كذا في الصحيح لا ياتي في قبول الزيادة
 مطلقا لعدم اختصار القول في الصحيح بل به المصنف

المتبادر اشتراطه في الصحيح والخس جميعا واجيب بان
 اشتراطه في الحسن ايضا موارد كابر عليه قوله الا في وكذا
 الحسن وفي حاشية التمهيد عند قوله ولا يشاء في ذلك الوجه
 قال المصنف في تخريره لا لا المتبادر قصد في علي زيادة
 لا تشاء فلا يحسن اطلاقه ليس المتبادر ما يتلوه فذلك
 قد ثبت بقوله لا يقع مناصفة قلت ليس فيها زيادة
 فائدة وصافي الشرح عن غير هذا والعجب ممن افعل ذلك
 اي الشرط الذي ذكره المحدثون في الصحيح ان لا يكون متبادرا
 بان يجعله وليد كرهه بذلك افعل الشرط ان لا يكون على ذكر منه
 له كذا في شرح العلوم فلا يرد ان لا يؤخذ على الفعل
 عنهم اي من المحدثين بيان لمن افعل افعل شارح هنا عن
 المعنى المراد بذلك فانه اي تركه لا زيادة مطلقة
 اشتراطه بطله قوله لا يشاء مع ما عرفت في الفعل مهم في موضع
 اخر باشتراط انقضا استروفا في حد الحديث الصحيح
 اي تخريره له وفي نسخة صحيحة وكذا في الحسن بالفتح
 على ان عطف على الصحيح والرفع وهو الصحيح على انه مبتدأ
 قد مر خبره اي وجع الحسن شرط باشتراط استروفا
 حاشية في حد الحديث قال المصنف عاده اي
 الصحيح لاجل ذكر كذا في حاشية اوله وان يشترط في الصحيح
 التبرع حاشية الكلام ان الملازم كذا من يقول بالرفع
 مطلقا مع اعتباره باشتراط انقضا استروفا مطلقا ان
 يفصل او يفصل والمفعول عن الحد الحديث المتعدي
 بغير التبرع مبدئي يقع اليه تكون المتبادر

المتحينة

العتبية وبجس العقلان بفتح الفاء وتشديد الطاء
 واحمد بن حنبل وبجس زعمين بفتح زيم وكسر عي
 وعلى بن المدبري بكسر الهمزة وفتح ما ساكنة مشددة
 الى المدنية المطبوعة على الصحيح والجار كذا في
 بضم زيم يكون الرازي والهمزة بكسر الهمزة
 والهمزة بفتح زيم والهمزة بكسر الهمزة مشددة في حاشية
 بفتح النون والهمزة بكسر الهمزة مشددة في حاشية
 والهمزة بفتح زيم والهمزة بكسر الهمزة مشددة في حاشية
 المحلة بفتح زيم والهمزة بكسر الهمزة مشددة في حاشية
 من قوله كعب بن الزحرفي بكسر الهمزة وفتح زيم
 ان غيرهم ليسوا في موضع كذا في قوله العرفين من نحو
 حسيب واخوته اعتبار الترجيح بالرفع على انهم
 المتقول والمجلة خاتمة فيما يتعلق بفتح الهمزة
 او الترجيح اي في حكمه بفتح الهمزة اي اذا كانت
 متقدمة على غيرها مما يعارض كذا في قوله لا يعرف بالها
 المجهول ومنه معنى النقل ولا يشاء عن احد منهم
 الاطلاق قوله الزيادة اي لا يرفع من النقل عنه وقد
 من المطابقة ان زيادة اللغة مقبولة فاد الاطلاق
 امراس على التثنية كذا هو اعتبار الترجيح والهمزة
 من ذلك انهم ذلك الصراط كذا في قوله كذا في حاشية
 ان التباين للشافعي المشددة في حاشية قوله كذا في حاشية
 قوله زيادة اللغة المشددة في حاشية قوله كذا في حاشية
 في حاشية اللغة من هو او لا لازم من ان لا يقبل زيادة

هذا القول من الثقة مع ان نفس الشافعي يدل على غير
ما قلنا اي على عدم اطلاق القول بقوله انما يتك
وجه الايجابية ان في كلام الشافعي وجوه التصريح وهذا
لم يصح به بل لم يصح ما اعتز به من ان التسمية ليس هذا
محل ما ذكره اسامهم لانه فيمن غير منظم وكلامهم في
الثقة وهو عندهم العدد الصابط ولا يغير والشافعي
الشافعي قال في استظهاره على ما يعتز به حال الراوي
على من علق بخلافه في التمسك من علق بغيره ما لم يمتد
بالرفع اي ما لم يمتد الشافعي يلاحظه انما هذا انصه
وهو ما كيد لما سبق وهو مقول قال وما بعده يدل على
وقايدته انه لا يتوهم انه يعقل بالمعنى قال محتر كفا
ما في نصه معقول قال ونصه مستد احبته وما بعده
اي قوله ويكون الحد والحجة صلة ما او صفته والمعنى ان
الشافعي قال كلاما نصه ومعه ان القطع قولنا ويكون الحد
وعلى هذا فالمنقول ليس عبارة الشافعي بل محضه وان
حل على انه عبارة لا يخلو الكلام من كونه ايا وهو قوله
ما نصه بل الاول تركه لا يمام بخلاف المقصود فليس
وقرانه كان يقوئنا المقصود كما قد صاده مع انه انقل
ما نصه كما ان نصه لقول الشافعي بوجع ان نص الشافعي وقوله
اللاحق انتم كلامه قد مر شامل ولا يخفى
ان الايام ويكون اي الراوي اذا اشرك كسر الراوي
من الحفاظ على ما نصه اي حجة ان لا يخالف الراوي
الامام زيادة ولا انقضاضا وفيه معناه اذا اشرك لم يكن

مخالفا

مخالفا له اذ المراد بالشرك هو اشرك في التام فان
خالفه اي الراوي كالمطلوع والبراع ما هو حجة على العالم
بعد شركة في اصل الرواية والمخالفة بالقضائ مقبولة
وبالزيادة مردودة وهذا معني قوله فوجدنا مخالفا
التعني بغيره او القسمة حجة اي الراوي انقص
من روايته الحفاظا في ذلك اي وحدان المخالفة
بالنقصان دليل على صحة مخرج حديثه بفتح الميم
والراي خروجه وظهوره اوسده ومنسطف في بعض
الشرح بضم الميم وتشديد الراء وشبهه بالراوي وفيه ان
الحكم عام والمخرج خاص كالتماريك ونحوه من الضعيفين
مع انه لا يقال ذلك على صحة الراوي وانما كان التقى
دليلا على صحة حديثه لا احتياط في روايته قيل هذا اذا
لم يكن النقصان منافيا لما رواه الحفاظا اذا كان
منافيا لما رواه الحفاظا ومخالفا لمقصود الحفاظ بضم
ذلك بحديثه من خالف الراوي ما وسعت اي ما ذكر
من وحدان حديثه انقص ما يكون زائدا كما ما يكون
بالنقصان كسحق ويشير اليه قوله لا يسمي فلما وجدنا
المخالفه يدل على ان القسمة ليس محض كفا في الزيادة
احذر ذلك اي ما ذكر من مخالفتها بالزيادة بحديثه
وفيهما فهو من ان الزيادة على الحفاظ مطلقا غير
مقبولة مع ان المصنف هو انما هو الزيادة المان في الاول
التي لا مزيل حاصل كلامه في ان من غيره ان العود الذي
لم يرفع من طبعه اذ عرض حديثه على حديث من شاذ لم يسن

من الحفاظ فليحفظه من ضابطتين (أ) أنه ثقة لأنه
جميع مع تعدد الروايات الصريحة وأن خالفته يثبت أنه غير
صائب فليس يتقدم إلا في قوله أولي من توهم الحفاظ
وإذا كان كلامه رضي الله عنه فيما لم يعرف منه قطعه
فلا ينافيه إطلاق أصحابه بقوله زيادة الثقة
والله أعلم ومقتضاه أني ما يقتضيه كلام الإمام
أنه أي الراوي إذا خالفه أحد من الحفاظ فليحفظ
حديثه أي حديث الراوي أي من حديث الحفاظ
أضربه لذلك وجد أن الحفاظ بالزيادة يحد منه أي
حديث الراوي فذلك أي كلام الإمام على أن زيادة
القول عنده أي من مذهبه لا يلزم قبوله مطلقا
وقد إنه باحلافه في ما اختاره الشيخ من أن الزيادة
مقبولة ما لم يتبع منها غير صواب أو بخلافها عدة
المشهور من أن المستقدم على الثاني فكيف على الساتر
فإن من حفظ حجة على من لم يحفظ وإنما قيل من الحفاظ
بغير قبول الزيادة كون من رواه حافظا حاله كماله
شرط أبو بكر الصيرفي من الشافعية وكذا المطلب في قوله
الزيادة فكون من رواه حافظا انتهى هذا لا ينافي إطلاق
أصحابه القول بقوله الزيادة فإن الخلاف عند من زيادة
من لم يعرف بالحفظ وإما من موافق بالحفظ وهو المروي وكذا
ثقة أي عدم بطلان خلافه عند من لم يلقوه زيادة
مع احتمال الإطلاق والتقسيم بكونه لا مخالفا وهو أقوى
منه وهذا ما سطره بيالي والله أعلم بحالي وما في العشر

في حفظ

فإن قلت كيف جعله من دوله كلام الشافعي مع أنه
لم يكرهه كيف جعله فضلا عن الدليل ومعه قد
هو من مدله باعتباره لما خصصه من الحفاظ الراوي
الحفاظ فتقدم له على أن زيادة الحفاظ مشروطة بأن
فذلكم أن كان أن المراد من الزيادة بطلان
تقبل من الحفاظ بوجهه أن زيادة الحفاظ إذا كانت
سابقة لحفظه آخر يلزم أن لا يقبل وإن أراد أن يقبل
في الجدل من الحفاظ بوجهه أنه زيادة الثقة على لغة
دو فضا مشروطة فلا يستقيم المقصود فذلكم
المراد من حصر قوله الزيادة كحصر عدم رد هاهنا لكن
هذا الجواب أنما يتم إذا ادعى أن حافظا لا يكون أو أن
حافظ مع أنه يتفاوت حال الحفاظ والزيادة المتأخرة
من المرحوم مردودة فإنه أي الشافعي وهو دليل قوله
لا يلزم قبوله لحفظه اعتبار أن يكون حديث هذا الحفاظ
المتقدم من حجة من خلفه من الحفاظ الظاهر أن من ساق
من دعيه أن هذا ليس من الشافعية من التمسيد في مخالفة
المردودة لا لا ولا لا خلافه لأنه في كلام الشافعي على
ذلك بقوله أنه أحد من الحفاظ مزج على خلافه
فيستعين أن يكون من تعميمه وجعل أي الشافعي يقتضيه
عند الراوي من الحديث دليل على صحة أي صحته
حديثه وبطلان منبطله لأنه لا نقصان حديثه بطله على ترجمه
يشتد به الراوي طلبة الأولى والأدعي قائلة بتدريج لا يجوز
أن يكون نقصان عن الحفاظ دليل على نقصان حفظه انتهى

والجواب انه هذا فيمن لم يعرف بالحفظ فانه لما تضمن من الحديث
 عز انه تخري واجتهاد فكانت مقتضاها لا اجتهاداً وفيه يفسد
 ولا يتخلل قولهم من حفظه جرح على من لم يحفظه اي من حفظ من
 الحفاظ المعروف بالحفظ او بين من خالف من او توفيقه
 وجعل اي الشافعي ما عدا ذلك اي النقصان من غير اجتهاد
 وقد خلت فيه اي فيها عدا ذلك الزيادة وانما قال ذلك
 الزيادة لان النقصان ايضا قد يكون من زيادة كما ذكرنا في
 اي الزيادة عنده اي الشافعي منسوبة مطلقاً اي اعم
 مما ان يكون الراوي مخالفاً لحفظ او لم يوافق اولئك
 على منسوبة اولاً لم تكن اي الزيادة المذكورة منسوبة
 صاحبها بل لمالك الذي على ضعف مخرج حديثه والله اعلم
 قاله تليده اذ جعل كلام الامام على ما يخرج فيه فقط هو قوله
 منع الزيادة مطلقاً لا على التفصيل المذكور وسأذكر من
 سؤدة الكلام في قوله زيادة رواه الى هناك ان مخالفة
 من حيث الزيادة ان يزيد النقص مخالفاً لم هو او وثق
 منسوبة من الضعيف مخالفاً للثقة والواقع ان المراد
 هو مخالفة الثقات والظاهر ان كلام الامام يدل على النوع
 الثاني وهو ان يزيد الضعيف مخالفاً للثقة ويترجم
 منه مخالفاً لا وثق بالاول ويخرج منه مخالفة الثقة
 للثقة من طلق قوله زيادة الثقة فقد خالف الامام
 وكذا من قبله بالنوع الاول فاما من سؤدة ذلك
 فان حقه ان الراوي والمراد بالضعيف هو الحسن
 بالزيادة او النقصان السند والمترجم ذكر السما

بارج

بارج اليه سب وجود او اوارج حالة مخالفة منه
 اي من الراوي مخالفاً لروح مخرج المساوي لما فيه
 من التوفيق لمزيد منسوبة متعلقاً بروح او كثره عدد
 وان كان كل منه زينة في الحفظ والاعتناء لا في العدد
 الكثير او في الحفظ من الواحد ونظير الخط الواحد
 اكثر منه للجماعة او غيره لكن من وجود الترجيح كما
 التيسير في ذكرها ومن جعلها فقد الراوي وعلو سنده
 وكونه في كتاب تلقاه الامة بالقبول للتلازم والراجح
 اي من الحديث من مخالفتين بينه له اي في عهد الحديثين
 المحفوظ لانه الغالب انه محفوظ عن الخط وسفاه يترك
 اليه اي تقصيره وهو الروح بقاء له الشاذ لانها تفر
 عن رواية ثقة الرواة ويعمل على ما هو في الشاذ لانها تفر
 اي مثالا السند في السند ما رواه الترمذي في السند
 وابن ماجه من طريق ابن عسمة بن العز بن النضر
 ابو اي وهوسيان وكان اسما خبيلا ودفن بالمحلى
 عن عرو بن سارة عن عوسجة بنت ميمونة روى في
 مهملته وجميع من ابن عباس ان رجلاً توفي بعثتين وشد بك
 العالم للسرورة وفيه الضعيف اي مات على عهد رسول الله
 صلى الله عليه وسلم في زمانه ولم يدع اي لم يترك وارثاً
 الا يروى في مهملته بالقرن في اي الرجل اعنته اي كماله
 مثاله يروى عن ابن عباس مثلاً وتمامه فقال صلى الله عليه وسلم
 هال احد قالوا لا غلام اعنته فجعل صلى الله عليه وسلم
 ميراً له كذا في مريض الشكاة وسابع ابن عيينة

بالنسب على انه يفعل فقدم على وصله اعلم فصل هذا الحديث الذي عاين
 ابو جريء الحسين صفه ارفع رايه فاعلم انه عطف عليه وذا
 الحرف فيكون ويجري وغيره حاد في زيد فراه ان سلا عن عمرو وبن
 عن عروجه وبن عمار قالوا احكام المحظوظ حيث لم يثبت
 بنى نعم من الحديث بطلان في محله كراه الراوي الركيب من الرواة وكذا
 صل عليه في كراهته في صحة والضرب رابع الى ما حاشى من ربه
 من اهل العداء والاضطراب مع ذلك في ابوابه من ربه من وصوله
 طيبا له اذ به باعنا لفظ من في صحة من جهة رعايه لمعنى من هو من
 خبره بالمراد اسد اي مراد قال في التلميد لا وجه للمثال ان يكون
 محتجاً فيه الشك فيه لاجله لا يوافق من الشكوز ويخوه انما
 هي مقتضاها في ذلك على المتن لما فيه اذ في طريقه سالفه نصير
 انني ويكن دونه وان لغه في المثال غير لازم وبانه من باب
 الكيفية وبانه اذا كانت المخالفة في السند لغه في حكمه
 فكيف اذا كانت في المتن وبان المخالفة في المتن فادركه
 وبان خاصه في كل واحد وبانها من جهة زيادة الثقة
 في مثال في المتن زيادة يوم عرفة في حديث ايام الشريفة
 ايام اكله شرب فان الحديث من جميع طرقه قد وثقه وانما جازها
 موسمي من عاين رباح من ايده عن عقبه بن غمار كذا اشار اليه
 ابن عبد البر فانه قال في الاحاديث اذا كثرت كطائفة اشبه من اول
 الشك في قديهم لما حفظ احكامنا على انه قد صحح جود يوسون
 غير ميعان حبان وانما حكمه وقال انه على شرط مسلم وثنا الترمذي
 في حسن صحته قلنا علمه غفلوا عن زيادون المتن ونظروا الى ما
 فقطر فاعلموا عليه ما كانوا اصل هذا فيهم كثير من اهل العديبة

انهم

انهم يابون بوجه صحيح الاعراب لكنه اذ لو حط المعنى بين
 انه على خلاف الصواب وقال المستطوب وكان ذلك لا ينافي زيادة
 ثقة غير منافية لانما دجها على خاصه غير عرفة التي يريد
 ان القوم لم يتركوه ولا يبرهم مسنون ولا ينجي يود وجبه
 من وجود الاول اطلاق يوم عرفة والثاني ان اكله
 مختصة بمن غير من اكرهه ولا عاوين لم يكن عليه يوم القدر
 والمنع والثالث ان اكله في يوم عرفة تنزهه
 لا لا تقا والصور في ايام الشرب حرام بالاجاز فلا
 مناسكه لذكره معها وعرف اي على عاين جازيا وله الاضافه
 لمدار من هذا التقدير يراي القوم في حين التحسين
 والمراد به تقرب من الله في فرع قوله فان خولف على قوله
 وزيادة او يما على التحسين الصحيح فعمل ان فاعله انما هو روي
 التحسين والصحيح وهو مقبول لان تقرب من الله في الحكم يكون
 روي مثله كحضر عرفة ومقبول لا يدل على وجوبه
 مقبولا في جميع الصور كذا الحكم يكون راو شاذ في حديث
 لا يبرهم منه كونه غير مقبول في جميع الاحوال ولذا انما فيهما
 سنن قتاد بن زيد مرار العدالة والسنن في الجواهر
 ان تحققنا كذا في ان الشاذ راوا القبول مثالنا
 اي في نفس المتن وفي سنده ما يزيده او التفسير في روي منه
 اي في السند حقيقة واحكامنا في التعداد وفي كلام الشرح
 الشاذ التي ذكره حيث قال يارحمه من اذ يفهم منه ان المخالف
 ينبغي ان يكون له رجحان ما من الجهات المذكورة والمراد
 بالمقبول اعلم ان يكون ثقة او صدوقا والشاذ ما لم يثبت

المعرفة واعلم الحجة

هذا الخصال ذكر في تعريف الصحيح قبل هذا اما في ما سوس
حصر الموقوف في أربعة اقسام الصحيح والحق يقسمها مع
ثلاثة في الموقوف في اربعة اقسام في تعريفها واجب بان يحصر
فيها سيق الموقوف المنقول فيها ما هوها الماخضار او في الشاه
في الزايد على الحسن والصحيح حسب الخاتمة من هو او
موقوف ولا يلزم من موقوفية الموقوف موقوفية الموقوف عنه
فلا ياتي وهذا الذي في تعريفها هو الموقوف في تعريف
الشاه بحسب الاصطلاح اي الموقوف للفقير القوي
الذي هو المقدر وبه عرف الشاه في اهل الحجاز قال
الحلي عليه حفظ الحديث الشاه في السبل في الاسناد
ولقد بينه في شرحه في تعريفه او غيره لما كان عن غير قلة من زوا
لا يقبل ما كان عن غير قلة من زوا لا يقبل ما كان عن غير قلة من زوا
وما اقتصروا على الشاه وقال العالم السناد في الحديث الذي
يتردد به في تعريف الشاه في تعريفه اصل ما تابع له في
البيعة في بعض الماخضار في تعريفه في البيعة قال في الصلاح
في ما حكم الشاه في عليه السلام في فلا اشكال فيه وان
ما ذكره في الخيال والحاكم في شكل ما يتردد به في العود في الماخضار
انما يظن كونه في الماخضار في الماخضار في حديثه في الماخضار
الواو هيته وان في تعريفها في الماخضار في تعريفه في الماخضار
وفي نسخة او من في الشاه في شرح مع الضعف في ما كان
الواو في الماخضار في الماخضار في الماخضار في الماخضار
وهو الشاه في الضعف في الماخضار في الماخضار في الماخضار
ضعيف لكن الشاه راو به في ذلك من موقوف ولا يذكر او في الضعف

فالتواضع

قال راجع ابن العربي بن . له ابي عبد الله بن المرق
لكنه معروف فاعدهم ومعا بل ابي عبد . فقال له ابي
عنده المنكر لانهم اذكروه قال استخافوني فامكنوا رواه
لصنف تخافنا مناله ابي المنكر ما رواه ابن الجوزي
بن يونس جيب وفي نسخة نعم كما هملته ونفي نسخة
ونسف يد تحية بكسورة ابن حبيب بن يحيى بن ابي
حمزة ابن حبيب وفي نسخة نعم لخال الجيرة وقيل الموحدة
وسكون الياء في الثلاثة والظاهر انه سيؤتى الايات .
التحيتية تابع الزيت ايضا فاعده الموقوف بعامهم وسكون
قال ونفي اخره يد على مذهبهم ونفا وهو امام الفراء
ومن اسامى الشرايعين عرف عليه لم يبدله ما في يوم حار
قال في نو رعا وقال انا لا اجد اخر على القرن ارجوا
بذلك الفردوس فقرأ على جعفر الصادق باسناد ه السني
سلسلة الذهب وعلى جماعة اخرى رضي الله عنهم جميعا
والخامس اذ اعناه روي عن ابي اسحاق ابي السبيعي
عن مملو له مودة قال هذا باسكتة ثم بعد مملو
عن ابن ابي ربيع مملو سكن تحية والغيرين .
ابن حريث بن مملو لا مفتوحة وباسكتة بعد ما
مما ثمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
من اقام الصلاة اتي المكتوبة واتي ابي اعطي الركنة
اي المرومية ورجع ابي بيت الله العزم . وقد استأثر العظام
وصام الي شهر رمضان بالتام وقيل الضيف بن القاسم
والا ابي اطعمه اذا وجب عليه الاطعام دخل الجنة

142

أو هو لا وليا سلام قال أبو حنيفة رحمه الله
 المذكور منكرا أي بسبب أسأله وان كان معناه صحيحا
 لأن غيره أي غير حبيب من النفاق أي النفاق وهو هذا
 الحديث رواه أحمد وأبو داود وأبو حنيفة وأبو يعقوب
 أي علي بن ماسن قد رواه حبيب بن عوف وهو أبو حنيفة
 حبيب المعروف من أئمة النكارة في تقليده نظر لأنه لا يزل على
 أن الخصة عن أبي النكر قال إن الإصلاح المنكر فثمان
 الأول الذي الخلف فلما رواه الثقات والثاني العبد الذي
 ليس راو به من الثقة والثالث ما يجنبه بعد فقد وهذا
 التقليد هذا خلاف ما قد مر عن الشافعي لأن الغفصان
 رحمه الله ولم يكن ذلك دليل عليه وبه عرف أن المراد
 شافعية لأنما فيه المصنفين وبكى دفعه بأن كلامه هناك
 مبني على ما ذكر في المتن وهذا على ما ذكر في الأسناد
 مع ذلك الظاهر من كلام الشافعية أنه أراد من ينفق كونه
 ثقة كما أشبع الكلام فهو أنه أعز عوف به في ما
 ذكرناه من التقرير الدال على الفرق بين الأسناد والمنكر أو
 الأسناد والمنكر عموما وخصوصا من وجه أي من جهة
 وهو أن ينفق في كل منهما شي لا يصير في الآخر وفي كليهما
 شواجزت أفتر في كليهما كالملة الأراج وفي الأسناد
 معقولة الراوي وفي المنكر ضعفه وأما بحسب الصدق
 فيها ما كانه كلمة فأن دفع عن غير أن ينفق وبأنه شرط
 في الهمم والخصوص من وجه أن يكون بين المذكور زيادة
 اجتماع على ذلك فثبت كونهما وليس المذكور منهما كذلك وما

۵۰

ذكره في توجيهه ليس على حده عند القوم انتهى وكان
الرفع ان النسبة تعتبر في نسبة الصفات وانه يجب
الوجود كما في الضمات وانه يجب القوم كما يقال
المعصومان ان لم يشاركوا في امتيازات والافان
تشارك في جميع الامتيازات فتساويان كالحروف المجردة
وان شارك احدهما الاخر في اضافة دون العكس فيهما
عموم وخصوص مطلقا وان تشارك في بعضها في بعضها
عموم وخصوص من وجهين الى شرح الظاهر للاصغر
وعلى اصطلاح الاخير قول كلام القوم انك اذا كان
بينهما موافقة خصوصاً من وجه لكه معنى اجتماعهما
من وجه واقتزائهما من وجه وبوجه قوله لاديهما
اجتماعاً في اشتراط الجملة واقترافاً في ان
البيان رواية في الاضافة وفي نسخة زائدة
تفاداً وصدقاً في الجواز الرفع يعلم بقوله عكس لكه
غير منابط والممكن رواية في حذف الاضافة وفي نسخة
ما ذكره السرياني وقيل ليرتفع والصدق واقترافاً على
اي من هذا الاصطلاح وان هذا التعقيد من موطن
اراد به ان الصلاح فانه سوي بينهما حيث لم يزد فيهما
وقال المتكلم في الساد قال التمدد في المعاني غير
موضع التمايز عليه وانه التمايز في المعاني
ومن ذلك حديث شرح الفاتحة حيث قال ابو داود وهذا
حديث منك مع انه رواية في كلام من يروي في هذه الجملة

اي حولا او ليا سلام قال ابو حامد في صحيحه هو الحديث
 المذكور منكرا اي بسبب اسأله وان كان معناه صحيحا
 لان غيره اي غير جيب من اللغات اي الذي رواه هذا
 الحديث رواه افرده باعتبار لفظ غيره في الجملة موثوقا
 اي على بن عباس وقد رواه حبيب مرفوعا عن ابي وعنه
 حبيب المعروف اي ضد المنكر في تعليقه نظر لانه لا يدل على
 ان الضعيف معترف بالمنكر قال ابن الصلاح المنكر في مسان
 الاول العذر المخالف لما رواه ما شئت والتأني العذر الذي
 ليس في رواية من التفتت في الانقار ما يجنبه بعد هذه
 التلميح هذا خلافا لما قدمه عن التأني لانه الضعيفان
 انهم يجهلون ولم يكن ذلك دليل على تركه وهو ان المراد
 ما قلته لا ما فهم المصنفين يمكن دفعه بان كلامه هناك
 مستعمل في زيادة في التزويضا على زيادة في الاسناد
 وان الظاهر من كلام الشافعي انه اراد به من اذيع في كونه
 نصحا استغنى الكلام فسواء علمه وعرف به في اي مما
 ذكرناه من التزويضا الاول على العرق بين السناد والمنكر ان بين
 السناد والمنكر محوفا وخصوصا من وجه اي محوفا
 وهو ان يخبر في كلامه شي لا يخبر في الاخر ويغير في كليهما
 في خروجي اظهر في كليهما مخالفة الارواح وفي السناد
 مقولة الراوي وفي المنكر ضعفه واما بحسب الصدق
 ضمه ما بينه بكلمة فاذفع اعتراضه بانه شرط
 في العموم والخصوص من وجه ان يكون بين المذكورين زيادة
 اجتماع محله في فساد منهما وليس المذكور منهما كذلك وما

التفتت

ذكره

ذكره في توجيهه ليس على حده عند القوم انتهى بيان
 الرفع ان النسبة تغترب اذ بحسب الصدق وانما بحسب
 الوجود كما في القضايا وتارة بحسب العموم كما يقال
 المصنوعان انما يشتركان في فسادا والافان
 يشتركان في جميع الانبياء فسادا وانما كان في المصنوعين
 وانما شارك اخرها الاخر في الفساد دون العكس فيسبها
 عموم وخصوصا مطلقا وانما يشتركان في بعضها فسادا
 عموم وخصوصا من وجه كما في شرح المطالع للأصمعي
 وعلى الاصطلاح الاخر يتزل كلام العماد يقال اراد ان
 بينهما عموم ما وخصوصا من وجه لانه معنى اجتماعهما
 من وجه واقتراعهما من وجه ويؤيده قوله لا بينهما
 اجتماعا في اشتراط المخالفة واقتراعا في ان
 السناد رواية ثقة بالاشاعة وفي السناد رواية
 نفسا وصدوقا بالاجماع والرفع اعلم بنقل عنه كذا لكنه
 غير صابط والمنكر رواية ضعيفة بالاشاعة وفي نسخة
 راوية ضعيفة اي يوشك حفظه في كونه او نحو ذلك على
 ما ذكره السراوي وفي نسخة لا يصدق ولا يصدق وقد غفل
 اي عن هذا الاصطلاح او عن هذا التحقيق من موثوقين
 اراد به ان الاصطلاح ما نه سوي بينهما حيث لم يميز بينهما
 وقاد المنكر يعني السناد قال التلمذ قد اطلق في غير
 موضع التلمذ في رواية الثقة بخلاف الحيرة
 ومنه لكون حديثه رزع الخامسة حيث قال ابو داود وثقنا
 حديث منكر مع انه رواية هامة بن يحيى وهو ثقة اجتمع

به اصل الصحيح قلته العبرة في الاصطلاح للأغلب فاذا
 خلاصه يؤدك مع انه محتمل ان لا يكون هناك نتيجة عند
 الجواب ولا نهجته لا يجب عليه تقليد غيره ثم قال
 وفي عبارة الساج ما عني في هذا الحديث بعينه انه
 يتناول الموقوف وكان الموقوف والعرف ليسا بنوعين
 حقيقة من غتهما افراد مخصوصة عندهما وإنما هي لغة
 تستعمل في التصديق وانما على جعلها باللفظ انما اعما
 في الواقع ما عني به الساج وشما عندك من موقوفات وبني
 اصطلاح على اكثر المعنى لا فم يكون من هذا التحقق
 وبانه التوفيق وما نفهم ان ذكره من الفرد الواحد
 شاططة للمتن على المتن والشرح على الشرح فيما عتبار
 المتن يرفع الفرد وما عتبار الشرح يحفظ ومثل هذا الذي
 لا يستحسنه المحققون لكنه لما علب الشرح على المتن
 وبعد كتاب واحد ساعد ذلك ولو قال والمقدم ذكره
 وهو الفرد كان ادلى وقوله النسبي بكر التوفيق وسكو
 السين نسخة في النسبة المقابلة للمحقق التي يعبر
 عنها المحدثون بالرد المطلق ان شرطه خلق على الشرح
 والمتن وحده بعد من كونه فردا في انفسا فانك
 الفرد المطلق لما بعد ما يخرج عن كونه فردا كذا قيل
 وفي نسخة في قول المحقق واقعه انما يرجع راويه عنده
 اني غيره وانه قد ذكر الغير هو راو اضربك عليه قوله
 فيما بعد بعد متاعا وهو عبد الله فهو اعني ذلك الغير
 المتابع له في شانه او المتابع له في الحديث كمال الوحدة

وفي

وفي نسخة التا الموحدة وهو مستدرك فان قد
 لم يجعل هوذا جعلا الى الفرد ويكون المتابع حينئذ
 بفتح الهمزة يقتضيه سوق الكلام بما يقتضيه بعد الضمير
 الى الفرد ولا يخفى جعل الشاهد صفة للفرد لا الراوي
 ويجوز ان يجعل فيه هو كما يدعى الراوي ومع ذلك الغرض
 والشاهد والمتابع صفة الحديث لا الراوي قلته
 لعله مجرد اصطلاح فان قلت لم يفيد الفرد والنسبي
 مع ان المتابع بهذا المعنى يوجد للغير المطلق ايضا فانه
 ان كان وحده للراوي عن صحابي بعد ان انفرد به شريكه
 عن ذلك الصحابي فهو المتابع وان كان عن صحابي اخر
 فهو الشاهد بقا نسبا ذلك ولعله ساعد على الاصطلاح
 فانه في اصطلاحهم معتق بالفرد النسبي والمنه بفتح
 سران وان كان كمالا المحدثين لانه ان حصلت
 للراوي نفسه اي دون شتيحة ففلا من ان يكون مع غيره
 في التا بعد التا من المباحة المقتضية بالنسبة
 وان حصلت اي المتابعة لشتيحة اي دون الراوي ففلا
 توفيق اي فوق شتيحة من صاحبها فيما القاصه وحاصل
 كلامه ان الراوي انفراد في انفسا السمران فهو من راو
 فرواه عن غيره او شريك شتيحة من خوفه الى اخره والى
 المتابع في الاول هو المتابعة التامة ولا بد في كونها تامة
 من انفسا في السمران الى السمران عليه وسلم فاذن
 وفادقه ولو في الصحاح ولا تكون تامة والشا في القاصه
 وكما قرئت هناك من ان من القاصه ها وقد سئل الاخر شاهد

المذكور متبناه تابعاً أكثر ويستفاد منها أي من المتابعة ثمانية
 كانت أو قاصرة التقويمية أي المتابع بغير اليأس
 المتابعة أي الثمانية المتابعة والقاصرة ثمانية
 الشافعي في الام اسم كتاب له عن مالك عن عبد الله
 بن وهب عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم
 أي هزلة النبي وهسيان للمرواة ويحتمل أن النبي
 في المارواه قال الشرس أي جسمه تارة أو قلده
 تسع وعشرون وهذا محقق وفيه تحلل طلب الهلال ليلة
 ثلاثين أو قد يكون الشهر ثلاثين وقد لا يكون فإذا كان أكثر
 كذلك فلا تغربوا أي رمضان حتى تغربوا أي حتى يغربوا
 ولو برؤية غيره الهلال الهلال رمضان قال الام
 لم يرد ولا تقطروا أي لا تخلوا إلى الحلال رمضان إن
 شربوا صاعاً أو قسطوا صلاة عبد القطر ويحذر ذلك حتى يرد
 أي الهلال والمراد هلال شوال لأن غم بصر الغر وشرب
 المير أي حتى لا يرسم رمضان عندكم أي على جميعكم ويحذر
 فأكلوا العدة أي التواعد أيام شهر شعبان ثلاثين يوماً
 بعد ذلك لتستبين وهذا الحديث يرد في القدر الذي
 تقدم ذكره في قول أبي وهو أن الشافعي يرد به أي يلقظه
 عن مالك فحده أي لا تجعل القوم الحديث المذكور معدوداً
 في غرابيه أي غراب الشافعي جميع غرابيه وهو الحديث الذي
 يتردد به بعض الروايات والحديث الذي ينفرد به بعضهم
 بأنه لا يرد فيه غيره الشافعي ينفذه أو في أسنانه من أنما ظنوا
 هذا الظن في الشافعي لأن أصحاب مالك أي بقية شيوخه

الجم

أي الحديث عنه أي من مالك بعد الاستدراك الذي
 استده الشافعي في النبي صلى الله عليه وسلم بلفظ فإن
 عن عليكم أي هلال رمضان فاقدر وأبهم الدال
 وكثير ما قبل الضم خطأ قال قد استوفى ما لا يتحقق
 أي قدره بالنسبة إليه فإن قلنا لمحققاً شافعيًا في الروايات
 كذا في غير العلوم فالعني قد رواه أي لأجل تحقيق
 هلال رمضان عدد أيام شهر رمضان حتى يكلوه ثلاثين
 يوماً ثم يمضوا رمضان ولو لم يروا هلاله حينئذ لم يفتروا
 ويحذره أو المقصود من الرواية العلم اليقيني وهو ما
 يرويه الهلال عند نقصان الشهر أو ما يحصل به
 الشهر وحاصل معناه التواضع شعبان ثلاثين يوماً فو
 صلى الله عليه وسلم فأكلوا العدة ثلاثين يوماً المعنى وشمل
 معناه قد رواه مالك في القدر فانه يدرك على أن الشرس
 تسع وعشرون أو ثلاثون قال ابن شريح هذا خطأ لمن
 حقه الله تعالى بهذا العمل وقوله فأكلوا العدة خطأ
 للحاكم لما لم تكن ركناً في الشهادة وتعلق فيه محسن القول
 ابن شريح ومن سبقه ونعمه باطل لمحا الفتنه الإجماع على
 عدم الاعتناء بنبول الحين ولو انفقوا على الله يري
 ولقوله تعالى يحل لنا ما يحل لغيرنا من الحلال ما
 من شهركم الشهر فليصمه ولقوله صلى الله عليه وسلم هو
 بالخطام العام لرويته وأفظروا لرويته ولما في تفسير هذا
 الحديث لا يضمنوا حديثاً واليهالات ولا تقطروا حتى يرووه
 ولقوله صلى الله عليه وسلم إن الأمة لا تكذب ولا تحسب

قال الطبري في علي بن ابي حمزة الشيرازي في كتابه والحق
 كما برعهم اهل اليوم انهم في قولهم لو ضام البحر ومعدان قبل
 وبنية با على معرفة يكون غائبا ولا يحسب على صوره ولو
 جعلوا القطر با على معرفة يكون فاسقا وجب عليه القفارة
 في فعله وان عد الاقطار حلا فضا عن عدوه واجبا صار
 كافرا ومن الغريب انه جعل البحر من الحواضر البقية عامته
 لم يقر به واعرب منه قتل ضاحب النسيان قوله وسكونه
 عليه الموهمة قوله فانه لا يحل لاحد نقل كلامه الا بنية الرد
 الرد عليه فاما ما ذكره بعض علماءنا عن محمد بن حنفية انه
 كان يبال البحرين ويعتد على قوله بعد ان يتحقق على ذلك
 جماعة منه فلعلمه بمجول على ما يكون الا حوط فيما عتبارا
 بعلية النظم ولذا ذكرنا المرحوم في كتاب الصوم قوله من
 قال بجمع القول اهل الكتاب عند الاستسقاء بصدقاته
 النبي صلى الله عليه وسلم قال من قال هذا او عرفا فصدا
 ما يشول غدره ما اترك على محمد وقال في الحديث يجب
 صوم رمضان بيوته المعدل او باستكمال شعبان ثلاثين
 يوما ولا يجوز تقليد المخير في حساب ايام الصوم ولا في الاقطار
 وانما نقل عن الشارح حاشية هذا الخبر ان يدل بحاشية
 فقيهنا ومن ادعى انه يجوز الشاهد لا يجوز اقول الصحيح
 ان الاول لا يجوز الحديث الصحيح فانه اذا كان كاذبا لا يجوز
 تقليده في حق غيره فكذلك يكون كاذبا في حق نفسه فكذلك
 الشارح اياه وانما يحتملنا علم هذا وتذكر هذه الصائفة
 في اللفظ على عدم محتمل واليه الحديث بالعني والحاشية

الضرورة

الضرورة ثم هذا الاعتقاد ان كل ثابتا باعتبار هذا
 المشا دلل وجدنا لما فينا بعضا بعضا كثر الجاهل وعبد
 الله بن مسلمة يفتخ فمكون ثم فتحات المعشيين بغير حق
 وشكون مهمل وكثيرون كذا الذي مثل ذلك اللفظ الذي
 رواه الشافعي اخرجه البخاري اي اسأله بلفظه
 عما بين عبد الله المذكور الى اخر المستدقا الشافعي ذكرها
 قوله علي بن ابي حمزة رواه عن عبد الله بن ياروب القهطاني
 فيصنفه وفي نسخة اي وهذه المناجعة المستفاد من
 مناجعة ما منتهى وجدنا له اهل الشافعي ايضا هو
 ان يكون لغيره ايضا فكان حقه ان يذكر ايضا في قوله
 له او بعد فقل من اجتمع فاسأله في صحه ان من منتهى
 بضام الحاد فتح الذي متعلق بوجودنا لقوله من رواه
 عامر بن محمد عن ابيه محمد بن ربيع عن جده عبد الله
 بن عمر بن الخطاب فكلوا ثلاثين وفي نسخة من ياف
 عن ابن عمر بن الخطاب فاقروا ثلاثين فاك السجدة وفيه
 نوع عبد الله بن ياروب بن جهم بن عن ابن عمر بن الخطاب
 المعصية فاشتهه في كون المناجعة الحاشية في المناجعة
 ما على تناقضه ان اللفظ حيث وقع في الاول منها فكلوا
 ثلاثين بول قولهم فكلوا الحاشية ثلاثين وفي الشافعية
 منها فاقروا ثلاثين بولهم فيها بقوله ولا يقتضيه
 في هذه المناجعة الاول بجدد هو لم يعوم قوله
 شيوا كانت للمناجعة تامة ام قد مر في اللفظ
 متعلق بالاقتضائه لوجاهة اي المناجعة مظنة

بالمعنى لكني لکنها اي المتا بعد تطلقا محققا
 كانوا من رواة ذلك الصحابي وان وجد من اي من الفرد
 النسبي كما سئل وهو يروي من حديث صحيح ياخذ بغيره
 اي بما شذبت الصحابي في ذلك الفرد النسبي ولو جعل
 المتزاد الشرح كشي واحد لا يخل مع ما في المتن في شمل
 في اللفظ والمعنى او يجمع في المعنى فقط لا يقدار
 للمعنى المتأخر في اللفظ فقط مع انه قد يتصور
 بان يكون جميع الفاظ الحديث مشتركة او ربما في احد
 معان في الاخر مما لا يشمل ذلك لا يستلزم هذا
 لان العبارة للمعنى لا يشمل وان نادى او غير موجود
 فهو اي كالمشا بدله لك المتن هو الشاهد والنص
 اطلق المشارة وهو قيد وهذا قولوا ثم بعد هذا المتابع
 على الوجه المخرج اذ او وجد من اخر الباب عن صاحب
 اخر يشبهه فهو الشاهد ولو قال بزمان واحد كان في صحابي
 ولو قال بزمان واحد كان تابعيا الى كلام القوم وتعليقا
 من تحتهم وما له اي الشاهد يقتضيه في الحديث
 الذي قدمنا ان اي عن الشاهد في غيره عز بن عمار واد
 الشاهد من رواية محمد بن حنين بضم حاء مملو وفتح
 فيكون عز بن عمار عن النبي صلى الله عليه وسلم قد روى
 اي الشاهد او محمد بن حنين وهو اقرب من الخاتم انكسب
 مثل حديث غيره اسم قد بنا وعز بن عمار بن الحسين
 وهو منسوب الى الخاتم بن عمار بن عمار بن عمار
 بمعنى استوا او يد به معنى الفاعل محمد اي الشاهد

او

او قصدا الذي ذكرنا من التمسك باللفظ ويلزم المعنى
 والاصح اي قامت الشاهد بالمعنى في فقط وهو ما رواه
 البخاري من رواية محمد بن زياد بكسر الزاي بعد التتميم
 عن علي بن هديره فقط ما ندم عليكم وفي نسخة عن
 بن عبد الميم وكان اصله عن وهو يعني بالاول في الحديث
 عن علي بن الحلال وعنه عن علي بن حاتم عن بن عبد الله
 قالوا عدة شعثان ثلاثين اي يوما واحدا وخلف قوم
 المتابعة بما جعل باللفظ سواء كان من رواية ذلك
 الصحابي ام لا والشاهد بالنسب عطف على المتابعة
 اي وخلف قوم او في كمال القوم الشاهد بما حصل بالمعنى
 كذا قال المصنف سواء كان من رواية ذلك الصحابي
 ام لا قاله تلميذه وهو ظاهر اني وهذا الاصل طالع فيكون
 في الخلاصة ونسب عبارة المتن قد يطلق المتابعة
 فيرسل عنه الزاد التابع ليلام المتابع بالاطلاق على الشاهد
 وبالعكس واي قد يطلق الشاهد على التابع فلا فرق بينهما
 الا في استعمال الشاهد في احد معنيهما عرفهم وكثرة
 استعمال المتابع عند اخرين فالذي لا يخطئ للحديث والامر
 فيه اي في مثله سئل ان القصود الذي هو القوم يتكامل
 بغيره من اسامي متبادلا ارضا والخطاب في الثاني متبادلا
 صحابي او غيره ومن المعنى المطلق على ما هو كلامه في ذلك
 صريحا انظر الى الاصل في ان الثاني في الحديث لبعض
 الرواة فتعينه بروايات غيره من الرواة بسبب طرق الحديث
 لغيره هذا شاذ في ذلك الحديث وادعيه فرواه عن غيره لا

فانه يكون شاركة احد من يعين بجديده اي يصلي ان يخرج حجة
 للاعتناء به والاستعانة به فيسمى حديث هذا الذي شاركه
 تابعاً له كما في بيان من يعين بجديده في مراتب الخروج
 والنزول وان لم يتبع احد انما بعد عليه من غيره فانظر
 هل يتابع احد شيخه عليه فرواه متابعاً له ام لا فان
 وجدت احد انما يتبع شيخه عليه فرواه كارهه فسمي
 ايضا تابعاً وقد يسمى متابعاً وان لم يتبع احد من
 فوجد متابعاً عليه فانظر هل اية معناه حديث آخر في الباب
 ام لا فان اتي بمعناه حديث آخر فسمي ذلك الحديث شاهداً
 وان لم يتبع حديث آخر فسمي بمعناه فسمي عدمه المتابعاً
 والشواهد في الحديث ان اردنا ننتهي كلامه ومستغفراً من المظالم
 ان الا اعتبار يكون للقرع مطلقاً ليسوي فيه المطلق والسبي
 ومنع المص حيث جعل الفرد النسبي مورد القسمة يود
 بان الاعتبار انما يكون للفرد النسبي فقط فيما تعلق بآفته
 واعلم ان تتبع الصرق قبل تقدم بزه انه اورد مع ما بعده
 علماً انما القية تعالى ان هذا ان فلا تدح في الزوج وقد ذكر
 مراراً ان جعل الشرح مع المتكاتباً فاحداً فلا يرد عليه
 ان لفظ تتبع الفرق ينبغي ان يكون مرغوعاً عن المتن ومنصوباً
 بالشرح حيث ما ينسب فكان الشرح الذي بعد المتن فاسخ
 لا يراى من اجزاء الكتب التي رجع فيها الاحاد بيت
 على ترتيب ابواب الكتب الفقهية كما في الكتب الستة او ترتيب
 الحروف الهجائية في اوائل الفصول عن كتاب الامامة
 وكتابها هو كتاب الشواهد وهذا الى اخر الحروف كما فعله
 صاحب

صاحب جامع الأصول او باعتبارها بآيات الجرح وفي اوائل
 الفاظ الحديث كما فعله شيخنا الحافظ السيوطي
 في الجامع الصغير والاسانيد أي الكتب التي رجع فيها
 مسند كل صحابي على حدة على اختلاف في مراتب الصحابة
 وطبقاتهم والذين نقل جميع مروياتهم صحيحاً كان الحديث
 او ضعيفاً وجمع السوابغ في جامع الكبير في الامام
 فيجعل القسم القول على ترتيب الحروف والفتاوى على
 ترتيب المسالك والاحكام وهي ما دون حديثه في شخص
 واحد والاحاديث جماعة في مادة واحدة لذلك الحديث
 متخالف بالنتيج الى الاجل معرفة حال الحديث الذي يظن
 انه فرد ظاهره الاطلاق الشامل للنسب وغيره لتعلم
 هل له اي راوية متابع ام لا وكذا هل له شاهداً ام لا
 كما سبق وكما سيرشد اليه ذلك قوله بل هو هيئة التوصل
 اليها هو اي التتبع المذكور هو الاعتبار كما تقدم في كلام
 القرع في مصفلاً وقوله ان اصلاح متبداً ومقبوله محرفة
 الاعتبار والمتابعتا بغير الموحدة ويجوز قطعاً والشواهد
 اي في اخره والمعرفة بمرسديك قوله ان اللاحض ان الاعتبار
 قسيم لخاصة التي حيث اضيفت المعرفة اليه الاعتبار وسكن
 بعده وكان قوله الصارفة ان يقول تتبع هو اعتبار المتابع
 والشواهد وليس كذلك في الواقعة لان الاعتبار هو
 نفس معرفة القسمين او لمعرفة قسميها فليس قسيم لخاصة
 الدراج الثلاثة تحت اسر واحد فانما القسم هو الموقوف
 المتباعدة او المتخالف لفتاوى المتقسم وهما ليس كذلك بل هو

اذ الاعتبار ههنا التوصل اليكيفية التوصل اليها الى
 المتابع قالوا حكيم يكون قسما لما واعزب تليده حيث
 قاله ما قاله ان الصلاح صحيح لان ههنا التوصل الى
 الشيء بالشيء انتهى وفيه انه ليس كل مغاير للشيء قسما له
 فزاده انه ليس نوعا على حدة فله بالمقادير ثم تعقد
 والاقتدار قاله الادسح من الذهب وجميع ما تقدم
 من اقسام المفصول يحصل فائدة لنفسه ما عكس
 من انه عند افكاره اني فنفذ ما هو اعلى مراتبه
 على ما هو دونه وهكذا وهكذا قاله المحم بعني اذ ان
 تعارض حديثه لا يصح لذاته ولغيره حسن لذاته
 ولغيره فدم الذي لذاته على الذي لغيره قال تليده
 لم يرعوا في ترجيحهم بهذا الاعتبار ويعرف هذا من صريح
 السبقي والغزالي في تلخيص الماخراة وفيه انه على تقدير
 ثبوت عدم اعتبار هذه المراجعة منها لا يلزم عدم اعتبار
 غيرهما باعتبار المشاهدة تكون خلافة ولعل السبقي اطلق
 اشارة الى ضعف قولهما فان الترجيح امر معتبر في جميع
 مراتب الحديث من الضعيف والحسن والخصم فلو لم يكن الاعتبار
 معتبرا لكان ابراهيم ان يقول بعد ما قل في القول ههنا
 لتفسيره ان القول كما اشار اليه بقوله في تفسيره انما الى
 معمله به وغير معمله به اي انفسهم مخمضين لانه
 ان سلم اي الحديث بالمعاصرة من معاصرة حديث اخر
 بانفسه في المعنى قوله اي لم يات خبر لينا انه حاصل
 المعنى فلا بد وعليه ما قلنا في معناه المعاصرة معدل والخبر

الذي

الذي يقضاه اسر فاعل ولا اصل على هذا الاستعمال مع
 يقسم استعمال الحقيقة وفيما تشبه استعمالها اذا كان
 منقبتا لقبير معناه هنا مجوزا لعدم اليقين حاصلها
 ومعناها فهو اي القول السليم هو الحق الذي يعمل
 به بلا شبهة وامثلة كغيره اورد الحاكم ههنا في سعة عاثة
 ان استعماله سر هذا كما يقول القضاة الذين يشبهون بخلاف
 الصمد وجات اسرارة فاعل في قوله ان وقاعة طالع في قوله
 بعده عبد الرحمن الزبير ذكره السخاوي وان عورض
 اي نافقته حديث اخر في المعنى فلا يحكموا في الحال من
 احد الشين اما ان يكون معارضة كمثل ان يقول
 الاخر مقبول لا بان يكون صحيحا او حسنا مثله فيه اشكال
 وهو انه ان ادعى به ان يكون المعارضة في الصيغة
 والحسن كما هو المتبادر فيرد عليه انه تقدم ان الاصح تقدم
 على الصحيح وتقدم الصحيح على الحسن اذ اريد ان يكون مثله
 في القول فلا حاجة الى ذكره لدلالة قوله ان يكون مرددا
 عليه ويرد حينئذ على انفسا المعارضة في القولين
 لان المعارضة بين الصحيح والحسن ثابته ايها على اختاره
 متغايرة فلهذا قد ذكره تليده انه قال المحم في تقريره
 المزاوية اصل القول في النساء ويأتيه حتى يكون القوي
 ناسحا للافوكم بل الحسن يكون ناسحا للصحيح لوجود اصل
 القول قال تليده في هذا المعنى لما تقدم من قوله
 يحصل فائدة لنفسه باعتبار مراتبه عند المعارضة قاله
 قاله المروغ في اشتان تقريره فلا يثبت فيه فلهذا

المعارض صح

فتقول لا يتجاوز إلا ما يكون معادضة مقبولة أو يكون
 مردود أو تقسيم غير حاصله فإذا كان يكون معارضة
 دونه في القول وليس مردود واسمه العمل انتهى والذي
 سخر ما باله وادعه اعلم بالحال أنه لما حكم القول
 أولاً وذكر ما يتحقق به من المعارضة وغيره ذكرها
 لتعريف الخبر باعتبار أصل القول ومقابلة وذكر ما يتحقق
 به من المعارضة المختصة به أو لما كانت تلك المعارضة
 متعلقات بها الأمر من غير أن يذكر المعارضة المتعلق بها
 وهذا إما بهذا التصور أو كما ينبغي بمقتضى ما ذهب إليه
 والثاني أي المردود لا اثر له إلا لا تأثير له في أن يكون
 متعلقاً فضلاً عن كون معارضة ومقابلة لأن القول أع
 من أن يكون صحيحاً أو خطأ في موضوعه مما لغت التعريف
 لعدم العمل به إلا إذا لم يجد هناك حديث قوي يقضي بغير
 الزام كما هو هذا أو إذا كان في نفسه بل الأعمال بشرح
 إذا لا يكون له فعلاً لأصل من الأصول وإن كانت المعارضة
 أي معارضة حديث بمثل أي يقول آخر فلا يتجاوز إلى غيره
 من أمثلة أو أن يكون الخرج أي ما قبل أو تعقيب أو تكميل
 بغير مدلول لها أي مع بعضها بغير قصد متعلق بالخرج
 والتعسف أو بغير التكلف لأنه خروج عن الجادة قال
 المصنف أن ذلك لا يفسد العمل بخبره إن برده ويستقل الي
 كما بعده من المراتب لعدم تلبس به أو لا يلهي لا يخرج الخرج مطلقاً
 أو يكون ولكن يتعسف فإن أمكن الجمع أي التكلف من غير تعسف
 كما ينبغي بيانه في أمثلة وهو أي قسم الحديث المعارض

الغير

الغير المبين بينهما هو النوع أي أحد أنواعه المسمى المذكور
 في حقه أنه مختلف الحديث بكسر اللام أي مختلف مدلول
 حديثه ونحوه كما يقال في الخبر الواحد وفيه بعض
 بعضه اللام على أنه مصدر وصيغته بل مدلوله فيما بعد
 فالترجيح وقاله مشرحة صحيحه الشيخ الخواري على صيغة
 اسم الفاعل وبعضهم على صيغة الفعل وهذا والظن
 حصل السامع والمنسوخ وما عكس فيه بالترجيح وأخذه في مختلف
 الحديث فاستأثرت فلم يختلفوا في رفعه لأنه في المتن
 خبر المقتضى أن كان ظاهراً الشرح يقتضيه أن يكون منصوباً
 على أنه مفعول ثانٍ للسمي وقد استأنى إلى دفعه وتكلف
 بالضعف بعضهم فقال أي المستحق مختلف الحديث إياه وغيره
 منهم يقول بمختلف الحديث بأن يكون السامع متعلقاً بالسمي
 على أنه مستقراً أن المصنف جعل كتابه ما في قول المتن فتنوع
 على رعاية المتن من قول الشرح بزيادة أفعال الشرح وهذا
 أو المزين الخرج بينهما ولو تناقض قال هو النوع الذي يقال
 له مختلف الحديث الحسن الخرج كان أحسن ثم المراء بالاختلاف
 اختلاف مدلوله ظاهر هو من أفعال الأنواع بغير نظر اليه جميع
 الطوائف من علماء وأما تكلف به الجماعة معون بين التعريف والرد
 والفتنة والأصول أو من تكلف فيه إلا ما لا يشك في كونه
 فيه مجلد جليل من جملة كتب الأصول قاله أهل هذا النوع
 من الإصلاح حديث لا عدد في فتحه وسكون المملكتين
 والفتن مفسر ربيع وأواسم من الأعداء كالرعي والتوكل
 من المواد عا ولا تنقض وهو كما بعد من جوب أو نحوه أو كما

راجع إلى سبق ما فيه
 والمعارضة ثانياً

قد

وقد

مجاوزته من صاحب اليد بجا ورته وفي النهاية اعدله
 الداعيد به اعدا وهو ان يصيبه سكر الصاحب الدا
 ولا طرة وهي الشام بالشئ على ما كان في عادة الجاهلية
 من انهم اذا اوتوا الى حجة وهاذا طار طار الى بيوتهم
 فقالوا له فقالوا انه مبادرك ان طار الى بيوتهم فقالوا
 به ورجعوا الى بيوتهم فبينما اصحاب المشاة في حفايلة
 اصحاب البعثة والفتن قد يكون لبعض الطير كفايلة
 كلب او كما نراها جرد قد يكون ما تقول كما اذا منع يا حيران
 اولفظ شرا ونفي خير فالطير غلب في الشام قادم الفاكس
 المتروك حده مستحسن كما اذا منع يا سعيد يا سيد والفقار
 بالمعصم ما صدر عن السلف واختلاف فيه المتأخرون ولا شك
 ان الشام ما فيه مكره سواء اخوف او بالعني قادم الشا
 بالمعنى وبطوره وسبله ونحوها فلا بأس به واما الحروف
 فلا دلالة لها على النعم والعسر ابدا ثم الطيرة مصدر وكثرة
 ولا تاتى بها كذا في النكاح وفي الصحاح نظير من النكاح
 وبالنسبة الى الطيرة على وزن العينة وهو الشام به من
 الدابة التي يقال لها النوركي هي بكسر الظا وفتح اليا على وزن
 العينة هذا هو الصحيح المعروف في رواية الحديث وكنت
 اللعة وحكي للقاضي وابن الاثير ان منهم من سكن اليها ونام
 الحرف ولا حكمة ولا صفة ولا عول والهامية بتخفيف الميم
 من طير الليل قيل هي اليوم وكانت العرب تزعج ان روح
 القليل الذي لا يترك ناره بغير هامة فيقول استغوث استغوث
 فاذا اذمرك ناره طارت وكانوا يزعجون ان صفر حجة

في البطن والذي يحده الاثنا عشر جوعه من عصفه
 وقيل كالفراشة انهم يصفون ويتولون كثير فيها القيت
 والقول اخذ البيلاد وهم جنس من الجن كانت العرب تزعج
 ايضا شراى الناس في الكلاية فيكون في صورته في
 فتقولهم اي بئس من الطير عن الطير عن طيرهم فتعاه صلى الله
 عليه وسلم وليس هو غيا الوفود له قوله تعالى كذا في
 استنوت الساطين في الارض جعراه الالة بل اطل
 زعيم في تلونه بالصور المختلفة فاما ما ذكره في مختصر
 السالكين من عني عول اي لا يستطيع ان يضل احدا فليس
 على ظاهره لمخالفته الالة المذكورة في حديث فير بكر
 القاء فتفيد الاله المتفرجة ويجوز كسرهما من المجرى
 وهو الذي اصابه الجلام وكان جزم اي قطع قال في القاموس
 المجرى كسر علة تحت من استن والسود اي الدابة
 كذا في جرد من الاجزاء وهما تبادر وما انتهى الى تاكل
 الامعاء سقوطها على نقره وراك بالنسبة الى كراة
 من الاسدي ونحوه مما هو ظاهر القراي فلا بأس به
 او قرا على قدر توكل على الذي يبيده الله ولا ريب
 مع حديث لا يورد شمس على صخر كراهي في العجب
 الى معدوماته فير اما الاول فله وجه ومسلم عن جابر
 على ما في الحاشية الصفة والسطو على ما في الشافعي فقال
 الزكري واهل البيت فلما دام الميم انما في مرنته
 طاجدة من الصفة مع قطع النظر ان احدهما الصخر والآخر
 كما تقرر وظاهرهما التعارض على اي في القتي المذكور بما

مان
 مرفق

مجاوزته من صاحب اليه بحجته ورتبه وفي النهاية اعلمه
 العايد به اعدا وموان بجبهه شلما صاحب الدار
 ولا طيرة وهي الشتام بالشئ على ما كان في عادة القاهله
 من انهم اذا نوبوا الى حجة وهاوا طيرا طارا لي بينهم
 فقالوا له وقالوا انه مباركة ان طارا لي كبارهم قتلوا
 به ورجعوا اليه يومهم وعين صاحب المظلمة في حلقه
 اصحاب البعثة والشمس قد يكون لعين الطير كفايلة
 كلب اذا فرأوا جرو قد يكون بالقول كما اذا سمع يا حيران
 اولفظ ثراويخي خيرا فالطير علب في الشتام قاتل الفاكس
 الخنزير قد سمع كما اذا سمع يا سعيد يا سعيد والقال
 بالصحف كاهن غز السلف فاختلف فيه المستأرون ولا شك
 ان الشتام مراهم مكره سوايا محروف او بالمعنى قاتل الشقا
 بالمعنى والظلم ويسمونه بنحوها فلا بأس به اما الحروف
 فلا تلت لها على النحو والمسلم ان الشتام الطير مصدر كاهن
 ولا تلت لها كذا في النهاية وفي الصحاح لطير من الشتام
 وبالشيء اسم الطير على وزن الغنمة وهي الشتام من
 الغنم البروي قال النووي هي بكسر الهمزة والفتحة والياء
 والسين الغنمة هذا هو الصحيح المعروف في رواية الحديث وكتب
 الغنمة وحكى القاضي وابن الاثير انهم من سكن البياض تمام
 الحديث ولا حاشية ولا صغيرة لا عول والفاصلة تعيق الم
 من طير اللؤلؤ قبل في اليوم وكانت العرب تترعها ورجح
 الغنم الذي لا يلايه ترك تارده نصير هامة فيقول استغوا استغوا
 فانما امرك تارده طارده وكانوا يرمون ان صفر حجة

في

في البطن والذي يجده الانسان منه جوعه من عيشه
 وقيل كانا يتناون بعضهما ويقولون يكترض القطن
 والقول اخذ القطن وهم جنس من الجن كانت العرب تترع
 القطن شرا في الناس في الصلاة فيكون في صورته
 فتقول اي تعلم من الطير ان تعلمهم فتقاه صلى الله
 عليه وسلم وليس هو غيا لوقود هلقوله تعالى كاذبي
 استنوت الشاطين في الارض فبراه الاية بل اسلك
 زعيم في ثلوثه بالقول المختلفة قاتل ما تكره في مختص
 الشتام اذا معي عول اي لا يستطيع ان يضاحك فليس
 على ظاهره الخالق الاية المذكورة مع حدث في كبر
 القاتل وتفيد الراء المتوخة ويجوز كسرهما من الحذف
 وهو الذي اصابه الحزام وكان حزم اي قطع قال في القاتل
 الحزام كتراب علة حدث من شتام السود اقل الدليل
 كله فيسد مزاج الاعضاء وهما تادوسا انتهى الى التاكل
 الامضلسقو طرهما من تعند فارك بالنصب اكثر ارك
 من الاسراي وعونه ما هو طر القزاري فزارا شويها
 او فزارا هي قدر توكل على الذي سده البروكناه
 مع حدث لا يورد في معرض على مصر ولاها في الفصح
 اي معدودا فيها اما الاول فطرد كره ومما عن جابر
 على ما في الجامع الصغير للتوسيطي قاتل الشتام افقار
 الزركشي واهل الشحات فلماذا الم انما في موشه
 واحدة من الصخرة قطع النظر اجدتها اصغر من الاخر
 كما تقرر وظاهرهما انما جعل في القاتل المذكور بها

كان
 ممدية

اذا الاول يدل على ان لا احد من المخلوقات الشان على اشارة
 المؤكدة بالامر المحترم المشبه بالحق ووجه الجمع بينهما
 اي شي المحشون ان هذه الامراض هي من الجوامد والبر
 وغيرهما لا يتدبر به طبعها اي لا يتولد به الطبيعة لكن
 الله سبحانه وتعالى جعل سما لطفه المبرهن فيها
 اي هذه الامراض للحيوان معقول ثان كمنها لطفه
 واللام للنفوس سببا معقولة ثان لجعل الاعذار
 كسر صفة مرضه اي لاعدائه تعالى مرض من المرفق الى الصبي
 ثم قد يختلف ذلك في الاعذار عن سببه وهو المثلثة
 كما في غيره من الاسباب حيث يتخالف السبب كعدم الشبع
 بالاكلين لم يوج البقر وعدم الري بالشرابين لم يشقق
 كما جمع بينهما ابن الصلاح فيها لغزبه وما صله
 ان الشق في قوله صلى الله عليه وسلم لا تان يعتقد اهله
 الجاهلة وبعض الخاطا الفلسفة وادب العلوم الربانية
 والطبيعية من ان عدمه الامراض من الجوامد والبر
 بالطبع كما زعموا ان الما بالطبع يعرق والساد الكعب
 وقد رد ههنا الله تعالى بكتابه المخرج في فتنه
 ابراهيم موسى وان الاشارة في الحديث الثاني باعتبار
 السبب العقلي في جعله ذلك وتكون رحمة للعالمين
 حذرنا من المروعة من الفناء الذي يوجب منه عاقبة
 بفعله تعالى وفي التمسك بها لاسدائها الى ذلك
 وقد يقال الجمع بينهما بان النفي للاعتقاد والامر بالفرا
 لتعمل كما ينبغي لله عليه وسلم عن الدخول في بلد الطاعون

مع ان المعتقدين ان لاشا شر لغير الله وان اذ الجاهل
 لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون والظاهر ان الامر
 بالقرآن من جهة الاستعانة والاحصاء بالمخاطبة اما الكلام
 المتوكلون فلا يخرج في حقهم ان صح ان الله صلى الله عليه وسلم
 اكل مع عذوم وقال بسم الله تفتنه بالله ونحوه عليه
 رواه ابو داود وغيره واما ما ورد من انه صلى الله
 عليه وسلم قال لمجدوم حاد ليليا بعد فلم يدب به اليه
 وقال قد بانعت فخره على بيان الجواز او على اختلاف
 الحال في الاول ينظر في السبب المناسب لمقام الجمع وفي
 الثاني ينظر في السبب الملائم لمقام الشفقة وسيناد لان
 المقامين حتى الاول اي هذا المعنى في الجمع بينهما انما
 ان يقال ان فيه صلى الله عليه وسلم للعدد وحيات
 على عموم فيه انه على تقدير الاول ايضا باق في عموم
 لان كلام ابن الصلاح ليس بتعريض بل هو بيان وقرع عن
 ظاهره ضرورة الجمع بينهما بين معارضة لكن الظهور
 من كلامه الا في انه اذا بقوله على عموم طاهره الثاني
 اي لا وجود للعدوى املا بالاطمع ولا بالسبب وقد
 صح قوله صلى الله عليه وسلم لا يقدري شي بها اذ به
 المتكويين لبقائه على عمومه وفيه لا فرق بين هذا
 الحديث وحديث لاعد وعمره هو بلع من هذا قبل الحق
 فان قلنا ~~هذا ايضا فينبغي ان يؤول الى اصلاح~~
~~قلنا~~ كما يمكن تعدد عبارات الحديث في قوله تعالى
 علي ان المراء بها لما يشاء منها انتهى وفيه ان ابن الصلاح

يسلم هذا لكن مرفوعا من ظاهره لم يثبت اخر بما رآه
يجب الظاهر ويؤيده مشاهدة التواتر السبي
في الغالب فيستعين بذلك النقيض على الطبع والافتقار
والافتقار على الالب والمازكا مجموعا في قوله تعالى وما
رمت اذا رميت اي ماريتم خلفا اذا رمت كذا وكذا
قوله تعالى فلم يقتلوهم ولكن الله قتلهم ثم ما قبلتوه
حقيقة بل صورة ولكن الله قتلهم حقيقة او قولك
الى وقد صح قوله صلى الله عليه وسلم ايهم به ايضا
لثبانه على عموم من غاوة ثم ان حجب الظاهر الـ
لعارضة النبي صلى الله عليه وسلم كغيره من الحقيقة فتقبل
المعارضة على المعارضة للغة الا لا صلا للحدث والمعنى
استثله وسأله وقال بل كلامه بان البعير الاحمر
كثير في الابل الصالحة اي فيما بينها فتقبله كما نظرنا
مستغنية عن مجرد صبغ الغوصية وسكون الجسيم
وفتح الزاوي في صبغة لغم الغوصية وسكون الابل في صبغ
الابل هو بحيث ربه عليه اي في خبره على معارضة
معارضة ومقابلته لقوله صلى الله عليه وسلم في قوله
شاذح وقوله صلى الله عليه وسلم في ذلك الحديث لا يرفع
الابرار فرب عليه انه يجتاز الى العلم بوقوف حديث
تابعه في شواذ ومرفوع في الشاذة لرفع المعارضة
فتأمل في ذلك عينا فان حديثه قد روي عنه في قوله
الاول بتركه في ذلك ليكون قوله من اعدي بدلا لما سبق
من لفظ قوله صلى الله عليه وسلم ان يكون قوله بمعنى مقوله

او متولاه ان كان بمعناه المصدر في وقوعه ان قوله
صلى الله عليه وسلم في وقت الرد فحصل بهذا الحديث
وهو من اعدي او ليزال المتغير وقد صح قوله صلى
الله عليه وسلم في ذلك الحديث عدم الاعدا ولولا ذلك
لذلك فن اعدي الاول في قوله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم بهذا الكلام ان وقوع الحرب بيننا على السبب
لا ينافي في الاعدا بل طبع المذكور في طبع المعاهلة
والا فلوجمل الاعدا على الطبع فقط من اعدي الاول
ان لا فرق بين طبع ابل وطبع ابل ومقصود الشارع
اخراجهم من فساد وعقوبة وانجباله اليه في توجيهه
وحقيقته والتغيير بالاعدا المشاكلة لاقال المؤوي
معنى الحديث ان البعير الاول الذي جرب من جرب اقل
ولعل النبي صلى الله عليه وسلم يعلم بوقوع الشاذ
حمله معديا بطبعه فرب عليه بقوله من اعدي الاول يعني
ان الله تعالى استأذ لك الاعدا في الثاني كما ان قوله
اي مثل قوله في الاول وقوله بطرا في الثاني فيجوز ان يكون
بسبب وان لا يكون بسبب وحديثه من الجوزم ولا غير
الجملة بحسب الشاذة وحديثه امتناعه صلى الله عليه
عليه وسلم مما لفت الحزوم بالبدل كما هو في الثاني ليس
بالاول في الثاني فان لم يكن لوني فمن اعدي الاول بل هو في
ارضا العباد لا يخص اي سلطان البعير اعدي الاول بل في الحقة
فما اعدي البعير وانما عدل من البعير الى الاول لا بد قد
يقال في ذلك البعير بالبطا اذ جازوا وهم في ادفع كلامهم

بلاول وعبر بمواشاة الي انه هذا انما هو فعل العاقل
 الخفيف واما لاخر بالقر ومن المجروم فمن باب سعة
 اي التوسل الي الرد اهل كسوا لا اعتقاد اي من باب سعة
 توحيها لا يتفق مما اذا اظهر انما يقول لانه انفق
 للتخص الذي يحيا لظ اعي المجروم شيء فاعل يتفق من ذلك
 اي الختام الذي يولد عليه المجروم يتفق من انما فعل المجرم
 اي انفاق لا بالعدو ولا بالتفتت في تكبوا القول انما
 فيظن بالصب على جواب القول ان ذلك ايجصول
 الختام سبب في الحنة اي التفتت في المجروم فيعتقده
 صفة العدو في يتفق في المخرج اي الامم هذا انما اذا ظن ان المجرم
 حصل بسبب النفاق لظن واعتقد صحة العدو وانما لا
 التسبب لا يخرج فيه فان ادركه ان سبب يعتقد صحة
 العدو في بالطريق غيره عليه ان حجة يجب على كل احد
 ان يعتقد ما يتعلق بالاسباب كالمخاطبة بالادوية
 على ما اوله الاطعمة والاشربة حيث يحصل ان نظيرة الادوية
 ونحوها لما لا تضر عليها يعتقدوا اعتقاد الطبيعة
 فيخرج عن الملة الخفيفة فامر من يتسم اي المجرم ومن
 ونحوها على طمعه في زيادة اخضر حسم الكفاية يرد
 عليه اجتناب من صلي اسر عليه وسلم عن المجرم عند اذنه
 المسافر مع ان منصب الشوة ليعلم من ان يورد الحسم
 ملدة ظن العدو في كلاما يكون مادة لظنهما ايضا فلا
 الاسر في العيب اظهر في ذلك مادة ظن ان العدو في لسانه
 في الطبع وعلى كل تقدير فلا لانه اصلا على غير العدو في

سبب

دقيق

سببا والشيخ التوريشي هنا كلام **في** قوله
 المتعقن ذكره في شرح المسئلة واسم في التوريشي
 واسم اعلم وكان ما جده كلامه قوله صاحبها لما يرتفع
 حدث لا يجوز ذكره من على وجه ما فكره ان يظهر ما لا
 ما ظهر على المرص فيمن انما اعدها فاما من ذلك انما
 يعني يتقن انما اعدها بطبعها القول فيما من ذلك لانه
 لو ظن انه بعد ما سببها فلا ياتم بذلك فيكون من باب اذا
 سمعت ما يرضيها طاعة في لا تتركها وقد صنعت وفي
 لتسوية صنع في هذا النوع الامام الشافعي في راسه
 كتاب اختلاف الحديث لكنه لم يتعد استنباعه كما ان عن عدم
 استنباعه والاقرب ان يعلم بقصده لكن يشترط ان لا
 يفهمه بالكلية فيلعله جاز من كتاب الامم واقول بل لا يمكن
 الاستنباع بالاختلاف فيقوم ما لا لا لا باب فاما اظهر الامام
 في الامم طريق الجمع في اجتناب الاحاد في شيعه كغيره انواع
 الجمع ولا يلزم بعد ضبط القواعد الاصولية استنباع
 الامثلة الخيرية وحاصلا انه قد خلع اجمالية
 شبه الفارق عن طريق الجمع المتصعبة وقد صنف
 فيه اربع هذا النوع بعده اربعة اشياء في اربعية
 فصل اقلان وفي التوريشي وما كانت وهو شرح الشيوخ
 وقد اجادوا الطحاوي وهو ما جليل من علم الخيرية
 واسم كتابه في الاختلاف وصلا في الاختلاف وقد افاض
 وغيرهما في ان خيرية لا اعدها في شيوخه في مقتضى
 فمن كان عنده في علمه في الاصلية وان لم يكن الجمع

اي بغير تقصير فلا يخلو اي الحديث من احدا الامرين
 اما ان يعرف الشارح ان تاريخ الحديثين اولاً في حوزة
 فانه جعله مستانفاً بلا لقول في المتن فانه امكن وحق
 العياضة ان يقال بغيره والا فلهذا عبر الاسلوب في الشرح
 وجعل مقابلاً لقوله وان لم يكن وجعل قوله اولاً مقابلاً
 لقوله اما ان يعرف ويمكن ان يجعل قوله في المتن اولاً
 امكننا اي ولا يمكن الجمع ويجعل الواو فيه وثبتت الحال بتقدير
 قد لا للعطف ليجتاز الى تقدمه من المعطوف عليه
 وهذا ما عتبرنا من اجل المتن باقراده وقد تقدم انه جعل
 المتن جوازا في الشرح بغيره فيعتبر ان يكون معناه اي او
 لا يعرف تاريخها فانه يعرف اي تاريخها وثبت تحت
 العطف ان التاريخ احرى ان يكون منها فانه محضه
 المقصود لانه اذا علم التاريخ فلا يحتاج حينئذ الى تاريخ
 المتقدم والمزاد انه ثبت تاريخا وحده اي بالتاريخ
 او بمرجع منها اي من التاريخ كمنه صلى الله عليه وسلم
 على انه احد الخبرين او بمرجع من حيث ان يكون اي التاريخ
 اللامع والاحصاء المتقدم المشروح في الخلاصة
 الشارح كل حديث دل على نسخ حكم شرعي كابو ونسوخه
 كل حديث يقع حكم الشرع بغيره شرعياً خروجه
 وهو من من حيث ثبت في المتن وقوله فرض كفاية اعني
 التقطاع بغير العرف فانه قد يفهم انما يفهم من عوفيه
 فقبله ومن يعرفه قال عمر رضي الله عنه والنسخ رفع لعلى
 حكم شرعي اي قطع بغيره بالكليين والحكم اسناد
 امر

الاصح

اسر الى اخره باعتبار توحيده شرعي اريد به الخطا
 المتعلق به ليل شرع من اخذ عنه ما قاله تعالى لان
 نفس الحكم قديم لا يرفع لانه خطاب الله المتعلق بفعال
 التكليف قال شارح وجرحه بالمباح بحكم الاصل فانه ليس
 بحكم شرعي وفيه بحث لانه حكم باحق لا يشي انما على المشرع
 لقوله تعالى هو الذي خلقكم في الارض ونحوه من قوله
 وكووا اسريوا وجعلنا نونكم ثقاتا وجعلنا النهار مكمثا
 قال شارح ارفع بالموت فانه نور والعملة والجنون مما
 ليل ليل شرعي وفيه نظرون لما حكاهما الى ليل شرعي
 قاله ذكر البيان لا يجوز الاستغناء والشرط وجوهها
 منها هو متصل بالحكم مبين لغايتها او مفصل عنه بخصوص
 لعموم او مفيد لاطلاقه لان تاريخها وخرج ايضا قوله
 بعض الصحابة خبر كذا ما في انتهى والجمل على نسخ قوله
 شريبان الخطب الايض الجرح عن جعله من قبل
 العمل بغيره من العام الذي يراوده الخاص مثل ما وقع
 من الشرط في حكم الحديث عند قولهم ومن حكم صار دورته
 عليها فان النبي صلى الله عليه وسلم انما اذا لم يملك
 ذكره السقا عوفيا التلخيص نظر البصائر في بعضه التي
 فان الجاهل في هذا السابق وليس رفع الحديث السابق والي من
 رفع الحادثة لتسايق هذا الحد او جرحه بالشرع والفاصل
 بينهما هذا الترتيب والاشارة كاد في وفي نسخة ما يدل
 على الرفع المذكور تبيينه اي الذي يشار اليه من باب
 اضافة الفصل الى النسب والرد في اللاحق في الحقيقة

هو الله سبحانه وتعالى قوله تعالى يا نوح من آمن فليكن له ما يشاء من غرضه
غير سبأ أو شلها فالطلاق على الرفع المراد به الدال عليه اعم من
ان يكون في يده او صفتا طالما هو الله تعالى وان كانا يجزئ
الشيء على الشان فيبهر من استغلبه وسلم ويعرف النسخ بامر
اي ثلاثة بحسب سدرك هذا اسم اخر لها اي اولها واخرها
ما ورد في النسخ اعم من ان يكون في يد من يريده بمنزلة
وفتحه او يكون بالي صحيح فكل كنت له بينكم ايما ولا عن
زيارة القبور لا تضعف اللام للشيء فزوردها اي الغيور
والها اي الزيارة المأمورة من الفعل والمغير ما يرونها
تذكر الاخره وتذكر الاخره يعين على استبعاد الزاد
للهجة اليها فيزهد في الدنيا وما عليها ويقف طول الامر
ويحسن العلم والامور يحرم على الامجاد الامانة وغير هاتين
الزاجرة والتواصي بالحق والخوف وهذا الحشر هو الشايع
والمنسوخ حيث فعلها والقالبان يكونا حديثين بينهما
فصل كما هو حجة حديثهم معا في حديثه فقول النبي
بالشيع جلد مائة درهم بالحجارة ويا الشايع والشايع
ليس هذا جلد ومنها اي من الامور التي يعرف بالشيع الى ال
فلا يرا حنا فيجزم اي الحديث الذي يجرم فيها الحجاب
يا نوح اليك السلام او بعد مني شاة خروقه لم تتركها
ولما في قوله يا نوح ومن نوحه من لا يتركها بان يجعل
ما عند ربه ويجعل من يتركها من طوبى الي الحديث فلو ادبر
فان اخر الامور من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك
الوصية بالرفع قل ان اسم كان وظهره اخر الانبياء او بالعكس
والوصو

الشايع مع

الشايع

والوصو بضم الواو اي ترك النسخ مما سمته النار اي
بلخته اخرجه اصحابه الشين اليها اربعة ومنها ما يعرف
بالشايع وهو اي ما لم يترك كثيره لاجل جح اليه تركه كيد
شده ان يتركه انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
انظر الحاحم والحجيم وحديث ابن عباس الذي صلى الله عليه وسلم قال
وسلم الحضر وهو ما لم يترك كثيره لاجل جح اليه تركه كيد
للاول لا يترك في سنة عشره الاول في سنة ثمان كفاي
الزاحمة وليس منها اي من الامور التي يعرف بها النسخ
سايرويه الصحابي المتأخر لا اسلام معا رضى
بالكسر للمنتقم عليه اي ما يرويه معا في حزم من تقدم عليه
لا حنا لكان يكون اي الشايع من سعد اي ما يرويه من صحابي
اخر اقدم من المنتقم المذكور او مثله بالنصب فارسله
اي احسنه للآخر وهو اي الذي صلى الله عليه وسلم وكذا في
ذكر الصحابي الذي روى عنه اخفاها وادبى عدا رسول
الصحابي وهو غير مرسل الشايع في حزم كما قاله حشر فيه انه
يكن ان يكون سماعه من من تقدم من مقدمه لاسلام او مثله ومع هذا
يكون حديثه شايعا لاسلام او يكتفي ان يقال ان انطوف اليه
الاحتياط لا يكون معارضا فلا يمنع الاحتياط لكن ان وقع
القرع على سماعه الا الصحابي له اي طوبى من النبي
صلى الله عليه وسلم في حزم في حزم في حزم في حزم في حزم
انه يكون اي حرمه من حزم في حزم في حزم في حزم في حزم
صلى الله عليه وسلم في حزم في حزم في حزم في حزم في حزم
اسلامه ورواه بعد اسلامه حزاما في حزم في حزم في حزم في حزم

تحتل من آخر الاسلام شيئا من النبي صلى الله عليه وسلم قبل
الاسلام لا يوجب ثأرا من دينه من متقدم الاسلام فهو راف
يسمع المتأخر عن النبي صلى الله عليه وسلم قبل ان يسمع
متقدم الاسلام شيئا آخر فالصواب ان يقول متقدم
تحتل شيئا من النبي صلى الله عليه وسلم قبل الاسلام مع موت متقدم
الاسلام قبل الاسلام المتأخر او مع العلم بان المتقدم يسمع
شيئا بعد الاسلام المتأخر تأمل انتهى ويمكن ان يقال ان تقع
المهم عن ذكرها لوضوح اعتبارها واما الاجماع على حكم شرعي
معارضة حكم آخر شرعي متقدم فلم يسمعنا شيئا من هذه
لا يفتقر ولا يجماع الا ان الاجماع هو اجماع الامم في الامور
حكمنا ان في رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا قيل في قبل
لا يلائم مقتدا العبد وقادة رسول الله صلى الله عليه وسلم
وبعد هذا ارتفع الشبهة بل يدل على ذلك ان في علي وجود
ناستخبره بعد الاجماع يستدل به على وجود خبره متبع
الشبهة كما ذكره السخاوي وحاصله ان الاجماع يثبت
لا يثبت ان يكون ناسخا لابي حبانته صلى الله عليه وسلم
فانما يثبت ان الاجماع قد جرحه في الاجماع على حديثه
يريد علم ان السند الذي عليه الاجماع ناسخ لاوله
الاجماع لا بد ان يكون مستندا الى سند نفوذ الحقائق والسنن
يجري فيها احتمال الجحاد والتقدم والمتأخر والتعويض
والتعويض وتكون ذلك بخلاف الاجماع فانه نص في المقصود
من مستند الاجماع قد يكون قياسا ومستندا القياس الغير
في وجه اليها هذا وفي كلام الشيخ اشارة لطيفة الى اعتراض

فعل

فعل في صاحب الخلاصة حيث قال وهذا النوع منه ما عرف بعض
النبي صلى الله عليه وسلم ومنه ما عرف بقولنا بعضا ومنه
ما عرف بالتاريخ ومنه ما عرف بالاجماع كحديث قيل ان
الجزء الرابعة عرف باسمه بالاجماع على خلافة والاجماع
لا نسخ وانا يدل على النسخ انما لا يستدل ان مشيع ما بالخلافة
اظهر فانه لا يلزم من علمنا بالاجماع علمنا بسندهم من حديث
او غيره فيصدق عليه انه ما يعرف به الناس ولا وجه لعدم
المعروف ذلك وان لم يعرف التأريخ ايتنا في تأخرها وهما
فلا يخلو اي العالمين احدا الا من اما ان يسمع من شيخ احدهما
على لآخر بوجه من وجود الخبر جازم في الخبر جعل الشيخ
راخا وفي الاصطلاح ان زيادة الامارة ما يتقوى به على معار
وقد سرقها الحازمي في كتابه التاريخ والمفسر حينئذ
الزيادة نسا وبلغتها غيره زيادة علمه بالمرحلة
سالمين كونه متنا اتفق علماء النسخة مثلا وهذا عندنا
واساعه وما يكون مدلوله الخطر على ما مرولة الامامة
لا يثبتها وهذا عندنا لا يثبتها وامامه او ما لا لا يكون
باسناد اتفق بالاصح مثلا وكون احدهما ساعا او عرضا
والآخر كتابا او جولة او سائلا وكون راوي احدهما
اكثر عددا من الاخر او له زيادة في حجة او فطنة دون الاخر
كما قالوا في بعض خلاف مما تقدم من انهم ذهبوا للصواب عند
علمنا الحقيقة لا يثبت دون الاكثرية والاصحية قال
تلمذه قد يثبت هذا املا معني له لانه ركن الخطر ضحية
تساوي الجحاد في الموت فاذ كان احدا من غير ارجح ان يتفق

منها

المقارضة انتهى وبهذا نفى كلامه ما قال في نفس الخبر حيث
 جعله تقسما ثانيا اذ المراد به اصل القول لا التقسيمات التي
 الموقد ناسخا للآثار في الخبر يكون ناسخا للقبول لوجود اصل القول
 قد سبق وان القول بخبره وان امكن الترجيح لعدم الخبر اليه
 اليه الجمع خبره لا اعتماد عليه ولا معناه باعتبار المتن واللات
 المتأخر وما في جوابه ما عتب بالشرح وان لم يكن الترجيح فلا ي
 فلم يتغير الخبر اليه بل يتوقف الحكم لانه فعليه دعما ما في
 المعنا من خبره ما ظهره التعارض ان لا يتعارض اليه في
 الواقع ولا يقع من انقضائه شيان في نفس الامر واقعاً على هذا
 الترتيب قال عليه مقتضى النظر في التاخير اولا لتسوية العارضة
 ان وجوده اذ لم يوجد الجمع ان امكن رفع الجمع على الخبر
 منتهى بخلافه وكذا في اعتبار النسخ والمؤخر عطف عليه
 والمجلة لقبير الترتيب وانما عدلنا عن الخبر في سبيل اليولية
 والبيان مع انه اشتمل على الاكثر الحسن في الحديث والشران
 كقولنا في الخبر له د ب العا ل ب وكيفية صلي
 الله عليه وسلم بل لا سلام على خبره شذوذاً ان لا اله الا
 الله لم يأت في قوله ما يرجح فانه لا يغير ان يكون بالرفع
 ساعداً للشران لعدم اليه خبره اليه بعد ان امكن
 الترجيح عن العمل به احد الحديثين حتى يظهر
 حكمه ويتبين امره وقيل ان الجمع ينبغي ان لا يحد
 منها اوفى من سداق وقيل ان الجمع لا يحد
 كما يفعل احد وذلك غلبا بسبب اختلاف
 روايات اصحابه عنه كما ذكره السخاوي وكذا

صنيع

صنيع ثالث واحد في سلام الرموز والتعريف بالتوقف
 اولى من التعريف بالنسبة قد علمنا شذوذاً في الاصل
 من ان المبدأين اذا تعارضتا سقطا اي لا يقط
 حكمها وهو يوهو الا ستمر مع ان لا تليس كذلك لان
 سقوط حكمها اذا هو لم يظهر ترجيح احدها حينئذ
 ولا يلزم منها ستمر بالساقط مع ان اطلاق التساقط
 على الامم للشرعية بخلاف عن ستمر امام السنية
 وما ذكرنا عليه من التخليد لقوله لان خلفا ترجيحاً خفياً
 على الاخرى هو بالنسبة للمعسر قبل الاول في الخبر
 في الجملة الواضحة اي ان الشذوذاً الموقد في النسخ
 يقال مرصه ام وثبت وقيل اي الحاضرة سميت بالان
 الرهن هو الخبر لقوله والمراد به ستمر فيها لا فيما قبلها ولا فيما
 بعدهما مع اختلاف ان يظهر خبره كما خفي عليه
 فان تعلق فوق كل ذي علم علمه واسد العلم من المردود
 لما قرع من اقسام القول شرع في انقضاء الردود لوجود
 الرد اليه مقتضاه وهو حرمه العمل به اي الرد وحكمه
 الترتيب عليه فلاها الجدة وحده اما ان يكون اي المردود
 يعزوه او موجب ردّه وان دفع حاقاً له ليدفعه يقال
 عطفه ان الشرح غير معزول اصل انتهى فكان ظاهر
 مراعاة الحائرين ان يقول بدون العطف موجب ردّه
 اما ان يكون بسببه ولا يظهر اناس معقولين لا ي
 اي ما وجب ردّه اي واجب الرد كما ان يكون لسقوط
 باللام وفي نسخة بالموعدة وتطبيقات السير والفرق

هذا الظاهر ان السقوط بعد هذه المصنفات ان كان السقوط
معني ما يسقط كما يشعر به قوله فيما بعد ان كان ما يتبع
وان كان معني السقوط ملاحا حجة اليه في المبدأ السقط
ما لم يكن التلازم له سقط فليل تمامه وكذا سقط
الناس ما يسقط منها عند الفرج كان اربعة بالسقوط
ما يسقط فغير الجريد وان كان معني السقوط لا
حاجة اليه قال محقق في جواز ان يقرأ على صيغة اسم
الفاعل كما صح في بعض النسخ ان ما وجد رد نفسه
وكذا ما يتبع واستثنى له كما تسقط او باعتبار احتمال
على كونه مفروضا بالظن هذا معني قوله يسقط او ظن
وعلى التقديرين قوله موجب الرد عطف تفسيره للمردود
ولذلك انما تقول بالموجب بالفتح مصدريه اي وهو الرد
اسا ان يكون لسقوط وظن وفيه انه حينئذ هو المردود
او يتولد اللام في السقوط اية والعزم موجب الرد الكسر
اسا السقوط فاما السقوط فغير ما ذكر انتهى وفيه ان مصدر
الموجب هو ايا يحا بالواو موجب وان خبر المردود على كل
حال اما ان يكون وخاص الكلام انما يجب الرد
بسيبه وهو مضاف صفة القول اعني العدة والاضط
وغيرها اما ان يكون لاجل سقوط او بسبب حذف فليأت
اي على اختلاف انواع الحذف كما سبق او ظن في راوي
من رواية شاذة على اختلاف وجوده الظن مما سلك
اي من ان يكون اي الظن على خلاف الوجود لا يجوز
الي ديانت الراوي او في شذوذه قوله اعني ان من قوله

على

على اختلاف وجوده الظن لكن اعني الثاني عن الاول
ما ساجد به بخلاف العكر فاسم فالسقوط اي الحذف
اما ان يكون من مبادي السند او ايلهم من ينفق
مصنف في المادى للتعريف والثانية اشياء واشار
المعنى في الشرح اي تقدير مصنف والمعنى انه شذو من نص
مصنفه اي من ان يكون مخرجا او غيره وسما كان السقوط
من المبدأ فقط كما في الصورة الثالثة من الصورة
المذكورة للمعاني كما سلك في اولها وما بالسقوط من
الاولى كما في الصورة الثانية او من الاخرى كما في
الصورة الاولى او من خبر اياها استاد الاول اي است
فكانه اشادا الى ان العدة اتحادا لها اشاد في السند والمادة
ان يكون السقوط من خبر السند فقط بقرينة المقابلة
او يقال المردود من مبادي السند ما يناد له المادى
عرفا فيكون جميعه المادى مع حدة الاول لا كذا بعد
الثاني في خبره الاخرى او غير ذلك للمادى من غير شرط
الاولى والاخرى او من غير ذلك المذكور من المادى
المقتضى والاخرى اول وهو ما يكون الحذف من مبادي السند
ويجوز لغريب المادى خوفه المعلق سواء كان الساقط اي
الحذف واحدا ام اكثر في نسخة او اكثر اي على التوالي
والاكثر من ان يكون كل السند وبعضه كقولنا التباري
وقال يحيى بن كثير عن عن الحارث عن ثوبان عن حمزة
قال اذا قلنا لا تخطركم انه الصلاح عن بعضه واقره
فقال ان لفظ التعاقب وحده مستلزم لغيره اذ كان

ط

سده الساده واحد او اكثر حتى ان بعضهم لم يتعلم في عرف
 كل المساده انتهى ولم يذكر المزي في كتابه الاطراف
 في التعليق بل ولا ما اقتضيه من عدم الصواب في بعض
 مع كونه مرفوعا ولم يشرط صيغة الخرم وبعده اخذ
 من مذهب من تاجروا من ان المصالح والنوع والمقري
 في التعليق عندهم يكون بصيغة الخرم كماله فلا بد وروي
 فلا بد وبصيغة الترخيم وكذا في كماله ان المصالح
 ولم يلاحظ التعليق مستحلا فيما سقط منه بعض حال
 الاستدراك من وسطه وان امره ولا في حاله فيه جزم كروي
 وبذكره فانه كان التعليق ما خرد من تعليق الحمار وتعلق
 الطلاء ووجهها ما يشترك الخبير من قطع الماتصال
 واستبعد الله احد من تعليق الحمار ولعل وجهه
 ان الطول من واحد هما في تعليق الحمار باق على حاله
 غير ساقط بخلاف تعليق الحمار وانما علم وبسببه
 اتم التعليق وبين المفضل الا ان ذكره عموم وخصوص
 من وجه فيه نظر لانه المفضل قسم من القسم الثاني
 المقابل للعلق فيكون انما متباينين اللهم الا ان يقال
 المراد من قوله المتساوي وغير ذلك انما هو المعايير مطلقا
 لا بالبيان والتقسيم اعتباري لا عيني في الاختصاص
 مستفادة وتقبل المراد من عموم جميع المعلوم في
 بانها بانه قوله مع بعض صور المعلقه الظاهر انه اراد المعلوم
 والمعلوم من وجه يجوز الاجتهاد في وصفه الا في قوله
 كسب من حيث ان قوله من حيث تعريف المفضل بانه مفضل
 منه

سده اي من سنده انتباه فصلا عدا اي على التوالي
 من اي موضع كان بحيث مع بعض صور المعلق وهو
 فيما اذا كان الساقط العين فضا عد من مادي السند
 وتوضيحه انها مجتمعتان حيث اسقط مصنف من مادي
 السند اكثر من واحد على التوالي وبصدق العلق بدون المفضل
 حيث اسقط مصنف واحد او اكثر لا على التوالي على العكس
 حيث اسقط مصنفين فصلا عد مع التوالي من الاوسط
 لان المادي واسقط ما شئت غير المصنف وهذا مع قوله
 ومن حيث تقدير المعلق بانه من تعرف المصنف اليه
 من مادي السند فيعرف المفضل منه اي يصدق العلق
 بدون العلق وهذا يصدق المعلق بدون العلق فيكون
 يكون الساقط واحد كما علم من قوله سواء كان ولا تركه
 ولم يذكر صدق المعلق بدون العلق وانما وجهه في
 ثبوت العموم من وجهه قال تليده لا يقع الا في ثبوت
 ولا يقع من حيث صدق العلق بحذف واحد في الصور
 التي اختلف فيها وبوجهها والله تعالى اعلم ان تصوير
 المفضل الخرم من ذلك يجوز ان يكون الساقط من الاوسط
 السند او من مادي السند لان مصنف من صور المعلق
 ان يحذف مادي السند فيعرف المفضل من مادي السند
 صاير عليه ويسمى او يقال فكل رسول الله صلى الله عليه
 وسلم او فعله من غير ان يكون له في المصنف او غيره في
 ان يحذف من حيث هو بالاعمال على المصنف فيتعلم للعلق
 ان لا يسقط جميع السند الا المصنف في التعليق وان

او الام التابيع والصحابي معاً اي مجتمعين قيل ولم
 يستثن الثاني فقط مع انه لم يشترط التوالي في العلق
 فنصف ظاهر من حيثية عليه هذه الصورة التي تحذف اخره
 اي الصحابي واوله ايضا بناء على ان معنى المرسل ما سقط
 من اخره ما بعد التابيع اي بذكر التابيع يحذف ما بعده
 فيبقى ان لا يكون العلق كذلك بمعنى ان المقابلة وفيه
 ان المرسل هو ما سقط من اخره فقط كما مر فلا يشترط
 المرسل هذه الصورة التي تحذف اخره واوله فتكون داخله
 في العلق ومنها ان يحذف اي مذهب من حدس
 ويصنف على حسب ما في من فوفته فان كان من فوقه
 فتشتمل لك الحذف اخره اما اذا كان تحتها فانه
 يعلق انتافا فيجوز عده من صور التعليق بالاختلاف
 فقد اختلف فيه في ان هل يشتمل تعليقا او لا
 والصحيح في هذا ان لا تشتمل اليه في حمل الاختلاف
 ان لم يطرئ تعليقا ام لا انفسه وهو هذا فان عرف
 بالنسبة ان يتراس من اية الحديث قاله التلميذ او الاستف
 اي بالسبب السام ان قاله لك اي الحد مدلس
 شتمه باللام المصورة وهو الذي يعاد لك كترجي
 الحديث فتنسب بعبارة بعبارة الجمل اي حكمه ليس
 ولا اي واما لم يعرف ما بعدها ان مدلس تعليقا اي
 فعله ومذهب معلق وهذا يدل على ما بينه العلق
 التلميذ وجعله معلقا بغيره فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا
 فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا

حتى

حتى يخرج المدلس انما ذكر التعليق في قسم المدرد
 اي نوح ان بعض اقسامه مقبول فيحمل تحال
 للمردود في ان يكون الراوي المدرد غير معلوم بالمدلس
 والضبط وقد حكم بصحة اي المعلق او المدرد وهو
 اقرب لقول ان عرفه اي المدرد بالمدلس والاضبط
 بان يحكي مدلس اي موصوف بالمدلس وبشبهه او كبشبه
 من وجه اخر اي شرط اخر فلا يصح حمل المعلق فتمت
 من المدرد وهذا لجميع فان قال اي راوي المعلق
 جميع من احذفه فانه جاز ان يحصل مسألة
 التمدد على الابهام كان بغيره الراوي اخر الثقة
 وفي نسخة نصبت المسألة ان كانت هذه المقابلة
 او المسألة فكلها جازة نافضة منها في ما جاز
 حاجتك وعنده الجمهور منهم الخطيب والفقير ابو بكر
 الصيرفي لا يقبل اي المسمي في ليس لاحواله يكون
 ثقة عنه دون غيره فاذا ذكره بغيره قاله التلميذ
 وليس هذا بشيء فانه تقدم المخرج الموهوب على التمدد
 المصروف وان التمدد لا يصح على المسمي المجهول
 فلا يقبل لكن قال ان الصلة هنا اي في هذا
 للمخبر ان وقع الحذف في كتاب الترمذي صححه
 كالصاري ويحمله على ان اي الكتاب او صاحب
 فيه اي في التعليق بالمخبر اي بصيغة الجزم كذا
 وراه وروى فلا بد ان يكون المدلس في التعليق
 دل على التماسه بالوصف المذكور على انه انما

ثبت استناد اي المعلق عنده وانما حذف لغرض
 من الاعراض كما اقتضت هذه الالفاظ استناد
 معناه في الباب ولومن طريق اخر فثبت بالتعليق عليه
 اذ لم يسمعه من غيره بعد العاد او سمعه في حالة
 المذاكرة فثبت بذلك الموقوف بين ما حدثه عن مشايخه
 في حالتي التحدث والمذاكرة واحاديث المذاكرة فلما يمتنع
 بها او يثبت ذلك على موضع يوهن تغليب الرواية التي
 على شرطه او غيره لك من الاسباب التي يجب ان لا
 الانتطاع كانت تكون الراوي ليس على شرطه وان كان
 متقنا ومجربا في ذلك وما في فيه لغير الخبر من ان يثبت
 فيكون ابروي مجموعا فغيره مقال اي قوله كثير او محال
 اختلاف اقواله او ثبت امثله ذلك اي اوردتها
 وانما ثبت في حق العبارة او ثبت ذلك ما مثله
 واثبت في المتن بضم النون وفتح الكاف اسم كتاب
 المصنف يستعمل على غير اصله كما ورد بها على الاصل
 قلت هذا ايضا في غايته من الالهام مع انه لم يشر
 وهذا الاستدراك فان الجمهور اذا لم يعلموا التصريح
 راوي المعلق ما في جميع من احذفه وكذا قوله يكون
 حديثي حديثي التثنية كيف ينبغي ان يكون من التثنية صحة كلامه
 ويذكر في غير هذه النسخ ولا يصح ما في نسخة صحيحة ام لا فان
 لم يرد في ذلك من قبل فاشق والبيان انه لا يثبت له
 حديثه من الاعراض سواء ذكر مصنفه في الخبر او
 بغيره في الخبر فيصير في صيغة الجمهور لا بعد من المعلوم في قوله
 منقول

منقول لا يثبت بعد من هذا حيز المصارفة قال الله عز وجل
 من التعلين ولما في القول التجاري في غير موضع من كتابه
 وقال في فلان وزاد ثانيا فلان توسع كذا لك بالتعلين التعليل
 من حيث المظهر المفصل بحسب المعنى وقال اذا قال اقول
 لانا على قاطع انه ذكره للاستشهاد باللاحق قال
 وكثيرا لم يغير الحديثون بهذا اللفظ عما جرى بهم في هذا الكلام
 ولما ظروفا واحاديث المذكرات قل ما يتحقق بها ورد ابن
 الصلاح في هذا القول من حيث انه مخالفا لما قاله ابو جعفر
 ابن احمد النيسابوري انه قال كلما قال التجاري قال لي
 او قال لانا فهو عن منا وله وذلك انه ابا جعفر اقدم
 من واعرفه بالتجاري وفيه كذا هو والثاني اي من قبل
 السلف وهو ما سقط من حقه اي انما ناه من بعض
 الميم اي صحابي كان بعد الثاني وانما يثبت بصحابي
 فان الحديث الذي حذوه منه الحديث هو المرسل وهو
 ما حذوه من الارسال بمعنى الاطلاق وعدم المنع قوله تعالى
 ارسلا الشياطين على ان كان من كلام المرسل اطلاق الاستد
 ولم يبق منه برأ ومعه ومن قوله ما قد مر سال اي ربيعة
 السير كان المرسل السري في حذف بعض استاده اذ لم يزل
 جا القوم ارسلا اي متفرقا ان بعض الاستاد منتظم من نفسه
 ومودته ان يقول الثاني هو ان ذكره ان لا يثبت له الصحة
 وحال المصنف كانت جملة آية عن غير من ابراهيم
 وسعيد بن المسيب ام مغيرة وفي نسخة ابو مغيرة امان
 لم يلق من الصحابة الا العدد اليسير والقي جماعة مع ثوبان

كثرت

روليت من التبعين كيجي من سعيد الانباري ذكره
 السجادي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا او فعل كذا او فعل
 بصيغة المجهول بحذف كذا او كذا لك اي مطلقا
 لله صلى الله عليه وسلم من الرواية السماع والجماع والجماع
 والجماع فلا ريب والبرهان غير ذلك مما يستلزم الحذف نحوها
 وهذا هو العمد وقينه بعضهم بالكبير وقالوا لا يكون
 حديث صفا للتابعين من رسل الله منقطع لانهم لم يلقوا
 من الصحابة الا الواحد والاشيق فلكثر روايتهم عن التابعين
 والحدود الاختلاف اشارة الى العلاج بتولية وصورته
 التي لا خلاف فيها حديث التابعين الكبير وقال المصنف ان
 التقسيم بالكبير صحيحا عن احمد بن محمد قال في المجلد
 الذي قيل اذا اعتقد ما لا يكون من روايت التابعين
 الكبير ولا يفر من ذلك ان الانبياء ما رواه التابعين
 الصغير من رسل الله اطلقا القضاة والفقهاء على قول
 من روى التابعين منقطع كما اذا وقع في محضه كرسول
 الله عليه وسلم وكذلك قاله ابن الحاجب في محضه كرسول
 الله صلى الله عليه وسلم في الحديث صلى الله عليه وسلم
 اتهم به ذهب الغلب لكن قال ان التبريد بوصف بالرسالة
 من حيث الاستعمال واية التابعين عن النبي صلى الله عليه
 وسلم وقال الحاكم وغيره من المعتمد من الرسل في التابعين
 من رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخلاصة
 ان المرسلي في اصطلاح المعتمد ان يترك التابعين في
 يثبتون رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه ترك الراوي
 واسطة

واسطة بين الراوي وقدر اليه منقطعاً فان ترك اكثر
 من واحد فهو المرسلي بالمعنى عندهم والكل ليس مرسل
 عند الفقهاء الامويين وفي الجواهر لقاعده في المرسلي
 وهو من التابعين الصغير قاله النبي صلى الله عليه وسلم
 بالمشهور عند من يقتضيه انما يعني مرسل كالتابعين الكبير
 قيل مطلق انتهى ومنه يعلم ان التابعين اذا لم يكن كرواية
 عن الصحابة متصلة فادرك الحديث فيمنع ان لا يكون
 الاختلاف في كونه منه قطعاً كما اشار اليه السيد محمد الذي
 التحدث في حاشية المسئلة عند قوله وعن الاعتراف قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم افه العلم السنان
 الحديث رواه الدارمي مرسلات قال لا يراد بالمرسل
 هنا المعنى اللغوي وهو الانقطاع عن الاعتراف بالسمع
 من بعد من الصحابة وانه ثبت سماعه من الرسل كرسول
 المعنى اصطلاحاً انتهى في تصحيحه ان مقتضى الاختلاف
 في انما يعني الصغير هو ان روايته عن الصحابة بقلب
 ما ذكره في الحديث انما يكون مبنياً على الغالب فاذا تحقق عدم
 روايته عن الصحابة فلا وجه للاختلاف في كون حوته مرسل
 بل يكون منقطعاً قطعاً لا يوجب العلم وانما ذكر اي المرسل
 في قسم المردود من ان المعتمد على الجمع عن الصحابة في
 الصحابي وهو لا شك انه ثقة وذلك اقل من جهود العلماء
 ان المرسل مطلقاً بناء على الظاهر من حاله وحسن الظن
 به انه لا يروي حديثه عن الصحابي وانما حذفه من
 من الاسباب كما اذا كان يروي ذلك الحديث عن جماعة من

العباد لما ذكر عن الحسن البصري انه قاله انما اطلقنا اذا
 سمعتم سبعين من الصحايق وكان قد جردت اسم على
 رضى الله عنه بالخصوص من ابي الحسن العتمة الجرد بحال
 المذوف الى في الجملة لانه يحتمل ان يكون اي المحدثون
 صحابيا ويحتمل اي احتمالا لا يبعد اولد انما اعني المحدثين
 من الاصوليين ان يكون ثانيا بعبارة ما يبع من هذا الحديث
 ويحتمل ان يكون تعبيره بالرواية عن الصحايق وعلى الثاني يحتمل
 ان يكون كسفا لعدم تعبد ههنا بالرواية عن الثقات فاما
 على الاول فتعبد جرد لاد الصحايق ككل عدول وعلى
 الثاني اي على تعبد يكون الثاني تعبد يحتمل ان
 يكون حمل اي اخذ ويحتمل عن صحابي ويحتمل ان يكون
 عن باخر وعلى الاول ايضا يحتمل ان يكون المراد
 ذكره في المردود وعلى الاول ظهور المردود به فلا حاجة
 الى بيان الاحتمالات فيه وعلى الثاني وهو احتياكي
 الثاني ككامله عن شايي لم يرد وجود الذي يبع الاحتمال
 السابق وهو احتياكي لكون الثاني ضعيفا او ثقة
 فالغاية التقدير اما اولهما او الثاني في اختيار
 لعدم اخر ويرفع احتمالهما بالتجوز العقلي في اختيار
 قال لا اله الا الله كاي مع قطع النظر عن الدليل النقل
 الحاشي فانه وقع ما قاله عليه السلام من ان العقل ان
 يكون بين الثاني والثاني صلى الله عليه وسلم من لا يتناه
 كسفا وقد وقع التناهي في الوجود الحاشي فيكون الثاني
 استلزامه لشيء والظاهر انه اذا دللته والي بالامانة

له ما لغيره اذ من لم يلج عبادة العقل ان الانسان
 ادم عليه السلام امرتناه فكيف الى شيئا من اسرار الله
 فانه انه يتعبد اما بالخير والتعبد الى اعتبار غير محصورة
 عندهم يتفرق بينه المبالغة فيقول ولما لا استمر الى التسليم
 الحاصل بالثقل النقل والي اليه في التبعيد الى شئ
 او سبعة قال يحتمل ان لا يرد او يبعين في كل شيء هاته
 ان او هذه يحتملها او حاشا له ان اختاره ان او يبعين في كل
 نقل التبعيد عن انه قال او حاشا له لان السند الذي ورد
 فيه سبعة نقل اخفوا في واحد من هو صحابي او تابعي
 فانه ثبتت صحيفه فاما التابعين ستة والاشبهة وهو
 اي هذا العدد اكثر مما وجد من روايته بعض الباعين عن بعض
 واعلم ان كون المرسل حديثا ضعيفا لا يخرج به انما هو اختيار
 حاشا من المحدثين وهو قوله الثاني فحي خطا يفتقر لبعض
 واصحاب الاصول وقاد كما كان في المتورع والى
 حقيقته واصحابه وغيرهم من ائمة العلماء كمد في المتورع
 عنه انه صحيح بخبره بل حكى ان خبره ارجح من التابعين
 على قوله وانه لم يأت عن احدهم تناكده ولا عن احدهم الا انه
 يبعدهم الى انما يأتين الذين هم من القرون الفاضلة
 المتوحد بها من اشاعه من اسد عليه وسلم الخيمة في
 بعض القايدين فيقولون فيقواه عبد المسد معلا لان من
 اسد فقه اهل الكوفة من اسد فقه تكفل له وهو اهل الكوفة
 حاله فان عرف من عمادة التابعين انه لا يرسل الا عن نفسه
 فيرجح هو بخبره الى على انه اي التوقف اي في قوله

ووجه ويرد على المصنفين في الاستدلال جعله قسما
 من المردود العظمي في هذه المسئلة لاختلافه
 ان يكون نقطة عنده لا في نفس الامر كذا قيل وهو
 غير صحيح اذ الكلام مبني على فرض انه لا يرسل الاعداء
 في هذه المسئلة من ادبها بالتمتع في نقطة لا بناء على قوله
 فالصواب انه يقال لمبا احتكاك انه يكون لهذا
 الاستدلال بخصوصه من غير عاده وقاله شارح الى
 التوفيق انه لا يقبل ولا يخطأ هذه ضاف للموقف انه قوي
 بغيره انه واما انه قد يكسر انه فله وجه وهو ان
 التحليل انما هو لعدم القبول المستلزم لعل عدم
 الرد وهو حقيقة الاختلال ان لا يصح الاستدلال بعد
 المحذور انما هي اشارة وهو احد قول احمد بن علي
 المشهور عنه وانما فيها وهو قوله المالكين والوكيين
 في رد على المصنف انه لا يصح جعله قسما من المردود وذا
 على صريح هذا هو بغير كل ايدى المرسل طرعا قال
 تلميذه الاول تركه او شاعره قول المالكين والوكيين
 عن قوله الشافعي وبوجه الاطلاق له سوا عرف من عاده
 ما ذكره اوله في الف باعده لوكيين والمالكين انتهى
 فالظاهر انه اراد بقوله مطلقا سوا اعتقد بحتمه
 من وجه اخر اذ لم يقصد بيمينه بغير قوله في قوله
 الشافعي بغير كل ايدى المرسل طرعا بل يقتضيه
 اعتداله ما عدا المجهول بيمينه من وجه اخر
 اي استاءه اخرى من اي بغيره الطرق الاولى

وفي

وفي نسخة الاولى لان الطرقتين لو لم يردا لم يردا كان
 اي الثاني او مرسل او كان الثاني صحيحا او قسما
 او صريحا ذكره الشيخ كبريا في شرح الترمذي اذ لو لم يرد
 اي في الاستدلال الاول نقطة في نفس الامر وفيه علة
 الاولى انه اذا كان الثاني مرسل ايضا لا يظهر وجه الترجيح
 او الضعيف لا يفي في الضعيف غير نقطة الطرق الضعيفة
 قد تنوير ترجمه المحدثين لغيره والثاني اذا اعتقد
 مستدوا المسند هو المعتمد ولا حاجة الى المرسل اللهم
 الا ان يقال المسند قد يكون ضعيفا وبانه لا يسلط
 وصلاحيته للاحتجاج وقد يقال انما دليلان اذ المسند
 دليل براسد والمرسل بعضه ويصير دليل اخر ترجم
 بها الختم عند معارضة خبره ليرسله طريق ترجم مستدوا
 ونقل ابو الرازي صاحب شرح الاسلام من نسخة
 الهاججيا لوحدة الخيم نسبة الى راجحة ليدار في
 من ابا الوليد سليمان بن خلف الامام المصنف ذكره في
 القاسم بن المالك ثناء الراوي اذ كان يرد على الشافعي في بارة
 وغيره اخرى لا يقبل برسله اتفاقا اي اذا عرف من
 حاله انه غير ملتزم بان يرسله عن نقطة فلا يقبل برسله
 ولا ملاذ المصنف حاله في برسله فينبول اتفاقا عند نقطة
 والمالكين قالوا في الثالث استدل الشافعي ان الثاني
 ضعفه لزمه من قبل وهو المصنف وقوله من اقسام
 السقط اي المردود ضعفه اخرى والخبر انه كان اي
 بائنين اي حاصلهما فمما عدا اي كذا ما يكون رابعا

على

على

عليها مع التوالى المثلث بشرط الموالاة في موضع السقوط
 فهو العضل الذي في القسم الذي في الشا دة ذلك هو القسم
 بالعضل من اعضله أي اعياءه فهو محتمل به أو فيه أي محتمل
 فكان الحديث الذي حدث بنا عضله وأحياءه فلم يتفق به من
 يرويه عنه قال السخاوي في شرح الألفية هو لغة في العفة
 من الرباع المتعدي يقال اعضله فهو محتمل وعكبل كما سمع
 في اعتدات العرب وهو غنم معني عقد وأعله المرص هو عليل
 معني وصل وصبل معني فحل أنا استدحل في المتعدي كذا العضل
 المستغرق التثنية في حديث ابن عبد الله قال ثارت كذا كذا في
 الجوال وجهك وعظمي شاك فاعضلت بالكلين فلا بد ويا كيف
 كذا في الحديث قال أبو عبيد هو من العفا لا من العفا الذي لا يقو
 له صاحبه انتهى وكان الحديث الذي حدث به لعضله حيث ضيق
 الحال عليه من يورديه اليه وحال بينه وبين معرفة روايته بالتعدي
 أو الجرح ومنه وعليها الحال وسكن ذلك الحديث معضلا لعضله
 الراوي به كلامه قال الشيخ ذكر ما واصل ان العضل يقال
 للشيء الرابسا وهو كسر الفاء أو بفتحها على أنه مشتق من
 عليه شيئا انتهى وقال ابن الصلاح أصحاب الحديث يقولون
 اعضله فهو من عضل بفتح الصاد وهو اصطلاح مشكل
 إذا أخذ وجها من عضل فجاء العين لا يأخذ من ثلاثين عدي
 بالمعنى وهذا لأنهم سمعوا وقاله بحث فوجدت له من
 قوله امره بضميل أي سفتاق منه تد فهو فصيل عدي فاعل
 يدل على الثلاث انتهى وقد يقال انه اعضل معني استغرق
 لأمر وأما المتعدي فهو محتمل لغيره في اشتكاله المأخذ باق
 غير

المناجاة

غير منفع فالأولي ان يقال ان من اعضله معني اعياءه ففي
 القاموس عجل عليه ضيق وبه الإمالة كما في عضل
 وعضله وتفضل الدال لا طفا فاعضله هذا في الإمالة
 العضل كما سقط من سده أشان فضا طه المتري لا يرويه
 يفتقر فيه التوالى ولا عدم كونه من المملوك ولا أن يكون من
 صنف وكذا في التفتيق وفي الجواهر قول الرازي
 كقوله بلغني عن الههرة انه سئل اسهل له عليه ولم
 قال كذا البسم معضلا عند أصحاب الحديث انتهى فلا والله
 العضل من اقسام المرد ولا من اقسام السقط فنه وقابل
 واللا أي وان لم يكن كذلك اعني انه لم يحصل مجموع ما ذكر
 في العضل ما كان السقوط ضمن غير متواليين
 موضعين يحد تأكيده والأفعول التوابع لا يكون إلا في
 الموضعين مثلا فهو المقطع والأنسب تأخير قوله فهو
 المقطع عن قوله وذكر ان سقط واحد فقط أو الكسر
 من أشهر لخص بشرط عدم التوالى فالله لم يفسر بالسقوط
 منه واحد مقطوع في موضع ما سقطه ما أشان بالسقوط
 منقطع في موضعين وهكذا انه ثلاثه واحد في أربعة
 ففي أربعة ثقله التمسك في كذا وثلاثة في كذا المجموع
 انشأ الانشائية فضا عدا أن يكون واحدا أو اثنين
 التوابع من اثنين أو من أكثر اثنين كذا ذكره الأوسط في
 فلا يكون الحارة إلى الطرفين ثم ذكر الطريق بعد قوله
 فهو السقوط لا يتلوا عن غيره وما قيل من انه انما يحصل
 في الموضعين التوابع التوابع في العربية ان الذي يرجع

الى التقد واذ اسره به وعطف عليه بقوله وكذا إشارة الى
 تصور عبارة المتن مردود بانه علي يقتدر تسليم ذلك
 في امثاله هذه المواضع ينبغي ان يدرج الاكثر من
 اثنين بلا نزاع في التفسير ويعطف عليه الواحد فقط
 بقوله وكذا الخ وهذا لا يصح الذي ذهب اليه الجمهور
 ومنهم الخطيب بن عبد البر وغيرهما من المحدثين ان
 المنقطع مالم يقتض له سادة علي اي وجه كان انقطاع
 سواء ترك ذكر الراوي من اول الاسناد او وسطه او آخره
 حيث شئت والرسول والمفضل والعلق الا انما كثر ما
 بالانقطاع في الاستعمال رواية من دون التبعين
 الصريح كما لك عن ابن عمر قال الحاكم هو المختار فيه
 قبل الوصول الى التتابع رجل سواء كان محدثا او محدثا
 بهما كما لك عن رجل عن ابن عمر هذا زيد في الحديث
 وقيل هو ما روي عن تابعي او مرده منه فلهذا لا يفعلا
 قال النووي وهذا غريب متعسف بعيد فانه هذا هو
 المقطوع المنقطع من تقسيم ثلث ان السقط بل مردود
 باعتبار السقط ان السقط ان في الشرح زيادة ضرب
 لانه سبب لعدم ايراد المتن من الوضع الى النص لا تكلف
 بل يتعسف كما سبق والمعنى ان الحديث من الاسناد قد
 يكون واحدا يحصل الاثنان الى من الحديث وغيرهم
 في معرفته اي يعرف كل واحد يكون الراوي له البلية
 وفي نسخة ثالثة لا يجلد بمثل ما يعارض من روي عنه
 اي لم يدر كونه وقوله مثلا قيل لم يعارض فيه انه قد

اذا ادرك عصره لكنه لما احتج به وكذا قاله الشافعي قوله
 يحصل الخ مع قوله يدرك الخ تكاد انتهى وفي ان الشرح
 يقتضي الوضوح بهذا الصلاح في التفسير او يكون كان
 اظهر ان بقوله قد يكون خفاء فلا يمكن له الا البلية
 الخفاق بخبر مائة سنة بدستجة اي الهرة المطلق
 على طريق الحديث اي ناقصا لمعرفته رجلا لم يوصف
 ثمة ومسطا وغير ذلك وعلى ما ساند اي من النظار
 ولا انقطاع وبخبرهما من العلل الفارقة في التفسير والاول
 اي من نوعي السقط وضوالا نحو يدرك اي يعلم بعدم
 التلا في آية الاجتماع بين الراوي وبين شيخه اي على زعمه
 لكونه علمه للادراك ان يكون الراوي لم يدرك عصره
 ان بعض شيخا وادركه اي عصره لكن لم يجتمعوا وليس ثمة
 له منه اي والحد انه ليس للراوي من خبره على تنه برادراك
 عصره اعازة ولا وحدة كما سيأتي تفصيلها واما اذا ثبتت
 اعازة او وحدة على تنه برعدم الاجتماع فانه
 يثبت جسيمة تلافيعا يوجب بنفسه معتبر في عدم
 التلا في كان عدم من العاصح لا يخالو عن خفاء فكانه امر
 اضافي ومن شرا بين احكام الادراك المذكور لم يحصل
 لك احد على الوجه المستطوع احتج اي في هذا النص الى التلا
 وما لم يدر وساقه معناه لتفسيره من مواليد الرواة
 جمع مولد وقوله الولاءة ووفيا انه بكم البلاء وشبهه
 التسمية انه اتساعا منه وكذا امكنت حياتهم ومما تم
 واوقافه عليهم ان يحد يحد وادخلهم الى السماع وقد

افتتحه اقوام ادعوا الرواية عن شيخ ابي كسيه في ظاهر
الكتاب كذب دعواهم استنادا ونوع جواز الاستدلال
عن كعبته الافتتاح وسببه وبجمل ان يكون صفة
الشيخ بنقته من غير ايد كذب دعواهم بالسبع منه في
الشيخ والتمس التناهي وهو الحق الظاهر في قوله
السط لغير المدرس فيخ اللام قال تليده انتم السقط
والمدرس اشقاد الذي وقع فيه السقط فلا يكون المدرسا
التي هو واحد في المدرس وهو ما يقع في الاسناد والشيخ
الخرابي في الشيخ وهو ان يصف به مما لا يعرف به كماله في النوع
او كونه او ينسب اليه الشيخ وهو ان يصف به مما لا يعرف به كماله في النوع
المادة وهو ما كان له ذلك افتقر عليه هذا وقت
تقديم الحاد من التفسير يصف على الاقسام الخمسة
من التسمية الاول ما على ظاهره فان ان يذكر التسمية
ويذكر التسمية بالاسناد اعني ايد كعبته كل منهما ما لا يوجد
في الاخرين من الاقسام هي ايد كعبته التناهي في كذا
بالمدرس في الرواية التسمية من حرقه او في سماعه
لحدث من لم يجد في ايد كعبته التناهي في كذا
ولم يلا ايد كعبته العيب الذي في سماعه كان اظلم
عليه الامر وهو في الاصطلاح راجع الى ذلك من حيث
اذن اسقط من الاسناد انما فقد غلط ذلك الذي
اسقطه وادعى التسمية لا يتناهي بعبثه وهو وكذا
توليس الشيخ فان الرواية يعظم الوصف التسمية بل يعرف
الشيخ او يفي الشيخ بصفة بغير التسمية كما حقه
البقائي

[illegible]

لا تدليساً وإنما كماله من وقوع الحديث المدلس بقدر ما
 هو كذب قائم إذا وقع من المدلس أي ممن وقع منه التدليس في غير
 الصورة حيث بلغ ما خرج له من مقبول إذا كان المدلس قد لا يحل
 سحر من حدسه وهذا معقوله وحكم من ثبت عنه
 التدليس أي إيماء الاستدلال بمتابعة الخبر السامع إذا كان
 عدلاً ولا يحكم بمتابعه إذا لا يقبل أي الحديث من أي
 من المدلس ومن أجل تدليس إذا صرح فيه بالحديث
 أي بين السماع فيه بحيث زال احتمال الانقطاع وأما ما ينفذ
 بين الاتصال وبين صريح فيكسبت وحديثاً آخر فافهموا
 بحيث لا يعلو على الأصحاح التدليس كذا قالنا هو محتمل
 نظراً لاهتمامنا وحكم من لا يسماع بل ينفذ محتمل إذا صرح
 في صريحه بالاهتمام قبل دفعه يقول عليه السلام لا تدليس
 بينه ولا لا يقبل مناهيلاً قوله في من الحديثين
 فلفظها من عرف بأركان التدليس وتوفر هذه الأركان
 مردوداً إلى الرواية بين السماع والتدليس في صريحة
 في هذا الحديث أي في غيره من أحاديثه قال الشيخ في
 هذا الحديث المدلس في حاله لا يسلطه فهو أن يروي
 عنه غيره أو عاينه ما يسمعه من غيره أو يروي عنه غيره
 أو يروي عنه غيره بل يقول لفلان أو عن فلان ولا
 قال وما أشبه ذلك من قوله في حديثه فيكون الحديث
 ورواه بسقط المدلس في حديثه بسقط مدعيه رجلاً
 ضعيفاً أو غير المدلس من الحديث بذلك وكذا لا يسماع
 واليروي عن غيره من غير المدلس وإن كان قد يروي عن غيره

ومن

ومن ذلك ما حكى ابن خزيمة كما يروى عنه ضعيفاً
 قتالاً من الزهري فقتله حديثاً من الزهري فقتله حديثاً من الزهري
 الزهري في حديثه من سمعه من الزهري قتالاً من الزهري من الزهري
 ولا يسمعه من الزهري من الزهري من الزهري من الزهري من الزهري
 وهذا القسم من التدليس كونه حد المانع من عدم
 أكثر الحد من عوف به فهو مجموع عند جماعة لا يقبل
 روايته بين السماع أو لم يسمعه والصحيح للتفصيل
 فافهم فيه الاتصال كسبعت وحديثاً في قوله لا يقبل
 ففي الصحيحين وغيرهما من كثر قال النووي وقد نقل
 لأن هذا التدليس ليس كذا بل ليس فيه الاتصال
 فلفظ محتمل وحكم حكم المدلس وأما إذا جازى الشافعي
 هذا الحكم فيمن لم يسمعه وإنما تدليس الشيخ وهو
 أن يسمعه بخاسمه من غير اسم الموقوف أو يسمعه أو يسمعه
 بل لا يسمعه كذا يعرف وهذا الخ من الأول ويختلف
 الحال في رايه من حيث اختلاف القواعد الحامل عليه وهو
 إما كونه ضعيفاً أو ضعيفاً أو متناً أو فاضلاً أو كونه مدلساً
 عنه أو عاينه في السماع من جماعة عنه وبشرطه به جماعة
 من المعتولين كالحديث وقد أكثر منه ومنه قوله
 ابن عجمي هذا الترك حديثاً من أبيه بن أبيه عليه السلام
 أي كذا يروي عن أبيه من أبيه من أبيه من أبيه من أبيه من أبيه
 محمد بن سعد يعني المتكبر محمد بن الحسن النخعي في حديثه
 ذلك هو محمد بن الحسن بن علي بن هارون بن محمد بن عبد
 الله فقتل المدلس فلا تارة أقساماً من أدها ما ذكره

من ان يكون معاصرا له ليس يشمل جميع الصور المتباينة
والفرق بين المدلس والمرسل الخ قد سبق ان يوافق
حقيق يحصل وفي نسخة حصل خبره مما ذكره هنا
ايضا ذكره بعد من خبره كما يدل عليه قوله وهو ان
ان التمدليس يختص بمن روى عن عرفه لقائه ابا
المرسل الخ يختص بمن روى عن عاصره ولم يعرف
انه لقيه على ما ذكره السجواني ومعه قوله فاما ان
عاصره ولم يعرف انه لقيه فهو المرسل الخ في الاظهر
في العبارة ان يقول بايدرك مفيد ابا لان لا يعرف
وجود اي حبيد ان يراهم التقدير السابق
في تقسيم السقط الى الواضح والخفي حيث ان
عدم التوافق في فعله ان التوافق مع غيره في السابق الذي
هو المدلس خبره المقابلة والمرسل الخ من الادلة
كما يدل عليه قوله من معاصره بل في قول من مجموع مدلس
الفرق بينهما وهذا انما ياتي اذا لم يجعل المرسل الخ
قسما من السابق ومن ادخل كما في الخلاصة في
تعريف التمدليس القاصرة ولو يعرف لقي كالنو وكذا قوله
لزم دخول المرسل الخ في تعريفه ان يعرف التمدليس
والمراتب المتفرقة بينهما وفيه ان يسمع من ان يكون
بينهما عموم وخصوصا ويدل على ان اعتبار اللقي في
التمدليس دون العاصرة وحدها لا بد منه من خبر
ان تقدم عاصره ولا العاصرة فاعاد قوله
اطباق اهل العلم بالحدوث متعلق بالعلم اي اتفاقهم
علي

علي ان رواية المحدثين مع المحض بالخالفات المعتمدين
وفيهما الاتفاق ختم على ادراكه فليخ وهو الذي
ادركه الجاهلية وزان اليه صلى الله عليه وسلم
ولم ير موصيا في الخلاف في انه هل يعدد او من التمس
ام من كما راى التابعين كما هو الصحيح وعدم مسلم
عشرين نفسا كما في عتبات الزهدي فيكون يكونها
وفي غير ذلك مما ذكره عن النبي صلى الله عليه وسلم
من قيل الارسل اي الخفي لا من قيل التمدليس
ولو كان محمدا المعاصرة لكان في التمدليس
لما كان هو لا مدلسين لانهم عاصروا النبي صلى الله عليه
وسلم وتلقوا ولكن لم يعرفوا لقائه ام لا فالظاهر
ان المحض من عرفه عدم لقيه لاسيما لم يعرف انه لقيه
وبينما فرق كما لا يخفى فيكون حديثه من المرسل الخ في
من راى الصحايف روى الله عنهم ومن قال باسترا
اللقي في التمدليس الا كما في السابق فلو اوبى كذا في
شبهة الذي في اخره واولام الخطب في القفا
فيقتضيه وهو المعتد ويعرف عدم الملاقاة
باخباره ابي المدلس عن نفسه بذلك كما اخبر ابن عسبة
عليه روى عنه علي بن خنيس وقد قدم او نحو من امام
سليم اي بذلك وهو عدم الملاقاة فاما يعلم ذلك
بالشيخ كحديثه في العوام بن عمرو بن شاذان بن جوشيب
من عبيد الله بن عبد الله او في كتاب التمهيد لاسيما عليه وسلم
اذا قال له لاله قد قامت الصلاة فليس في ذلك

الامام احد العوام لم يترك ان يلجأ اليه ولا يكتفي اي فرد
 الملائكة ان يبعث في بعض الطوق ذبها ذاة او اكثر
 قال بعضهم باو سبها لاحتمال ان تكون اي هذه
 الزيادة وهذا الزايد من الزايد وهو ان يزيد
 الراوي في اسناد واحد رجلا او اكثر وهما سنة وغلظا
 واما من له انه لا ينبغي الحكم بالنسب ليس وقعر زيادة
 راويين من راويين سبعة تحتل السماع وحين كروى
 عنه في بعض الطرق فلا يحكم بهذه الزيادة بالتدوير
 لاحتمال ان يكون هذا الزايد من الزايد في متعلق السناد
 وسبب تنقيح في مخالفة ولا يحكم بصيغة المجهول
 في هذه الصورة الهالكة وقعت في بعض طرقها زيادة
 راويين كل اية قطعي في احد الجانبين كتحارض احوال
 الاتصال والافتقار وعدم مرجح لاهو هما وقد
 صنف فيه في كتابنا ذكر من المولود والرسائل الخفية
 والوقوف بينها تصنف في حق الارسل كما بانستاه
 كتاب التفتيش على الشيخين لهم الراويل وكتاب
 الزيد في حوضه ويزيد الاسناد كما حاد تميز
 الزيد وتتم الاكابر واستوب فيما سابل الصور بين
 وانتهت هنا الاحكام الساقطة وفي شئ من حكم الساقط
 من المسائل المعروفة حكم الحدوث قبل الانك تقدم
 الحكم على القسام اذ القسام لا ساقطة الاحكام للقسام
 ولا يثبت في هذا احكام اقسام الساقطة في العبارة
 التي كانت وسميت هذا اقسام المروءة والسقط فاحكا

ثم

ثم لا يظن ان في رجال الاسناد يكون عشرة اشكال
 نبلا ومفقا بعضا يكون اشتد في القدر على الظاهر
 والرجح من بعض حجة مما ايسر العشرة من العشرة
 وهي لكثرة في التهمة والنسب والجملة والبعث وحسنه
 تعلقان بالصدقة وهي خمسة التفتيش ولا يحصل الاعتراف
 اي لا هتلم بغير واحد كغير من الآخر اي لا يبعث جميع
 ما يملكه ولا يعطيه على حدة فيكون جميعها يظن بالصدق
 بل يبين تحت طه لعلها كانت ذلك في المعلوم المحصول
 المذكور ونسب اليه المصلحة ترجيحها اية الفقرة عند الاشهر
 فلا اسناد في مرجح لرد في حق الجيم اي في ايها كورد
 على سبيل التبرك اي التفرقة الا في الا على
 كما فعل في تسميته لفا تشد مرتبة في جعل وهذا
 لا يخلو عن كذا تراك لانها ما من الاسناد فلا شدة
 لرد حاصصا لانه ان تقرر ما بعده لا لا في الاسناد
 فانه بعض اقسام احوال التسميته ترتب في الاسناد على بعض
 اقسام الاخر دون اقسام الاخر قبل الاخر في العبارة
 كما بان يجب التوبة فالضعف اذ الاسناد لا يظن دفع
 بان هذه عبارة مشهورة بين البلغاء وقد ورد في الحديث
 الشريف ايضا انه اناس لا الاشارة والامتنان فاما مشكل
 رواه البخاري وغيره وموجبه انه لو كان ههنا سبب
 وفيه ان العبارة بمنزلة لا تكون للترجيح والتميز
 بل لا ولي هو المتبادر في الزهر لا يظن كما اذا لا في اسناد
 منه وانما الحكم لكونه في العشرة لا لظن احد ان يكون

من الملائكة في الاسناد
 الملائكة في غير الملائكة
 طرية القدر في

والخلافي العام لكون القامح به اشتد في هذا الفن
وقد قدمنا ما يزيد به المحققين وأما السنين بالمعتقد
أيلا لا اعتقاد أو سبب معتقدها لسوء فهم في شأنه أنه
تخرج من معنى البدعة (أو غيره) بأن يروى على سبيل
القول أي ما على طرف المرجوح من الشك أو مخالفة الفقه
أي للثقات الذين هو أو يؤمنه وفي تأخيرهما على الفقه
ظاهر فإنها أكثر من أمانة للكذب من النسيق ما لفعل
أوجها لتدفعه العجز بما لا يعود فيه تعديل ولا يخرج
معين استارة اليأس له وجرح فيه جرح لا يكون في
هذه الهيئة إذ لا يخرج لا يقبل عالم بين وجهه خلاف
التعديل فإنه يكفي فيه أن يقول عدل أو ثقة مثلا وبه
إظهار البدعة أضعف من مقدمه وموجزه لأن اعتقاد
خلاف المعرفة إنما يتألف على دليل عليه فلا يثبت لها
في عدم الاعتقاد ولذا قد يوجد في الخصم ما يكون رافضا
أو حاريا أو معتزليا وغيرهم في رجاء الاستناد وفي
اعتقاده ما أحدث أي حيدد واختزع على خلاف المعروف
متعلق بالمعروف عن النبي صلى الله عليه وسلم متعلق
بالعرف وقد اعترض أصحابه رضي الله عنهم لمؤلفه على الله
عليه وسلم من أدب وإمرنا هذا ما ليس منه فهو لا يعاند
فإن ما يكون معارضة كفر بل نوع بغيره أي دليل باطل
سواء لا يشبه الشك والبرهات لأن أدلة العقيدة
كلها قد خول فيها وإن كان الكل يستدلون بالاعتقاد
لكن كما قال تعالى يفضل به كثير أو يهدى بكثيرا أو سوء
وهو

وهو أن ما عاين بالخبر وهو قوله عبارة عن أن لا يكون
مصنعة البتة هو الصواب خلافا لما في بعض النسخ وما في
نقصه غلطه أقل من أصابته سواء كان مسامحا
أو أكثر ما إذا كان غلطه أقل من الإصالة أو قللا
بالنسبة إليها فهو مقبول ويرد على المصم أن لا يظهر الفرق
بين الغلط والوهم وكذا بين غش الغلط وسوء الحفظ
وإن حمل غش الغلط على كثرة بما نفس الأمر وسوء الحفظ
على أنه لا يكون الغلط أقل من الإصالة بقرينة المقابلة
لم يكن لنا خسر سوء الحفظ لو ما يكون الغلط مساويا لما
وأكثر من غش الغلط وحما صلا فالشر الأول
وهو التحسين كذب الرواوي في الحديث (البلوي) فهو
الموضوع وفيه مسامحة لأن الوضوح هو الحديث الذي فيه
الطعن كذب الراوي لا نفس المطبق به وأما ما قيل
من أن الراد بالمطن الطعون بخلاف ظاهر المقسم
كما تقدم ثم يقال أيعتد المقلق بقاذه بعد لام مقترنة
والمسنوع لأن واضعه اختلقه أي أفرزه وصنعه ما من
عنده والحكم عليه أي على الحديث بالوضع أي يكون موضوعا
أو بوضع الموضع أي أنه ما هو أي الحكم عليه بطريق الظن
الغالب صفة كاشفة للتاكيد إذ قد يطلق الظن
معنى العمل كقوله تعالى الذين يظنون أنهم ملأوا الزمزم
لأما القطع وهو نفس غش غلطنا بما لغوا في التاكيد
إذ قد يصدق الكذب كما أن الصدوق قد يكون موقفا
صلى الله عليه وسلم كفي بالركب ما أن يحدث بكل ما سمع

في التتميل

رواه مسلم لكن لا اصل العلم بالحديث ملكة اي مهاراة
عليه جماعة قد تميزون بها ذلك اي الموضوع من
غيره والكذب من الصدق وانما ينضم بذلك اي الحكم
على الحديث بان موضوع منهم اي من الحديث ليس مقدم
على قوله من يكون اطلاقه ثانيا اي كمالا في معرفة
الاشياء ومعرفة رجال الحديث وهذه تشافها
اي معينا بتوجيه فكله وشرح صدره وفيه جواب اي
مستقما ومعنى ما لقين الالة على ذلك ان يكون
الحديث موضوعا ممكنة اي شائنة راسخة قالوا لا نقطو
يا اهل بعدا ولا نقطوا ان احدا يقدر ان يكذب على رسول
الله صلى الله عليه وسلم ولا يخفى ذكره السخاوي وقال
الريعي حينئذ ان الحديث هو القبول اليها ريق وظلمة
كلمة الليل تنكره وقال ابن الجوزي ان الحديث المنكر يقتصر
له حظ الظاهر للعلم وينكسر من قلبه في الغالب وقد عرف
الوضع بانرا واضعه اي واضع الحديث المستفاد به كقولهم
اصبهم انا وضعت حطمة النحر على الله عليه وسلم القريب
اليد وكما حدث الطويل عن النبي صلى الله عليه وسلم في غزاة
سور القرآن اعترفوا به يا اولي الابصار انكم على التعلمي واليها
وفيه هاهن المصنوع الذي تروون في تعاليمهم غير بيان
وضعه قال الجوزي وينكر منزلة الاقرار ان يعبر المفسر
بما لا يخفى عليه من الايمان معه الاخذ من بيضه اثنى وفيه
انهم اجعلوا للملكة تيسر فيف يحكم عليه بالوضع قال ابن
دينار القيد لكن اي مع هذا لا يقطع بذلك اي بالوضع
لانه

لانه ليس يقطع في كونه موضوعا قبل الاجمالي القطع من الغرض
الاخر ايضا فالوحيد في تحصيل الاستدلال به ايجب بان
قد تهم حصول القطع به كونه اقرب من غير الغرض لاحتمال
اذا يكون كذب في ذلك الاقرار انهم يعين ولا يقطع ان يكون
صادقا فيكون في ذلك الاقرار انهم يعين ولا يقطع ان يكون
الافسوس مثل هذا الامر التفتيح من غير باعث ديني او ديني
والغالب ان الداعي اليه انما هو التوبة وخير من بعد ان يكون
كذلك لا كمال لاحتمال جملته على الله تعالى وقلة حجابيه من الحق
او قصده ضاده في الرواية وعدم العمل بها لا يقطع بالوضع
الا اذا دل دليل على صدقه على ما ذكره في المنه والاشارة
نزادته الادلة على شي من قطع به وفيه منه اثنى كلامه
هذه بعضهم اي كائن الجوزي على ما ذكره السخاوي
انه اي مراده لا يعمل بذلك الاقرا صلا اي لا قطعيا
ولا ظاهرا لاضداد كونه كاذبا ودر عليه المقول وقال وليس ذكر
اي عدم العمل به مراده اي مقصودا من ديني العبد والمانع
القطع ان الجزم واليقين في موضوعا بعد ذلك ان ذلك
الاقرار اظهر من الاجمال ولا يلزم من ذلك القطع في الحكم
اي نفي الاقرار افسسه الذي هو الحكم بالوضع كذا قاله
سارخ والصبواب انه لا يلزم من نفي القطع بقوله في الحكم
مطلقا اي لا قطعيا ولا ظاهرا لان الحكم اليانشر يشع اي
فان الحكم بالظن الغالب وهو اي اقرا له ههنا اي في هذا
الحمل كذا تد اي مما يحكم عليه بالظن فانما يحكم بالظاهر والله
اعلم بالسرير ولولا ذلك اي جواز الحكم بالظن لما سأل اي الجواز

في القتل بالقتل ولا ريب في التأكيد اي ولما جازح الموقوف
 بالان لا حتماله ان يكون كذا بين قتيلا اعترفا به قتلنا
 للمع وفيه خفا ان غاية ما في الباب انه وقع منه خبران فتا
 قلنا انما القتل المذكور الاول ائتمن بره قوله في اشرافنا عليه
 ثم انما ان احد من المسلمين قد استعمل رسول الله صلى الله عليه
 وسلم في القتل المذكور انه كذب فلا يفتقد انه يعالج على القتل
 صدور في الثاني وكذا في الاول ان لا يجزى من غير ان يسته
 من هذا القتل الشيع الذي انفق العدا على ان كذبته بالخال
 بعضهم انكسر الى نفسه على ان الاصل في خبر المؤمن المصدق
 يقتضي من الظن انما انما قيل خبر واحد في الدنيا وان كان
 الخبر من حيث هو عينا الصدق والكذب بالتحيز العقل واللب
 لا ينظم ولا يجوز بمضمونه الا اذا احال العقل كونه عادة
 فبعضنا الشيع اعترفوا باقرار القاتل واعتراف الزاني
 على ما ورد به في الشرع مع ان الحكم عامسوا انكر ولا يقع
 ظهور الامر غاية الظهور والجملة مع لقوله خبر خفا ومن
 القرائن التي تدرك بها الموضوع اي وضعه اذ خبره في الموضوع
 ما لو خذ من حواله الراوي قاله في القتل بالخلف والامر وضع
 كما يوافق فعله وازاه وغير ذلك كل وقع كما هو في احد
 انه ذكر بعض هذه الحلال في كون الحسن في السيرة سمع
 من ابيه هو برة او لا فساقا يدعون في الحاله استنادا
 الى النبي صلى الله عليه وسلم انه قال قال محمد بن عبد الله
 عثمان اوقا لا سقاوح انفقته بركة بلا فيه انه قال وقتل ساقا
 ثمانية اوقا انه قال انما انما انفقته بركة بلا فيه انه قال وقتل ساقا
 من

صلى الله عليه وسلم ذكر ابيه اوقا في الراوي قال سمع الحسن
 من ابيه هو برة اوقا اخر ما ذكره رواه البيهقي في المدخل نحوه
 ان ابن عبد القدر بن الحارث التميمي سئل عن قتل ساقا
 عوة فقول بالحق فقال كذا ابن الصوفى حدثنا عبد
 الله حدثنا ابو جندبنا عبد الرزاق عن معمر بن الزهري عن ابي
 اذ الصماني ان الحسن في وقت مكره كان صلى الله عليه وسلم
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قتل كذا عوة هذا معناه
 اعترافا انه صعد في الحاله ليدفعه للخبر وكما وقع لغيا
 اس ابراهيم او الفخري حيث دخل على المهر في بغيره وسكون
 هاهنا شديدا هو محمد بن المنصور عند الله العاصي والسيد
 هارون الرشيد وهو البايع في المسجد الحرام ساقا بغيره
 خلاف ما ساه به عثمان مقيلا لافنا في حقه اي فساد في
 المهر في حقه كونه بلع بالعام جنس واحد في حامد
 فساق في الحاله اي الطع قال اسناد الى النبي صلى الله
 عليه وسلم انه قال لا سبق نعمة فيكون معدو سبقت سبق
 وبخه اليك انما يجعل من المال رهنك على الشبهة والعقل لا ينجي
 احد الا بالمال المساقفة الما في هذه الثلاثة وقال الخطابي
 الرواية المصحفة بغير اليك في القتل وهو حادثة السهم
 اذ في وهو لا بد او كما هو في الخبر وجناح من النبي
 اذ في وهو لا يظا برب الا في ذات هذه الاشياء السهم
 والاول للبل فر اذ في الحديث انما الشاة على في الجامع قد
 الجوع بل يظا لا سبق الا في في حقه في بلين والامير
 السهم لا يظا عن ابيه في حقه او وجناح اليك بالبل يظا

ابن ابي

كذا في النهاية

المهدى ايسر كمال عقله انكذب اي في الزيادة فامر
 بفتح النجاة قاله السجاني في حاشية بيده بصحة
 الاق وهو كما خفي قاله اشهد على ثقاك انه قتل كذا
 وترك الخاتم لى امير بهي وقال انا جئتكم على ذلك انتم
 ولا يظهر ما وري انه المهدى استخسه او لا فاعطاه مئة
 لاف درهم فله اذ بر الخية قلب المهدى انكذب لاطله
 فامر بفتح محكمه سبب الوضع حديث وكلفه على رسول الله صلى
 الله عليه وسلم لكن لم يترجم ولم يأخذ ما اعطاه فلهذا
 المحدث ما يؤخذ باعتباره وجزية الأخير بخلاف السابق فانه
 موضوع يتأخر ومنها اي من القرابين لما يوجد من حال
 المروك كان يكون منافضا لنصر القران كما لتجسيم أو السنة
 المتأخرة بخلاف المستورات وهي هاهنا الاحاد أو الامام
 انقطاع الامام السكوني المنقول بغير التواتر بخلاف الامام
 السكوني المنقول بطريق الاحاد قيل تشييد الاجماع الفعلي
 بول عتيان الاجماع النظمي مثل الذي ثبت بغير الواحد لا يعمل
 الخبر المنقول هو موضوعا أو من غير العقل لم يذكر القياس
 صريحا كما ان به صرح في صريح العقل وجعل ما لا
 منافقة كايامه على كونه موضوعا كالاجماع النظمي وما
 عند المتواتر من السنن حيث لا يقبل شي من ذلك في ما
 ذكر من المصنفه والاجماع والعقد الشاوي بل كذا ان لم
 يثبت في نظم من بعد على بعضه فانه يزول به ذلك اليه
 استأذن اليه في جميع الاجماع فلهذا جعل خبرا وهم
 ما طالع به فيمنع الاجماع ما طالع به ويقص منه ما يربط اليهم
 قال

م

الغيره

المحدث

قال شاذ هو قد ينزل برواية لا يبق على ظهر الارض
 بعد ما يتسنة نفس من غير استلزام مطاوعة الواقع حيث
 سقط على ارضها سكر دلوكة اللفظ انفع الشعر
 بانه لفظ النبي صلى الله عليه وسلم ولم يروى المعنى
 صحيح وكما في اللفظ والمعنى وكذا في اللفظ وكما في المعنى
 كالتجدي في الحالة على الوضع وكما في المعنى وكما في اللفظ
 في الوعد والوعد في مخالفة الشريعة ثم المروي شاذ
 بخبر عن الواضع انه يكون المروي علامات النقل الواضع وهو
 اكثر مما يذكره النقل المتأخر في اسناد دعائه وانما في
 من كلام غيره كغيره السلف الصالح منها كلمات على رطل
 عند ومنها موثقات المحدث قبل الحق كلامه
 كلام الانبياء وبحكمهم ما لا يدركه من ارفاض من عباس
 ومعارف المصنفه وغيره او قدما الحكماء كالفارسي كملدة
 اسير ما ذكر في التوراة واخذ من ظاهره ومنه بحكمهم
 والظاهر ان بقدر المصنف في ما ذكره من اي كلامه
 السلف او كلام قضا الحكماء وما خلت كتابه حقا من نقل
 وتارة ما خلد به من ضعف الاسناد في تركه له كذا
 صحيح اليرمعي في نهج ما لا والمكسوة انما الاسناد
 او المفتوح في الحديث فقدما الحديث موضوع الاسناد
 لا المتروك في تركه كذا في السلف اصل كما لم يروى
 المتأخر في الجاهل دعا الفجر ونحوه في كماله
 قبل رجاله من اعظم المحدثين من قبله في العلم والدين

٢

اوله اجد من اكل برامته كالحقير المكنى البهري والاسام
 جعفر الصادق وقد يذكر فيها اخره ان من شك في هذا كفر
 والحامل انما يسبب السامع على الوضوع اما عدم الدرس
 كما في رادفة تشيخ الواضع لا للحامل المضاف محذوف
 وكذا البواقي وهم المبطون الكفر المظهرين للاسلام او
 الذين لا يتوبون بدينهم بلون ذلك استغنافا بالدين
 ليعملوا به الناس فيحق قال حماد بن زيد فيما اخرجه العجلي
 انهم وضعوا الاربعة عشر الف حديث وقاد المحدثي امر عبد
 رجل من الزنادقة بوضع مائة حديث في يده ليعمل بها الناس
 وذكره السجستاني وقال ابن عبد كرام اخذ عبد الكريم بن العوا
 الذي لم يهرب عنه محمد بن سالم ان بن علي لم يهرب عنه
 قال في القدر وصنعت فيكم اربعة الاف حديث احروم بها واحل
 ومنه المحدث الكذاب الذي ادعى النبوة وامثاله وضعوا
 جملة الوفا من الحديث استغنافا بالدين وتبليغ على
 المسلمين ليس نفاذه المحدث امرها في ذلك كله وكيف
 عنهم من شانهما حتى على غيرهم بحيث لما قيل ان المحدث
 هذا لاحداث الموضوعه قال لا يصح لنا التجاوزة نقاد
 الحديث وهذا لما قال تعالى انا نحن نزلنا الذكر وانزلنا نطق
 ولا نراد ان من جملة حفظ الذكر حفظ معناه ومن جملة
 معانيها لاحاديث النبوة التي التي لم يثبت معانيه كما قال
 تعالى الذين للناس مآثر الهم في الحقيقة تشكك الدعا
 حفظ الحديث والعبادة بان يقيم من عاده من يحرم
 دينهم في ضرورت بل في كل زمان والخصائص الموضوعات كثيرة

ن

منها الكتب المولدة في الضعفا كالكمال لمن عدل بل اوردت
 بالتأليف لتفسيرها بما لم يرد في الموضوعات وتوكلت بقية
 العلماء في كثير من الاحاد التي ذكرها في كتابه وقد جمع
 شيخنا بعضا منها السيوطي والسيوطي في كتابه وفيه الاحاد
 المشتهرة على المائتين وسوها بيا لا شافها اذا ظهروا
 بحديثها وحكموا بطلان بعضها فقلنا في ذلك انما نقتصر في
 كماله احاد في التقوى على وضعها وبطلان اصلها وسببها
 المصنوع في معرفة الموضوع لا يستغنى الطالب عنه او
 غلبة الجرح لبعض المنعدين من اي المختصين الى العبادة
 والنزهة وضعوا احاديث في الفضائل والخطايا كعمله
 ليلة نصف شعبان ولسنة الرغائب ونحوها ويتنبون بذلك
 في نزعهم وحلمهم وهم اعظم الاصناف ضررا على المسلمين وهم
 لا يبرهنون قربة ويبرهنون عليه المشوكة فلا يمكن تركه بل لا بد
 والناس يعتقدون عليهم يركنون اليهم لما سمعوا عنه كماله
 والصلاح ويتنبون بانفسهم ويضعون وينقلون فيهم
 حتى قد حلف على بعض على الامانة وانما يبرهنون عتادا
 على ما نقله فينبغون فيما يذكرونه وشأن ذلك ما روي عن
 ابي بصير نوح بن عيسى بن الرزدي قاض مرو ومنازاه
 الحاكيم بنه الهادي عم المروزي انه قال لا يفي عظمة
 من اين ذكر عن عروة بن ربيعة بن فضال عن ابي القزعة
 سورة وليس عندهما علة في هذا فقال اني واثق بالناس
 قد عرفوا عن القرآن واشتغلوا بغيره في حرفة ومغاذيب
 من اين احاطة بوضعت هذا حاسبة او قوط العصبية

لما لم يستدع التعصب لذهنهم وقدر ربه ابن أبي حاتم
عن شيخ من الخوارج انه كان يقول بعد ما تبارك انظروا
عننا اخذونا وبعثنا ما كنا اذا هو بنا من اصبرنا له حيا
زاد غيرنا وراية ومختب الخبر في اضلالهم كرهه
السميكة وكونهم وضعوها لتعصبها وهو كامن زاهد
المجرب في وضعه حديث يكون في امته رجل قال له محمد
ابن ادريس يكون اضرب على امي من ابلين ولقد رأت رجلا
قام يوم الجمعة والناس مجتمعون قبل الصلاة فابند البورده
فسقط من راعته مئتا عليه له من المفاخر من كان كسر
الواحد حديث ابن من كتب الطويل بما مضى من السور وفتح
فسورة تنع الله تعالى في نفسه وقدر غيره في ذكرها
في ناسيرهم لا تخش ربك واليه يفتادون وكلهم اخلاوا ولا
يأتون ذلك ما ورد في فضائل كتب من السور ما هو صحيح
لوحش وضعه في كل باب لاده اعتماد من كتب في تفسيره
والحال السيوف في كتابه السور بالدر المنثور في التفسير
الماثور والتباع هو لبعض الروايات كما ذكرنا له في كلامه
للزوي وكذا في حقيقته سراج امته وكنز باده الخبايا فيها
تقدم ما اذا الغرابة الى انما تبارك بعدت غريب مريب الناس
فمن لنفسه الاستعداد الى يستبهر عند العامة منهم علماء
الكبار واليستهزله لك الحرب في اهل الديار وذكر في خلاصة
الطبري ما من الواسع في يوم من السواك والسجادة من يقعون
في السواك واليسار من صنعوا على رسول الله صلى الله عليه
وسلم احاديث باسائده صحيحة فقد حفظوها فيقولون
الموضوعات

الموضوعات مثل ذلك الاسانيد قال جعفر بن محمد الطائفي
صلى الله عليه وسلم وجعني معي في مسجد الروصاة فقام
بين ايديهما فقال احدهما احسن من خيل وجعني معي
فاما احدهما فقال احسن من اوراق قال احدهما معي عن قتادة عن
اشرف قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قال لا اله الا الله يخلق من كل كلمة سناط بر منقار ده من ذهب ورشه
من مرطان واخذ في وقته من نحو عشرين ورقة فجعل
احدهما ينظر بجي وجعني بنظر الى احد فقال انت خدشت
بهذا فقال والله خاضعت به الالهة الساعة فذلك
فكنا جميعا حتى فرغ فقال اي اسارى يجي بيده ان يقال
فجاءه متروها القوا ليحيزه فقال له يجي من حدتك هذا
فقال احدهما خيل وجعني معي فقال اي اسارى يجي بيده
وهذا احدهما خيل ما سمعنا بهذا في حديث رسول الله
صلى الله عليه وسلم فان كان ولا يدرى ان كان فعلى
غيرنا فقال له انت ابن ميمون قال نعم قال لا اسرار ان
معي الحق ما علمت الا هذه الساعة فوالله يجي وكنت
علت الى اخره قال كان له ليس في الدنا بغير سبعين واخذ
ابن خيل عن كاتبة عن معية عن عمار بن خنبل عن عمر هذا
قال فوضع احدهما خيل كثر على وجهه وقال دعاه
يقيم مقام كالمستعزى وكل ذلك حرام باجماع من
يعتد به اي يعتمد به في الاك لا تفعل لك امية جنديد
الواعظ اللغة المشهورة ذكره السجادي في ردهم فرقة
من المشبهة نسبت الى عبد الله بن كرام وهو الذي يصح

باد معبوده على العرش اطلق اسم الجوهري عليه تعالى
 وهم يدعون زيادة الورد والتنقيح والمعرفة الشافية
 ويعطى المنصوبة اي منها ومن غيرهم فكل عشر اربعة
 الوضع في الترتيب اي في الطائفة والعبادة والترتيب
 التقوية عن المعصية والبطالة خاصة بل ان بعضهم
 فوز ومنع الاحاديث فيما يتعلق به حكم من الشواب والعقاب
 يرفق الناس في الحسنة وحرمانه عن السيئات ولقد لولا
 بالي بعض الروايات من كذب على من عمل الفضل به الناس
 فليست معدة من الناس ولقد اذبحوا من حيا والكنز
 على صلى الله عليه وسلم لعقد هذا الناس وقالوا في الحجة
 المشهورة في زيادة الفضل بالناس الا على انقص
 وحسن انما كذب له وحمل بعضهم على ان الراد بل من قال
 في حقه صلى الله عليه وسلم ما خردا يجهلون ارشاعا ومثالا
 وكذا وهو خطا من فاعله كذا عز حيا لذكرنا من لعنة
 الداء على العموم واتساعا ذكره فهو من الناس وبلات الغاشقة
 ما على لعنة من الفواعل الدنيئة لان الترتيب
 والترتيب من محلة الاحكام الشرعية وان كان يثبتها
 ويثبتها بالاحكام الشرعية فرق من حيث ان الضعيف
 معتبر فيها دون سائر الاحكام مع انه يقدم على الذي
 ايضا قد تقدمت الادلة في انفقوا في العمل الاسلام
 من المحذور وادب ان لا يعلم على ان تعدد الكذب على
 النفس صلى الله عليه وسلم من الكذب بل من كبره ان تعدد
 الكذب باستعالي وهذا دليل اخر على كون ابلخة الوضع

في الترتيب والترتيب حفظا ومن تنقذ الدليل الاول بان
 يكون الاتفاق على ان تعدد الكذب من الكذب في الاحكام
 الشرعية في الجواهر قال الذبيح ان كان في الجلال
 والكرامات كبراجا عاوان كان في الترتيب والترتيب لا ينفذ
 عند الجمهور وروايت ابو محمد الجويني في نسخة الجوز كبره
 كونه بخلافه فكفر بالترتيب اي نسب الي الكفر
 من تعدد الكذب اي سلفا على الذي صلى الله عليه وسلم
 وهو يحتل ان يكون زحرا لم يعد له عليه قرد المع والفرقان
 يكون احباده آمنه وهو يحتل الخطا والمجازاة عن الجحد
 في الملافة لاسيما مع مخالفة الاجماع وله اقاله وله
 امام الحسين هذا الترتيب واقصوا على كبره روايت
 الموصوع اي اذ اعلم انه موصوع الامم ونا بكيانه
 اي المنة لا تملك لاني اذ كونه موصوعا لقوله صلى الله عليه
 وسلم من حدث شيئا يحدث يستوي في الترتيب والترتيب
 وعنه يارب يفتح اليها اي يعتقدا وتضمها وهو يعلم ان
 اي يقطن انه كذب في نفسه كسر يعزى لم يبين انه كذب في حيا
 الطائفة بين ضبط بصيغة الجمع والتثنية اهزج لم اوافاد
 ان غيره من الاحاديث الضعيفة التي يحتل صدقها جوه
 روايتها في الترتيب والترتيب والفضائل من غير بيان بضعه
 والقسم الثاني من احكام المردود وهو ما يكون في كسب
 الزاوي كما كذب هو المترك حمله ثمتا مستقلا وسماه
 متر وما لان اتسام الرواي بالكذب مع لقده لا يصحح
 بالوضع والثالث لف يجبي في شدة المنكر على الذي

بالثوبين في المنز وبتكره في الفرج لا صافته الي من لا شرط
 في المنكر فنفذ الخالفة ذات المنكر الذي فيما سبق لقابلة
 المرون فانه علم راي من شرط الخالفة وخاصة
 انما يكون الطعن فيه بسبب كثرة الغلط لا يكون منكر الا
 على راي من لا شرط في المنكر كما لعلة التفتت الضعيف
 كما تقدم واما من لا شرط فيه فلا وكذا اي عني
 ذلك الراي الرابع والخامس فنفس شرط نشر من يتر
 تعليلته فهو راجع الى الثالث اول شرط غفلته الى الراجح
 او ظهر في نفسه اي الخامس وفيه ان الظهور معتبر في جميع
 ما اوجبه التمسك به منه متكر من الوهم اي رواية الحديث
 على سبيل التوهم وقد تقدم في المسناد وهو الالفة
 وقد يقع في المتن مثل ادخال حديث في حديث اخر والاول
 قد يقع في صحة المسناد والتمسك جميعا لما في التعديل
 بالاراء واستنباه الضعيفة بالثقة مثل ان يجرى
 الحديث بالمسناد موصول ويحكي ايضا بالمسناد منقطع
 او يبين المسناد الموصول وقد يقع في صحة المسناد
 خاصة من غير وقوع في صحة المتن مثل ما رواه الثقات
 كعلي بن عبيد عن سفيان الثوري عن عرو عن دينار
 عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم السبان بالجماد
 الحديث فقول المسناد منقطع مثل القول علة القول
 وهو معلل غير صحيح والمتن على كل حال صحيح وعللة
 في قوله عن عرو عن دينار انما هو عبد الله بن دينار
 هكذا رواه الابيه من اصحاب سفيان عنده فهم يعني
 ابن

في نحو

ابن عبيد وعدل عن عبد الله بن دينار الموافق في اسم ابنه الي
 عرو بن دينار وكلاهما ثقة هو القسم السادس واما افعه
 مد اي عمر عنه باسمه الصحيح ولم يقل بالسند والاول
 الفصل اي باسمه الحديث وهو معتق للاهتمام به كما في الاثبات
 الاثبات وقد اثبتنا عطف بن الدال عن ابي اسامة اليه
 ان القراخي عيب الرخصة فان دفعنا في القول الفصل
 الفا هو في الفرج لا في المنز واثبتنا به في ما قد بعد في المتن
 طولا ايضا فانما لا يفصل ايضا ملته من قوله فيما سوا او رحمه
 ومن قوله ان اطلع بصيغة المجرول عليه اي على الوهم
 واما انه لم يطلع عليه فهو المجرول وفيه ان جميع ابناء الطحال
 مشترك في الاثر مني ما لم يطلع عليه فهو مشهور في الاطلاع
 يجعل رجاء المطعن ولا وجه لاختصاصه من الاطلاع باسمه
 بالقرينة له اللفظ على وهم رايه النعمة للعارف عليه
 بحيث يثبت على طنه فيحكم بعد صحة الحديث لذلك اكتفينا
 بظنية الظن او يتردد لعدم ترجيح احد الطرفين فتوقف
 في الحكم بالصحة وعدمها واثبات ان لم يطلع عليه بما ذكر من
 القرائن الظاهر السلامة من العرج من اقسام المجرول وهو
 من صدر من يابنه المجرول او منقطع عطف على مرسلا
 او اذ خاله حديث في حديث عطف على مرسلا او نحو
 ذلك من الاستنباط خاصة كاسال موصول او دفع مرفوع
 قال السخاوي كما لا بد له او ضيف في شدة كما التقى لا يتردد
 في حديث موسى بن عبيدة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر
 وفيه ان المبرك اذهب عنكم عتبة الجاهلية فانه قال لانه

غلط في تسمية موسى بن عفيفه وانما هو موسى بن عبيدة وذلك
ثقة وان عفيفه منصف في حق عيشة الجاهلية بضم هاء
وكسها وتشديد موحدة ثم بامتداد ذوقه لولا ان عفيفه
وهو ليس على ما في الهاء وقال شارح مثله ان العرف به
مسكين ووايه الوليد نزل جودنا العزاعي عن فتاة
انكبت اليه بحضرة عن النسر بن مالك انه حدث قال صليت
خطبة النبي صلى الله عليه وسلم واني بكروم وعثمان بن صفوان
عنهم وكانوا يستغفون بالحدود رب العالمين لا يقولون
لنبي الله الرحمن في اول صلاة ولا في اخرها ثم رواه في رواية
الوليد عن الاوراشي اخبرني استحق بن عبد الله بن طلحة انه
سمع النسر بن مالك يذكر ذلك وروي في المطالع عن حميد بن النسر
قال صليت واني بكروم وعثمان وكانهم لا يقولون لربهم
الرحمن ثم رواه الوليد بن مسلم عن مالك بن عتيق بن طلحة بن
ابن صلي الله عليه وسلم قال ان رجلا من اليهود هو عند محمد بن حنبل
استقر اعلى الشافعي فلما ذكره اليه في المزمعة وبكلمة
ذلك اي التوهم بكثرة التقدير في النظر في رجال الاسانيد
واختلاف الممنون وجمع الخلق اي الاسانيد المستقلة
على المتن واستقصاها في جميع الاسانيد والنظر في اطلاق
رواة كل حديث وتصنيفهم وانما هم يحصل لغير جميع بل ذلك
انهم وصلوا او مرسل او نحو هذا ورواه غيره على سبيل التوهم
مقدري عن علي بن محمد بن ابي قاله الباب ان الجمع طريقا
لم يتبين خطاؤه في هذا العمل فيه ما يحتج به ما قبله
هو العمل وقد وقع في عبارة كثير من الحديث كالمباركي
والترمذي

والترمذي وابن عدي والدارقطني وكذا في عبارة المنكرين
والاصوليين تسميته بالمعول وزاد ابن الصلاح ان ذلك
مردود عند اهل اللغة والعربية لان المعول منعه بالشر
اي سناه مرة بعد اخرى وهو غير ملائم وسماه معلا لقال
العراقي الاجود في تسميته المعول وكذا وقع هو في عبارة
لعضد بن واكثير عبادتهم في الفعل اعلم ولا تذكر انما ساه
معلا قال الجوهري لا علك اسم رجل عباد كما احتج به
بمعينته واسم اعلم فانما يتعمله اهل اللغة على الجاهل
بالشيء فعمله به من اجل الصبي بالطعام قال الشيخ وكذا يوقع
من استعمال الحديث له حيث يقولون عليه فلان وكذا يقرن
الاستعانة التهم وكان وجه التهمة الشيطان المحرث ليشغل
بما ذكره العمل وهذا العلم عبارة عن اسباب خفية غامضة
قائمة في محلة الحديث فالحدث المعمل هو الذي يطع على
علة تقدم في محلة مع ان ظاهره السلامة ليس المحرث مدخل فيها
لكنه مظهر السلامة هو اي هذا النوع من تعذر العمل على
الحدث وادفعنا عن تفسير اللفظ بها وكما وادعانا كائنا
من اشرف فاختي قال ابن المديني لان اعرف علة حديث واحد
اي من انكبت تحضر حديثا ليس عندك ولا يقوم به اي يعلم
هذا الفعل القاصر عن الختام به الامن رفق الله به ما انما
اي مضاهه وكما وعظما واسعا اي شاملا لاسانيد المتن
وموقفا مما ياتي بحملة ميراث الرواية في العمل والخط
وعندها ومكة فنية اي ماهرة واسطة وخلافة شافعة
بالاسانيد والتنون اي بالاختلاف واستيفاء العلم بها

واستتمها ما واحدا ان يكون هذا الفن اعظم انواع العلوم
 التسليم بها لمن رزق الله دونه وفكره وتقليد ما لم يتك فيه الا
 قليل من اهل هذا الشأن الذي مع اننا نعلم ان تكليفه
 ويحكموا بما يقتضيه كحل من الجدول واليا واحدا من حيل والخيال
 ويعتبر من شدة والبرهان وفي نسخة من زيادة الرازي
 وايضا من نسخة الرازي الدارسطي ومن ضبطه وقد
 للتقليد بقدر عبادة المعدل كسر الدام الى الناقد الناظر
 في علم الحديث المعلق في ما منتهى حجة علي عواها ما يعلم
 ان في الحديث قصور لكن لا يندرج في سانه كالمعبر في وقد
 الدرس والدرهم قال ابن مديني انه الهام لو كنت لعين
 ابن قلت هذا يكن حجة وكلم من لا يندري لذلك هذا
 واعلم ان بعض من يطلق العلة على غير المعنى المذكور كقول
 الرازي وفنونه وسوقه ونحوه من باب تعلق الحديث
 قاله ليس والزمي سم السمع علقه السماعي كما انه اراد علة
 كالعلة من العمل الاصل كالحكمة في الحاشية وهو القسم
 السابع كانت واقعة اشار الى ان خبرنا بعد في المتن
 كما اشار الى ان الباقي المتن سمي في قوله بسبب تغيير السادة
 ان يلى ان ساد دانه والى ان اللام للبعد او بعد من النصا فانه
 قوله تعالى فان الحجة هي ما يوجب اعتراضه ان اردت تغييره
 الاسانيد لغيره باعتبار نفسه لان المتن لزم ان لا يندرج فيه
 القسم الرابع والشمس الثاني من القسم الثالث وان اردت
 تغييره اعترضه ان يكون باعتبار نفسه او باعتبار متعلقه فهو
 المتن للحديث يندرج فيه مدرج المتن اجبنا ودفع بان
 يقال

يقال اراد مدرج المتن ما يكون التغيير في المتن فقط او
 يقال ما يكون في سنده ونسخته تغييرا في المتن فقط او
 مدرج الاسناد باعتبار الثاني مدرج المتن فواقع اي
 الحديث الثاني فلهذا كذا التغيير وبه يندفع المسألة
 الواقعة في المتن هو على ما في نسخة مدرج الاسناد
 والاسانيد لانه الميراث في خلاصة الاسناد فالاسناد
 مدرج فيه واعلم ان تغيير مدرج الاسناد بظاهره
 يشمل متاعيل الائمة غير ما يليه من التغير والتاخير
 وزيادة الرازي انه الله وتغيير حديث او حروفا لا ينج
 المتألفه كالميراث عليه لفظه او اللهم الا ان يخصص هذا التغيير
 على وجه لا يخلها بالسفاهة الساقية وهو قسمان
 اقسام اربعة وهو لا يخصص عقلايتها فاختصاصه فيهما
 لم يترك والاسناد اعرف معلوم الاول ان يروي جماعة
 الحديث في نسخة واحدة ان في العبارة ما يرويه جماعة ما يند
 مختلفا وكذا في الثاني فيرويه عنهم راوي يقطعون
 بالجملة لانه يجمع انه الراوي الشكل اي كلهم يعني جميع فذلك
 للجماعة على كون واحد من تلك الاسانيد وبيان
 الاختلاف ايا اختلاف الاسانيد وحاصره
 ان يجمع الراوي حديثا من جماعة مختلفين في سنده فيكون
 عنهم بالكتاب وكلم يبين الاختلاف مما له حديث رواه الزمدي
 عن قنعا عن عن عند الرحمن بن مديني عن سفيان الثوري
 عن واصل ومنصور والاعرج عن ابي ذر عن عمرو بن حبيب
 قال قلت يا رسول الله اي الذي اعظم الحديث هكذا رواه

عن كثير القديسين عن سنيان لروايتنا اصل هذه الرواية
عن روافيهم منصور والاعتراف باصلهم يذكر فيه عن روافيهم
عن روافيهم عن عبد الله وما ذكره فيه منصور والاعتراف
بواو روافيهم روافيهم باو روافيهم باو روافيهم باو
الظان في روافيهم عن سنيان وفصل اخرهم عن الاخر
كارواه الهادي في صحيحه في كتاب المباح عن عوف عن
علي عن يحيى عن سنيان عن منصور والاعتراف باو روافيهم
وابل عن عوف عن سنيان عن روافيهم عن ابل عن عبد الله
عن عوف عن عوف عن روافيهم عن ابل عن عبد الله
روايتنا باو روافيهم واحد كما يدل عليه هذا باو روافيهم
ففيها استنبطنا قوله الاطراف اي بعضا منه فانه
اي اطراف عنه باو روافيهم واحد كما يدل عليه هذا باو روافيهم
باو روافيهم الاول وهذا هو الطعن بالخالفه للفقهاء
سأله حديث رواه ابو داود ومن روافيهم روافيهم
ورواه الثاني من روافيهم سنيان بن عيسى كلفه
عاصم بن علي عن ابيه عن ابل بن حجر في صفة صلاة
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فقهه عن حشمتهم بعد ذلك
في زمان بعده سنة بعد فوات الناس عليهم كل الشياخ كثر
ايديهم تحت الشياخ قال موسى بن هارون ذلك عننا
وهو قوله عن حشمتهم لم يرويه الاسناد وانما هو ادراج
عليه عن عاصم بن عبد الحميد بن **عاصم** وابل عن بعض اهل
عن ابل عن روافيهم روافيهم روافيهم روافيهم
شجاع عن الوليد بن عاصم عن ابل عن عوف عن ابل عن
وفصلها

وضملاهما من الحديث وشكرا لسلامة هاتك ذكره في الحديث
فيل القسم الثاني ان يسبح الحديث من شيخه ابي الاطر
كاهو المتناظر من الصابة الاخر فانه فيسب عنه شيخه
واسطة الاطر انا يقول ولد يسب عنه عن من سمعه
من شيخه فهو فيه اى الحديث عنه اى عن شيخه فانه
اى من غير استثناء الطرف عجزه واسطة مع انه يسب
الطرف الا بواسطة وهذا هو الطعن في مخالفة الثالث
ان يكون عند الراوي مستان مختلفان باسناد من مختلفين
اما عن محاسبين اذ عن واحد فقط غير وعيا معا بليل
لو يتحقق انا أحدهما يتخلفا وله ان لا يسرا وعينه
مقتصر على احد الاستاد من هذا هو الطعن في مخالفة
اوبى ويغيره على حد الحديثين اى المتخلفين في
العرف يبرهنا والوجه الثاني في العلم بالعلم من الاستاد
الحاضر بلكن لا يبرهنا اى ما علمه به من الاستاد
الاخر اى وله اسناد اخر من الاستاد الاول اى في الحديث
الاول والآخر لا يبرهنا وهو الثاني يبرهنا كما حد الحسين في
وضعه الظاهر هو طعن في خبره ومثال حديث رواه سمع به
اليوم عن ابي بكر عن الزهري عن الشراذم عن اسد بن ابيه
عليه السلام قال لا يسبحوا ولا تحسدوا ولا ياتوا ولا
تتاضوا الحديث فقولوا لا تتاضوا احد روى في الحديث
اذ روى ابن الجوزي من حديثه لانه عن ابي الزناب
عن الامام عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم
اياكم والظن فان الظن الكذب الحديث ولا يتصور ان لا يتصور

الوجبة

وَلَا تَقْوَامُ

ولا تقاسه ولا يلا الحديث فيمنع عليه من طرقتا الكلام ليس
في الماويل وانما هو في الحديث الثاني الرابع
ان يسوق اي راو او حدث الاسناد في الحديث وحديث
فقط او يرضه عاوضا في لا يذكر من الحديث لما يقطعه
فقط فاقطع فيقول كلاما من قبل نفسه فظن بعض
منهم بعد ذلك ان ذلك الراوي وهو الملقون بالمتألفين
ان ذلك الكلام هو من ذلك الاسناد فرويه
عنده ذلك اي على انه من ذلك الاسناد وهذا التفسير
الموافق لغرض السداد في يظهر منه انه لا يكره ان الحديث في القسم
الرابع من مدرج الاسناد فيه هذه الاربعة الاربعة
اقسام مدرج الاسناد اما الثلاثة الماويل فظاهر
انها لا تقع في الساق فيه باعتبارها ما ساق الاسناد
فمنعها لا يذكر الحديث بعد كلاما من قبل نفسه واما مدرج
المتن فهو ان يقع في المتن كلام اي فيسرقه واما مدرج
ليس منه اي ليس ذلك الكلام من جمله ذلك الاسناد
ان يذكر الراوي مما سمع او غيره كلاما لنفسه او غيره فيروي
من بعده من كلام الحديث من غير فصل بينه وبين غيره
لغايلة من جهة ان كونه من غيره من لا يرق حقيقته الخ
اي من الحديث وحقيقته على ما مر به السبق او اضافة
الشيء اليه قائله قال المحقق هذا التعريف يعمج المتن باسم
من تعريفا خارج من عبارة المتن اذ قوله كلام ليس شرعا
من ان يكون من كلام نفسه او غيره من الاصطلاح ومن بعده
الا ان يحضر كلام عليه وانما ذكر هذا الكلام ليفرق بين
مدرج

ولا يصفى ثم يفي
 من ذلك المثلث عليه
 لا يرد عليه بالليل
 من ان لا يرد
 من ذلك المثلث غير
 من ذلك المثلث
 من الرابع من
 من الماسناد

ممدوح المتى وممدوح الاساد من القسم الرابع وحاصله
ان القسم الرابع من ممدوح الاساد يكمل بقية ما روي
انه حديث استغوا واقاموا معي حتى يقاتلوا في جزرة
الحديث فتاؤه يكون كلبه ادراج المني في اوله
مثاله مارواه الخطيب بن روايه اليه فقلن وشاة فزويما
عن شعبه عن محمد بن زياد عن ابي هريرة قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم بلغوا الوصو بول للاعقاب من النار
فتولوا بها الوصو من قوله ابي هريرة فضل ما حدث
في اوله كذلك رواه الخطيب في صحيحه عن ابن ابي اسير
عن شعبه عن محمد بن زياد عن ابي هريرة قال بلغوا
الوصو فانما بالاعقاب قال وبول الاعقاب من النار قال
الخطيب وهم رواه فقلن وشاة في روايتهما هذا الحديث
عن شعبه عليه وسناؤه كذلك ان قوله بلغوا من بلاد
هيرة وقوله بول الاعقاب من النار من كلام النبي صلى الله
عليه وسلم وشاة في روايته مثاله مارواه الخطيب
لجاسنة عن روايه عبد الحيد بن عوف عن هشام بن عروة
عن ابيه عن ابي بصير قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم بلغوا من النار اذ انتبه اذ وقع فليكن
قال الدارقطني كذا رواه عبد الحيد عن هشام وفيه
في ذكر اليتيم والاربع وادراج في ذلك حديث
قال احمد بن حنبل ان ذلك من قول عروة بن ابي
من الحديث تنقوا فقلن اليه الا يطعن واد اليعاقبة
وجب الفصل في اصول الحديث في الوصو ونحوها

كالظاهر في المعنى الثاني هو المراد هنا وتاؤه في آخره
 مثل ما روي ابو حنيفة في تفسيره عن معاوية عن الحسن بن الحمر
 عن القاسم بن عتبة عن علقمة عن عبد الله بن مسعود قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم علمه الشهد في الصلاة فقال
 فلا الضمان لله فذكر حين قال استشهد بان لا اله الا الله
 واشهد ان محمدا عبده ورسوله فاد اقلنا هذا فذكر فثبت
 مثلا انك ان شئت ان تقوم فقم وان شئت ان تقعد
 فانعوتك ادواه ابو حنيفة في خارج في الحديث قوله فاذا
 قلت الح وانما هو من كلام ابن مسعود لاس كلام النبي صلى الله
 عليه وسلم ومن الدليل عليه ان التفتة بعد الرحمن ثلث من
 ثمانية رواه عن ابن الحزم المذكور هكذا وانما تنسب لغيره
 عملان وغيرهما في روايتهم عن الحسن بن الحمر على ترك هذا القول
 في آخر الحديث مع اتفاق كل من روى عن علقمة وغيره عن ابن
 مسعود على ذلك ورواه شاذ عن علي بن حنيفة في قوله ايضا
 وهو انما يقع في الآخر هو الاكثر في رواية اولهما لا
 فيكون بمعنى الاكثر لانه يقع بعد عطف جملة على جملة
 ببعض وهو حنيفة فيكون عالما في الآخر به انه وقع ما قال
 محمدا في ان الظاهر انه دليل لقوله التروية عليه انه
 كلامه الاخر وانما يكون يعطف كلام مستقل على آخر مثله
 ان لم يكن يعطف مفرد على مفرد بل لا يعطف ولو سلم
 ان الاخير يقع يعطف الجملة على الجملة لا يقع يعطف المعزلة
 او بدون العطف فلا نسأل ان الواقعة يعطف بكل على الاخرية
 مع ان الاول والثاني يتبعانه يعطف للثلاثة ايضا انتهى

التفسير
 الحاشية
 في قوله

وانما

وانما قلنا بفتح العطف حسب الغالب في الواقع لانه حنيفة
 يمكن استقلاله من اللفظ الثاني فوضعه من لفظ الحديث
 بخلاف ما اذا كان بغير جملة واحدة قال ابن دقيق العيد
 انما يكون الادراج بلفظ تابع يمكن استقلاله عن اللفظ الثاني
 واشتد على ابن حنيفة في ان لا يوجب على الاول فيقتل وما يعقب
 ان يكون مدحيا في اللفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لاسيما ان كان متقدما على اللفظ المروي ومعطوفا عليه
 بواو العطف كما قال ابن حنيفة في نفسه وذكره فليتوضا
 بتقدم لفظ الاثنين على الموصوفين تضعف الادراج لما
 فيه من اشغال هذه اللفظة بالخاص الذي هو لفظ رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وان المص لا شأن له في الحكم على ما في
 الما ولو الا بالوسط الادراج اذا قام الدليل المورث عليه
 الظن او يدع موقوفه اي وكانت الجملة بسبب مدح الظن
 لفظ كانت في اشرف في اقسام الالفة دون هذه الطول
 العهد هناك في القاموس ورجحني والمدح المسكوك
 رجحنا في الاشياء واستحكم فيها انتهى في الظاهر انه من في العارضة
 والصحيح ان المدح داخل في اصطلاح المدح كما ان المدح اوجز
 منها في المعالطة حيث يسمي المادح والموحش كمن احب
 عت لا يمكن التفرقة بينهما اصلا من كلام الصحابة انتهى
 لوقته او من يفردهم بمحبة الله عطفها على المحبة وفيما ع
 من يلهيهم عموما والادراج الحروف هي ما يروى عن الصحابة
 لاس بعد هذا فلا بد من بطلان المدح في قوله قد بطلت المدح في قوله
 عن غير المصا بلة

حديث كذا فان عليا او عليا وسدا اذا اطلق
 ليحتمل الصحاية لم يرد مع متعلق بل مع من كلام النبي
 اليه من حديثه صلى الله عليه وسلم كذا اي فلا ادخل من غير
 فصل اليه يميز وتعرفه بين الموقوف والمرفوع ما يدل
 على بطلانها فاما قوله الله تعالى لا تخجل ان تكون جعفا من
 او يجمع مع وقاله تليذه اما استعلا لفظ جعفا مع
 ان ورد نحو اهيض بسلام وقد دخلوا بالكفر وانما المعنى
 انما افقد عليه فليست قد ورد في قوله تعالى يشرك
 بها عباده الله وقد جعلها صاحب القاموس على تنقيص
 وكذا ذكره المعنى لكن الاظهر ان الشاهنا يعني لما في
 القاموس من ان المروج هو الدخول في الشيء فجاءه
 المروج التي سمى لانه اخرج في المخرج مخرج
 غير مخرج الجار واصل الفعل ويدل عليه قوله فيا بعد
 لما ادوج فيه ويدرك الادراج اي يعرف بدار بعدة اشيا
 بورد رواية تفصلا بكسر الصاد اي ميسرة المقدر
 المدرج مما يبرز فيه ادراج فيه اي المدرج اوضيه
 كتاب القاموس في ما ذكرنا من ان السابرة ردا عن
 اي جمعة تفصله او بالسنن جراد الفخر في قوله
 في الادراج او المدرج من الروايات فسمي حديثا
 معصوما صحت روى الله صلى الله عليه وسلم من جعل منه
 من ادخل المناهي في الحديث او لم يسمعه من من يان
 لا يحسن له نداء دخل الجنة ومن يعنى الائمة المظلمين
 اليه من ذلك نحو حديث التثنية او باستحالة كون النبي

صلى

صلى الله عليه وسلم يقول ذلك وهو اعلاها كورد الى
 سجدة فقصه والذي نفسي بيد الله لا اله الا هو في سبيل
 الله ويرا الى اجتهاد الموت وانما ملكه وانما اذا ذكر
 من الوجود الا دعيه يعرفه الادراج غير مختص بدارج
 الحق الا الواجب كما لا يخفى على المتأمل كما دل في كلامه
 وقد صنف الخطيب في المدرج كتابا او قلما شهره
 سماه الفصل الموصل المدرج في النقل والخصصه الى
 اختصاره في الزوائد من بابها على الابواب مع زيادة
 على وعزو وردت عليه اي على المنهج وهو خلاصة
 الفتاوى قد رماذ كرم من او اهل البيت وسماه
 تقريب المنهج بترتيب المدرج وسماه الحمد اي على هذه
 الزيادة ملك الغريب واعلم انهم قالوا الادراج باقتضا
 حرام لما فيه التباس والتدليس وان كان بعض
 اخف من بعض لتفسير لفظه غير مسمى من المراسنة والمنا
 والعرايل نحوها مما فعله الزهري وغيره من الائمة
 لا يظهر التبريم في مثله لا سيما في المنهج عليه وقد
 ايد السعدي وغيره المعتدلة سافوظ العدالة
 ومن يحرف الكلمة عن مواضعه وهو ملوك الكذا يبر كمال
 على ما عده وقد ذكرنا من المصنف ومن ان دعيه العبد
 ما يدل على حوازه في الجملة او ان كانت الجملة
 تنقد من وتاجرا في الاسماء او قالها القول بعد
 هذا وقد ايد القلبي في المتن ايضا واما ما قاله
 شاذح لعنه عليه بنا انه يصددها ان الطعن في الرواية

تغير جميعه لان الطعن في الروي طعن في الراوي والطعن في الراوي
 طعن في المروي به اذ ان قد يوجد الروي صحيحا
 مع كون الراوي مخطوئا لمرة بن لعب ولعب بن مرة بن
 ميم وتشد يد الراوي لا يكون الواقع في الامساك مع بن مرة
 فغلط الراوي ويقول مدله مرة بن لعب وهو مخطوئا
 من الراوي وانما نقضنا لوجهه لان اسم واحد هما اسم
 اي الاخر وهذا اي ما وجد فيه ذلك التقديم والتاخير
 هو المخطوب اي قسم من اقسامه وانما قاله لشارح
 من ان المخطوب ما يكون اسم احد الراويين اسما في الاخر
 مع كونهما من طبقة واحدة فيجعل الراوي هو ما هو
 لا قدرهما الاخر كما ذكره السيوطي في شرح التقرير فالمراد
 فك قد طبقت في احدى وقد السهو فاعراضه مدخول
 لانه اذا ما جاء بهما فالترك اوي كما لا يخفى ويجعل كلا السمتين
 على قسمين من اقسامه لان المخطوب مختص به لظهوره بل لانه
 كما في من يات به والمخطوب عنه اي في هذا النوع السمي
 بالمتنوع كتاب يعني شتر معناه في رافع الاثرين
 في المتنوع من اقسامه والاسماء - وهو اسم كتاب المخطوب
 ذكره الجزدي وانما ذكره شارح في قوله كتاب اي سمائه
 المصنف فمضى على انه مضمون وانما المتنوع للتعظيم
 وقد عرفنا ما فيه والمخطوب اقتسام اخر له رج بعضهما
 في قسم الاول كما سيأتي لما انما سمى به فاك شارح في
 بعضهما في قسمين ياتيه وتترك بعضهما وهو ان يكون له حديث
 مشهور او فيجعل مكانه راوا اخر في طبقته ليصير

بذلك

سما

في المتن كما مر فوا فيه كبرت مشهورا سم ليجل مكانه
 نافع ومن كان يفعل ذلك من الوجدان غير هذا من نحو
 التبيين واسماء غير بن مرة السبع وبهلول بن
 عبد الله قلت كل العبد في خوفه كونه فانه يصدق
 عليه الامم مع اختلاف الغرض قد يقع الغف في المتن
 لاي في نفسه وانما به ايضا كبرت اي هيرة عند
 سلم فسلم رواه عن بن هيرة مقلوب وعن غيره على
 الاصل ولو قال في بعض طرق سلم كان اوضح في السبعة
 اي في شانه الذين يظلم في قتل عرشه فبني اي فذلك
 الحديث باعنا بعض الناقه او سلم باعنا بعض طرقه
 ورجل يصدق بصدقته انما لها حتى لا يفعل عيبه
 ما تنفق بشانه فهذا اي هذا الحديث ما انك انما
 على احد الراية وانما هو اي المتن الاصحح لافضل له
 اي سائر المتن على ارادة غايته المبالغة في المخفا
 او المراد به من على سائر المدرك المحل ارادة الحال بخلاف
 كقولنا نقول في تخري من تخبرنا الا سائر في وجه ما تنفق فيه
 او المعلوم من السنة اضافة الامط الى المتن في
 التبيين اي كما في طرق البخاري ويقطع طرق سلم
 ولا ياتي في ما سئل عنه سلم او كانت المبالغة
 من زيادة او سئل انما الاشارة ومن لم يزد هاتين
 من زادهما فله ان ينزل من الاشارة كما جاز في الاشارة
 والبلغ من المبالغة اي الكثرة انما وافادة ومبالغة
 وانما التفسير من المبالغة على اربعة احوال عند

169

2

5

يارس وعنده سماع كذا في الوجه فهذا هو المراد
 من متعلق الاسماء وهو ان يريد الراوي في هذا
 حدث رجلا او كذا وهذا منه وعلطا مثاله ماروي
 عن عبد الله بن المبارك قال حدثنا شيخنا عن عبد الرحمن
 بن يزيد بن جابر قال حدثني بشر بن عبد الله قال سمعت
 ابا داود يسر يقول سمعت واثنى من الاسبق يقول سمعت
 ابا هريرة العنقي يقول سمعت النبي صلى الله عليه وسلم
 يقول لا تخلصوا على القبر ولا تصاوا اليه فذكر شيخنا والي
 لا يسهل هذا الزيادة وهو ما لا يورث في نسب الوهم
 فيه الى ابن المبارك لان جماعة من الثقات رووه عن ابن
 جابر عن سري عن ائمة لم يذكره الا ابا داود وسري وسري
 روى بعضهم بساخر من ائمة قال ابو حاتم الرازي
 انما سمعت بسري عن ابي داود وسري عن ابن المبارك وطا
 ان هذه امارا واعده عن ائمة ليس كذلك فهو ماسحة
 بسري وانما سمعت شيخنا فوهو يوردون ابن المبارك
 عن جماعة ثقات رووه عن ابن المبارك عن ابن جابر
 بلا واسطة وروى بعضهم بلفظ احبنا ربه كما شرطوا
 في التفرع ما السماع اليه في روايتهم لم يردوا في موضع
 الزيادة لكن ترجح حالت الحديث بنسبة دالة على الوهم
 كما ذكره ابن الصلاح في المقدمة والخبر في الهداية
 فانفع شافا لبعضهم فيه انما يفتقر الى التفرع بالسماع
 فيعين المراد بلحاظ ان يكون الراوي سمع من رجل وهو
 يفتقر الى سمع ذلك الراوي من ذلك الشخص نفسه

واما

وامام اول خارج هو انه يفتقر الى واسطة او يفتقر
 واخرى يفتقر مع التفرع في كل منها بالسماع فغير متحقق
 لما سبق والا يفتقر اليه لم يفتقر التفرع بالسماع المتكفلا
 ففتقر كان معنينا بصفة التفرع او بغيره وهي صفة
 متشعبة لا موضوعا كالسبب والحدوث انما
 كان الاسناد بلفظ عن فلان عن فلان مثلا لا يحويه مما
 يفتقر لعدم الاتصال ترشحت الزيادة فقل ان حديث
 الثقة كان منقطعاً لا متصلاً وان كان يفتقر الى هذه الزيادة
 فاذ كان كالتسلسل الحالي عن الزايد بلفظ عن
 احتل ان يكون مسلوفاً ان كان بلفظ السماع نحو ما احتل ان يكون
 سمع مرة عن رجل عن سمع منه فلم يتحقق الوهم
 فالجواب ان الظاهر من هذا ان يذكر
 السماعين فلما لم يذكرهما حمل على الزيادة وايضا قد
 يوجه قربة تروى عن ابي داود وهو كما ذكرناه عن يلى خاتم
 وهو الموقوف من المقدمة قال الزايد عن جابر بن مراد
 العليل والسهم خارج عما قبل من ان زيادة الثقة
 مقبولة كما سبق فورد او كانت المتأخرة بايداله
 اي الراوي اشار الى ان الايراد ايضا في اللفظ
 والتفرع كتحذوف ائمة الشيخ المروي او بعضها من المروي
 فكان سطحه لا يضطر بالمتريضا فان تليده اي
 ياتيك الشيخ المروي عن كذا يروي اثنان حديثا غير
 احدهما عن شيخ والآخر عن اخر ويتعقبا في ما بعد ذلك
 الشيخ وقال السهماء كان يروي اثنان او اكثر رواه

مقبولة وامام اول خارج
 ترشحت الزيادة فقل
 بلحاظ المتباعدة
 ويجعلها منقطعاً
 او مسلوفاً نحو ذلك
 لان زوايا الشك

واحد مرة على وجهه واخرى على اخر عاتقه له ولا سير
لاحد الروايتين على الاخرى واسان ترجحت احدهما
بان يكون راويها احيضا او اكثر فحتمه لردى عنه ادعرك
فالحكم للراي يكون جسيما مضطربا فكذا في
فيه ذلك هو المضطرب كمالا اسرعا على من مضطرب
كما ذكره السخاوي وهو انما اضطرابه يقع في الاستناد
عالمنا يلزم منه ان يكون الحديث ضعيفا لا متعارفا منه
المضطرب على ما ذكره الخوارزمي وقد للتقليد في
المضترب اي فقط الحسن قل ان الحكم المحدث على الحديث
ما اضطراب بالنسبة الي الاختلاف في المترادف
الاستناد لئلا يراه غايته انه يجوز ان يكون قليلا في
كثيرا واعتبار حكم الحديث كما فان وقع في التقليل
يظهر من قوله ثالثا وكذا من قوله وقد يقع في المضتر
فلا يجوز ان يثبته قاله التلميذ قوله في الاستناد بحكم الحديث
الح لانه كذلك وطبيعة التلميذ في الحكم انه يقع فيه ان الحديث
من جملة الحديث من يرد ما يعتد بعض التلميذ من حكم
الحديث في الحديث بالصحة وعدمها هذا ومثال المضطرب
في الاستناد ما رواه في سنن أبي داود وابن ماجه
عن داود بن اسماعيل بن ابي عمير عن عمرو بن محمد بن حرب
عن جده حرب عن ابيه هريرة عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم اذا سئل احكم فليعمل شيئا فوجه الحديث
وفي رواية المحدث عن ابيه يريده في الخطا
وقد اختلف فيه على اسماعيل اختلافا كثيرا رواه

ابن المغنفل وروح بن الحارث عن اسماعيل هكذا رواه
سنيان الثوري عنه عن ابيه عمرو بن حرب عن ابيه عن ابيه
هريرة ورواه حميد بن اسود عن اسماعيل عن ابيه عمرو
ابن محمد بن حرب بن اسليم عن ابيه عن ابيه هريرة ورواه
وهيب وعبد الوارث عن اسماعيل عن ابيه عمرو بن حرب عن
جده حرب وقال عبد الوارث عن ابن جهم عن اسماعيل
عن حرب بن محمد عن ابيه هريرة وفيه من الاضطراب اكثر
من هذا فان ابن عسيرة لم يحدث شيئا من هذه الحديث
ومتاكد المضطرب في المترادف فاطمة بنت ثبير في الت
سالتا وسيل النبي صلى الله عليه وسلم عن الزكاة فقال ان في
المال لهما سوى الزكاة فهذا الحديث في اضطراب لفظه
ومعناه فرواه الترمذي هكذا عن داود بن ثبير عن ابيه
حزرة عن الشعبي عن فاطمة ورواه ابن ماجه عن هذا
الوجه بلطف لبيد في المال فيروي الزكاة فهذا الاضطراب
لا يجوز للتاويل وقوله لبيد في لا يحفظ هذا اللفظ الشارح
اسناد اثره ورواه ابن ماجه هكذا ذكره الثوري لكن
قوله لا يقبل التاويل من حيث ان ذكر حمل الشيء على التاويل
الشعوب لا يشاء على المعجب العربي من الضيق واعادة
الماعون او المال في الشيء مراد به اليهود الذي يجب فيه الزكاة
وفي الاشارة جنس المال الذي يجب فيه نفقة وتوابعه لا اطلاق
وتوجهه ان القاعده المقررة ان الاطلاق مقدم على
التمسك عند المصلحة وتيق من قوله تعالى وان المال
علي خيرة ذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل

والسايلين في الرقاب واثبات الصلاة واثبات الركعة قال
 البصراوي رحمه الله ان يكون المقصود منه ومنع قتل وان
 المائدة الركعة المروضة ولكن الفرض من الاول بان مزار
 ومن الثاني ادائها والخاتمة عليها ويجوز ان يكون المراد
 بالاول نوافل الصلوات او حوقا كانت في المادسوي
 الركعة التي في بعد الاخير مادي ان اي كانت ان قال
 عليه السلام في المادسوي الركعة ثم قرأ السبعين الى قوله
 وفي الرقاب وقد قال ابن الصلاح وقد يقع الاصطلاح
 في المتن وهو ان اختلف الرواية فيه فهو لبعضهم على
 وجه وبعضهم على وجه اخر مما قلناه ولا يرتفع احد
 الروايتين على الاخرى ولا يمكن الجمع بينهما فان ترجم
 بان يكون رادوا بعد الاحتفاظ او اكثر صحة المروي عنه سيما
 اذا كان ولده او قريبه او مولا او ولد له او غيره ذلك
 من وجه الترجيح المعتمدة كونه من جهة التحمل بالها
 او سماعه من طرف صحيح فالحكم لا يخرج ولا يكون الحديث
 حينئذ منقطع بل وكذا ان امكن الجمع بحيث يمكن ان يكون
 المنكسر من جهة الرقابين فالكثير من معنى واحد او يحمل
 كل منهما على جملة الناس في الاخرى جائز ان لا يصطرب
 موجباً للضعف الحديث لا يضره لعدم ضبط الروايات
 وانما الذي هو شرط القبول وهو محمول على وقوع الابدال
 في السبب والمترتبة سواء خطأ وقد يقع الابدال
 عند من يراى احتساب حفظه الظاهر من سبب الاحتساب
 الذي هو علمه بعد الابدال فكان حجة تأخره عن قوله

امتحاناً

سوي

استخافنا اي لمن يراى امتحانه امتحاناً ثابتاً من فاعله
 اي فاعله الاموال جعله المص من اقسام الابدال وان جعله
 غيره من اقسام القلب لعدته مناسبتة بالقلب كما قاله
 شارح ولا فلا يرد عندي ان مناسبتة بالقلب التي كانت
 بعين العكس بخلاف الابدال كما يظهر من جملة في المثال ولذا
 جعله السبب او من اقسام المركب وهو ما كتب منته لاسناد
 اخول يمكن له لانه المقصود بالزات هنا تركيب لسان من
 لسان اخر لا بدال اسناد اسناد اخر من غير ان يلحق تركيب
 تلك مع هذا بل لفظ في القلب معنى ثابت اعلى هذا وهو تركيب
 من اخر اسناد اخر فادفع ما قاله الشارح ان لا يثبت ما قلناه
 السبب او من اقسام الشارح مثله حديث رواه جرير بن عازم
 عن ثابت السبب عن السراق قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 انما ثبت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني فهذا حديث اقبل
 اسامه علي جرير بن عازم لان هذا الحديث مشهور بل يروي
 عن عبد الله بن علي فساداً عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم
 فخطا اخر من الشارح لان الكلام في الابدال عند امتحاننا
 ولذا قال المص كما وقع للمبارك والعبد بعض عن
 قات وغيرهما اي من وقع الابدال عند امتحاننا
 لمعرفة من سببهم وعظمهم اما التجاري فقد روى انه لما
 بعد له وسع اليه اممال الحديث فاحتجوا به وادعوا اليه
 حديث فقايدوا من ثوبه واسأله هذا جعلوا من هذا الاسناد
 لاسناد اخر واسأله هذا الحديث لغيره واحتجوا به من اجل
 ودفعوا كل واحد من عشرة منها فادعوا كل واحد على المعسور

د

بحمل التجاري فلما حضروا اطمأن التجار باهله النجارا ديس
 ومن انضم اليه من العربان اهل خراسان وغيرهم تقدم اليه
 واحد من العشرة وسأله عن اجداد بني واحد اجداد التجاري
 بقوله له في كل سنة لا عرفة وتعمل الشاقي كذا الذي ان
 اسولي العشرة الحاشية وهو لا يتردد في علمها وفي قوله
 لا اعرفه وكان الغفني من مصر يثقت بعضهم ان يعثر ويقول
 نعم الجبل ومن كان منهم غير ذلك يفتخ عليه بالعبور والتقديم
 وقلنا نعم كونه عنده المقتضى عدم تميزه حيث لم يعرف واحدا
 من بني بنيهم في التجاري من قريته كالحال انتهى بهم من
 سألهم التفت اليه سائلا بل لا والسر قال له سالت عن حديث
 كذا وصوابه كذا الي خراسان منه وهكذا السائلي فزد الماشية
 الي حكمها المعترف قبل انقلب فافترقه الناس لم يحفظ واحد منوالم
 بالفضل وعلموا المحل والزلزلة في هذا الشأن واما العسكي
 فذكر سبيله ابراهيم في ترجمته انه كان لا يخرج اجماله من
 محبته من اصحاب الحديث بل يقول له اقراني كتابا كذا انكرنا
 فقلنا اما ان يكون من حفظ الناس او من اكد بهم ثم عدنا الي كتابه
 احاديث من روايته بعد ان يدلنا منها العاظم ورونا
 فيه العاظم ونركتنا من احاديث صحيحة وانتهاه بها
 وانقسامه سماعا فقال لي اقر اقرنا عليه فلما
 انتهت الي الزيادة والفتن فطن واخذ من الكتاب
 فالحق فيه خطه النقص وكتب علي الزيادة وصحها
 كما كانت ثم قرأها علينا وقد طابت أنفسنا وعلما انهم
 احفظوا ما سذكروه السخاوي وشروطه اي لا يراعي اذ

شمس

يستمر عليه يعني لا ينفك المهرل على صورته لئلا يطرأ له ورده
 كذا ذكره رسول الله صلى الله عليه وسلم بل سئل اي قبا
 الاما لساننا لنا جنة وهي الامتحان فلو وقع الابد الوجد
 لا لمصلحة اليه معتبره كما امتحان بل لا يجرى مثلا اجمعه
 ونحوه مما ليس فيه مصلحة شرعية فهو من اقسام الوضوع
 وهو وقع عليه انوس المقلوب او المقلوب الي واقع فيه
 ذلك الابدال من اقامه وذاك السخاوي بل كالموضوع
 وصاحب الخلاصة جعله من اقسام المقلوب حيث قال هو صحيح
 حديث مشهور من سأل جعل عن ما وقع له فيسبر به ذلك ثم عوملا
 فيه وهذا يدل على ان المقلوب لا يختص بما فيه التقديم والتأخير
 واللاحق سألني السابق اما ان يكون المقلوب معضانا او ان
 كانت التماثل في تغيير حروفه اي بسبب التماثل في تغيير
 حروفه او حروف اي اثنين فصاعدا افع بعضا صورة الخط
 في السابقه سابق اللفظ وبعد محو حروفه فاد اوسيان
 السناد وقال انه لا يغير هذا السابق كذا يعني ان يغير
 وتغيير الحروف اما خفيفة في التغيير لفظا او نطقا كما في
 تغيير الشكل فانه المغير خفيفة في التغيير كذا في العادض
 فانه في ما قال التلمذ ويخرج من الشرح نظري الحق
 لان من شرح الشرح ان التمدد في ما وقع التغيير فيه بالتغير
 الي حركة الحروف وصريح المتن ان يكون التغيير الحروف وليس
 كذا قال بالاسطو كذا مع مضمونه او مفتوحة او مكسورة
 وان كان المراد التغير في الالف والهمزة فلهذا وجب
 التميز ووجه ما يتيسر مع ما تقدم من ان التمر في الشرح جعل

ولما وجدنا اننا لم نذكر شيئا من شجرة التبريد بالما ولما وجدنا
 حالها فاد كان ذلك اي التفسير بالشيء الى النقطة
 وفي نسخة الى النقطة من نقط الكتاب فقط وقد نعت
 عليه النقطة قال المصحف اسم مفعول من التصريف وهو
 اهم من ان لا يكون معه تغيير اعرام لا وانه كان اولى لكل
 التفسير بالشيء الى الشك في المركبات والكمالات فمن
 شئت الكتاب بحدثة بالاعراب قال المصحف ومنه قوله تعالى
 يحرفون الكلم عن مواضعه وفي اية من بعد مواضعه اي
 مواضع اللفظة به فثاله المصحف حديث من صام رمضان
 وانفذه ست اربعة الى صحيفة بوسيل المعولي فقال بالشيء
 للجنة واليا ومنه لغير كدوت جابر ابي يوم الاحد
 على كدوت كدوت رسول الله صلى الله عليه وسلم المصحف عند ربه
 وقال فيه اي بالاصناف وانه هو اي تركب وايوجا بر
 كان قد استشهد به قبل ذلك واحد كذا ذكره الجزري وجعل
 صاحب الخلاصة المصحف اقتباسا منها ما يكون محسوسا
 بالعين ايا في الاسناد كذا في مصحف يمين من اجزى بالراه
 المصنف عليه من اجزى بالراه والجملة من اجزى بالراه
 مصحفا بوسيل المعولي سادس ومنه ما يكون محسوسا بالسمع
 سادس الاسناد كذا تصحيف حاصم الاحول بما اصل زادوت قال
 الرازي في كتابه ان هذا من تصحيف السمع من تصحيف البصر
 لعدم الاشتباه بالكتاب واما في المصحف الزجاجة
 بالرازي بالحلقة بالدال ومنها ما يكون معروفا بغير ما
 ثبت في المصحف ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الى عمارة

وهو

وهو جريد تصيب بين يديه انه صلى الى قبيلة بني عتبة التي
 وابن الصلاح وغيره سمي القسطنجى محرفا لا من حيث الاصطلاح
 والعرف بل من حيث ارباب الفلاح ومعربة هذا النوع اي من
 التعبير المشتغل على القسطنجى وقال السليمان في معرفة
 هذا النوع اي المصحف والمحرط انتهى وفيه نوع من السجدة
 ما لا يحصى من اية اسره واقع العباد في الاهتمام به
 وقد صنف فيه العسكري والكرار فسطحي وغيرهما
 ما لخطاي وابن الجوزي والكرار يقع ما معدومة ايا كثر
 ومنه كثر في المتن وقد يقع في الاسماء التي في
 الاسماء اي من المتبادر جاد طرق المتن والغا فصح وانما
 ولا يجوز تعبد بغير صورة المتن المقصود بيان
 حال التصحيف والعريف واما المقصود الجاد في النظر اذ
 سطفا اي سوا كان في العزات او المركبات فثاله
 التاميد والاظهارة المراد بقوله مطلقا اي لا تقدم
 ولا تاخر ولا يربطه ولا يلقح بحرف فاكثر ولا يربط
 حرفا كثر بغيره ولا يلقح بحرف او عكسه ولا يربط
 الاختصار منه باللفظ لا يربط باللفظ المراد في
 باللفظ المراد له لا يعني ان المراد في المتر عطف على
 المقصود لكن باعتبار حذف النضاف وهو الانسان وفي
 الشرح صفة اللفظ المقدر فالسبب عبارة المتر بدلت
 على ان المقصود انما المراد في تفصيل لتعريف المتن
 والمصحف لا يجوز تعبد بتغيير المتر في الشرح حيث زاد قوله
 الاعمال الخ وقد غير الاسلوب في الشرح حيث زاد قوله

اللفظ لا يكون عطفاً على الاختصار
فإنه لا يجوز أن يكون اللفظ عطفاً على الاختصار
فإنه لا يجوز أن يكون اللفظ عطفاً على الاختصار

مطلقاً ونا د قوله ولا الاختصار من قوله مطلقاً ومن
قوله بالنقص فاحتاج حتمية في تقديره لا إبدال اللفظ
ليكون عطفاً على الاختصار فاحتاج العبد لا يجوز تغير لغير
صورة المتن مطلقاً إيهاماً لا لتمامه ولا غيره ولا يجوز
الاختصار بالنقص ولا إبدال بالمرادف إلا لغيره
أن يراد بتغيير صورة المتن معنى لا لتمامه اختصاراً
بالنقص في الإبدال بالمرادف مثل تغيير الحروف باللفظ
من زيادة لفظ اجنبية أو من إبدال المتن ومثال إبدال اللفظ
باللفظ الاجنبية الغير المرادف والمخاصم لا يجوز
مادكر اللفظ المبدل لولادة اللفظ أي معانيه اللغوية
ويعاين من الحالة غيره أي ما يعبر اللفظ في عطف
تفسيره لذكر اللفظ والواو الماطعة في الشرح على الصحيح
في المسائل أن أي مسألة اختصار الحديث وسدالة
الرواية المعنى فيها ما جازت ان للعالم المذكور وما على
القول الصحيح خلافاً لمن خالفه فيها وما غير العامة
فلا يجوز لذلك اتفاق العلماء وكي أن بعض أصحاب
الحديث روى في المسام وكان قد من شفعته أو سادته
شيء فقبل له في ذلك فقال لفظه من حديث رسول الله
صلى الله عليه وسلم غيرتنا فقبل في هذا وقال وكثير ما يقع
ثابتهم كثير من أهل العمل خطأ وما غيره ويكون صحيحاً
وإن جاز في فهم واستيفه وقوة لاسمها فيما يكون حيث
العمية وذلك لتشف لهما فاما اختصار الحديث
المراد قوله وأما الرواية بالمعنى المحقق للمسلمين

ذكرها

ذكرها جازتين في الصحيحين كما ذكر فلا يكون على جواز
بشرط أن يكون الذي يختص به عاماً اختصاراً للعلماء
في جواز الاختصار على بعض الحديث وحين بعضه على قول
أحداه المنع مطلقاً على معنى الرواية بالمعنى لما فيه
من النقص في الجملة وثابت الجواز مطلقاً وثابت أن
أنه إن لم يكن رواه هو أو غيره على التمام فهو غير صحيح
يجوز الإجازة وسجي بيانه وأربعه وأصلها الصحيح الذي
ذهب إليه الأكثرون واختلاف ابن الصلاح التفصيل
وتوضيحه الجواز من غير العالم والجواز منه جواز ما
الرواية بالمعنى أم لا وسواء هو أو غيره على التمام
أم لا لأن العالم لا ينقص من الحديث إلا ما لا يتعلق
بالحديث من الحديث وما يفتيه بالتعريف بشد أي ما
يتركه منه أي من الحديث بحيث لا يختلف الدلالة ولا
يختل البيان أي الحكم حتى يكون أي لا يختلف حتى لو
اختلف المذكور الحديث في منزلة خبره أي متصلاً
أو برك ما ذكره على ما قد ليس عطفه على ما في خبر
حتى لا لا يخفى بل هو عطف بحسب المعنى على خبره لا في قول
الامام تعلقاً به والمعنى أن العالم لا ينقص إلا إذا
لا يتعلق بالحديث بما يفتيه أو لا إذا برك ويجوز أن
يكون قوله أو برك عطفاً على قوله لا يشق له الح عطف
العملية على الاسم ويكون قوله ما ذكره من وضع اللفظ
موضع الضمير العائد إلى ما المقترنة قبل قوله برك
بخلاف الجاز هل جاز لا يجوز الاختصار الحديث فانه

البيان

أي الحاصل قد ينقص ما له تعالى من ضرورة في نفسه بتركه
 المعنى كتركه الاستغناء في قوله صلى الله عليه وسلم
 لا يباع الذهب بالذهب إلا سواء أو لا يجوز فيه
 إلا خلاف وفي معناه ترك الغلبة بخلافه صلى الله عليه وسلم
 لا يباع العترة حتى ترضى هذا الجواز للعلماء
 عواداً ارتفعت منزلته عن التهمة بما من رواه ثانياً
 فحان أن رواه ثانياً فحان أن منهم زيادة فيما
 رواه الأول أو سأن تعلقته وقلته بخطه في رواية
 ثانياً فلا يجوز ذلك الفصل ثانياً وكذا لا يجوز للمهم
 عند الانقضاء على نفسه إذا كان قد تضمن عليه
 إذا ربه بتمامه لئلا يحسن ثم يذكر في الاحتجاج
 وأما ما قيل من جهة الحديث الواحد وتفرقه في الحديث
 للاحتجاج به في الحال المتفرقة المتوزعة في الجواز
 القيد وقد جعله الله كذا وكذا واحد وأورد في الحديث
 وغيره وحكي الخلاف عن أحمد أنه ينبغي أن لا ينفقه وكذا حكم
 عثمان بن عفان فيمنع أن يحد في الحديث ولا ينفقه وقال
 ابن الصلاح لا يتناول ذلك عن كراهة قال ابن الجوزي
 وفي قوله نظر ونحو وجهه أنه فرق بين الروايات
 والاحتجاج كما يشهد به كلام السخاوي في شرح التفتازاني
 وهذا الاحتجاج والاحتجاج ببعض الحديث كما مر في الحديث
 على الحكم المستنسل وأما الرواية بالمعنى إشارة إلى
 أنه لا الكلف بمراد في الحلاق وإنما شئنا والآخر
 أي من أهل الحديث والعقود والامور بينهم الآية إلا أن

علي

على الجواز أي بشرط المذكور أيضاً أي كما في انقضاء
 الحديث ومن أقامه في جميع ما في الحديث إلا طاع على
 جواز شرح الشريعة أي أحكامها من الاحتجاج والفتنة
 للعموم وهم ما عدا العرب بل ما في بلغاتهم المختلفة
 من الفارسية والتركية والمندية لقوله صلى الله عليه وسلم
 وسلم بلغوا عني ولو بلغوا أما حديثه القاب للعراق
 بما أي بما ذكر من المسلمين فادحاً في الأدب إلى كفة
 أخرى بخوازه باللعنة العرسية أو إلى أي بالنقل
 الحركه وفيما لا يجوز بل يجب أن تكون الأبناء بلغة
 الضرورة ولا ضرورة هيأ وأما ما قاله شارح من أن
 الأبناء بلغات أخرى قد يكون بدون الضرورة كالنكاح
 الفارسية ولو لم يكن العربية وغيرها فغير مفقود
 إذا حصل فوضع كتب الشرع بلغة أجنبية إنما هو ليقوم
 من لا يجز العربية والأفلا وحمل للعورك عن وقد ورد
 الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أن يجلسها الأعمى على سبيل
 الضرورة وأما قوله وقد روي عن غيره وأحسن الصواب
 المخرج بذلك أي بأن الأبناء بلغات أخرى بدون
 الضرورة جائز بشئنا واحتجاج إلى بيان ذلك وأما
 قوله يريد الفتى روايته الصواب ومن بعدهم الفضة
 الواحد بأنماط مختلفة قد فوج بأنماطهم على نقل
 الواقعة أو على نقل المعنى بالضرورة وقد ورد في الحديث
 في شرحه بأن التعبير لا يجوز إلا بالضرورة وهو ما رواه
 ابن حنبل في معرفة الصحابة من حديث عبد الله بن سليمان

هذا الحديث من كلام
 النبي صلى الله عليه وسلم
 في الحديث
 في الحديث

النبي قال قلت يا رسول الله ارفعني منك الحديث
 لا استطيع ان اودبه كما اسمع منك اريد حرفا او اثنين حرفا
 فقلت اذ لم تعلموا حراما ولم تعلموا حلالا واصبر للعقوب
 فلا بأس بكونك ذلك المحسن فقلت لو هذا ما حدثنا من العرب
 ان الشارح جعل هذا الحديث مستحالة عنه وعقل عن النبي
 من عدم الاستطاعة وجود الاصالة وما في معناه
 ثم مع هذا قال فلا بأس فقلت هذا مع قوله صلى
 الله عليه وسلم لعنه الله اسر اسرع مقالتي نحو ما هو لها
 كما سمعنا وقد قلنا في التلمذ وعين من الصحابة قاله
 ومن التلمذ ما سمعنا الا عظم ومن كذا في بعض المسامحة
 في وفاس وعيد من كذا على من عرفا في شئ منعه من التلمذ
 في قيل انما يجوز في الفروقات التي يظهر من افعالهم
 في يردون الموكبات ان لا يتجاوزوا الزيادة في الغيبة
 وقيل انما يجوز لمن يستعمل العقل ليعلم من التلمذ
 فيه وضعه ظاهر وقيل انما يجوز لمن كاله حفظ الحديث
 في حفظه وفي معناه في شئ من مقتضى في هذه
 فله ان يرويه بالحق فيصلح فيحصل التلمذ منه ولو
 قيل عليه ان يرويه لا يستعمله في اذ كانت الرواية
 محضه في خلاف من كان مستعمل العقل في حفظ
 الحديث الصادق من شكاه صدق النعمة بانه لا ينطق
 عن الهوى وهذا القول في هلال وحسن في الاولى لان
 المروءة كان في عن شئ من الفقه والسياسة لا ينطق
 الى التلمذ عن الفاظ من اذ في جوامع الكلام بما يروى بها

قوله

الجمع

اجمع حيث لا تريد ولا تقتصر على تصور ان يكون ساءا لهما
 في الجمل والمفاد لاسيما وهو موقوف للتكرار الفاظ صاحب
 الشريعة ومقتضى لا يواب الشك والشبهة في موارد المسئلة
 ولذا ذهب حكوم من أهل الحديث والاصول انه لا يجوز الرواية
 الا لفظ وهو المروي عن ابن عمر وغيره من المجتهدين
 اسد من بشرطه بل رواه ابن السكيت عن ابن عمر وقيل
 لا يجوز في حديث النبي صلى الله عليه وسلم ولا يجوز في حديث
 غيره وهو مروي عن مالك والعلامة والي التلمذ في ذلك
 وفيه بعض من اذا لم يكن من مقتضى لفظه ولا هو جوامع
 الكلام جميع ما تقدم يتعلق بالحوادث وعنده
 وهذا انما هو في قوله ولا شك ان الاول انما هو
 ان مطلقا بالفاظه وان التكرار في ايدي الحديث
 كما قاله الحسن وغيره ولذا كان ابن مديني كما حكاه عنه
 لحد ان يتوفي كثيرا ويجب ان يحدث بالالفاظ فقط وقال
 القاضي عياض الذي استعمله ابن المشايخ ان يتداولوا
 كما وصلت ولا يروى بها في شئ من ذلك القاضي عياض
 ينفذ في بيان يكون محكي كسب باب الرواية بالحق
 اي مطلقا او بالضرورة وهو الاول في قوله لا يتجاوز
 اي يتجوز من لا يجوز ان العربية وصحة البرائة من يروى
 بتعبها لعل اي يعلق على طرفة عين حسن وقلة تلبية
 اي يروي نفسه ان يجزى في ذلك قوله لا يجوز من يروى
 الحبيد في قوله من لا يجوز في قوله اي من لا يجوز في
 الواقع حال كونه من مظهر الناس ان يجزى في من ليس له

اي ان ليس
 كذا كان نحو

الى ثمانية عشر نزل اذ لا يقبل ان اسير روايته ولا يفتنون
 الى الغلبة فلا يبور ثلثين من يادته ولا يبع له سلبا انهم
 تكلموا مما لا ينبغي والاول اذ لي طائفة من الطائفة لطيفة
 الي ان حيلة التعبير انما هو من يكون جملة مركبا فلا
 يفرق بين لفظة ولفظ صاحب الرعي بل يلزم منه انه
 فضل كلامه على كلامه وهذا غاية الحفاقة بل خارج عن
 كبر الدلالة كما وقع لك من الرواة قد بينا وروينا
 اي من الامثلة المتقدمة في المأخوذة قاله السهناوي
 ولكن كاد الجواز ان يكون اجاعا قلنا بل جعل على محكم
 الضرورة جمعا بين الادلة وتوضيحا بين كلام الثقله واسه
 الموضع فان سمع العربي معنى لالفاظ المعنوية وذكر
 هذا الكلام لمطر اذ يناد في مسابقة والحقا ثمانية باعتبار
 لفظ الحديث معناه وانارة باعتبار مركباتها بيان
 الثاني وبيان الاول قوله بان كان اللفظ مستمرا لا يتبدل
 اراد به عرب الحديث وهو ما جاء في المتن من لفظ غاصر لعبد
 عن الهمزة لم يزلها حتى الى الكتب المصنعة في شرح
 الفريسي وهو من يفتح جملة للمعنى خصوصاً وللعلماء
 ويجب ان ينشأ فيه ويحتمل في سبيل التمام احد من
 غريب الحديث قاله سلو اصحاب الغريب فاي ذكره ان انكره
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بالقرآن وظهره مائة ويمن ابراهيم
 التيمي ان ابا بكر رضي الله عنه سئل عن قوله تعالى وفاكهة ذات
 قتات الاوسا تخليق وايد ارض تغلي اذ اقلت في كتاب الله صالا
 اعلم كتاب ابي عبد الله النقيب عن الفاسم من كلامه في قوله

واستدبر

واستدبر لام توفى سنة اربع وعشرين مائتين وهو الكتاب
 مع انه نقب فيه حفاظه اقام فيه اربعين سنة بحيث لم يقب
 واجاد بالسنن لم يقبله غير من كان وقع من اهل العلم في
 جليل ومنازقة في هذا الشأن ذكره في كتابه الناس يتعلمون
 بكتابه وعمل ابو سعيد الفريسي كتابا في النقيب عليه وقد رتبته
 الشيخ مرقس الدين في سنة تسعة فاذ وتفتيد الامثلة
 على الحروف اي على ترتيب الحروف كما في الصحاح وغيره واسم
 منه اي من كتابا بسلام وهو انب اربعين كتابا من هذه الامثلة
 اقرب كتاب الي عبد الله بن عمرو بن ابي الحنيفة وقد اعني
 الي كتاب الحروف في الحفاظ ابو عبد الله بن ابي عبد الله بن
 ففتق سنة من سنة الف في فتنه عليه متعلق بغيره صا على
 سبيل الفتن لان النقيب شعدي يعني قاله في النقيب في
 واصل النقيب التعبير في الشئ والبعض عنه واستدرك في زاد
 عليه بالشيء والفرق بين كتاب اسمه الثاني من ترتيب
 قاله مرفوعة ثمانية لكن يحتاج الى التنبية ثم مع الجميع ان
 الاثر في النهاية وكما في اسم الكتاب الاول اذ اخذ
 واستأطاف في الحديث المقصود لا يذكر فيه لفظ الحديث قاله
 مع الحواشي في سنة معد راعى في احواله يعنى مع فقد
 استيقا في ما احتج قليلة وقد تحفه شيئا الخلال السويطي
 رحمه الله زاد اعيان اسماء الدرة النقيب في تلخيص تاريخ ابن كثير
 وهو كتاب لا يستغنى عنه الطالب وان كان اللفظ
 مستلذا فيكون لكن في قوله اي معنا المقصود في الدلالة
 على المطلوب وهو المستفاد من قوله التوكيد في قوله

اجتمع الى الكتب المسموعة فشرح معاني الاخبار بفتح
 الصيغة وبيان المشكل عطف على شرح العرب متبنا وعلى
 شرح شرحا وقوله منها اي من الاخبار او معانيها وقد ذكرنا
 الاغنية من النسخة في ذلك كالطحاوي والخطابي وابن
 عبد البر من المتكلمة وغيرهم وقد سبق ان الامام الثاني
 قد سبقهم وذكر جعلت معاني جزءا من كتابه الامم في الجملة
 بالراوي اي معانيه او صفاته وهي اي الجملة السبع
 التي هي في القطع اي من لها بالظن بالرواية وسببها
 الاظهر ترك الراوي يكون على قولين فيما سبق من المخالفة
 الخ وفيما سباني من سوء الحفظ ويمكن ان تكون الروايات
 ومن جملة الكتاب بمنزلة الكتاب لعدم التمييز بينهما على وجه
 الصواب امران احدهما الراوي قال في شرح في الخصال
 وفيه ان المطابقة ظاهرة وقد تكرر بعينه كما نلاحظ بالبعث
 ما يدل على ان ذات سواك من باعتباري ولا ولذا قال من
 اسم او كنية او لقب او صفة او حرفة او نسبه وفي نسخة
 او نسب وهي تقبل له واو هذه مخالفة الخطا في دفع ما قبل
 ان الاصل يقول الراوي يكون الجمع بيان العتق لا بانها
 بيان لها وليس المراد من اسم او لقب القاب الخ وببرده
 عليه انه يخرج ما اذا كان له اسم واحد وكنية واحدة ولفظ
 واحد ومع وجود العتق هناك فلا يخصص سبب الجملة في الامور
 ويروى على الوجهين ان لا يجوز عدم الاسم فعلا الا بان يقال
 المراد من الاسم في نسخة الراوي في نسخة من الراوي
 في ذكر الراوي في نسخة من نسخة من الراوي في نسخة من نسخة من

به فيخرج عن التسلسل لخص متعلق بيكر من الاعراض
 اي لا يرضى منها كونه مكررا الحديث عند سباني
 بصفة العلوم اي اللفظة او بصفة المجهول وقد لا ظهر
 في نظر الراوي انه اخراي في نسخة الرواية فيجب
 الجمل بحال وبعد هذا ما تنتمي جملة وصفه
 ان في هذا النوع اي في بيان هذا النوع وقيل اي في
 شأن اللفظة هذا النوع ونجده لا يخفى الموضح بالتخفيف
 ويجوز بتقديره لا وهام الجمع وانما يرضى من إضافة
 المحذور الى المفعول الى جمع الصفات في مجمل وصفه
 بحيث يوجد كلمة في رجل اخر المراد الموضح اسر جمل
 باصناف في هذا النوع اي كما يوضح اوها كما شئت من
 اجتماع التعريف فيه وذكر واحد منها فلا يرد ما ولم يحش
 حيث قال الوحي اسم كتاب لفظ صنفوا لا يلام والظاهر
 صنف ولويد ما قبلنا غير لفظ صنفوا في احد اوجه
 الخ في نسخة اي في بيان هذا النوع المسمى بالخطيب
 وسببها اليه الخ لعدم اكمال سباني في كتابه لولا احد
 ثم هو يعمد السبق الزنا في الوحي عند الراوي في نسخة
 هو ان سبب المربي انهم في نسخة ان سبب المربي
 وهو الا انه قيل في كتابه ايضا الماشكال وهو لا يبعد
 الماشكال لانه خارج عن كونه موصفا لانه مسمى بعينه القائل
 او اريد به المشاهدة كقول شمس الصوري قال انكلمية
 هو تليد عبد الغني شيخ الخطيب المسمى بل لكن ما جاء فيه
 الخطيب وهو ظاهر في هذا باب الماشكال في الفضل

اسم

لثمة من قبل الشيخ انار بعد ان الكل يسفوا في الفجر
 وان كان هذا الاسم في كتاب الحبيب كما حكى بعض العلماء
 صنف كتابا في ثلاثين سنة ثم اخذ من تلاميذه هذه
 ورثته في ثلاثين سنة لاجل فاداه الاستحسان
 من اهل حاكم عليهم الكتابين فانه لم يعرض لظرفا انما
 صنفات هذا الكتاب في ثلاث وثلاثين سنة فلو لا
 مصنفها لثمة ومن قبله اي هذا النوع مطبوع
 للباب انظر في نسخة واحدة فتكون نسخة الكتابي انتم
 بهذا الاسم والنسب كذا . بعد هذا الورد ان
 هذا هو من له . ثم بعد ذلك حماد من الساس
 اي ساسي ان له اسمين او علي ان حماد لقب له وكذا
 بالتقدمية بعضهم اما ان يصاد المصلحة وبعضهم
 اما ان يدور وبعضهم اما ان يصاد في اضافة على
 اولاده ثم رطل كصفة المجهول . في اي ما ذكرنا
 كما عرفت عليه جماعة وهو واحد او احوال انه واحد
 ومن لا يعرف حقيقة الامر في اي حال المسمى هذه
 الاسماء في التلمذ وهو ان هذه سميات في هذه
 لا يعرف شي من ذلك اي المذكور من المتأخرين الاول
 الشهيرة فيتمس عليه الحال والامر الثاني ان الراوي
 قد يكون مثلا من الحديث ايمن وابنه او من الحديث
 ولا يمكن الاخذ في هذا الحديث عنه اي عن الراوي فيصير
 مجهول الذات وقد صنفوا فيه اي في هذا النوع او من
 ثم الاخذ عنه الواحد اي عن الراوي وتكون المصلحة جمع

إلى واحد

الواحد والحاد من الوجودان للصفات التي في شأن الفعل
 من الحديث وهذا يوجب ما ذكرناه في الوجه كما يقويه المهمة
 وهو أي الفعل أعز شأخ حيث قلنا أي بعد النوع
 من المبرر وعنه الواحد أي من الصفات والثالث من
 بعد هم قيل في الخبر المبرر والجم وإن كان لا يتبين
 مأموم من وجه يجب للظاهر لاجتماعهما فيما كان حديث
 الراوي ولحد المبرر وعنه الأول أحد وصديق مثل الحديث
 يدور الثاني فيما إذا كان الحديث واحد أو أكثر
 عنه وصديق الثاني يدور الفعل فيما إذا كان الحديث
 كثيرا والراوي واحد إلا أن السلفيت بعدد المسألة
 وفيها ما يحصل بنظره الراوي سواء كان الحديث أم لا ولا يحصل
 مع كثرة الرواة وأنه كان الحديث واحد أو في المقدمة
 بل هو غير محذور من بعده أنه ليس واحد فأكبر من المبرر
 المخرج واحد فهو منه مجهول إلا أن يكون مشهورا
 في غير محل الحديث ما كان في دينار منزهة وهو في
 منه بذكر الخبر أي المتأخر ولو سلم في حديثه قد
 يكون مقلدا من غيره مستلما في حكمه من المتن والخبر وإن
 دللوا على ذلك والحسن في سبيلية وغيرهما وأما الأول
 يكون مسموعا وغير مسموع وغير ذلك من نوع الوصلية
 الدالة على أن الخبر الأول يتبع الشرط فيجب أن يكون
 أو لا يسمي على أن لا يكون مقلدا ويحصل عطف على قوله
 قد يكون مقلدا لغيره وهو المستدرك ثم هو على بنا
 المجهول ونائب القاعد وقوله الراوي ولا دلالة له في القول

بلغ

وجہ کیا

اذ الراوي لا يسمى الخ تنقده بالراوي في قولنا لا يسمى كذا قال
 فيها قيل الراوي قد يكون مثلاً وليغير بعد من لفظ
 غير قوله سمي والامر في سبيل الاختصار اعلم من الراوي
 متعلق به عنه اي عن الراوي الاول كقوله اخبرني
 فلان او شيخنا او رجل او بعضهم او ابن فلان وهذا للفظ
 من الخارج بان يسمي المسمي مثلاً ليس بالراوي واحتمل وسند
 على معرفة اسم المسمي بمرورده من طريق اخر
 هذا يدل على ان من لا يسمى يسمى مجهولاً وان لم يقل هذا
 دليل اخر على انه لا يجوز قطع قوله لا يسمى على قوله
 سمي فانه يلزم تحقيد مضمون المقل حينئذ وجازع
 ما يقتضيه عبارة الشرح والمتن ان يكون موجبات الجملة
 اربعة لا اثنان الاول كثرة النعوت والشاي الثاني
 اي عدم الرواية الواحدة والثالث عدم التسمية
 والراعي ان روي عنه اثنان فصاعداً ولم يوثقوا
 بحديث كعبارته ثاو ولا يسنونوا فيه قال شيخنا اي
 يبين اسم التسميات اي المصنفات التي مسنوها فيمضوا
 ليسموا باسم في الحديث استاء او منشا من الرجال والنساء
 وهو من جنس القولية غير لازم من الحفاظ وكتاب اي لفظ
 ان يثبتوا له اسم مصنف ولا يثبت حديث المسمي مالم يسم
 اي من طريق اخر لانه شرط قبول الخبر عند الراوي
 وكذا ان يثبتهم ومن اسم المسمي وضعه لا يفرق عنه
 اي ذاته فكيف عدلنا ان لا تعرف كونه ثقة وكذا
 لا يثبت خبره اي حاشية وهو ثقة في العبادة حيث

قال

قال سرة حد شديدة خبره لو ايم على المجهول بلفظ
 التعميد كان بقوله الراوي عنه اي عن المجهول
 اخبرني الثقة بلفظ تعميل لقوله لا يثبت لان المجهول
 المروي عنه قد يكون ثقة غيره يجوز ادعاء غيره
 قال التلميذ يلزم من هذا تقدم المخرج المتوهم على
 التعميد الثابت وهو خلاف الظهور وقد تقدم على انه
 لو عرف خرج فيه كان مختلفاً فيه ليس بمرود وقلت
 انما اختلاف فرع معرفة الكلام هنا انما هو في المجهول
 والحكم على المجهول بكونه عدلاً اي ان التلميذ اخبره في حديثه
 فقامل فان كلامه موخول فانه قلت الظاهر من مادة
 المتن ان الواو هو الدخلة على الواو صلية فواجه
 جعله شرطية جند الجزاء جعل المجموع عطفاً على ما قبله
 قلت لغو وجهه ان الحكم الاول اي عدم قبول حديث المسمي
 انما يمكن بلفظ التعديل لفظي والثاني اي عدم قبول
 حديث المسمي بلفظ التعديل اختص في وقته على الاحتمال
 في قوله وفي عبارة المتن على ظاهره انهما انما مجموع
 التخلي وقوله على الامم فيه لهما وهذا قال وهو راوي
 الحكم الثاني على الاصح في كماله اي ما قلنا حديث المسمي
 وهو في النكتة اي القيد المتقدمه بقبول المرسول
 ارسله العدل وصليته جاز ما به اي احاد كقول العدل
 فاطما بسلامه لانه في حكم ايضاً له هذا الاحتمال
 اي لفظه النكتة الوجبة لعدم قبول خبر المجهول بلفظ التعديل
 وهذا احتمال ان يكون مجروحاً وذكره تلميذه ولا يصح في

مجهول

فيما ينهل ولعمري النكتة وقيل يقبل تسكا ما الظاهر
 اذا اخرج على خلاف الاسل وقيل ان كان القابل
 على ان يتخذ كالكلا والشاقي ونحوهما من بين
 الثقة وغيره قال التلميد مثل قول الشافعي اخبرني
 اخوانه في حرم يرافقه في مدحبه اني كنت
 التقابل في حق من قبله في عزمهم وعلله ابن الصلاح
 بأنه لا يورد ذلك الاحتجاج بالخبر على غيره بل يذكر
 لاصحانه فيام الحجة عنده على الحكم وقد عرف من روى
 عنه اختاره امام الحرمين وروجه الرازي في شرح
 المسند وهذا اي التوكيد لا خبر ليس مما احتج به
 للرواية اي وانما ذكر استطراد او موافقة للمفهوم
 وانه الموفق فان سمى الراوي اي ودقق وانما دارا
 واحد بالرواية عنده فهو مجهول وهذا احد قسمي النقل
 من الحديث انما الله هناك لقوله ولو سمى وانما ذكره ههنا
 لمرطبة لقوله الا في الاصل لا ولا فيمكن ان يتركه فيما قيل
 وقد يكون مقبلا وقوم مجهول العين تشبه ~~الراوي~~ المقيد
 المسمى بالمجهول للعين بخلاف اصطلاح قال التلميد في مجهول
 العين خمسة افراد صح بعضهم عدم القبول انتهى وقال الخزازي
 يجهول العين كل من لم يعرف العلم او لم يعرف حديثه الا من
 جهل راو واحد قال الخطيب وقال ابن عبد البر كل من
 يرو عنه الا راو واحد فهو مجهول معونه الا ان يكون مشهور
 بغير حمل العمل كما لك ان ديار في الزهد وعمر وروى
 كريب في السجدة قال الخطيب واقل ما يرفع الجاهل ان يروي

المعاصم
 كريب

اشان

اشان من المشهورين بالعلم قال الحافظ ابو عمرو الصلاح
 بعين معقروا عليهم قد حرج الخاوي عن مردا من مال
 الاسلم لم يرو عنه غير ثبوت بل لا يروى عن جرحه
 ربيعة بن كعب بن عمرو وعنه عماري التلميد قال جرحه
 من الجاهل لانه راو واحد واجبه ~~تأخر~~ تأخر ردا
 ورواية صحابيان والصحابة كل من عدول فلا يجر الجاهل بايمان
 واما الخطيب شرط في الجاهل ان لا يخدم معونة العلماء وهذا
 مشهور ان عند اهل العلم لم يخالف البخاري ومسلم نقل
 الخطيب انتهى الولد اسرى اهل بيعة الرضا ورواية ربيعة
 من اهل الصحفة علي ما في الخلاصة ولعل المعاصم انما
 من عبد البر ان لا يروى عنه الا ما كان حتى تخرج الدقة
 السؤال كما لم يسم اي في العلم يعني فلا يقبل حديث مجهول
 العين كالمجهول الا ما يروى عنه بالمشهد الي يذمه احد
 من ائمة المرح والعدول عن من يفرده عنه على الاصح وكذا
 اي قال التلميد هذا اختار ارباب العقائد وقد التفتوا
 من ائمة المرح والتعويل قد اقبل اهل المعصم بقوله ان طاعة
 الذمية انفراد عنه راو واحد من التابعين يدينه اي يقبل عنه
 ولا يدينه ما ذكرناه في اهل الجاهل من الصحابة وقيلوا اسرسل
 الصحابي وقالوا اسرسل الصحابي وقالوا كلهم عدول كونه
 الخطيب في الكفاية على ذلك حديث خبر القرون فربي بالبر
 بولنه في الدليل تعينه بخلاف في التناهي فيكون الامس
 العدول الى ان يقوم وامل المرح والاصل لا يترك للاختلاف
 والله اعلم اذا راو واحد من يفرده عنه عظم على التمس اذا كان

متاهلا لذلك اي لتركيبه فحينئذ يخرج عن اسم الجاهل
 وهو مختار الى الحسن بن الخطاب كما سبق قال التلميذ قد
 يقال ما الفرق بين من يفهم عنده بين غيره حتى يشترط
 تاهل المقدم للتوشيح دون المقدم التاني والصحيح الذي
 عليه اكثر العلماء من اهل الحديث وغيرهم انه لا يفتى مطلقا
 وتيل يقبل مطلقا **وقيل** لا كان للسنة بالترواية عنه
 لا يروي الا عن عدل كان ممدى ويحيى بن سعيد قيل والا
 فلا وقيل ان كان مشهورا في غير العلم كالزهره الشجاعة يخرج
 عن اسم الجاهل **ولم يفتى** حديثه والا فلا هذا اوان روى عنه
 ائمة ان فصاعدا ولم يفتى قال التلميذ فيه هاتين الصلوات
 يكونا عدلين حيث قال ومن روى عنه عدلان فقد ارتفعت
 عنه هذه الجاهلية اعني حاله العبر وقال الخطيب ان لا يرفع الجاهل
 برواية اثنين مشهورين بالعلم والمراحم ذلك التفتي
 الظاهر من الظاهر ان انه معطوف على سمي ولا ينظر اعتبار التسمية
 هاهنا لا وجود ولا اعتبار في الظاهر حسيده هو الا خلافا
 ويمتنع ان يجعل عطفا على قوله ان قد بان فقد رلفظة
 روي كما هو ظاهر عباراته التي يكون التفتي رواه اسير روي
 عنه ثمان مرون كلمة افضل من اعتنا والتسمية فيه ايضا
 وهذا ما يربط عليها اعتبار التسمية فدان مطلق الراوي التفتي
 يجوز العزيم او ليس تذكر التسمية فيه مشوبا بغيره
 هو فظن له ذلك لا بعد حال اثنين فعنا عدلهم يوثق مع
 شتمتها فهو مجهول الحال اي من العدالة وحدها مع
 عرفان غيره برواية عدلين عنه ذكره السخاوي وحاصله

ح

ان جماله العيون ارتفعت برواية اثنين لان عالم يوثق
 به يبقى مجهول وهو المستور للظاهرة ادرج فيه
 كثير مجهول الحال وسمي كل منهما مستورا اذ كان في الظاهر
 وغيره سمي اخير مستورا لوجوده في كل منهما وهي مجهول
 العدالة الظاهرة والتألف ومجهول العدالة الباطنة
 دون الظاهرة والمراد بالباطنة ما في نفس الامر وهي
 التي ترجع الى احوال الموكبين والظاهرة ما يعلم من احوالهم
 وقد قيل روايته اي التفتي رجا عنه منهم ابو حنيفة
 رضي الله تعالى عنه يعني قد يعني بعدد من علمه ذكره
 السخاوي **وقيل** اي يعني فيه العيون دون عدمه فانه اذا
 وثق خرج عن كونه مستورا فلا يفتي قوله يعني فيه واختار هذا
 القول ابن حبان تحيا للاسم الاعظم والعدل عنه من لا
 يعرف فيه الحج قاله والناظر احوالهم على الصلاح والعدالة
 حتى يشترط بهم ما يوجب القطع ولم يكن الناس راغبين
 عنهم وانما كلوا الحكم للظاهر فانه تعالى ولا تحسبون
 ولان الاحياء مبني على حسن الظن وان بعض الظن اثم ولا يه
 يكون غالبا عندهم من يتقدم عليه معرفة العد العرفي بالكل
 فانتهر فيها على معرفة ذلك في الظاهر والباطن قاله
 ابن الصلاح ليشه ان يكون العمل على هذا الرأي في كثير من
 كتب الحديث المشهورة في غير واحد من الرواة الذين تقدم
 البعد بهم وبعدوا الحنفية الدنيا طلبة بهم فانتقوا بها هوهم
 وقيل انما قيل الامام ابو حنيفة في عدمه لا سلام حيث كان
 الغالب على الناس العدالة فاما اليوم فلا يدري من التركيب

١١

قلنا السقوط فيه قال ما حياه ابو يوسف ومحمد وحاصل
 الخلاف ان الشك في الصحاح والتابعين وانشاء عموم
 نقله بشكادته مع لي ابيه عليه السلام يقول
 ختم القول فرب من الذين يلوطن من الذين يلوطن
 وغيرهم لا يقبل الا بشكوك وهو يقتضيه حسن
 وردها اي روايت المستور الجمهور قالوا لا يقبل
 روايت المستور للاجماع على ان الشك يمنع القول
 فلا بد من ظن عدمه وكونه لا يؤخذ ذلك منه
 وقيل ان كان الراوي او الرواة عنه ممن لا يروي
 عن غيره فلا يلقا ولا يوافق التحقيق ان روايت
 المستور نحوه اي من المجهول ومجهول الغير مما فيه
 احتمال اي احتمال العدالة وصحة هذا لا يعلق انقول
 يرد لنا ولا نقولها ولعل هذا مقيد بما علم
 السلف بل هي اي روايته هو قوفه اي عاقله فيها
 استباحه له في ظهورها من التوثيق غيره كما جزم به في التوثيق
 امام الجمهور وانما اذا كنا نقصد على شي يعني ما لا يلائم
 خصوصه بل هي على الامثلة الاحكام يروي لنا مستور
 ان يجب الاحتياط عما كان يستعمله في تمام البحث عن الراوي
 قال هذا هو المعروف من عاقله منهم وليس كذلك حكمهم
 بالخطأ المرتك على الرواية وانما هو توقف في الاسراف والتوقف
 من الاماكن يقتضي الاحتياط وهو في الخطر ذلك كما جزم
 من قاعدة الشرع من مودة وهو التوقف عند يد وطهور
 الامر الى استبانته فاذا ثبت العول فالحكم بالرواية

اذ ذاك

اذ ذاك ولو فرضنا في النسخ جاب الراوي والبارع عن العلم
 عنها ما يروي مجهول في يد حليته ما ان الناس يعرفون
 عليه في مسائلها كدته عندي والظاهر ان الامراء
 المتولي في الياسر في الاحتياط والاحتياط في الاحتياط
 كذا ذكره السخاوي ونحوه منه ان نحو القول بالوقف
 قوله ان السخاوي فيمن جرح جرح غير مفسر اي غير
 معين معين بان لم يذكر سببه بالافتقار في غير جرحه وان
 ضعيف او نحوه وانما حليته بان هذا ان يكون فيما يروي
 المققين لاهل الظن العاقل وهذا مما يبيح على الظن كما
 ثم التوقف في السبب التام من سبب الطعن في
 الراوي وهي اي اليد غير اما ان يكون بمقتضى
 بالشك يد اي ما يشك مناحيه الى الكفر في تحقق النسخ
 فلهم بغير حاجة ما سكت الكافي في ينسب الى الكفر
 من كفره اذ ادعاه كفرا ومنه لا تكفر اهل قبلكم وانما
 بالشك يد بغير شك روايته وان كان جائزا لعله قال
 المكتب بخلافه قوله انه مع ما فيه حليته وهو اهل بيته
 وطائفة تدكفروا في جميع وطائفة تدكفروا في جميع
 وساب الا لاجل احمد شيعته وساب الا لاجل احمد شيعته
 في الغيبة بعدت ما سكتهم الكفر وهو انما انقول
 في الغيبة بما قاله في القول بحال الامة في علمه ونحوه الاختلاف
 في التكفير بما قاله في القول بحال الغزاة قالوا انما في التكفير
 بالاذن ولا لاهل العلم وقد قال الشافعي في التوقيف
 والتيسير من كفر بدعي لم يخف به شكافق

بناصرو

ومن لم يقبل لا يجوز مطلقا وقيل يحتج ان لم يكن من سبيل
 الكتب في بصره قد هبط ولا اهل مذهب وحكي هذا عن الشافعي
 وقيل يحتج به ان لم يكن داعية الي بدعته ولا يجوز
 ان كان داعية هذا هو الاظهر الجدل وقد اختلف
 او الاكثر وضعف الاول باختصاص ما حكي للصحيح وغيره
 كثير من البدعة غير الدعاء او نفسن او ما يفسق
 غير الحق بغيره المقتبلة والافالفسق الموعود ان
 بدعته تنسبه الى الفسق وهو الخروج عن الطاعة
 بالاعتقاد الفاسد فالاول وهو من يقتضيه عنه
 التكفير لا يقبل صاحب الجهم هو فدم المعول لاعتقاده
 شائذا المعصوم عدم مقبولته من اي شخص كان وقيل
 يقبل بصيغة المعول مطلقا الى سواء اعتقد كل ذلك
 نعم ولا ولا في الاول لنا جهر هذا القول عن قوله وقيل
 ان كان لا يعتد بحال الرد لا بدعته فمات الله اي
 الاعتقاد بدعته في علمه قبل نفي وان استعمل كالمظن
 لم يقبل وهو قديم يسمونه الى الي الخطا وهو قد كان
 بالكون قد اعتقد ان عليا الاله الاكبر وجعل
 الصادق الاله الموصف تعالى الله عما يقول الظالمون
 علوا كبيرا واخذ الله بئنا الاخوة والاولى كذا في شذوذه
 القدوري هذا ولم يحكم ان الصلح فيه خلافا وصرح
 بعدم الخلاف المؤول وغيره والخطب يحكي الخلاف عن
 جادة من اهل العقل والحق وقوله الجز في لا يقبل
 لواعية البدع بدعته كمرارة الاعتقاد المتبدع بغيرها

فصيح

فصيحة ثلاثة اقوال وهو الصحيح والمتحقق انه لا يرد
 كل مكفر بدعته لان كل طائفة تدعون بما لم يقبل
 منه عنه وقد تباه فتنكفر بما ليس فلو اخذ ذلك
 اي المود على الاطلاق بان يرد كل ما يكفر لا استلزم
 تكفير جميع الطوائف وفيه انه لا يلزم ذلك الا في وقت
 المبالغة فلهذا ايضا ليس على الاطلاق والاشد
 خيره بان لا يعتبر ما هو في نفس الامر من البدعة الكفرة
 لا عند المخالف ولا يلزم تكفير اهل الحق ولا ردوا اليهم
 انهم ولا صواب ان يقول لا يستلزم رد جميع الطوائف
 ان هو الترتيب على اخذ الرد على الاطلاق لا ما ذكره وانما
 هو المقصود من سوق الكلام وحسنه لا يرتب بدعته
 ولا ياتي محظور فلا يقبل قوله جميع للبدع عما لا يقبل خبر
 الفسقة بل هو اول لعدم الترتيب ان قسم ائمة وقسمهم
 بوضع والعامة اي طائفة المعتزلة ان الذي تفرقه
 دوا قسم من ائمة الرد المطبق الذي موجب البدعة ليس
 الا ان انكر امر امتوا اثر من الشرع فبعد ما من الذي
 بالضرورة اي ما يبعد بغيرها ليعين ما يرد بغيره
 كصلوات الفرس والجم لا يبعد بغيرها ليعين ما يرد بغيره
 الكلام وانما قد حكا الرد بالفسق لا القصد منه لان الرد ليس
 محض ابطاله وقوله ان المعتزلة اشد الان من لم يسجد
 ما قاتل من الشرع انما يكون ما يقاود عاير ما يقاود عاير
 قوله الا في ما من لم يكن له وكذا من اعتقد عيسى
 انهم لم يكتف بحيد لانك من اعتقده علمه فانما هو

كما لا يخفى انما قد بحث عن انكار المذكور والاعتقاد المذكور
 متلازمان لان انكار الاستلزام يقتضي نفي مقتضاه وبالعكس
 فينتهي بحمل التوقف والتفصيل والاعتقاد الثالث
 خارجا عنهما فاما من لم يكن بهذه الصفة الى المذكورة
 من الهدية التوقير والتمتع لاكتسابه المعلوم من الدنيا
 بالمزورة وانضم الى ذلك اي مادكم من عدم التوجه
 وطسطة لما هو فيه مع دونه ونفقواه الاول ترك
 ذكره عنه فانه لا يستلزم في القول فضل عبارة على
 العطف التفسيرى فلا مانع من قوله اي مع عدم كونه
 من اصل البدع وقيل انه نفس التقوي في بيان تقريب الصبح
 بالاشتراك من الاعمال السبعة من شريك او شريك او بدعي
 فلا يجمع التقوي مع الكفر يمكن ان يكون المراد بالاشتراك
 المراد من الاشتراك عن افعال السبعة الظاهرة
 وامتناعا بينه وبين البدع في الاعتقاد او يقال المراد
 بالشريك كما عهد البدع بقرينة السياق فان الكلام في الهدية
 والشافى وهو اي صلح عنه من مقتضى بدعة التكفير
 اجملا اي لا اتفاق الا بالاعتقاد او قد احتجوا ايضا
 في قوله وانه اي على الاعتقاد او بل فقبله مرد مطلقا
 او نحو كان دافعا الى بدعة او لا وسواء كان مقتضى اجل
 التكذيب لغيره مقابلته اولا وهذا القول يستلزم ما لا بد
 لا على وجه بدعي وانما هو اجملا في الفاعل كما لا يخفى
 لا يجوز التناول الا بالاعتقاد الشافى وهو بعيد قال ابن
 الخطيب وهو بعيد عما عدل لما يجمع من اية التوفيق فان كنهه

طالحة

طالحة بالرواية عن المتقدمة غير الملة وفي الصحيحين
 كثير من اهل دينهم في الشاهد في اصول الهدية لا بعد
 عدم اطلاق الحمد ثمين على بدعيهم وهم معذورون في ذلك
 لحملها في الساطر من اعتقاد السوء الظاهر من كلامه
 الفرق بين ذلك ما عدل به اليه كما يقال في تكليفه
 والاستعداد عليه ان لا يروا بدعيه اليه عن المتقدمة
 ثم يحال الامر ونحوها اي يتخلف بذكره وهو واجب
 المصاحفة ونحوها من ان هذا دليل على واحد فاما مقتضى
 فضلا عن التفسير والجهل بان التزنية باعتراف
 المستدين وكثرة استدلالهم وتلقظهم فيما بينهم
 فلو قال بل قوله التزني كذا اولي عليه في الإشارة
 الى الاعتراض على ما لا يخفى في ان لا يروى عن متقدمة
 ثم يشاء له فيه غير متقدم وفيما لا يروى عن متقدمة
 او لا يروى عن متقدمة في التوفيق الشاهد لعل كلامه في الصحيحين
 وغيرهما من هذا القبيل بخلاف فيه هو حاصلة تلك
 ان المراد بالتزني والالتزيم فيما اذا لم يشأ له غير
 متقدم اكثر واشد مما اذا شاركه وهذه الميزة من التزني
 والتزني فيجب ينبغي ان لا يعمل ما يطلق التزني والتزني
 فيجب وهو المراد في الحديث وفيه لعل مطلقا ليسوا
 داعيا الى ذلك بشرط ان يكون متنبها لا تدينه وصدق
 فيمنه الذي عليه مدار الروايات ينفع عن الكذب
 الا ان وفي نسخة اذا اعتقد حلال الكذب كما تقدم
 اي في حشيش لا يثبت وهو ظاهر لا دخل لكذب في قول

الرواية وعنده بعضهم الى الامام الثاني فلو لم يقبل منها في
 الاصول الا الخطا من لا يبرون السنيّة في الروايات
 وشبهه انما اعتمد على الكذب صار كافر او الموقوف
 ان يذعن عنه ليس بما يقتضي الكفر هو اذ قالوا لم يوافقوا
 في الروايات في شرح النفاة ان المتدعي انما هو كذا
 ان لا يقبل وان لم يقبل في الالادي اليه كثير من عباد
 الحق بما رواهنا المشيخة والقدرية وغيرهم وفيه
 الصحيح من منه واليه لا يحصى ولا يدعونه حق وحق
 في النوازل مع ما هم عليه من الديانة والمصانيق المحمودة
 عن الغشاة في سبيل الشيطان والرافضة لا يقبلون كما
 جزمه الدهلي في احوال المجازات قال في سبيل طاب في منهم
 صادق بل الكذب شعارهم والتقية والتملق في نارهم
 ويشمل ليقبل من ذلك في الجملة ايماء الى بدعتهم
 والبس للفتل من الوصية الى الامة لا نهجها في بينهم
 انما لم يسموا الى من عندهم وهم يستعملون بالحقار معناه
 الاصل في قولهم انما يكون الثاني للكالفة والمراد المعنى الوصف
 وحسب لا شك في تناقض اليك يرد عليه ان ذلك لا يجوز
 بصيغة المبالغة مثل علامة ويمكن ان يقال ان الداعية
 مقصودها طاعة وان العلامة مستعملة من القول
 غير مع زيادة في الدلالة على ذلك وانما قد بالمبالغة
 لان كل ما كان يدعى بالمالا في الجاهل الى ترفعه والمراد
 ههنا يظهره في ان الفاعل هو مبالغ بالشبهة الغير
 لان هذا القليل لما يتضمنه الكلام المذكور في انه لا يقبل

من كان داعية لان تزيين بدعتهم وعنده في اثناء الناس
 لا هو منة في جملة الذين يبعثه على تحريف الروايات
 اوفي المصنف وسواء على ما يقتضيه من نفسه
 اي في المعنى وقد ورد في الحديث فيهم وفيه انما
 فيها التعليل المذكور عدم قبوله من كاد داعية اذا روي
 ما يقوي مذهبه والمقصود انه روي مطلقا ولا غير
 الداعية من المتبعة اذا روي ما يقوي مذهبه يرد على
 سبيله بعد ذلك هذا اول ما يرد ما يقتضي مذهبه
 بالانفاة لا بدع التسمية وهذا اي القول الاخير
 في الشرح وهو المذكور لا غير في المتن في الاصل قال ان
 الصلاح وهذا المذهب اعدله المذهب او لا هذا
 وهو قول الاكثر من العلماء قال الجوزي في ان كان داعية
 لمذهبه لم يتقبل والفتنة هذا الذي عليه الاكثر وهو
 المختار ويقال ان كان انشا في علمه وتروى ان جلد
 اي اليه يقول عن قتادة في الانفاة على قبوله غير
 له مقتضاة في هذا الكلام متعلق باقتضائه وما يعرف
 بان معنى قول من غير تفصيل بين ان يكون داعية
 ام لا بين ان يكون داعية ام لا في قوله او لا انه روي
 غير صحيح لما تقدم عنه من نقل الجوزي قال صواب انه
 معني قوله من غير تفصيل بين ما يقوي مذهبه ولا يقوي
 في الاثر على قوله غير الداعي اي مطلقا فيقول انما
 في قوله على انما هو الاثر الذي يروي من كاد داعية
 انظر الى المتن او غير الداعي بطريق التلخيص وانما هذا

سبيله

ما يتوكل بالشهادة اي يوبد به عنه فبر اي حينئذ
 انما ذهب المختار قال ابن حبان في ترجمته جعفر بن سليمان
 الضبي عن نفاثة ليس من أهل الحديث من ابتنا خلاف
 ان السند وق المتفق اذا كان فيه بدعة ولم يكن يدعوا
 اليها ان الاحتجاج باخباره جائز فاذا ادعاه اليها
 سقط الاحتجاج باخباره وليس بجائز في الامتنان
 لا مطلقا ولا بخصوص الشافعية ولكن الذي اقتصر
 عليه ابن الصلاح في الغزو والفتن الثاني فقال قال
 ابن حبان الداعية الى البيع اليهود الاحتجاج به عند
 ابتنا فاطمة لا اعدل بينهم فيه لاختلاف علمية محتمل
 ايضا لارادة الشافعية على ما ذكره السخاوي وله
 ان يهدى المذهب المختار صرح الحافظ ابو اسحاق الرافعي
 ان يعقوب بن الجوزي ان يعقوب بن جبر وسكون وادوية زاني
 شيخ ابي ابيود والشافعي والاولي الحافظ ابي داود في
 الشرح فقد تلمذ من الحسن ولعله قد مره لتقدم رتبته في كتاب
 ابي الجوزي في وفي نسخة في كتاب معرفة الرجال قال
 محمد بن اسمعيل بن ابي حنيفة وهو ان يحتل الجوزي في كتابه ليعرف
 عليا بن ابي حنيفة في كتابه بالشافعية الى الفخار فقال
 وهو يوبد نسخة في كتابه بالشافعية الى الفخار فقال
 في وصف الرواية فتمهم اي الرواية غير للغة والاداعية
 ما راع في مستدع ما يظن عن الحديث في السنة اي عن
 الحديث في السنة واما فيه بها لانه اكثر رتبته لاحد
 من رتبته عن السنة البينة لما في الكتاب صا دق

اي الانسان والصلام والمراد بها الرواية قال السخاوي
 فحري في السنة جبرية لكنه اتخذ له في يد عند ما هو في
 روايته فليس فيه اي في حقه وفي شان روايته اذا
 كان قد لا بد له او ليس في رفض علاج الا ان يوجب من
 حديثه ما لا يكون منكرا او قد تقدم قريبه اذ لم يقو
 اليه لم يرد به اي بلغه بدعته واما اذا كان لم يرد
 به فلا سالانا من علم من علم الحديث انتهى في التلمذ
 ظاهر هذا فنقول رواية المتدع اذا كان وزعافيا عدا
 الدعة صا دق صا بطسوا كان داعية او غير داعية
 الا فيما يتعلق به عند روايته قال ابي الجوزي جاني محجة
 بن شاذي في الفوقية اي حسن متوجه مقبول لان العلة
 التي بها يرحل رتبته الداعية وهما ان تزين بدعته
 بغير علم بخبره الروايات وتسنو بينها على ما يقتضيه هذه
 وارادة فيما اذا كان ظاهر الحديث يوافق مذهبه المتدع
 ولو لم يكن داعية والله اعلم فيسره الحفظ وهو السب
 الداعية من سب الطعن والمراد به اي سب الحفظ من وفي
 نسخة صا دق في راجع الى سب الحفظ بمرحبة
 الجبر اي لم يلق حبان احدا منه على جانب خطين قال
 محمد بن ابي حنيفة في قوله وهي عبارة عن انه لا يكون
 غلطه اقل من صوابه انتهى يعني لم يكون غلطه اكثر او مساويا
 لصوابه واما اعاده من تعقيد في العبارة لطول الفضل
 فان تلمذه وهذا في ما تقدم من قوله ادعوا وحفظه
 وهي عبارة عن يكون غلطه اقل من صوابه وقد اصاب

بعد ذلك ظهر فأنهم لما قالوا نحن الظاهر انه معنى عن قوله
اولا حتراف كسره انتهى فيه ان الاول اذا كان مقبلا على الثاني
قد بعد عينا في التثنية بقلت لا العكس واما في غير التثنية
فيجوز التخصيص لعدم التعميم ايضا كقولنا في ولا يكتبه
ورسله جبريل وميكائيل فربما بالعدم فقد ان التثنية
بمعنى انه كان خالصا له فصلا بعد ومما لا معنى له
معدوم مطلق فيصير قوله ان كان بعض هذا فرج
الخطه فيسا اي حقه وهو على كلون نهاء البصر
واحتراق الكثرة وعدمها بالظن ان هو الخط
فقد لا الراوي الظاري عليه سوء الحفظ هو ضمير
او مستند انما لم يتناول كسر اللام وحقيقته فتد الفقد
وعدم انتظام الفعل والقول اما يعرف او ضا او مرض او عرض
عن موت ابن اوسر في مال المسعودي او ذهاب كبت
كان لمصلحة او احتراق كما كان للمفرد قال ابن الصلاح
وهذا من عظم مهم لا علم احد اعني به مع كونه حقيقيا
في ذلك الحد انتهى قال السخاوي كذا في المختلط كتاب
الغناظ ابو بكر الخليلي سيما ذكر في تحصيله تحفة السخاوي
المستفرد ولم يتفق عليهما في الصلاح قاله وقابله ضيق
تعمير القبول من غيره والحكم في اي المختلط او في غيره
ان ما حدث به قبل الاختلاف اذا اعتبر اي لنا ما علمنا
انه قبل الاختلاف والافق من غير نفسه انه اذا اعتبر
عند التعميد مما حدث بعد الاختلاف قبل او اذا لم يمتد
اي ما حدث به توقف بحقيقة المجهول فيه اي حديثه

عن

بان لا يميل ولا يرد وكذا من اشتبه الامر به اي تشبه
ان مختلطام لا اولم يردا حدث قبل الاختلاف او بعده
قال القاضي هذا المعنى فيه انهم لا اظاهر
السوف انما حدث المختلط والمطلوب من لم يعقل ولا
يصح الحديث وان اشتبهنا فليس بفعل فنكون قد استعمل
من الحديث الي الراوي فليس بظاهر وانما علمنا
هذا امر سهل وحاشية غير منسية خصوصا ان التمهيد
بالنسبة اليه لا سدا ان يمكن ان يتبادر القدر وكذا
من اشتبه الامر به يتوقف في حديثه على انما سئل
مبتدأ غيره بمحدث او بعد بضاف اي وكذا حديث
من اشتبه الامر به يتوقف فيه وانما يعرف ذلك اي
ما ذكر من الاختلاف والتبديل والاشتراك مع غيره
او حتى ان يشبه المختلط في غيره اي عن المختلط ولا
واسطة ليعلم انهم يتقدموا وان اختلفا وكيف اختلف
فالمصلحة في القول انهم من سئل قبل الاختلاف
فقط وسئل من بعده ولم يمتد في الحال في مع
التبديل بان قال سئل بعد الاختلاف وقوله في قوله
الخليل وقوله ليس المختلط في اخره عطا ومن سئل
من قبل الاختلاف سئل في شأن الشورى ومن سئل
من بعد الاختلاف من بين عبد الحميد ومن سئل في
في الي التثنية ابو عواذ في حديثه وسئل في
توقيع النبي المختلط محمد اي سئل في غير حديثه
وكسرها في ان اسر مفعول او فاعل كان يكون في

او متله لا دونه قال المص اذا تابع السمي الحفظ لم يفرق
 فمثل سبب ذلك الى درجة ذلك الشخص ويستقر له
 الشخص في اعلى من درجة نفسه التي كان فيها حتى
 يخرج على مساوية من غير مقابلة من دونه قال المص
 المراد بقوله فوقه او متله في الدرجة من السند لا في السند
 التفرع قد تقدم معنى التباين وما يتاخر به الظاهر
 ان المراد بالوقفة والمتلة هنا في الصفة لا في السند
 دونه على تقدير ما يقوله التمسك لا يصح كلام الشيخان
 بسبب ذلك الى درجة ذلك الشخص فانه مع انه
 لا ينسب من الجمع وكذا المختلط الذي لا ينسب الى احد
 من كذا المستعمل كما يحق في الشرح انه يقول بعد المستور
 وكذا المختلط الذي لا ينسب كما هو ظاهر في عطفه
 في السمي الحفظ نظر لان المختلط قسم منه كما مر تبين
 في ذلك وان اريد بالسمي الحفظ القسم الاول فقط فهو متلف
 غير متنازع وفي ان المراد من السمي الحفظ المعنى اللغوي وفيه
 ايضا اعراض المختلط فلا وجه للعطف مع انه ايضا غير متنازع
 ويمكن ان يقال ان المختلط الذي ينسب لا يحتاج في قوله
 المتنازع فلا يجوز ارجاء السمي الحفظ في التمسك على اطلاقه
 عطفه الشارح عليها المختلط المذكور ليعلم ان المراد بالسمي
 الحفظ القسم الاول والاسناد المسند اليه لا ينسب اليه
 كذا المعدل كسر اللام او يفتنهما اذا اخرج عن المحدثين
 منهم واعلم ان هناك في السمي والمعدل على صيغة التفعول
 يكونا صيغة الاسناد كما فعل الشارح حيث صرح بقوله والاسناد

يحتاج

يحتاج قوله صار حدسهم الى تكلف بان يقال معناه حدس
 للحدس هو المستور وحدث في الرصد والحدس وان كانا
 على صيغة اسم الفاعل على ان يكونا صفتي الراوي لم يحق قول
 حدسهم الى تكلف قال التلميذ الاول ان يقول كذا الحدس
 لان الصيغة المختلطة والمستورة الاستاذ فمثل ما قال يكون
 على وجه التقليل والتقدير بمرصاف وعلى ما قلت لا يحتاج
 لذلك واسد اعلم قال لا ينبغي الاحتياج لذلك كذلك
 لان الالفة واللام حينئذ ما يدل عن انصاف البيروما للعهده
 في هذا المذكور في الملاحظة فيرجع المثلث بعينه مع ان مادة
 الجمع والشارح اصلاح كلام المتن لما الله تعالى بعبارة
 اخرى ويقول هذه احسن منه لانه لا يريد عليها ما يروى عليه
 وحاصره الكلام انه صار حدسهم بعد حصول المتابعة
 الغفيرة حسنا اليها غيره لا لانه قبل وصفه بذلك
 باعتبار الجميع من التابع كسر الموحدة والتابع ففتنهما
 ان كل واحد منهما احتمال كون روايته صوابا او غير
 صواب فلهما احتمال متساو فخطم على حدسها خبره والجملة
 خبر ان ذلك ان يجعل احتمال متساويا من كل واحد او
 مضمونا على نزاع المتأخرين في احتمال كفا في نسخة ورواية
 في نسخة احتمال مبيعة الماضي فلا إشكال فاذا حان
 من الغفيرة من على صيغة اسم الفاعل لا مغفول رواية فاعلم
 حات موافقة لاحد من روي ببيعة الفاعل احد
 الحاشية من الاحتمال من المذكور من ان يكونا صراحا
 وغير صواب ودل ذلك ان الترمذي قال ان الحدس

ان علي بن ابي طالب لم يولد من نساء من د رجة
 التوقد الى د رجة القبول والله اعلم بتلخيص
 بلامه بان انواع المذكورة كلها متوقف فيها وكذا قوله
 في مقدمه لان كل واحد منهن الخ صرح في ذلك وفيه تامل
 لا يتعين ان تمام الشيء الحفظ بقوله لا يوقف فيها فهي
 وذلك ان قوله المراد من الشيء الحفظ هو الضم الاول كما سبق
 فامل مع ارتفاعه الى د رجة القبول اي واقل
 ودرجته مرتبة الحسن ان الضعيف خارج عنه وفيه التامل
 فهو مستطوع بنية الحسن لذاته اي يكون حسنا لو هو
 وربما توقف بعضهم عن اطلاق اسم الحسن عليه لانه
 ليس بمحقق لان السداد اطلق ينصرف الى الحسن
 لذاته ولا يلزم من اطلاق الحسن عليه الاحتجاج به عند
 التعميم وهو محل خلاف وهذا وقع الاختلاف في الحسن الذاتي
 الى ان المتعمم بعينه وفيه الحفظ في ذكره فذلك
 الذي ضعف في النظر انما يرجح من الحسن لذاته لان
 المتابع بالادراك ان معتبرا كونه حسنا قد انضم
 اليه المتابع بالاعتقاد والله اعلم **فصل** في الكلام
 في مع قطع النظر عن غيره فهو كذلك انه خير لغيره وهو
 حجة الحسن لغيره اسمع الاضغاث فلا احد يستد ان الذي
 الذي ورد من طريقين احدهما حسن لذاته والاخر
 خير لغيره يرجح علي معا واصله طريق واحد يكون حسنا
 فلو انشأ الله اهل وقد انضم اي تم وانتهى ما يتعلق
 بالمعنيين حيث القبول والرد اي ويحيى يتبعوا بالاسا

مرحت اسمعني الى النبي صلى الله عليه وسلم المراد الصالحين وغيره
 لما كان متعلقا بالمتن فقدم علي ما يتعلق بالاساد فانه
 المقصود بالذات والاساد ما هو وسجله اليه فانه
 الاساد اشارة الى اخرون من جهة ان كان تقدم علي
 المتن لفظا وهو الطريق الموصل الى الحق والتميز هو
 غاية ما ينبغي اليه ان يفار من الكلام في شائتي من
 الدورجة ويدفعه الى ان يراى بالطريق ما يثبت علي مدق
 مضاف او بانه اشارة الى انه يطلق على الحكم ايضا والجملة
 ان نقاد المراد بالطريق المعنى المعقوب والاساد المعنى
 الاصطلاحي فلا دور كما قبل في قوله صاحب الزخاني اما
 الماضي هو الفعل الذي دل علي معنى وجده في الماضي
 والمراد بالطريق هي اكمال الاساد حيث الترتيبات لغيره
 فلا يفرق من اخذ كل من المتن والاساد في تعريف الآخر
 دوره اعلم انه بين تعريف الاساد ههنا وتعرف العرف
 الذي ليس به يدور الكتاب وهو في قوله في المتن
 قاله التلخيص لمع غايه لا يد معني لغيره لانه لفظ
 عبارة عن التمام كما ذكره بقوله من الكلام فمضمون التوضيح
 المتن شانه علم يعني اليه الاساد فعلم هذا الترتيب
 الذي لم يولد من الله عليه وسلم من جهة الجملة
 فليعلم قبل المتن ودفعه ظاهر ان ينفذ لانه ههنا
 الاضغاث من حيثها فخصه كما قيل في قوله ان الحاجب
 في الكاشفة اذا كان له وجه لم يرض المعنى انما اضافته اليه
 الى المعنى بلانية الى المتن غايه التمهيد وهو كلام ينبغي

اليه الاستدلال ولم يترك لعظم القابيل والاختصاص عليه
 لان الحق هو الله تعالى اليه الاستدلال من قول الرسول صلى الله عليه
 وسلم او فعله او من قول الصحابي قال رسول الله صلى الله عليه
 عليه وسلم كذا او فعل كذا وهو عاقل الاستدلال لا يفتقر
 ما ينتهي اليه الاستدلال فانه هذه اشارة اخرى الى ان
 انما ان يقال المراد بالعبارة الفرجة المقصود ومنها
 للعبارة العاشية اي المتن هو مطلوب ما ينتهي اليه الاستدلال
 الذي بمنزلة الوسيلة وفيه اشارة لطيفة الى المراد
 بما ينتهي اليه الاستدلال وهو الحجاب الذي وقع فيه
 متن الحديث والامانة ينتهي اليه الاستدلال قد يصدق على
 حجاب الخرج ايضا ولذا قيل يقول من الكلام اي سواء
 كما في كلام الرسول صلى الله عليه وسلم او الصحابي او من بعده
 ويدخل فيه فعل الرسول صلى الله عليه وسلم وتقريره لانهما
 واحد لم يكتف بقوله الرسول لكن بما قيل الصحابي ^{او من بعده}
 في الحديث ^{او من بعده} وفي الخلاصة اختلف في
 الحديث فهو قول الصحابي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كذا وكذا وهو قول الرسول صلى الله عليه وسلم في الحديث كذا وكذا
 اظهر لا يقر من ان السنة ما قول او فعل او تقرير والسلف
 اظهر لا يقر من ان السنة ما قول او فعل او تقرير والسلف
 وهو اي الاستدلال اما ان ينتهي الى النبي صلى الله عليه وسلم
 ولا ينتهي لغيره اي لا يفتقر الى الحديث والمراد منه قال الحق
 صرحت في حديثه لغيره ينتهي اليه النبي صلى الله عليه وسلم
 وفيه لفظه عليه السلام في الاستدلال ولعله يترجمه ويقول ينتهي

اي الاستدلال كان صحيحا انتهى وصحة الحق لا لا ينتهي
 بالتمسك والحكم بل بلفظ المتن يدل عليها كما ساق في كلام
 الشيخ في بيان قوله تعالى صريحا او كذا او كذا المتن
 في شرح المتن في قوله تعالى صريحا او كذا او كذا المتن
 بعد ما عني ما تكلف له الحق في قوله تعالى صريحا او كذا المتن
 او كذا حالان او كذا حالان ان المنقول مفعول ينتهي
 فلا يصح ما في نسخة لان المنقول المفعول لا ينبغي ان ينتهي
 كما مفعول لا ينتهي فيمنته بغير ان يفتقر اليه لانه
 المنقول يدل على الاستدلال اي الاستدلال لانه اللفظ
 الذي هو المتن وقوله الحق هو من وضع الظاهر موضع
 الغيبة انتهى وهو ما شرعنا في قوله اي من جمل
 قوله صلى الله عليه وسلم او من فعله او من قوله اي من جمل
 شارح والظاهر قوله يدور من انتهى ولا بد من الذي
 الله عليه وسلم او من فعله او من قوله اي من جمل
 وسئل قوله كذا كذا من ما روي عن قاسم بن سليمان
 وهذا ما عني الشرح في الاستدلال في الاستدلال لانه
 خبر لان هذا وقد اشار الى ان ربع المرفوع في الاستدلال
 في الاستدلال ما ذكره غيره في المرفوع في الاستدلال
 والمرفوع ما احتج به النبي صلى الله عليه وسلم في قوله او فعله
 وقيل في رواية اخرى ما احتج به النبي صلى الله عليه وسلم في قوله او فعله
 في قوله المرفوع او كذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم او كذا قال
 هو ما احتج به النبي صلى الله عليه وسلم في قوله او فعله او كذا
 ما احتج به النبي صلى الله عليه وسلم في قوله او فعله او كذا

ما يقول الاول واخاره المزمور في التفسير هو
 مذهب البعض في تركه في قوله اذا المنة تمنة لا يطلع على
 الا يقول او فعل مثال الموضع من القول تعريفاً ان يقول
 الصالح فيمساخه لوفاً كما يقول كما قال في بعض ما يبين
 سامية كذا قال في محش اذا قلنا يقول بمعنى القول وهو تعريفاً
 القول يرجع اليها يقول فلم يكن فيه ماساً تحت سميت رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يقول كذا او قد رنا رسول الله صلى الله عليه
 بكذا الشارة الى انواع الحديث او يقول دعواي الصالح او غيره
 اعم من كتابي او من غيره وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا الى
 خطبة لا يتناول التذليل او عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان قال
 كذا الى يلقظ بجملة ومحمود لمرأته لفاظ الحديث الممثل وعنه
 ومثال الموضع من الفعل تعريفاً ان يقول الصالح في ريت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل كذا او منه قول الصالح في كان آخر
 الامر من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء ما تمنة انار
 او يقول دعواي الصالح او غيره كالكتابي كان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يفعل كذا او ترك كذا ومثال الموضع من التفسير
 تعريفاً ان يقول الصالح ان فعلت اي انا في معناه فعل فلان
 محش النبي صلى الله عليه وسلم كذا او منه قول الصالح في انا النبي على ما يرد
 رسول الله صلى الله عليه وسلم او يقول هو وعنه كان الاول ان يقول
 دعواي هو فعل فلان عن النبي صلى الله عليه وسلم كذا او لا يرد اي الصالح في
 او غيره ان كان اي انا النبي صلى الله عليه وسلم كذا انك انك الفعل
 الذي يحضر منه من فعل التثنية او غيره سواء اقترنه
 حرفاً او خلتا بان سكتا عليه قال محش ولا يكره معروفاً

او محشوك وهو اولي لافاد تنقو العام انتهى وفيه اذ افادة
 في العام سقادة من عموم فاعمل كذا وهو الصالح في قوله
 ومثال الموضع من القول كذا ان تقول تعريفاً ان يقول الصالح
 في ضمن قوله حكماً بنو ما كذا لا يقتضيه ما يقول الصالح في
 قولنا معذرة ولا يظهر ان ما هو صولة او موصوفة
 اي الحديث الذي يقول الصالح اي او حديث يقول فيه
 الصالح اي الذي لم يها خذ عن الاسرائيل في اي حديث
 بنو اسرائيل او من احوالهم ويصطلحون من الصالح في الذي
 عرفت بالانظر في الاسرائيل في لعبد الله بن سلام وقاعد
 اسير من عمر بن العاص في ذلك ان حصل له في وقعة الرموك
 كمن كسرة من كفت اهل الكتاب وكان يخبر بما فيها من الامور
 الغريبة حتى كان يحذر اصحابه بما قال حدثنا عن النبي صلى
 الله عليه وسلم ولا يخاف من العجبة ذكره السجادة
 فقول لا يكون من الموضع حكماً لقوة الاحتمال ثم قيد بقوله
 اخبر وهو ما لا يخال في ذلك من قوله وبجمله المنسب على
 المعنوية ان يكون في خبره ان يتنازع بقوله ولم
 يا خذ فيه فضائه يجوز لفظاً لكنه ليس بمعنى قال انما ركب
 مثل حديث من اذ ساخر او عرافاً في خبره بما اورد على
 محش صلى الله عليه وسلم رواه ابن سعد ومنه انه قد ذكر
 الصالح في اي خبره ومن لم يجز له دعوة فذكر عن النبي صلى
 الله عليه وسلم في خبره بنو اسرائيل من صا ما اليوم الذي شاركه
 وقد عصى ابا القاسم صلى الله عليه وسلم ان كان قد عصى
 عصى في ذلك ما يشهد ان قال انك لا تات على

على ما ظهر من التواتر اعد بل يمكن ان يقال ذلك ايضا في
الحديث الاول اما الثاني فلو قلنا انه تعالى وما هي صلاته
به من احدا لا ياذن الله قلنا **الاولى** انه يقول
لقلوبه تعالى وانتم عاينوا خلقوا الشياطين او لقلوبه
ولكن القياطين لم يروا يعلمون الناس السجود او لقلوبه وما
يعلمان من احد حتى يقولوا اما نحن فنتنة ولا تكلم او لقلوب
ويعلمون بما يصرفهم ولا يفهمهم فاما قوله تعالى وما
صنوا من ليل احزوه فما كنا امنين انما نتخالى بانه لا يقع شيء
الا بامرنا وادارة ولا دلالة على جليته شيء ولا صوته شيء
واما الحرافة وهو البحر فامولته تعالى قال لا يعلمون في السجود
والارض الخيب الامه قال اشبهنا الاول اظهر انهم على
ان حديث ابن مسعود وان جاس وجده اخر عنه بصورة
المؤرخة وقد خرج من بعض بالتمسك بالرفع بل في صحيح
مسلم من حديث ضعيف عن بعض الصحابة النبي صلى الله عليه
وسلم لم يزل في الله عليه وسلم في كل سنة في عرافات الرغن
في القتل ثم صلاة اربعين ليلة ومن لا دلالة لا يظهر ان ابا
هشيرة رضي الله عنه حدث كلف الاحبار وجدت فقدت
امر من بين ابيهم لا تدري ما فعلت فقال له كعبه انت
سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول فقال يا نوح بن
نعم تكرر ذلك من اوقات له ابو هريرة افا قرأ التوراة
قال انما شهد ان ابا هريرة ان كان ياخذ من اهل الكتاب
وان النصارى هم الذين يكونون كذلك اذا اخرجوا الى الجبال للرأي
والمنفعة فيه يكون الحديث حكم الرفع هذا ولا بد من مزيد اخر

عدي

عدي هو قوله ولاله انه للحدث اذ المراد في تعليق
بيان لغة امسقطه او شرح غريب او تنسره كما انما
يتم المرة عن الاصول في الاحوال الخاصة او العامة
من به الخلق الى عما خلقه او لا يخلق السما والارض
كقول صلى الله عليه وسلم حين سئل عنه لاله الله ولم يكن
شي قبله وكان عرشه على الماء خلق السموات والارض
وكتب في الذكر كل شيء انتم تعلم الحديث فالعشر والخلق قبل
السموات والارض فالعشر على الخلق والاله على من الارض
قائمة بقدرته الحكمة والارادة عن اللوح المحفوظ
واخبار الانبياء فيها امة اي اكتمل الانبياء على حقه
الصلاة والسلام في اقرالم وانما لم يحواله او الالة
اي الامور المستقلة كما لا يخفى في المجمع للموهو
للقول والمراء بها الحبيب لا شتم كما انما في كالمسدي
والحقبة او لكثرة الحزم المتشابهة والفتن جمع الفتنة وهما
مما ضل من امور الامة في لحول الدين واحوال يوم
القيامة في مواضعها ظهورها وكذا الاخبار اكرس الامة
عما يصل بفعله تعالى محصورا وعقاب محصور فيه به
لان تطلق الثواب والعقاب على غير ما لا بد من مدخل
اي الحديث وانما كاله لانه جزء من التوحيد فيها فان ذلك
انما يعمل بالوعي حكم المرض لانه اخباره اي العباد به
اي التمسك بفتن في خبر اليه كسر الرحمة قبل كماله عليه
ان تعمم بشكل صورة الاشارة ايضا ليكون اتم من
الموقف بان يقول لان اخباره يعني فتني افاكون من علمه

عش

معناه ان الشافعي جعل فصل على امر في حكم المرفوع في رفع
 عنه من الادلة المتفق عليها على كونها على فعله من حيث الاسم
 عنه ومنها المرفوع من التقدير حكما ان يحجر النكاح
 انهم كانوا الى الصحابة يقولون في زمان النبي صلى الله عليه وسلم
 وكذا اي بالاضافة الى من صلى الله عليه وسلم لا اخفى
 كقولهم كنا ناكل لحوم الاماشي على عهد النبي صلى الله عليه وسلم
 وكقولهم خابركنا نعرف القرآن يقول اي كنا ناكل لحوم الخيل
 على عهد النبي صلى الله عليه وسلم واتحصر الذي عليه
 الاعتقاد وبه قطع الحكم وغيره من امته كحديث ابنه
 مرفوع وقال الاسحاق بن علي بن موقوف والقباب الاول
 فانه يكون له حكم المرفوع من جهة ان الظاهر اطلاقه
 صلى الله عليه وسلم على ذلك ان ما فعله اصحابه في زمانه
 لم ينفردوا به ولا علمهم اني تكلمت بواحد المعصية على سواه
 من الصحابة فاما المرفوع وفي نسخة على السؤال عن امور
 دينهم وان ذلك الزمان زماننا نزول الوحي اليه
 وحديثه المرفوع وفي نسخة ان زمان تواتر الوحي اليه
 ونما فيه المرفوع في عدم القطع به ولا يقع من الصحابة
 فعل شي في غير المرفوع او غيرها وهو مضاف الى مفعول
 ويسمونه على فعل ذلك الفعل وفيما شارة الى عدم
 تواتره وقوله المرفوع عدم اطلاقه صلى الله عليه وسلم
 فيستعمل مرفوع من اهل الاحوال وهو اي ذلك الذي عليه
 مرفوع الفعل وقد استدل جابر بن عبد الله بن جابر
 عنه على جواز المرفوع في الامتثال لم يستأمن وفي الزيادة

بادها

بادها ما كانوا يجعلونه والقرآن يزل ولو كان ايد
 بالعدل اي بد انه مما يبيح عنه له من القرآن وفيما شارة
 لطيفة الى ان هذا كان له من القرآن وايضا الى انهم
 مرفوع سيجاء في فانه حيد اليهم الاما لا وفيهم
 وكذا اليهم الكفر والفسوق والفساك وان استلزام
 الصحة بنية واختارهم لثبوت دينه وجعله حراما
 انما اخبرته لئلا يوردوا بالمعروف ويجهلوا عن الحكم
 وكذا انما صلى الله عليه وسلم اخبره في قوله وقال
 اصحابي كانوا ياتونهم انهم انما كرهوا في قوله وقال
 في المتن حكما ان اولئك في قوله وقال
 الكنا في موضع الصنيع جمع الصيغة اي التثنية
 الصيغة بالفتنة اليه صلى الله عليه وسلم يعني
 ما ورد بالصنيع التي كرهها اصحاب الحديث عن قوله قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ما لا يكون رواه بالمعنى او
 اختصارا او غير ذلك قال ابن الصلاح وحكم ذلك غير اهل
 الصلح المرفوع ومفصلها الاتفاق وقد مر هذا في
 قوله الشافعي عن الصحابي يرفع الحديث او يرفعه او يروي
 حديثه سعيد بن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله
 وشروطه وكذا ما رواه النبي صلى الله عليه وسلم في قوله
 او يروي الحديث او يروي الحديث او يروي الحديث او يروي
 الحديث او يروي الحديث او يروي الحديث او يروي الحديث
 الحديث او يروي الحديث او يروي الحديث او يروي الحديث
 الحديث او يروي الحديث او يروي الحديث او يروي الحديث

السيرة في الصلاة قال ابو حاتم لا علم الا انه ينبغي ذلك
 او رواه بالتعب على المصدرين كحديث سنان بن جابر
 عن سعيد بن السبب عن ابيه هروية رواية الفقرة غرسوه
 بلغه كحديث سلم عن ابيه الزناد عن الامرج عن ابيه هروية
 تبلغه الناس تنقله فيرويه عن ابيه هروية رواية بقاؤه
 في صغار الامير او رواه اي بصيغة الماهر وكانه
 اقلنا تعال من المضارع والمصدر ولذا اخبره عنهم
 والما علم وقد يثبتون اي المحدثون على القول مع حذف
 القائل اي اختصارا ما على الوضوح ويتريدون بدل
 اي بالقائل النبي صلى الله عليه وسلم لقول ابن سيرين
 عن ابيه هروية قال كاي النبي صلى الله عليه وسلم لم يتكلم
 قد ما احدث تمام صغار الامير يسوقونهم ثلاثة مرات
 حتى يتخفونهم بخبرة العرب فاما في الثانية الاولى
 يتخفونهم منهم واما في الثانية فيستجوابهم وهكذا
 بعض فاما في الثالثة فيحفظون او كما قاله ابن جابر
 الامير الذي في جزيرة العرب ما احاط بها جميعا
 في عمر فابن روجلة والقرن وامسطلم الي اهلكت وفي كلام
 الخطيب انه ايا الاقتصار على القول مع حذف القائل
 امسطلح خاص باهل البصرة اي منهم ابن سيرين وغيره
 ويقتضيه ما قاله ابن سيرين كذا في حديثه عن ابيه هروية قد
 روي في المصنف عنه قلت كذا في الحديث انما يروي
 عن هذا القول احاديث ابن سيرين خاصة فقال كذا
 ومن الجميع المحتملة ايلان فيكون يروى في المصنف

قول

قول الصحابي من السنة كذا لقوله عليه السلام وجمعه
 من السنة ومنع الكف على الكف في الصلاة تحت السرة ذكره
 السخاوي قال التلخيص قال المصنف ومن الوجه المرتجى
 بانما سنة النبي صلى الله عليه وسلم لانما قاله الصحابي
 كاي بكره في الله عنه مثلا لا يثبت كذا ما سألني عن
 الله عليه وسلم منها ان يرويه في مقام الاحتجاج لان
 المصنف لا يثبت دون المجتهد لا يقتل مجتهدا اخره
 في سنة النبي صلى الله عليه وسلم لما اكبر المحدثين
 المحدثين ان ذلك لا يقتل من السنة كذا مروي اي يحكم ونقل
 من بعد الرقة اي في قول المصنف المذكور الانشاق
 او خلق الحكم والسيرة في ان هذا النقل على الزعم وكذا
 السخاوي وخالفه الاثير في الخلافة اي كذا العدد
 وصلى الله عليه خاصة ان لم يشأ من عليه احد غير النبي صلى الله
 عليه وسلم ولا غيره فقد تار عليه ابو بكر وغيره فالتاريخ
 عبد البر في مسائل التاريخ وادافا في الالف المذكر فالتاريخ
 للسنة وهو قوله من السنة كذا في السنة المطلق غير الصحابي
 اي الثاني وكذا ان يروى عن كذا بالاتفاق وقاد المفسر
 قولنا انا قاله غير التلخيص فكذا لا يظهر من هذا
 التفسير ما لا يدعي على الاعلى اذ انا قاله الا انه مروي
 اوي انما هو مختلف للمصنف وادافا في الالف المذكر فالتاريخ
 ايما التفسير لا كما فيها في السنة كذا في التفسير اي اوي
 وعمره في سنة النبي صلى الله عليه وسلم وقاد المفسر فالتاريخ
 لقوله واما كان فالتفسير على التفسير المذكور فالتاريخ

ابن عباس هو الزهري عن معاذ بن ثابت عن سالم بن
 عبد الله بن عمر عن أبيه في فتنته التي ابرأها من
 مع الحجاج بن يوسف اولها يكثر الحج وهو ابن يوسف
 امير ابن عبد الملك بن مروان قتل قتيل مائة وعشرين
 الفاسم الصحابة قالت بنو السادة قالوا لحسين
 صبر غيرنا قتل من بني الحجاج بن جعفر قال اي سالم
 حقيقة وابن عمر جئنا الى الحجاج ان كنت تريد السنة
 فمعه سنة يدعيها لكسوة ايتياد رب الصلاة اي
 البهاذ التي يبرأ لتلك البراءة كل صلاة كذا في الحاج
 والقضية علي ما نقله الشيخ في عن الحجاج ان الحاج
 عام ترك ما بن الزبير سالم عبد الله يعني ابن جعفر رضي
 الله عنه كيف نصنع في الوقف يوم عرفه فقال سالم
 ان كنت تريد السنة فعزها الصلاة يوم عرفه فقال
 ابن عمر صدق انهم كانوا يجمعون بين الظهر والعصر
 في السنة انتهى في كلام ابن عمر زيادة افادة ان هذه
 سنة فاط عليها النبي صلى الله عليه وسلم واعماله لكن
 لما كان هوها ان يكون سنة الحلف فقط قال ابن
 عباس فقلت لسالم اقله اي التجرير رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فقال اي سألوه وهل يعنون اي
 السلف وهو عظيم الكرامة اي لا يريدون بذلك في
 باطلاق السنة الاسمية اي سنة النبي صلى الله عليه
 وسلم انما باقتل سالم وهو اي وال حال ان سالم الجند
 القضاة السبعة وهم ابن السيب والقاسم بن محمد بن ابي

بكر

بكر المديون وعروة بن الزبير وخارجة بن زيد وسلمان
 ابن يسار وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود
 والسابع ابوسلمة بن عبد الرحمن بن عوف وقال ابن الجار
 سالم بن عبد الله بن عمرو قال ابو الزناد ابو بكر بن عبد
 الرحمن بن الحارث بن هشام فهو لا الفقهاء السبعة
 من اهل المدينة الذين يصدرون عن ربه وعلمهم
 واشتهروا في الافاق ولعلمهم المعتمدون بقوله صلى
 الله عليه وسلم لو شك احدكم في الفاسر ابادا لا يفلحون
 العدل لا يجدون احد اعلم من عالم المدينة رواه
 الترمذي والخامس **س**كك ان نقله وهو واحد الغنما
 على خلاف واحد الحواظ من التبعين بالانفاق عن
 القحابة ايامه اذ اطلقوا السنة لا يريدون بذلك
 السنة التي هي عليه وسلم لان مقصودهم بان
 الشرع وان السنة لا تشترط بظاهرها حقيقة الا انما
 فانه الفرض الاكل ولانه اصل سنة غيره انما هو تبع
 في كلامه في كلامه على الاصل اوي واما قول بعض
 ان الخلف ان كان في الحديث الذي غيره بالسنة
 سرفوها فلما يقولون يعني لو كان لقوا فيه
 اي السلف قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اي لو كان
 لقوا فيه قال في جوابه ان القابض تركوا الحزم بذكر
 في ذلك القول وغيره واعلم بالصيغة التي ذكرها
 الصحابي مؤدرا واحشا طاعا في الروايات من هذا
 في غير ترك فيه الحزم مؤدرا قول اي فلا يترك

عن انفس من السنة ان تزوج اي احد المكرهات
 اقام عند نفسه سبعا من جده الى سبعمائة في العصور
 اي كل واحد في صحبه لاني غيره من كنه اشارت الى حال
 صحته فانه انما لا يترتب شئ من قبل ان السنة رتبة
 الي المنزلي عليه وسلم او قلته لم يكن بالمتبعين
 وتنبأ بالتشديد بمحمولا اي لما استلما لكره اي لم يستلما
 لان قوله من السنة هذا اما لرفع معناه لكن اراد
 ما لصيغة التذكير الصحاوي اولي اي محالا لا يخفى
 ومن ذلك ان من الصبيح المحتملة للرفع والوقف فانه
 محسني وما ترك فيه الجهر هو رعا الله وهو غير صحيح
 لانه قوله لا بدعالي امرنا مكة او نصبتا عن كذا بالبيت
 للمعقول فيها كقول ام عطية رضي الله عنها امرنا ان نخرج
 في العبد من العوايت ورواة الحنف ودوا من الحنف بغير الحاشية
 ونشره اليها جرحا بغير ان يغير من معنى الحديث فينبأ
 عن اشاع الحاشية في خلاف فيما في هذه الخلاف في
 الذي قبله اي في قوله من السنة كذا وهو ان الوقت مذهب
 البعض والرفع مذهب الاكثر الذي هو الصحيح لا مطلق
 ذلك اي ما ذكر من الامر والنهي يشترط نظرا لصدور الامر
 له الامر والنهي وهو الرسول فتشاور عليه ولم يخالف
 وفي السنة وخالفه في ذلك اي في كونه مرفوعا وخالفه
 ما في هو قول طائفة منها لا سيما في نفسه كما في خلافه
 ان يكون المراد عن جد اي غير النبي صلى الله عليه وسلم
 كما هو المرات او الاما يحتمل نسبة الامر لمجاهدين اليها او بعض

الخلفاء

الخلفاء وبعثوا بعض الامراء او استنبطوا اي استنبطوا
 واجيبوا بان الاصل اي في الامر هو الاول وهو امره
 صلى الله عليه وسلم لا لا حقيقة وما عدا ذلك محتمل لكنه
 اي المحتمل بالتحقق المبني الى الاصل الذي هو الاول
 مرفوع كونه اما محتملا ولا بد من دفع ولا اعتد بالرفع مع
 وجود الاصل وايضا جعله وجها اخر في الجواب وهو
 ظاهري يمكن تفرقة بوجه يكون دليلا على ما ذكره في الجواب
 من كون الاول واجبا والسائر مرجوحا فن كان في طائفة
 رئيس وهو مرجع اهل البلد في الامر والنهي اذ اقامه
 فاعاد خبر من امره لا يفهم عنه اي عن قوله امرنا ان امره
 بصيغة الفاعل الاريسيه اي غير رئيسه الذي هو
 الاصل في البلد ومما دار الامر والنهي عليه فالامري عليه علي
 فاهو مذهب البعض فيما اذا لم تكن الا تابعة لغيره منقول
 وغيره بمسور وحق الصادرة ان يقول لا يفهم الا ان امره
 رئيسه يتقدم الا ولا يفهم امره الاريسيه محذوف
 ان اي لا يفهم امره على صفة الا على صفة كونه رئيسا
 له لا يفهم ان امره ليس الاريسيه والاظهر ان يقال لا يفهم
 عنه الا ان امره لا يكون الاريسيه وحاصلا بمعنى
 فلا يمانه لا يفهم عنه ان امره غير رئيسه بل يفهم منه
 رئيسه واما قوله من يقول اي فتشاور على قدم الرفع
 محتمل ان يكون اي او اي ما قيل يا امرنا اي في نفس الامر ولا يمان
 ان يتقدم الامر ولا اختصار اي نحو امره لا اختصار لم يكن
 لاحتمال الظن حينئذ هذه المسئلة بل هو من كونه الاول

صورة فيها لوصح اني الراوي فقال امرا رسول الله صلى
 الله عليه وسلم بكرا اي ايضا وهو اي احتمالا لنظر ضعيف
 اي في امرا مجرولا وفي امرا مملوحا اضعف واضعف لانا الصافي
 عدله يفتنه عدالته ان يعبر بالامر بما على طوعه عفيف
 عارف باللسان اي بلسان العرب حقيقة وبجرا وصحة
 وجواز الفلا وطلو اي الصحاوي ذلك اي الاموال بعد
 اليقين اي بعد تخلف بين الامر وتبينت جوازا خلافة ومن
 ذلك قوله اي الصحاوي **كما يفعل كذا** اي في زمن اليه
 صلى الله عليه وسلم وهذا امثله كما تقدم من الالاف من
 الترخيم كما فعل الصحاوي في ثمره ان يقول في زمان النبي صلى الله
 عليه وسلم كذا اليه اشار انهم يقولون **فله حكم الزرع ايضا**
 كما تقدم فيكون هذا التنظيم الامتثال لم ير عليه ان غدا
 من السنة المحللة وقد ذكر من المرفوع كذا الاماوا من كذا قال
 محسن الحكم يعرفون بتركها بفعل ويترك الفعل في زمن اليه
 صلى الله عليه وسلم من راي ان الضمير ذكر في حاشيته انه
 قد المضمون كما تفصل كذا اخطا رفته من قولهم كذا فعل في
 زمن النبي صلى الله عليه وسلم لانه هذا وان اورد صحاحنا
 به يحتمل ان يريد الاجماع او نقل من النبي صلى الله عليه وسلم في الاحقا
 صحيح في كونه من المنقول ان يرد في الثاني ولهذا حكم الزرع
 عند كذا الاماوا من الذين الرأى من كونه عند جمهور من
 العرب من واصحاب الفتن والاصول وكذا عند ابن الصلاح
 والحنفية معونه كذا في الصحاوي على فعل من الافعال
 بعد ما علمه والرسول كذا او معصية هذا اقر مما مر من

الخبار

القام

الاخر اعا حصل بفعله ثوابا بمحض او ثوابا بغيره
 لكنه ترك هنا الظاهر والعصية الثانية متفقان في كونها
 اليها بدلها ولم يعتبر به الخصوص فيما متفقان ان كون
 عمل الزرع مهلة وانتهى به من صام اليوم الذي
 يسكن فتنه عصي اما الثانية سمع كذا صلى الله عليه وسلم
 ما سئل عنه فليد اي فليد الزرع حكم بالرفع ايضا
 اي كالتقدم لان الظاهر ان ذلك مما قلناه اي اخذه
 الصحاوي عنه صلى الله عليه وسلم او يفتي بما به الاسناد
 اي يبلغ اخره الذي هو الرض الا على الثانية الغشوي
 فانه فتنه المناقضة المذكورة وانما حجة المسطورة
 الى الصحاوي اي واحد من الصحاويين كما لها جري والانتباه
 كذا في اي مما تقدم في كون اللفظ اي لفظ التق
 بمعنى الترخيم جعل التقين هنا مفعول بفتح وقوله
 باد المفعول هو قول الصحاوي **او من فعله او من**
 تفنيره متعلقا بالمصريح بخلافه فان الترخيم
 هنا كحال اوتيه وان مع مجزوله مفعول للمفتي وما
 المعنى واحد ولا يفتي اي فيه التام جميع ما تقدم
 لعدم سؤله لما ثبت حكمه في قول الصحاوي او فعله او تفنيره
 ولما ذكرنا خروجه من حكم الصحاوي عن فعل من الافعال
 بانها طاعة لله ورسوله او معصية من معصية اي اكثره
 والتخيم فاذا قيل عن الصحاوي عند ذكر الحديث برفع
 او نحوه فهو مرفوع ايضا كما اذا قيل عن الصحاوي في
 يد له النودي والتشبيه لا يشترط فيه المساءلة

يلج

١٢
 ٧
 تقصبات

من سقطت الجمل او في اي
 من سقطت نا او رضاء

فلهجرة وفي نسخة من كل وجه اب بل فما يقيد ولما كان هذا
 المختصا بملايكة انواع علوم الحديث الاصناف بها
 اي ومن علوم المعرفة معرفة الرواة استنظر دنة الى تعريف
 الصحابي قيل لهذا العباد طرفة العين المعز والاعين
 ان يقول بدلهما او ردة تعريف الصحابي والاستطراد
 من هو الفاظ هو ما هو لا كلمة ما للسؤال عن ما هي
 دون من والاحسن ان يقول الله من هو علي بن كوثي
 الدعاء الى الحاصل في عرفتنا الحاصل من هو ليحصل معرفة
 الصحابي مع فقه غيره من الحاصل في تعريفنا من هو ليحصل
 لا من استبان ولو اقل الملازمة غير طرفة العين ولا طرفة
 يقول ولما اخرج الكلام الى ذكر الصحابي تعريفه وكذا الحاصل في
 فتابع فقلت وهو اي الصحابي من لقي بكس التذابي
 اي النبي صلى الله عليه وسلم او رة النبي صلى الله عليه وسلم حاله
 انه هو فتابعه اي بالنبي صلى الله عليه وسلم واما جابر بن عبد
 الله تعالى قال السجدي دخل فيه من رة واما زيد بن ابي
 قيل الله عليه وسلم بعث اليهم فقواهم مكلفون وفيهم بعض
 والظالمين ولما قال ابن حزم في الافضلية من الحديث ان ابا
 الحسن قال ان الله اصطفى من النبي صلى الله عليه وسلم
 صلى الله عليه وسلم في صفة فضله وجسده بغيره كونه
 عرف فيه في قوله صلى الله عليه وسلم لا اله الا الله على
 اوسي المؤمنين في حجة في الصحابة ليعرفه وعرفه من
 فيهم يستشهد فيه اوصافه ما في الاصل ام اي
 اجتماعا وتختلف وصليته جردة اي ارتداد وكفر

في الاصحاح او على مقتضى هذا الشافعي ومن تبعه من ان
 ارتداد ابي بلال الاعمال الاموية على الكفر واما في هذا
 الفرقة ان الرد فتمنع على جميع الاعمال ولو جمع الى
 الاسلام وانه يجب عليه اعادتها لانه من عرفه يستقبل
 صحبة بالردة فلا يكون صحابيا نكاحا لانه جعلت الردية
 في حجة وعليه الاسم بالملك وسناني زيادة فيك لغير
 في الحديث من شاذ حنفية يورثه علامة جنته بعد حنوفية
 وقاله قال على الاخير الذي ذهب اليه الجمهور في الحديث
 والاصوليين وغيرهم قاله وقد ذكر العلم في الامور
 ولم يذكر في الحديث وهو قوله ما في الاسلام لهما بل يردان
 يكون من ثمة غير الردية معروضة الصالحين في قوله
 واما ترك الجمهور لكان الظهور في الحقيقة انما ذكره لغير
 عليه ولو تحللت ردة على الاصحاح ولكنه موهبة يكون على الاخير
 قد اختلفت بين دفعته في قوله الاول اي لاجلها والموهبة
 باللفظ اي اختلافه ما هو اعز من الجاهلية والماضية
 وكذا من المكلفين بالمباينة وهو وصوله احدها الى الاخر
 وان لم يكن له اي احدها الاخر وبذلك فيه في الحق
 ما لم يكن له الشامل للوصول اه في التبريد روية احدها
 والاخر ولو تحللت لغيره من ملة معاملة طاعة النبي صلى الله عليه
 وسلم الذي افاض من الكبرياء الاخر في التبريد روية احدها
 به لغيره اذا رة صلا او راي مستحظة طبعه لغيره
 الاستقامة في الدية لانه ما سلاعه من الخوف فلا قال
 ذلك الله والاعظم يعرف عليه فظهر انه على قوله جواهم

المراد رويته في حال حياته والا فلما رآه بعد موته
 قيل رفته فغيره خلافة سواء كان ذلك اي الوصول او ما ذكر
 من الرواية فغيره او لغيره اي سواء كان بالاستقلال
 ما في المتن لا رويته عن خذوا النبعة ورواية
 التبريد واما ان ينظر اليه قصد او قصد رويته غيره
 وانه ينظر لوقوع نظره عليه انقطاعا من غير قصد ولا
 قالوا واما ان ينظر اليه ليعلم ان ينقطع معناه سواء كان
 رويته عن حاله لا عن نفسه بان يكون هو نفسه باعضا
 على الرواية او كان لغيره بان يكون الباعث ذلك العار
 قاله الشافعي قوله رويته اي بان يكون صغيرا اصيل
 النبي صلى الله عليه وسلم والتعبير باللفظ او لم يقل
 تعبهما ليعلم ان رويته النبي صلى الله عليه وسلم
 واما قالوا اي لانه يمكن ان يراى بالرواية فيقول يعلم
 بناء على العطف ليقول المراد بالرواية الملاحظة بحيث
 لو كان له بصر لراهما كما هو المستعمل في الرواية فغيره
 ابرع من العلاج على ما قاله الشافعي وقاله العرب
 هكذا اطلقه كثير من اهل الحديث وموافقا لكل
 رواد المذاهب من الرواية كما لهما انهم على كل تقدير من تعبهما
 ليعلم ان رويته ليعلم ان رويته اي باعنا الظاهر
 انهم لم يلقوه بل يلقونه على الذي تركوا في حديثه غير انهم
 لم يلقوه بل يلقونه على الذي تركوا في حديثه غير انهم
 لم يلقوه بل يلقونه على الذي تركوا في حديثه غير انهم
 لم يلقوه بل يلقونه على الذي تركوا في حديثه غير انهم

وهو

وهو اي في حال حياته الامم صحابته بلا تردد اي بلا خلاف وشك
 قال المصنف الذي اختارته اخبار ان قوله من قال راي النبي
 لا يرد عليه الا على ان المراد بالرواية لا هو من الرواية
 باللقية او بالاعتقاد والاعني قوة من رويته بالاعتقاد
 غير منضاه من الرواية بالاعتقاد وهو الذي قاله الشافعي
 اخيرا وبما رويته لغيره به قلت
 العرف ثم ينعرف وقتها قبل المماز المستعمل او لم يكن للنبوة
 اللعوبة ويمكن ان ينزل الفعل المذكور في منزلة المماز
 وبقا الذين راي النبي من حصوله رويته النبي هو يشهد
 الطريق واما اختارنا العطف من راي النبي وانه من راي النبي
 لا من الاصل وهو الانسب بالادب والا قرب الى الطلب
 ولذا قال صلى الله عليه وسلم طوبى لمن رايه من رايه وطوبى لمن راي
 من رايه طوبى لمن رايه عليه وسلم طوبى لمن رايه من رايه
 اعتبار التمييز والمصحة والرواية كما قاله بعضهم
 والفرق في هذا التعريف كما في بعض ما قاله الجرح وكما في بعض
 للمؤمنين من الاعراض التي تميزهم عن غيرهم وقوي
 سوما به كما في بعض اي باعنا رويته اذ اول خروج
 من حصل للقاء للمؤمنين ولكن في حال كونهم كذا في قوله من رايه
 من الاصل كما لم يتركين وبهذا الاول لا بد من قوله به لقوله
 وقوي في قوله ان يخرج من لقائه بعضا لكونه من رايه
 الا انما عليه السلام اني كاهل الحاد قاله الشافعي
 ان كان المراد لكونه من رايه فغيره انه مؤمن بان ذلك التعريف
 بني ولم يؤمن بما جاء به كاهل الحاد من الرواية والتميم

المراد هو

فهم

لا يقال له مومن فلم يدخله الجنة فيحتاج الى اخر احد
 يفضله ويحببه لايكون ان يكون لهذا فضلا ولا هو لغيره
 متعلق الايمان وان كان التراد مومنا باحدا به غيره
 من الانبياء لذكر مومن به ان كان لقوله بعد الجملة
 فان كان قبلها فهو مومن بانه سبيعت فلا يصح ان يكون
 فضلا لذكر بعد هذا فصل ثم ركن شفا
 اخر وهو ان المراد بمن امن بغيره من الانبياء بحولهم
 يطعم على ما حابه الانبياء مفصلا كما ذكر اصل الكتاب
 جعلوا وما غيرهم ممن يكون كفرهم به صلى الله عليه وسلم
 عناد فقد خرج اما الفصل الاول وهو قوله مونا لذكر
 لعل يخرج الى الفصل الثاني من لقبة مومنا بانه
 سبيعت ولم يذكر البعثة بكسر الواو
 ولقبة نظرا في تردد كما صرح به النووي في ان اللفظ
 خال بانه حتى لا يكون مثله صوابا عنده يخرج عنه ومن
 اراد ان من ذلك بدخل لا وجه لآخره كما قد علم
 البصير واعتض عليه بان هذا السجع غير لغوي في الجانس
 فكيف يخرج واحد بان هذا التاميم اذا اريد
 بالنبي من حيث انه نبي فاما اذا اريد به تامة ولا يصح
 بالنسبة الى المعهده به ولم يصدق انما فضلا في التاميم
 قوله وفيه نظرا اي يحل تأمل قال الحم قلنت مرعا اخذ
 في هذه الغردون المصنوعة وعدها من حكم الظاهر
 لا يتصل لاعد بصور متشبه في الظاهر وحول في الطاهر
 يتوقف على البعثة وهو معنى ما قيل به وحمل على لان

في
 في

في العرف لا يطلق الا على من يصديق بانه سبيعت ولم يرد
 به جلال البعثة لكن فيه عت لان كلامنا بالنسبة الى الله
 بانه سبيعت ولا ينشئ البعثة وقوله وما كنت على الاطلاق
 قيل ثالث يخرج من ارتد بعد ان لقبة مومنا
 ومات على الرد كلعبد الله بالتدوير ابن جبر
 يفتح جيم ويكون مملوءا من خط يفتح ميم فمملة
 قتل وهو متعلق بالشد والكهنة قتل السخاوي وغير
 به ابن صباية في المملة وفي حاشية التليد قال
 الحم وكذا من روي عنه مما كانت مرتد العبد وقاضيه
 كوسيع من املا من خلف فانه لقبة مومنا وروي عنه
 واستمر الى خلافة عمر ارتد ومات على الرد في ان
 قال السخاوي وما وقع لاحد في مسنده من ذكره حديثا
 ربيعة بن امية بن خلف الحم وهو من كلى الفتح شهد
 مع النبي صلى الله عليه وسلم حجة الوداع وحديثه بعد
 موته ثم لقبة الحد لان الجوز في خلافة عمر باليوم وينتهي
 بسبب بني امية يكن توجيها لعدم الوقوف على قتله
 او تامة وقوله قال يحيى بن ابي عمير واخراج حديث مثل
 هذا يعني مطلقا في المسانيد وغيرهما مشكلا ولعل من
 اخر جيم يفتح على قصة ارتداده وقوله ولو تحللت
 رده متعا وغيره قوله بغير لقبة اي قد لو تحللت رده
 مصنفه لو لو تحللت رده من لقبة مومنا او من
 مومنا على الاسلام وتصح قوله على الاسلام في ما راج
 يقوله عليه السلام نقاد بل بعده ايضا كما يشير به قوله

في

ثم بعده فقال اسم الصحبة يا لله اعي غير باطل عندنا فصرخ
 خلاصا للصنفين سوا وخرج الى الاستكاف في حياته ايا الي
 حيا عليه وسلم ابعده موته وسواله ثانيا حيث
 يعود له اسم الصحبة بالبعد انما قام لا خلاصا لنا
 واخره بمشيم كونه خفيا فاصلا حيث قال قوله لقيه
 فاشتمام الاسماء لا خلاصا البتة لعمه من قوله ام بعد موته
 ان يترد وجه العرا ليم قطع السطر عن معرفة المذهب
 في بلادهم لا يعلم من قوله ام بعد حياته انه لقيه
 فاشتمام لا في حال حياته وقولي في الاصح استارة
 الى الخلاف في المسألة قال تبيينه اي في مسئلة
 لا يرتاد الاخر ويحتمل ما منه واعز شارح وجعل المراد
 ما ليس له رسالة تعريف الصحابة وبه لا على خلاف قوله
 ويدل على رجحان الاول ان المنعوم من الاصح المقابل
 للصحبة في الضعيف الذي هو الثاني وهو الاصح عنده
 فتمت الاشعة من قبس قلته مما ارتد وان ابي يحيى به
 انكر الصدوق اسيرا اي ما سورا مقبدا فقام الى الاسلام
 فثبت ابي ابو بكر رضي الله عنه ذلك اي الاسلام
 وقد روي عنه ابي ابو بكر فاختص ابي لما روي عن حسن اسلامه ولم
 يوافق احد عن ذكره اي الاشعة في الصحابة ولا يفتي
 عن رجحان احد في المسألة بعد غير هاتيه انه كان يفتي
 ان لا يكون له النص في الخلاف مع انه خلاف ذلك فاعل
 من كونه في الصحابة عقل عن ارتد اذه او كونه في طبق
 الصحابة ومن خرج حديثه فثبت ان يكون عن رجل

بحاله

بحاله او ويحب جوبته الذي فعل عليه من الصحابة
 او على قوله من يجوز التخلد والكفر وان اذ في الاسلام والا
 فقد صرح في شأنه انه الاول والخير من كتب الخليفة
 انه يبطل ما رواه المحدثين بغيره من الحديث فلا يجوز لينا
 منه انه يروي به ربه وقاله الحديث في حاشية لمعنا
 الفحصا خرج للاشعة هذا الآية المستدرك في المسألة
 وقد صرح بانه صحابي وهذه الآية تنسب عنده من يهود
 ان الردة انما تحيط بشرط ان تنصل بالوفاة انما يبول
 ان الردة تنطو وانما تنصل ولا بعد وهذا القول
 قول ابي حنيفة وفي عبارة الشافعي لم يدل على هذه الكذا
 قتله لعرضه شافعي لكن الذي حكاه الرازي عن الشافعي
 ايضا انما يحيط بشرط ان تنصل بالوفاة وانه احكم
 هذا وقد روي في قوله لا بد من ينال بها يقوى السجل
 للعرض من انفسه قال ولو اطلاله وهذا قد روي عنه
 مما قيل ان يدفن كما وقع له ذوب اخر في الساج
 وصح فاد العز من جماعة لا على المشهور فانما انما
 محل نظر الرازي عدم الدخول والامعة من التفتا به
 خبره اكثر وهو في قوله العطر ولو في هذا الاعضاء
 وكذا من كتب الحديث لا وليا له كذا في كل على طر الك
 ان حجة من ان الصحبة من له قبل وفاته من الحياة وهذه
 الحياة ليست نبوية وانما هي من بعد الموت فاما
 المشافق السجل فاما ومع ذلك الاطام المعتبرين
 بعد القول بما روي على سنن غيره من الموتى انما قال

مع

ظهره لاسك في رحال زينة من لارسه صلى الله عليه وسلم
 وقال الظاهر ان يقولوا ان من معه اي حقيقته او حكاية
 او قيل اي معه او في عصره او للتوزيع او مقتضى حقيقته
 اي على نفسه ولو امكنه على من لا زمة اي اصلا او لم يحضر
 معه غيره اي في نفسه القدر او على من كل من رآه في زمانه
 سيرا او ملاقاتا [] شاه قتيلا اي من المباشرة او رآه
 على نفسه اي على من قد بعد قاي حاله [] فخصه بكونه
 اليها الخارجية عن حد النفس والمعنوية كان شرق الصبيحة
 حاملا للجميع اليها في الخلقة وان وصلية ومن ليس له منهم
 اي من الصبيح ان كان سماع منه اتين النبي صلى الله عليه
 وسلم في دينه من سائر من جهة الرواية قال الله وهو
 متبول لا خلاف والعرف بينه وبين التابعي حيث اختلف
 فيه مع الشيوخ كما في احتمال الرواية عن الشيوخ ان
 احتمال رواية الصحابي عن النبي بعبارة مختلفة فاحتمال
 رد الكثرة على التابعي عن التابعي انما ثبت بعبارة
 قال التلميذ قال الله ويل في قوله في قوله حديث من سئل
 في قوله ما لا يقاين ويحتمل مع ذلك مع وجود
 في الصحابة ما لا يلوه اي لما حصل لهم من شرق الرواية
 الاول من شرق اللقي على ما تقدم من الاعمال ان المصنف
 خلافة فقال رحمه من حيث ملكه ليحكي اي في شخصه
 من ضيق عليه السلام سنة الامم او بعضا او بعضها او رآه
 في من الصحابة ولا يدخل فيه الا الذي حاله اليه
 الله عليه وسلم لم يمت الا ولم يصبه ولم يمته وقال
 اصحاب

اصحاب الامور هو من طالت بها السنة لم على رتبة التعليل
 والآخر عنه فلا بد من زوفه على ما تقدم وتعلمت
 وقال الامم كل الاشياء الصالحة من رآه وكما عن احد
 ابن خلدون ان الصحابة واقتضاه ابن الخلدون ان الصحابة
 لهم التبريد والكثير قال ابو بكر بن العبيد للاخلاق في اهل
 اللغة ان الصحابي في شتم من الصحابة [] من صحبه غيره
 قليلا وكثيرا وهذا يوجب في حكمه [] من صحبه
 النبي صلى الله عليه وسلم ولو ساعة قاله ومع هذا فانه
 للامة عرف في انه لا يسلطوا منه الا انما كانت صحبه
 وكذا قال الخطيب لا خلاف بين اهل اللغة ان العصبية التي
 فيها الصحابي لا تغد من رتبة شتم صحبة سنة وهي جماعة
 وقال النووي في شرحه من شرح مسأله كمال القاص
 ابو بكر بن سنة له في ترجيح مذهبه كعدمه فانه هذا الامام
 قد ثبت له اهل اللغة ان الكثرة من صحبه ساعة والقر
 اهل الحديث قد ثبت له الاشهر انه في شرع والعرف على وفق
 اللغز رجب المعبر اليه قال البخاري في الامان الاسلام
 لا يشترط في اللفظ وكذا لا بد من شتم في الصحبة بالانفا
 ويمكن ان يقال ان مراده ما نقله عن وفق المعتمد بحسب
 الشك والاشدرة لا يثبت جميع ما هو العنبر في اللغة حكاية
 عن معمر بن الحبيب الله لا يثبت صحابيا الا انما قام مع رسول
 الله صلى الله عليه وسلم سنة او شتم من صحبه او في
 وجمعه في الصحبة اصله صلى الله عليه وسلم من لا يثبت
 الا باجماع عظيمه في الحق والحق عليه الشك في الصحبة

١٢
 ٤

فتدبره

المشتمل على الصغار الذي هو قطعة من سقوف السنة المشتملة
 على الفصول الأربعة التي هي مختلف المراتج وغرض ما به
 صلى الله عليه وسلم الشرف من لفظة اعني يكون له حكم الصحة
 واما قوله ان الابدح جبرير عبد الله وعبد صالحا واخطاه
 في ان صحابي ثانيا يعرفه وانه صحابي بالمتواتر كما في
 الصدوق في قوله تعالى انه يقول لصاحبه
 لا تحزن ان الله يختص بك بالعرفه وذكرها السجاء ويكنى العرفه
 بسم الصدوق وعنه ان من انكر صحة الصدوق فلا يستلزم
 انكار صحة القرآن المحمدي على انه هو المراد به بخلاف من
 انكر صحة غيره فانه لا يكفر ولا يستأمنه ذكره لما سبق
 الفرق بين المستفيضة والمتواتر المراد بها هنا فوق الشهوة وكذا
 قالوا الشهوة بنا على ان المعايير بينهما بان المستفيضة يكون
 في اعتبارها وانتم عليه سواء والشهور اعظم كذا في الصحاح
 في الشهرة الفاصلة عن المتواتر وهي استقامته على ما
 ذكرنا من تبين صحابته من علمه وغيرهما انتهى وكأنه اراد
 بالشهرة الشهرة عند الحمد عن اوطاها وبعض الصحابة
 اي بانه صحابي في شهاده التي توجب في الملائكة سطونا ما كان
 التوصل اليه عليه وسلم حكمه بالسيادة كذا قاله شارحونه
 نظر لاحتمال ان يكون الضمير له او لمن بانه مطعون بالمدح
 في الخبر من عمومها وبعد ثبوت التابعين اي بذكره
 الشهادة في الصحاح نذر وانه او كتابه او باخاره عن
 تفصيله بانه صحابي قاله السجاء فيه ابن الفيلح
 بان يكون معروف القدر وكذا ابن الجاه وغيره ان كانت

دعواه

دعواه ذلك مضمون على المعنوية الى ان ادعاء ما ذكر
 من كونه في الصحابة لا اندر وقوعه على اليد البينة لانه حينئذ
 كان ثابت ان يقول انما كانت دعواه تلك اي تلك الدعوى
 تدخل تحت الاحتياط في البخاري برواية الدعواه
 حينئذ قد احدث في عدالة الدليل لان بقوله يجوز ان يكون
 مستند دعواه عليه السلام في المروي وقد اطلق ابن الصلاح
 والحطاب وقلة المعاصرين من النقيض ما يدخل تحت الاحتياط
 فانه لو ادعاء بهما مصحيا لانه من خبر وفاته صلى الله
 عليه وسلم فانه لا يقبل فانه كان قد ثبت عند التوفيق في ذلك
 لقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح انك لم يملككم
 بعده فانه على راس يمانية سنة لا يقع احدكم على ظهر الارض
 يريد انفراد ذلك المصنف فاذ لا ذلك صلى الله عليه وسلم
 في سنة وفاته قالوا وهو في الحديث قال الصحابي في قوله
 قول الصحابة واما الشرط الشاخي وهو العارضة فثبت
 نعم ما يتسعة وعشرين من تحقيق النبي صلى الله عليه وسلم
 لقوله صلى الله عليه وسلم لا خرفه لاحيائه ارايتك لم يملككم
 فانه على راس يمانية سنة منها لا يقع على وجههم الارض
 من هو اليوم عليها احدث رواه البخاري في حديث
 ابن عمر زاد مسلم من حديث جابر ان ذلك كان قبل وفاته
 صلى الله عليه وسلم ثم اقره ما على الاصل من خبره
 منقولة اليوم في الحديث كذا في سنة وفاته يومه
 قال وهذه النكتة لا يجد في الامة اعتدالها في الصحة
 بعد الثابتة المذكورة وقد ادها حاشية على ما كان

يقول الملازم انه ايم العاقل منها التسامع كالحطيط فانه
 وان التابع من صحبه الصالحين قال ابن الصلاح وطلوع
 بحسب من السان على حسان انتهى فالظاهر من طوله الملازم
 اذا الاتباع ما حسان لا يكون بدونه او صحبه التسامع
 او صحبه من صحبه التسامع فلو صحبه ولم يسمع منه الحديث
 لا يكون تابعا وتصحبه الصحبة على ما شارح فقال كان
 حسان فانه اشتراط ان يكون في سنن من يحفظ عنه فان كان
 صغير لم يحفظ عنه ولا يعرفه يرويه تخلف من خليفة
 فانه عدة فالتساع التابعين وان كان راى غيره فخر
 لكونه صغيرا انتهى فكل هذا السلام كله بعد قوله والتفكر
 الى من التميز وهو الاربعه او الخمسة مما قبل قوله انه اقل
 من صحبه التسامع واما قوله السارح اليه يكون من المتبعين
 الذين يسمون بسنة الرواية اليهم فقير ظاهر هذا والنهوض
 كلام العكر في اذا المتخالف للجمهور لا شأن به قال في المتن
 واما بنو الملا في لم يقدح صحبه والحطيط حده ان يصحبه
 وقال في الشرح التابع من راي المتكلم في السن ان صحبه
 يشترط ان يكون راه في سنن يحفظ عنه في خبرا وكذا
 سابقا فعل هذا ما كصحبه التسامع والتساع واتدولهم
 منه شرط صحبه التسامع بل مطلقه ومطلق التميز ايضا
 لقابل ويقتربين الصحابة واما تابعين طبقه اربعه
 متفق عليها وهم واحد من الملوك ايضا فالتساع على
 اسماء الجاهل في الحديث ايم التسامع من المتكلمين
 والتابعين يعني به كره من هؤلاء وهؤلاء

جده
 ع

الح

الحاد العناد المعجزة وفقر الراعي انرا اسم معقول
 من خضمهم ليعلم اذ ركه اي قطع وتفضل بكسر الراء مخضرم
 ازان الابل فخصه كالحق الحاد عن بعض ما يجدون لك
 ان اهل الجاهلية من عالم كانوا يخفون اذا ان الابل لم يكن على
 لاسلامهم ان اعلم عليهم لوجود امره قال السخاوي وهذا
 محتمل للكفر من اجل انه خضموا اذا ان الابل ولطفت من اجل
 انهم خضموا اي قطعوا عن نظر ابيهم من المسلمين حتى كانوا
 الصحابة ولم يحصل له روية النبي صلى الله عليه وسلم
 واختر ان يخلوا في ذلك الراي لكن مع اهل الجاهلية في ذلك
 ونعمه قد سمع محضهم انما المملو كسر الراية ان زاد
 الحاشية معلقا كانا اوكا في حياة روحه صلى الله عليه وسلم
 الله عليه وسلم الحاشية من فضل البعثة سوا ذلك الكثرة
 جهلهم وبقولنا في كذا كذا انما الحاشية من فضل
 رسول الله صلى الله عليه وسلم توبوا في انظر انما الحاشية
 الا ان كان من سقاية الحاج وسقاية الكعبة والاسلام في
 في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعده وخضرم من خضرم
 عين ادركا لاسلام في الكبر ثم بعد النبي صلى الله عليه وسلم
 خضرم من قبل فانه اسم وهو بالغ في خلافة النبي بكرهه
 وبعضهم تراسل في حياة رسول الله عليه وسلم كذا في ربه
 فانه من حلال النبي صلى الله عليه وسلم فقهه النبي صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم هو في الطوبى وكذا اوقع النبي صلى الله عليه وسلم
 وان يسمي الحق لاني واجبه عبد الله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم فانه من قبل السوا في من هو لا سوا في حياة

٤٦

قدّم حين نفست الايدي من دونه صلياً عليه وسلم على المصطفى
 في الغزوة فذكره السجاء ولم ير ولا النبي صلى الله عليه وسلم
 او راوه لكن نقلوا الا سلاماً وقد علم المحققين مسلمة في
 قتال النواجم وهم اكثر هذه ولا يخفى ان المحققين من التابعين
 وليسوا من الصحابة فكيف لانهم لم يروهم فقولهم سلمة طهفة
 ما عتبروا العصر والزمان لا ما اعتدوا المنة والشان فالذي
 الحقهم بالصحابة نظراً لما هم كانوا في عصرهم ومعار الطهفة
 عليه والذي المحققين من التابعين نظراً الى انهم في رستمهم واما
 كانوا مستقدمين على طهفة في زمانهم فلهذا لم يمتنعوا من
 بين الصحابة والتابعين مما هو عند القوم من نظراً الى اختلاف
 في عصر الصحابة والتابعين واما ما بالنظر الى تعريف
 الشيخ لما هم من التابعين فزاد وما عرفت ان لا خلاف في
 في اشتراط ما رويته صلى الله عليه وسلم للمصطفى واما لا خلاف
 في اشتراط طول الملائكة وحضور المقاتلة ولذا قبل ان
 اشتقاق المحققين من قوله نعم مخضرم لا يبري ذكره او
 انشأ لثمة وهم بين الطهفة من الى الصحابة المعاصرة
 وبين التابعين لعدم الرواية اعرفت ذلك فعدم
 اي ذكره ابن عمير البرقي في الصحابة في طهفة
 وفي انما ترجمته معاً بنسبهم والملائكة عبارة المم
 موهبة فان لم يزل هذه الاولي ان يقول فعدمهم معاً لما
 من انهم لم يعرفهم في النبي وفيه انه لا فرق في الملائكة
 عددهم فيهم وبعدهم معاً كما لا يخفى وادع عن عياض وغيره
 ان لا يفتقد فيقول انهم علموا بنسبهم لما عددهم فيما بين

المصطفى

الصحابة بنو هو اسما جعلهم صحابة وفي ادعاه
 نظراً في تلمذه لقابل ان النبوة انما خرجت ما نعتهم
 بنسبهم فاورد على عياض في مورد على هذا غير ان كان
 الاولي كما قلنا ان النبي وقلنا ان كالمثل مثل عبارة المم
 وان خلاصتها هو خلاف المقصود ولكن الظاهر من عدم
 بينهم او معهم المصاهرة بينهم فان هذا النوع الناجي
 من العباد كما مر ادعاهما في واحدة كونه من الصحابة الناجي
 على عبارة المصاهرة ما روي على ادعاهما في واحدة اي ان
 البراقص في امره واصبح في خطبة كما ما في معتدات
 ذلك لا شك انما ورد هو في المحققين من طهفة الصحابة
 وذكرهم معهم ليكون كتاباً جامعاً اي حادياً لهم ولا سيما
 لا يكون من الصحابة مستوعباً لظلال الاول اي من اهل البيت
 سواء انتم في رويته صلى الله عليه وسلم في الصحابة او في
 من هذه السعادة والمحققين في الصحابة انهم من
 التابعين واما الخلافة في انهم معدودون من كل امة
 في التابعين او من صحابة بنسبهم على الاكثر وروى الصحابة
 وطول الملائكة والصحابة انهم معدودون في كل امة
 كما عرفت اي مطلقاً لا ذلك انهم في زمانه صلى الله عليه
 وسلم وقبر سنهم لا يخفى ان يكونوا من الكرام في خلاصتها
 التامية فان لم يسو اهل منوال ذلك والظاهر ان كلهم
 ادركوا الصحابة كقولنا انهم من المم بما ذكرنا في ما قاله
 من حيث انهم في كل امة يكون بعض المحققين في كل امة
 اصلاً ولا يبعد في عليه تعريفه السابق في كل امة في عليه تعريفه

وفي نسخة البدو هو تكرر مؤنوسه لقوله الذي صلى الله عليه
 هو المرفوع قال يمشي ان هذا هو ضمير الاسناد لا الفاعل
 عامة الاسناد من وضع الظاهر موضع الضمير ويشعر بذلك
 قوله فيما بعد ما ينتمى الى الصحابي ما ينتمى الى التابعين
 انتهى وفيه ان المرفوع والموقوف والمقطوع من اوصافه من حيث
 الاسناد هي من من ماعود رناه عايشه انه او قد فيما سبق
 لفظ الصائبة في الاخير من وترك في الاول وهذا ترك في الاخير
 وترك في الاول نفس وقال التلميذ لفظ عامة زاد كراه
 تقدم الذي وتعمده منه هذا الاعتراض وهو مرفوع ما ذكرنا
 هنا وانما تقدم واقعه اعلم وتوابع ما ذكرناه من ان المراد
 به ههنا اقسام المنهاج اصل من اقسام الاسناد وقوله
 سواء في ذلك الاقسام الثلاثة اسناد ذلك الحديث
 باسناد متصل وهو امر من ان تكون مرفوعا او موقفا
 او لانا يكون منقطعاً ان المرفوع من ان يكون اسناد اليه
 صحابه او تابعي من بعد ههنا حتى يدخل في قوله المصنفين ولو
 ثامر واقعاً لقوله صلى الله عليه وسلم علياً ذكره الشيخا
 في هذا ليل من على ان المرفوع حقيقة تمت من الحديث وقد
 يطلق على مجموع المتن والاسناد او على الاخير بحثاً واضعف
 التحليل العبارة مسبوحة فان هذه الاسماء افعالها المتقدمة
 جعلها للاسناد انتهى وان المسئلة الثلاثة بطورها الى
 ما يتصوره اسنادها المرفوع الى الامانة التي هي حاشية
 والمفضل الى الامانة والمسند اليه مما عدا الاسناد الموقوف
 وهو ما ينتمى اليه حديث ينتمى اساده الى الصحابي محسباً له

كان استبعاد الثالث المقطوع وهو امر عند اطلاق
 ما ينتمى الى الثاني من دون الثاني من انما يعين انما
 الثاني في قوله بعد قسم فيما في التسمية انما في الثاني
 التسمية مثله ما رفق علي انه خبر الرسول الى ما ينتمى
 الى الثاني في التسمية في هذا من الضمير الم خلاف
 مع قول فان في قوله فيه المقطوع وفي مثله التسمية
 المقطوع في كل ظاهره يصير من دون الثاني من
 المقطوع ولا يخفى فيه فكان الاولي ان يقول فيه اي في المقطوع
 مثله اي مثل الثاني في ان ما ينتمى اليه ليس مقطوعاً انتهى
 وفيه ان معنى كلام القدر من دون الثاني اي مثل المقطوع
 وهو حديث الثاني في التسمية ولا يجوز فيها اصلاً لفظاً
 ولا معنواً فقد برر الضاف كثر لضعف المسند يدل على ما ذكرناه
 قوله في التسمية في جميع ذلك متعلقاً حيث اعاد ذلك
 لومنها الى المقصود بتاويلها وطاصاً بل ان قوله مثل
 ما ينتمى الى الثاني في التسمية لقوله منه مثله لا مثله فقط
 فان تركب التفسير لقوله في تسمية جميع ذلك مقطوعاً
 يعر بها ههنا يلزم تسمية من دون الثاني بالاسناد المتروك
 الى ان يرد في الضاف المتروك فان الاولي رجح
 القمير في مثله الى الثاني او يقول من اول الامر ومنه
 الى من دون الثاني من مثله اي مثل ما ينتمى اليه الثاني ههنا
 وزعم الضمير المذكور في قوله ضامراً في التسمية اعني ما قبل
 الاطلاق او اعتبار التسمية بمعنى المسند منه وما عدا
 اوله المصدر من كثر يؤمنون وان سبقت قلت اي في الثاني

ومنه ومنه موقوف على ثلاث منزل وقعة منهم على ماسم
 وقعة ما لك على نافع في الخلاصة المرفوع ما أضيق
 إلى النبي صلى الله عليه وسلم خاصة من قوله أو فعل أو تفريق
 متصلا أو منقطعاً هذا هو المستورد في الجواهر فصل
 ما يغير من الصحاح خاصة من قوله صلى الله عليه وسلم
 أو قوله أو بعضاً في الخلاصة المرفوعة عند الأطلاق ما ذكره
 الصحاح من قوله أو فعل أو تفريق أو متصلاً أو منقطعاً وقد
 يستعمل في غير الصحاح مقيده مثل وقعة مع على ماسم
 والمقطع ما جاء من التناهيين من أقوالهم وأفعالهم وموقوف
 عليهم واستعمله التناهي في القاسم الظاهر في المقطع
 والمقطع هو الذي لا ينصل أساده على أي وجه كان
 سواء أراوى من أول الأساد أو وسطه أو آخره إلا أنه
 أكثر ما يوصف بالانقطاع وذا من دون التناهيين الصحاح
 أكثر كلامه وقد خصه المصنف بما سبق ما يكون التناهي في آخر
 أساده بشرط عدم التناهي وحاصل كلامه هنا أنه
 إذا استعملت الموقوف فليست التناهيين من بعدهم مقيده
 بل ينزل موقوف على عطا أو على طاروس أو غيره من ذلك فحصل
 التفرقة في الاصطلاح بين المقطوع والمقطع فترجع
 على قوله والتناهي المقطوع هو الموقوف بينهما باعتبار ما ذكر
 في هذه الكتاب إنما هو المبالغة كما هو الظاهر من ظاهر العبار
 وأما باعتبار ما ذكر في الخلاصة فهو من وجه فأن المقطوع
 كما سبق في التناهيين من استنط من لسانه على أن لا المقطوع
 ما سقط من لسانه في التناهيين انتهى إلى التناهيين لا وحاصل

كلامه

كلامه حصل التفرقة في الاصطلاح المعتمد ومما ذكر
 هنا من تعريف المقطوع ومن أنه مباحث المتن مع ما ذكر
 سابقاً في مباحث الاساد في تعريف المقطوع وأنه من
 مباحث الاساد فالمقطع من مباحث الاساد كما تقدم
 وفي نظر لانا ما تقدم من المقطوع هو المتن الذي سقط
 من آخر أساده بشرط عدم التناهي ما ظهر من عبارة الم
 عكس ما ادعاه حيث ظهر منها فيما سبق أن المقطوع من مباحث
 المتن ويظهر هنا أن المقطوع من مباحث الاساد لكنه مباحث
 كما تقدم والمقطع من مباحث المتن كما نرى بالخط
 على صيغة المعلوم أو بالقبية على صيغة المجهول لولا أنه
 بقائه منقطع وحده منقطع وقد أطلق بعضهم
 هذا في موضع هذا المقطوع في موضع المقطوع والظاهر
 أنه وبغيره من ذلك من غير الاصطلاح أي بما ذكر
 عملاً في إرادة المعنى اللغوي وبقائه في قليله لا في كثيره
 أنه الموقوف والمقطع أو التناهيين المقطوع
 في كلام السلف والخلف في حديث الرسول صلى الله عليه وسلم
 وقيل الخبر والحديث ما جاء في النبي صلى الله عليه وسلم
 وأما ما ذكره من الظاهر والظاهر من أن المقطوع من مباحث الاساد
 في قوله أهل الحديث أي في الأساد هذا حديث مسند
 هو من مفضل موقوف حيثما يرفع من مضاف في الخبر
 مسند ظاهره الاستدلال فتوفي رفعه كما في الخبر المسند
 المسند وغيره وقوله في حجاجي كالفصل يخرج بعض الياء
 وكثير الرأيا فقه الثاني بأن قال قال رسول الله صلى

متساويان ومتوافقان لكنه انما يظهر ببلالة قوله يظهر
 سماعه على الاول ولما الخليل وهو المحفوظ ابو بكر
 النعمان وكذا قوله السند المتصل فكل هذا في
 تعريفه الموقوف اذا جاز السند متصل يسمى عنده مسند
 فثبت الموقوف ~~وهو~~ والموقوف بل المقطوع ايضا لكنه
 قال ان ذلك اي الموقوف المتصل السند قد ما في قوله
 واكثر استعماله فيما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم وقتر في
 العساة بان قوله بقله سند ككثير قد مر هذا للقبلة
 ودفع ما نه ذكرنا كبريا واستشكل بما في بعض النسخ قد في
 لكن بقله فان كان انما يكون لدفع التوهم الثاني من قبله
 واجيب بان قد هذا للتفتقن المرفق فان قد في الحال انما
 للتفتقن فقط لا للتقليل كما مر في الكت في قوله تعالى في
 يعلم ان الله عليه اسلم في التفتقن ان قد في الآية للتسليم
 متعلقة والمختار ان ما ان الله عليه هو قل معلوما في قبل
 المراد بالقبلة المذكورة بعد كون انما هي نهاية القبلة في قوله
 التفتقن هذا او قال التفتقن قوله ولما الخليل في نظر
 وجهين الاول ان الخليل لم يذكر للسند تعريفه من قبل نفسه
 بل مره ما ذكره في دفعه فاقترع من قبل المتصل الثاني
 ان قوله لكن قد ان ذلك قد ما في بقله ليس يظهر المراد
 فانه الظاهر ان يروح الاشارة الى معنى الموقوف السند متصل
 وليس المراد انما المراد استعماله المسند في كل ما اتصل
 انشاده موقوفه كان او مرفوعه فبيان ذلك ان لفظه
 الخليل ومعظم الحديث بانه مسند يريون ان انشاده
 متصل

متصل من رواته ويبرهن اسنونه الا ان كراستما لم
 هذه العادة هذه العادة هو في اسنونه التي هي
 السند عليه وسلم خاصة ان يرفع بان الشرح من حاصل
 المعنى والسند المتعرف الى الخليل لكونه في كونه واختاره
 والنظار انه لا اعتراض على الخليل فانه انما اراد
 الاصطلاح المذكور لا كراستما من انما هو غالب في كراستما
 كما مر في العادة ان يرفع البر حيث قال السند
 المرفوع وهو ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم خاصة
 ولم يرفع الاسناد اي بالانصاف لا لقطع وغيرهما
 وفيما قد سبق منه انه غير متعلق بغيره او متعلقا
 ولولم يتردد لكان انما بان يقال الله للغير وهو المتصل
 فانه يعتمد على المسند والعقل المتقطع هو المتصل
 الا انه يشترط عدم الكو الي وكذا يصدق على العادة او
 كان الموقوف عدا لا في بله وما صحت لكان هذا
 التعريف السند من تعريف الخليل لان تعريف الخليل على الا
 يصدق على من اعاد الجود الاعلى الموقوف المتصل
 وهو ما يصدق به قوله في الحدود وهذا التعريف يصدق
 على انواع متعددة من اعاد الجود ولم يبق مرفوعا
 والتجود واحد اصله فان كل عدد في اي عدد رجال السند
 يعني بالنسبة الى عدد رجاله سواء كان ان يمتد اي
 السند القليل العدد الى النبي صلى الله عليه وسلم وكذلك
 العدد متعلق بنبوته بالنسبة متعلق بالقليل الى غيره
 يرويه مسند اي يروي اسنونه كراستما يعينه

167
 18

الخليل

بعدد كبير قال السجدي بانه يكون بالنظر اليها ما فيه
 وتلاوة بالنسبة اليه اخرج او ينهي اي ذلك المنة
 الى ان كان من امة الحديث ايموا يكون من امة الفتنة
 وفيه ام لا وسوا يكون تابعيا او دونكم يعلم من التمثيل
 الا ان قالوا انما السجدي ايم لا فتنة ترد في صفة
 عليه ايرضية وهو صفة تامة فلا سلام كما حفظنا الفتنة
 وفي نسخة السجدي بول الفتنة والضبطا يقتضي
 ويعود لنا من الصفاة اي العلية المعقصة للترجم
 اي على اقرانه في تلك الصفة كمنفعة وما لا يورث
 والشافعي والبخاري وسلم وخولهم اي من الدنيا
 عينية وهشتم وغيرهم ذكره السجدي في الاول وهو
 ما ينهي اليه النبي صلى الله عليه وسلم اي على النبي المذكي
 والوصف السجدي العاوي يقتضي في المطلق اي
 على الاطلاق لا بالصفة التي يقتضي رجاء السجدي
 شخص اياها ان اصل السنة اليه صلى الله عليه وسلم
 في الحديث فان اتفق الحديث المذكور ان يكون سنة
 صحيحا في العاوية القسوي يجمع بين السنة والرواية
 العلم والادوية العلم فيه اي في سنة موجود
 وهي في الجملة مطلوبة ما لم يكن اي الحديث او لم تده
 موضوعا فهو ايم الموضوع كعدم دفع لسوا مقدم
 تقدمه ان ينقل في ذلك العدد ايم يوجد في الموضوع
 ولا يقال له العلم في كفاه فالاول ايم قبل العدد
 الفتنة اليه النبي صلى الله عليه وسلم العلم المطلق والحوار
 ان

ان الموضوع مثل المعلوم فلا يدخل في قبل العدد فلا وجه
 فيه صورة العلم ايضا ثم السجدي في وجود صورة العلوية
 لا يمكن موضوعا فيده غيره ما اذا لم يكن ضعيفا
 كالحاكم والعراة والووي مما اذا لم يكن ضعيفا حتى اذا
 كان في الاسناد مع ضعف بعض الرواة فلا التفتان
 اليه هذا العلوية اذا كان فيه بعض الكذا بين قال
 شارح وهو انظر الى الفتح من العلوية ليس كونه
 الى المصحة فلا بد من التقيد حتى يدرج فيه ما يكون روايته
 ضعيفة اقول في الخلاصة لفتنة التحقيق لان السجدي اعتبر
 صورة العلوية لا شك انما موجود في الحديث الضعيف
 بل لا يصور الصورة في غيره وانما الباقي لما ارادوا حقيقة
 العلوية اعتبارا من المصحة والحق في حق الضعيف مما علم
 ان اصل الاسناد في حقيقة فاصلة من خصائص هذه الامة
 وسنة باقية من السنن المذكورة بل في موضوع الكتابي قاله
 ابن المبارك الاسناد من الذين لو ان الاسناد لكان من شاشا
 وقال السجدي الاسناد صلاح المؤمنين فاذا لم يكن معصرا للاح
 لم يقرب ان يفتن ذلك في حقيقة ذلك حاد من ايم باحار
 فيقال انما يوجد هذا لو كان في نسخة يبعث الاسناد في ان يسطر
 في غير ذلك في ايم وانما في من علم اي اسناد الحديث ثم طلب
 العلم او مطلوب وبيان مرغوب قال احمد بن حنبل المطلب
 الاسناد العلم اليقيني من سلف وراي من غير ما قبل المرفوع
 الذي مات فيه ما شئتم ما ربيت خال واسناد هال ذلك
 الحديث في الاسناد قريب او قريب اليه من وجب في العلم

لان قرب الاسناد الى رسول الله صلى الله عليه وسلم كقرب السند
 والقرب اليه قرب الى الله عز وجل قال الحاكم في المستدرج
 سنة صحيحه قد روي عن ابي عبد الله الشريفي في الحديث قال
 ما جازنا نارسوا فيهم كذا الحديث قال ولو كان ذلك لعلوا
 في الاسناد غير مستحسنا فكر عليه سواد على غيره رسول الله
 وآله ولا سيما في ما اخبره الرسول عنه قال الحاكم
 وقد روي عن ابي عبد الله في الحديث عن ابي عبد الله في الحديث
 في طلب الحديث واحد اثنى كذا ما قال في بعض احوال الصوفية
 من بعد ثياب من احوال الدنيا فلهذا اذا كان الفرض من
 حصوله عن من يدعي انه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ان الله تعالى قد اكرم هذه الامة بالاسناد وليس لاجد من الامم
 اسناد انما هو صحيح بل ايدهم وقد خلطوا بكتبهم اخبارهم
 فليس عندهم تمييز بين ما روي عن الرسول ولا بين ما روي
 ما يفتوه بكتبهم من الاخبار المتخلفة واما عن غير الثقات
 وهذه الامة انما سئل الحديث عن الثقة المعروف في زمانه
 المشهور بالصدق والامانة فمن شئنا حتى نتبين اخبارهم ثم
 يمتحنون اسناد الحديث فيمنعوا الاضطراب والاضطراب
 ولا لاول محالته لمن كان من قديم كان اقل بما استعمله في
 الحديث عن غير شئنا حتى نعرفه من العلو ويضيق
 حروقه ويعدوه عددا فيمنعوا من اقل العمل هذه الامة
 والثاني العلو النسبي كسر النون يكون السين نسبة الى النسبة
 سمي به لكونه بالنسبة شئنا من رجال السند وكنى الشئنا
 وهو اي الثاني ما يقل العدد فيه اي في اسناد الحديث الى ذلك

الامام

الامام ولم كان العدد من ذلك الاسام الى منتهاه كثيرا
 لان الحديث بوجود ذلك الاسام في حديثه يحصل له رتبة
 واصح من رتبة واصف بالنسبة اليه لم يوجد في اسام
 ولا يميزه الكثرة المتأخرة انما الغالب انما في الاسام
 ثقات عظام وقد عظم رتبة المتأخرين اي زيادته
 على المتقدمين فيه اي في تحصيل علو الاسناد مطلقا حتى
 غلب ذلك الذي ما ذكر من الرتبة والميل الى العلو على كثرته
 منه اي من المتأخرين بحيث اهلوا الاستتغال بما هو
 اهل به اي من العلو وهو المعتبر بالاتقان والعفة
 في الامانة والنوع علوم القرآن وتخصيب اخلاق الحسان
 وانما كان العلو مرغوا في سواد كان مطلقا ونسبا
 لكونه اقرب الى الصحة وفلان الخطا لان ما من راو من
 رجال الاسناد الا والخطا جاز عليه فكما كبر
 الواسط وحال السند اي رجاله وهو عطف نفسه كقول
 مطر بن النعمان بن جابر الخطوط كلها قلت اي الاساطير
 قلنا ان الامان منها ان لا يشاء الخوازي وغيره والثاني
 في موطا الامان سلكه والرجحان في حديثه او خفيته قاله
 الشيخان ويكنى الجريسة غير مقبول ادعته في الرواية
 له عن جدي الصعابة يعني لصغر زمانه اياه اياه
 فان كان في الرواية هو مقابل للعلو سمي من رتبة النسبة
 في العلو وانما ذكره وانما في ذلك من قوله من يترك
 فان المقصود هو الرتبة بالنسبة الى العلو كان يكون من رتبة
 او تومنه اي من رجاله بخلاف الثقات او اخلافه

بلغ

استداه

أو الاتصال انه كان يكون الاتصال فيه اي في اسامه
 اظهر ولا ترد ذلك شك في ان التورول جسد اوي
 قاتل تليده لانه تزوج ما مرمونوي فكان اوي الذي قد
 قيل ان التورال بالتركول عن الثقافات الاعوليا تخبر
 الثاني عن الجمال المستضعف اقام من روح التورول
 مطلقا واحتج اي التورول بان كثرة البحث في التورول
 عن رجال الاسكاف وتقتضي المستغنى اي التورال
 فيعظم الاجوفان الاجر على قدر المستغنى لاروكا فضل
 الصادات اخرها الي اصعبها واحاصها كلاما شارة
 الملاحكي ابن خلا عن بعض اهل النظر ان التورال اسما
 افضل وارجو اجتهاد في ترجيح الراوي ان يجتهد
 في معرفة جرح من سرك عند نقد بله والاجتهاد
 في احوال دواة التورال اكثر فكان التورال فيها وفر
 قال ابن الصلاح وهو مذهب ضعيف في جهة وجهه
 ما ذكره المرمونوي قد رتب ترجيح ما رايتني على سماع
 ما التورال في تصريف اي كثرة الشبهة الستة
 مطلوبة لنفسها ومزاغة المعنى المقصود من الرواية وهو
 الصحة اوي وهذا مما ينبغي من يقصد السجود لا الجماعة
 فبذلك الطريق البعيدة لتكثير الخطا زينة في تكثير
 الاجرواد ادي سلوكتها الروايات الجماعة التي هي المقصودة
 وذلك ان المقصود من الحديث التوصل للصحة وبعد
 الوهم وكل اكثر حال الاسناد تطرق اليه الخطا
 والكل لا يكثر السند كان اسلم وانما علم كذا حقه
 السجود اوي

السجود اوي فقال تحت قوله العلية علونسي ينسب للكتب
 الستة اي التي هي الصحيحان واسنن الاربعة خاصة
 لا مطلق الكتب على ما هو الاغلب من ادعاءهم ولعل ذلك
 فينبذه ابن الصلاح بالكتبه فيه ما لم يصحبه او غيرهم
 من الكتب المعروفة العتمدة وهو الذي يقتضي عليه الجمال
 ابن الظاهري وغيره من المتأخرين حيث استعملوه فلهذا
 لمسند احمد ولا مشا حقه وفيه اي في جملة والاضطرار
 ومنه اي الدلو النسي الموافقة وهي الوصول الي
 مقصود احد المعنفين التي مصنف الكتب او غيرهم سبق
 وهكذا يجب كون الوصول الي صحيح الصنف في الموافقة وانك
 الوصول الي صحيح امام معين من ايت اهل الحديث فلهذا
 شرد والعبارة صريحة في الاول وكذا الكلام في الثاني
 الثلاثة الموافقة من غير شرط فيه اي من غير شرط قد
 المصنف الي ذلك الشيخ بان لا يكون المصنف في وشروط
 في الموافقة ان يكون العدد فيه اقل من العدد في
 الطريق الذي يوجد ذلك المصنف قد صرح به ابن الصلاح
 ويظهر من كلام الشارح في التمثيل اي التطريق التي تصل
 الي المصنف المعين فلهذا لان المتبادر من هذه
 الاضافات ان يردت طريق المصنف المعين لا يمتنع ولا معنى
 له ههنا تامرا في حاشية **الكتاب** الموافقة هي ان يروي
 الراوي حديثا في احد الكتب الستة لسانه لنفسه من عالم
 طريقا بحيث يجمع في احد الستة في صحيحه معلوم
 الطريق الذي رواه عليه رواه من طريق اخر الكتب الستة

ولواجته مع احد السنة في شيخ شيخه مع علو طريقه فهو
 البدر في شياخه مثاله وروى البخاري في صحيحه
 كما في شيخه عن عقبة بن النضر وشيخه عن مالك قريشا
 فلو روي عن ذلك الحديث وهو ما لا يصلح وقيل
 بالعلو من طريقه اي من طريق البخاري كما في بياننا وبين
 فحينئذ يثبت ان من رجال الاسناد ولور ونا ذلك
 الحديث شيخه من طريق البخاري من طريقه
 اليه العاصم السراج شئنا بعد ما يبع السراج واصفاه
 وهو ما م جليل كان شيخا له الدعوة وكان في سنة
 كان تلميذ البخاري وقد روى البخاري عنه وسئل دعاش
 بعد البخاري سبعة وخمسة سنة فان البخاري كان سنة
 ست وخمسة ومانس على عقبة من البخاري وغيره من
 شيوخ البخاري كان شيخا وبين فحينئذ يثبت ان
 سبعة فقد حصل لنا الواقعة من البخاري في
 شيخه بعينه مع علو الاسناد اي لفائدة العدد بدرجة
 في الاسناد اليه اي الى البخاري وفيه اي العلو النسبي
 اليه سمى بدرجة في طريقه وروى البخاري الذي اورد
 احد اصحاب السنة من حمزة وهو انما لذلك الوصول الى
 شيخه اي احد المصنفين كما مال ذلك قال البخاري
 في مع علو بدرجة قال شرو وقاله التلميذ اي من طريق
 ذلك المصنف المعين بل طريق اخر اقل فثبت ان ما تقدم
 بنا الظاهر منه انه يجره تقدمه ونا الاول كذا قاله محسن

والاظهر

والاطهر ان كليهما تقدم سري ذلك الاسناد بعينه قال
 محسن كون الاسناد بعينه في ذلك الاسناد مع كون طريق
 اخري محل تامل وقاد ان تسمى صوابه ذلك الحديث اقول
 الاصبوب اما المراد بذلك الاسناد اسناد الى العاصم السراج
 مثلا والقصود من طريقه ان يجره اسنادا اخري في العاصم
 اسماه الاول فحينئذ يثبت ان من المصنفين الى المعين
 وهو شيخه الفاضل وكان يكون العين الممثلة وفيه ان يكون
 بوجهة من السنة عن مالك فيكون العين هي لافيه
 اي في الاسناد ومن فحينئذ والعين ليس شيخا للبخاري
 فحصلت الموافقة مع شيخه وهو مالك والتميز بين
 الواقعة والبدل من جهة اخرى اذ اخبرنا العلوات
 بنصه ان قدر الكلام هكذا **التروات** اعني الواقعة
 والبدل وقت مخار تميز العلوات وابعاد انه طر حائل
 ان لم يقدّر الوقت وتقدم الكلام هكذا اكثر اعتبارها
 حاصل وقت منّا فحينئذ العلوات واسم الواقعة
 والبدل واقع بمرور اي وان لم يكن التميز بين العلوات
 اكثر تميزا بمرور هذا هو المشاد في ما طر ان اسم
 الواقعة كقولنا سر للدلالة والجزء المحذوف وامثال هذا
 كثير وحاصل المعنى انما لا يستقيم للموافقة والبدل
 في صورة الاله بولفقد يثبت الطالبيين او غيرهم على طريقه
 والاعتناء به وان كان التمسك في الطريقين لا يكون طريق
 لا يثبت السنة وقد يطلو ويؤند ايضا قال العلوات في كلام
 غير ان الصلاح اطلاق اسما واقعة والبدل مع عدم العلوات

فانه عاقل او اموافقة على له و قد لا عاقل و قد ابن الصلاح
 اطلاقها بالعلو ولو لم يكن عالما فوايضا موافقة
 و يدل لكن لا يطلق عليها اسم الموافقة و القول لعدم الاتفاق
 اليه و فيه اني العلو النسبي اسماء و قد قاله تلميذه
 فقدم ان العلو النسبي ان يشهد الاشاد الى امام ذي صفة
 عليه و هذه المسألة ليست كذلك اي بالتفسير و التمثل
 الا تشبه فحفظها ان يكون من افراد العلو المطلق و هي اي
 المسألة استواء عدد الاسماء في حاله من الراوي
 الى اخره اي الاحتياط مع اسناد احد المصنفين
 اليه مع عدد رجاله يشهد و بين النبي صلى الله عليه وسلم
 اوسيه و بين صحابي او تابعي او من و منه صرح بهذا التعميم
 ابن الصلاح في المقدمة لكن لا يخفى على الاذهان ان هذه
 المسألة مفضولة في هذه الاذهان كان يروي النسب
 مثلا حديثا يقع بينه و بين النبي صلى الله عليه وسلم
 فيه احد عشر نفسا اي ولو روي ذلك الحديث باسناد
 انشائي يقع بينه و بين النبي صلى الله عليه وسلم اكثر من احد
 عشر نفسا فجمع لئلا ذلك الحديث كما سئل في اخره
 لا النبي صلى الله عليه وسلم يقع بيننا فيه و بين النبي صلى
 الله عليه وسلم احد عشر نفسا فمتساوي الثاني من
 حيث العدد مع قطع النظر عن ملاحظة ذلك الاسناد
 الخاص اي كونه في اعلى الرتبة و فيه اي العاقل النسبي
 ايضا الصالحة و قد استواء تلميذ ذلك المصنف على ان
 المشرح او لا قاله تلميذه اي المسألة ان النبي يروي تصوير

رواية

رواية الثاني مثلا قاله الشيخاوي وهو المصنف في مقفوة
 في هذه الازمنة و قاله التلميذ اذا كانت المسألة مذكورة
 فلم يخرج في بعضها العلو النسبي كما تقدم في المسألة التي
 و لو منحها النسب ان علي ما ذكره ابن الصلاح وغيره من الساطع
 ان بقدر ما ساء ذلك الصالح في يوم قاربه كما كانت الي
 بل و ما كان الي رسول الله صلى الله عليه وسلم و ان يبعث
 و بين الصحابي او التابعي او النبي صلى الله عليه وسلم
 من العدد مثل ما وقع بين من مثله و بينه و الصالحة
 ان يقل عدد اسناد ذلك الصالح او في زيده و ان كان
 الى الرسول صلى الله عليه وسلم حيث يكون الاسناد من
 الراوي الى اخره و ما ساء احد المصنفين تلميذ
 ذلك المصنف فبعلو طريق واحد انكبت الستة اسناد
 بدرجة فيكون الراوي كما سمع الحديث من الثاني مثلا
 و صالحة ثم قال ان الصلاح لا يخفى على المتأمل ان
 في المسألة و الصالحة الواضحة ان اثنين من تلك الاسناد
 و اسناد مسلم او الثاني اليعقوب اعني شيخنا اقلها
 في العمارة او قريبه من اثنين في العلة و غيره في المسألة
 بالنسبة الى روايتنا احد المصنفين او تلميذه و لا يفتقر
 بحث بيننا اليه و سميت مسألتنا لان الفائدة جازمة
 في الغالب اي في غالب الناس اي في اكثر البلدان و كانه
 ناعيا و سابق الزمان بالمصنفين يتر من تلافيا بصفة
 الماعين من باب النفاذ و من مفرط الغرض جمع المعنى كما في
 قوله تعالى من امن منهم و انتنيت في معنى الجمع و وقع في نسخ

نحن نلحق بالاعتناء بصيغة المضارع من الملقاة قاله
 الشيخ الاظهر شيئا وثيق من الاعتناء الذي من تلمذ الشافعي
 مثلا انتهى وهو تكلف لفظا ونقص معنى والظاهر ان مقتضى
 تركه هذه الصورة في هذه الصورة استوائا مع ثمانية
 الثاني كما نالها في كتابي قد بحثت في ثمانية وانظر
 انه لا يحتاج الى هذا الافتراض كما نالنا في كتابه وتقبل
 كبر المصلحة العلم مفعول مقدم باقسام المذكورة
 النزول فيكون كل قسم من اقسام العلويات بل قسم من
 اقسام النزول قيل هو قسم وتقال ان معنى النزول في الوجه
 ونقصها يعلم من تفصيل اقسام العلويات فان العلويات المطلقة
 هي النزول المطلق لانه سنده اما كان ثلاثا كان هـ
 سده النزول المطلق ادعى وكذا التقابل بين الاقسام
 الباقية قال محقق صرح ابن الصلاح في المقدمة بان
 العلويات الخاضعة للنزول انما هي العلويات النسيجية يمكن ان يكون
 قول الشارع خلافا للزعم ان العلويات بعد ما يدور
 اشارة الى ذلك فيكون حبيشة بالنسبة الى فرد الراوي
 وفي قوله يتابع اشارة الى اعتناء معنى التسمية في اصل
 المدح والاكاد ان الالب ان يتبدل غير ما تبدل في قوله
 والضمير ان المراد بالزاع هو الحاكم كما سيجي بيانه وقال
 التلمذة وهو الزاع النسخ ومن الدرس العرفي فانه
 نادع في ذلك التسمية التي ادعى ابن الصلاح كونه في الاشارة
 انتهى وهو غير صحيح كما ذكره العمري في شرح العنينة
 فانقصه واما اقسام النزول فهي خمسة ايضا فان كل قسم

من اقسام العلويات

قسم

قسم من اقسام النزول كما قال ابن الصلاح هو قال الخ
 في علوم الحديث لعل قائل يقول النزول عند العلويات
 عرف العلويات عند معرفة سنده وليس كذلك فان النزول
 مراد به ليس هذا الا اشارة الى الصفة قال ابن الصلاح
 هذا ليس به بل ان النزول ضد العلويات على الوجه الذي
 ذكرته بل ينبغي لكونه يعرف بمعرفة العلويات وقد كانت
 يلحق بما ذكره هو في معرفة العلويات فانها قد يضاف
 وتفصيله وليس كذلك كما ذكرناه فانهم مفضل تفصيلا
 مع ما رواه النزول فان العرب في بني ان النزول يوجب
 ذمه دام فهو محمول على ما اذا لم يكن مع النزول ما يجبه
 كبرادة العفة في رحاله على العاني او يوم اعطى او
 افقه او كونه متصلا بالسباع وفيه القابل حضورا واهارة
 او مبالغة ويجوز ذلك فان العلويات حبيشة الى النزول
 ليس بمذموم ولا مفضول روي عن الماركة قال له جوف
 الحديث في الاستدلال بجودة الحديث صحة الرجال وروى
 عن السلف قال لا يصلح الاخذ عن اهل قرية ولو اوى
 من العلويات لاخذ عن الجملة على مذهب المحققين من العلماء
 والتاويل حبيشة هو الخالي في المعنى عند النظر في
 كتابه روي عن نظام الملك قال علي ان الحديث الخط
 ما صح من رسول الله صلى الله عليه وسلم او ان بلغت رواية
 ما رواه قال ابن الصلاح هذا ليس من قبيل العلويات المتعارف
 عند اطلاقه بل اهل الحديث وانما هو علوم من حيث الخبر
 فحسبني كلامه قال السخاوي وارسال في المعجمين

بما وقعت عليه ما بينهما وبين النبي صلى الله عليه وسلم فيه
 مما لا يدركه من غير ما حدثت حديثه في كنفه في كل
 مرة واحدة بعث أبو بكر لا يهمل في رواية في رواية
 واحدة من اعتد رقة في الكفاة وان تاولا وكان الزور
 في باب قول الله عز وجل من قرأ سورة الحمد لله عليه
 وسلم طرقة عليا وخاتمة في السنة والارادة من التوحيد
 وارتجها في البخاري في حديث المعاني الخلال في حديث
 عدو من كتب ما يجتري الا على طرقتها في مسلم برقيها الساعيا
 التي وهذا اليوم من قاله اما الاعتبار بالعلوم المتقوية وهو
 قوة الراوي ولحمده من حيث السجين بل لا حرجا مطلقا
 على حديث الموطأ مع انه الحاد يته شائبا في ثلاثيات
 فان شئت انك الراوي ومن روى عنه نفسه للرواية
 باعتبار طرقتها في امور من الامور المتعلقة بالرواية
 مثل السراية العز في معناه العمل واللفظ اي واللفظ
 كما صرح الشيخاوي ولعله في الراوي ونظرا للغالب ولا فلا
 كلف في اللفظ وهو الذي اخذ عن المشايخ قال اما اصلاح ورياسة
 الحكم بالانتقاد في المسألة اي الذي اخذ عن المشايخ وان لم
 يوجد انتقاد في المتن المراد بالانتقاد في المتن واللفظ
 المعنوية كما قاله انما القريبان اذا قارب سبها وشارها
 فهو الذي يشترك المذكور هو النوع الذي يقال له رواية
 الاقران هذا من المخرج الغير المستحسن اعلم ان اخذ عن الشيخ
 من جعل الكتابين واحدا لان الاقران مرفوع باعتبار الذي
 يروى باعتبار الشرح عن يمينه ان المصنف في المتن لا يفرق

الحج

الحج لا يدركه اي سمي بالاقران بان الراوي جسد اي وثبت
 التثنية ان يكون راويا عن فرقة واحدة وقوفهم وقايد
 ضبط الامن من الزيادة في الاستدلال او احواله الراوي ان كان
 بالاعتناء ذكره السجاري في قوله في رواية سليمان التيمي
 عن سفيان في قوله في الحديث لا يحفظ لسمع عن التيمي روايته على
 ان غيره يوثق في كونه التيمي من اقران سمع به هو اكبر منه
 كما صرح به الزبيدي عنه في حديثه عن التيمي في قوله في حديثه
 عن مسعود وهو اقران قال في حديثه كما بينهما اي التيمي
 عن الآخر وهو العائز وهو الشرح المخرج بغية الموحدة
 في الحديث وهو لا خسر من الاصل انما هو في الاقران
 فكل مخرج اقران ليس كل اقران مخرج اقران بل هو
 مفهوم من الاخر في الحديث في قوله في الحديث في الحديث في الحديث
 والوهو رواية راوي كل واحد من الاخر في الحديث في الحديث في الحديث
 عن عمر بن عبد العزيز وهو مخرج في الحديث في الحديث في الحديث
 عن الاقران وهو مخرج في الحديث في الحديث في الحديث
 عن الدين وهو مخرج في الحديث في الحديث في الحديث
 اي في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث
 الاصل في كونه نسخة بالحق وتقدم ضبطه في المتن في الحديث
 ان في الاقران واذا روي الشيخ عن غيره فذلك ان لا
 منها يروي عن الاخر في الحديث في الحديث في الحديث
 فيه بحث اي في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث
 الحق فيكون مفهوم الحديث او مسأله في الحديث في الحديث في الحديث
 في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث

من رواية الأثير عن إمامنا عراي في تاريخ المصطلح
 استأذنا لم يتجسس ما به الاستبصار فيهما والتدريج
 سألوه فأنزله الأخذ أوسع من المشتقان كاهم معلوم
 من ديباجته التي جدد بكسر الهمزة في نسخة وعما متاوتما
 خلفه وصورة والخذان فيقال له الذي لاحتان على ما في
 الصحاح والمحكم وغيرهما فيفتقر أن يكون ذلك إياها
 إذ قوله محتمل هنا أو التدريج حتى لا يكون صحيحا لمساويا
 من الحائرين أي مستويا خاساه لأن العين اللغوية لا بد من أن
 يبرأ في المعنى اصطلاحا ولا في اللفظ فيبدأ ذكر الشرح
 مع تلكه هكذا في التدريج أو المدح فإن روي الرازي
 عن فخره ونسب في الشرح أو في اللغز أو في المعنى أو في أصله
 أن هذا النوع أقساما أحدها أن يكون الراوي أكبرنا وأقدم
 طغفا كالزهرى ويجوز من بعد عن ذلك أن يكون أكبر
 قدرا في الخط والعلم كالذكر عن بعده من ديار واحد
 واستأذنا عن عبد الله بن موسى قال إنما يكون الأمر في الخبر
 كرواية العناد لأن في كعب وكرواية كثير من العناد فلا بد
 من هذا النوع هو وإنه لا يفسر فيه ما سبق عن الإصاح غير
 هو نوع عجم تدعو لفعله العجم العلية فلا تنسب الركبة
 ولما قيل لا يكون الرجل محمدا حتى يأخذ عن فخره فلهذا روي
 وفائدة ضبط النوع من طرق التقليد في التسميع ما في
 المأثور من فخره على عبد الله بن مسلم أنزلوا أناسا زعموا في ذلك
 أشاروا إلى الصلاح بقوله ومن الغالبية فبما لا ينزه كون
 المروي عنه أكبر أو أفضل نظر إلى ما لا غالب كون المروي عنه

ذلك

كذلك فتقبل به لك من لسانه وأصله رواية النبي صلى الله
 عليه وسلم حديث الجباسة عن منبذ الرازي في مخرج مسلم
 وقوله صلى الله عليه وسلم في كتابه إلى اليمن وإن كانا
 ابن سارة حديثه أو كرسيا فخره من منبذ وقوله ابن
 حزم عن حماد بن أسبق بابا أكبر أو غيره فقط الاسته آخره
 الخطيب في تاريخه ذكره السخاوي ومنه أي من جملة هذا
 النوع وهو أحسن من مطلقه رواية الأما فيه ما تقدم عن
 الاستأذنا بنية ضبطه من ضبط الخبرية أنا شاع عن كونه
 إماما في غير أبيه مثلاً وفيما مثله كثيرة كقول ابن حزم
 استأذنا منبذ أنه دفن الصليبي إلى مقدمه كجاء البصرة يفتح
 وعشرون ومائة وكرواية ابنه أيضا عن أبيه فلم يسمع وكرواية
 ابن حزم الخطاب عن ابنه عبد الله وكرواية عباس بن المني
 صلى الله عليه وسلم عن الفضل حديثه الجميل المصلا بنية
 المأثور عنه وكرواية ابنه أيضا عن والده الصبح عبد الله ذكره
 السخاوي والحقاية أي ومنه رواية النعمان بن النعمان
 كرواية ابن حزم كعب الأحبار والمبخر عن نبيه كرواية
 البخاري عن أبيه العباس السراج وكرواية كرواية النعمان
 عن الأما عن كرواية من ملك في عكسه أي رواية الرازي
 عن فخره في السنن واللفظ أو المأثور وهو المعبر عنه
 الأما عن كرواية من كثر من كثرها يحتاج إلى بيان
 أمثالها لأنه أي هذا الطريق من الأما هو الجادة
 مستند به إليه أي الطريقة المستندة المستندة وفي الصحاح
 وفي الصحاح في معظم الطرق المسلوكة الغالبة وفائدة

مع قتلته اي دواية الا كما برع انما غير التمييز
 بين مراتبها اي الرواة ونحو من الناس من اكرم وهو
 برت على ما كمل وقد سكن بيتا له وقد سبنا القليب
 في دواية الاباء عن الابناء في سبنا وافرأ جزاء الطيفا
 في رواية العصابة عن التافيين ومنه اي من العكس
 من روي عن ابيه عن جده الظاهر ان قوله عن جده قوله
 واقفي لا احذر اذني لانه قد يصدق عليه العكس ثم اعلم ان
 قوله ومنه اي غير مدكوفي بعض الشبهة وفي بعض
 مسطور بعد قوله كثره علي ما نقله عليه من قال يغير
 تاخير من روي عن ابيه عن جده عن قوله لانه هو الحادة
 المسلوكة الصالحة التي انتم وجمع الحاد في صلاح القوم
 العلوي منسوبة الى الامام كمل من التاخير في كمالها
 في مع قتلته روي عن ابيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وآله
 كغيره من حكمه عن ابيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وآله
 فكم هو من معاوية بن حيدة التميمي فالصالح هو
 معاوية وهو جده بن قيس اي ذلك النوع اقسامه
 اي من ذلك النوع كاليهود الغنمي في قوله عن جده علي
 الرازي كالمسحق ومنه ما يعود فيه علي ابيه ومنه
 ما يحتل او ذاك الحاشي ومن اي النوع ذلك اي النوع
 وعقته وخرج من كل نسبه جده من مروي به في الامم
 من افراد هذا النوع ما كثر وقوم من كت الحديث عن جده
 للتاخرين كصاحب المشكاة حديثه عن شبيب عن ابيه
 عن جده فخره ممة وبه يظهر لك فائضة علم هذه النوع

وقد

وقد قال كذا فينا مير شاه رحمه الله بن محمد بن عبد الله بن عمرو
 ابن العاص ابو عبد الله علي الصفيحة احد علي الزمان روي
 عن البخاري ان احمد رجلا عن جده بن جابر بن جابر
 ما احتج به في جامعهم وقالوا بوزعة اما انك واحد سبنا
 كثره روايتهم واما مع احاديث سبنا واخر صفيحة كانت
 عن حار واهما وشعبان في روي ولكن ما كنت احد او كثره
 بل كثره ابن حبان في تاريخ الشيوخ وقال ابن حبان في تاريخ
 ابن شبيب ثقة الا انه اثار روي عن ابيه عن جده عن
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم يكون من سبنا قلت قد ثبت سماع
 عن عبد الله بن عمرو بن عبد الله بن محمد انما في حياة
 ابيه وكمل شيبا جده عبد الله بن ابي الميزان للذهبي قال
 يعقوب الحميري في الصحيح ان الضمير في جده راجع الى شبيب
 وكثيرا كما وقع من روايتنا ليد اووه الشافعي وغيره باللفظ عن
 عمرو بن شبيب عن ابيه عن جده عن عبد الله بن عمرو بن العاص
 محمد بن ابي لادن لم يرد قال ابو داود انك بعضهم قد روي عن ابيه
 جده ما يخطا في شيبا سمع من محمد بن جده عن عبد الله بن عمرو بن
 مسروق كمل الصحيح اسمع من جده عبد الله بن عمرو بن
 الطبري متصل كذا كما احتجنا لاسم براد بن جده في الحديث وحماد بن
 اسلم بن خالد بن شبيب بهذا الاسناد في الصحيح وقال المصنف في شرح
 البخاري في ترجمته وقوله علي المختار في كتابه في تاريخه وقوله
 في نسخة كتابه في تاريخه وقوله في نسخة كتابه في تاريخه
 اي علي بن زياد كتابه في تاريخه كثره جده كمل بن عمرو بن
 الامام مبالغة في الكثرة فاذا تكلم به طاعة الظاهر المرد

فاعله وعلى القدر من العاير فيه وكله على الوصف
 ما كان له في القدر من العاير فيه وكله على الوصف
 ومن كان له في القدر من العاير فيه وكله على الوصف
 وبما قد وقع فيه من العاير فيه وكله على الوصف
 الهلكت وفقدت الامور بالفاشقة المستقلة بمحض احداه
 ومعناه مقطوع الشقة سمع منه اي من تليده الذي هو السلف
 ابو علي البرد الذي يمتح موحدة وتكون واحد منها بحه
 اي شتا يحيى السلف حدث في سوادته الاله برع
 الاضاغور وان اي البرد في ذلك الحديث عنه اي من
 السلفي ومات اي البرد في علي راس حتمانية من كان
 احرازه بالسلفي بالسماع اي لئلا للاخر سلفه
 حرقه على انه اسبق كان الي ولد ولده ابا القاسم عبد الرحمن
 ابن علي وكانت وفاته اي السبط سنة خمس مائة
 ومن في مائة اي هذا النوع ان السلفي شاعر النجار
 ان النجار وجد شغل تليده في العباس السراج سرور
 شتا اي واحد يشو غيرها في النازح وغيره ومسا
 ان النجار في سنة ست وتسعين ومائة تقا من مائة
 في السراج بالسلف ابو الحسين اي احمد بن ابي نصر بن
 احمد بن عمر السبساوري الزاهد الخفاف بن الحجة
 وشهد دواضا صاغ الخند او بابه وسات ابي الخفاف
 سنة ثلاث وتسعين ومائة فيكون بين وفاته النجار
 والخفاف مائة وسبع وثلثون سنة وغالب ما يقع
 من ذلك لانه اعلم هذه الامه كانت في السيرة والسبب

فالزائد

فالزائد على القدر من العاير فيه وكله على الوصف
 تاخر بعد موت ابي القاسم في سنة خمس مائة
 تقدم سنة اربع مائة احدث جمع حشاشة وهو من الشان
 ولويس بن زيد السماع عند هراجر بلقيس حه
 من مجموع ذلك اي تاجر الشيخ بعد الرازي زمانا وشغل
 التليده بعد السماع منه نحو هذه المودة في المدبرة
 تقدمت من مائة كسيرة سنة ونحوها وان دوى الرازي
 عن انتم منفق الاسم كرام الله لا من نتم في
 لبيص الغنم عليه من قوله او مع اسم الاب او مع اسم
 غنم على ذلك اسم الاب فلا يكون لاشا في اسم الاب او على
 فقط القدر بعد قول مع اسم الاب فيلزم في الثاني في الاسم
 واسم الاب واحد وكذا الحال في قوله او مع النسب
 ولم يبق الا ما يخص كلاهما اي بعض خواصه التي تحصل
 بها التسمية بينهما كان كالتسمية في اسم رجل الجوه
 الثلاثة من المكاتات المعنى اي يفقد القصور وهو
 كونه ثقة قال التسمية ثم منه انما اذا كانا غير ثقتين
 فانه يفرض هو الصحيح فانه والفرض في السلف والتمثيل
 السلف لم يذكر له اسم والتمثيل ذكر اسمه مع التسمية
 في قوله اي ما انقلنا في الاسم فقط ما وقع في النجار
 في روايته عز احمد بن علي بن ابي مكرم في النجار
 به عن ابن وهب فانه اي احمد المذكور اما احمد بن
 او احمد بن عيسى او عن محمد بن ابي عمرو او احمد بن محمد
 مشهور عن اهل العراق فانه اما محمد بن سلام بن محمد

حال كون السلف
 في سنة السلف
 حقا في سنة
 عند القدر منه

ولا يخفى ان محمد بن يحيى الذهلي يضمن الحقيقة وفتح المصا
 هذا ومثاله ما اتفق سماؤهم واسماءهم الخليل بن احمد
 الاول هو الخليل بن احمد بن عمرو بن عتبة الثقفي صاحب
 العروص وروي عن عاصم الاحول ذكره ابن حبان في الثقات
 والثالث هو الخليل بن احمد ابو بشر الخزفي روي عن السمين
 ومثاله ما اتفق اسماءهم واسماء اباهم واجدادهم احمد بن
 جعفر بن محمد ان اربعة اصناف من الطبقة واحدة
 فالاول احمد بن جعفر بن محمد ان من ماله الفقه فادى والثاني
 احمد بن جعفر بن محمد بن عيسى السعفي العمري والثالث
 احمد بن جعفر بن محمد بن محمد بن يونس والرابع احمد بن جعفر
 ان محمد بن الطوسي ومثاله ما اتفق اسماءهم واسماء اباهم
 ونسبهم محمد بن عبد الله الانصاري الاول الفاضل ابو عبد الله
 محمد بن عبد الله بن الحسين الانصاري السمرقندي والثاني
 ابو بكر محمد بن عبد الله بن زياد الانصاري كوفي واسمعت
 ابو فضلة ذلك اي التوقيع في مقدمة نسخة البخاري اي
 لم يبق في الباب ومن اراد بذلك ومثاله كتابا عمدا
 بر احمد بن محمد بن احمد بن احمد بن احمد بن احمد بن احمد
 اختصاره وهذا الكتاب اعتبار الشرح واسما باعتبار الناس
 في احواله والوجه ان يقال في التفسير بل يعلم انه يختص به
 اي المولى يراجهما اليه يتبين بين الممثل وبينه
 ان يكون له احد هذين والاخر يكون له المثل لكن له
 بعد هذين ما يختص به ولا يمتزج ببلد او قرية ليس
 قال التمس قوله في اختصاره هذا الضمير محمد بن احمد بن محمد

في

ومقدم

٥

وتقدم ذكر الرواية فيهم عوده اليه فصار الرجل ثلثا كان
 حجة ان يتولد باختصاص واحد هاتين من المثل ومثي
 الميسر ذلك ان لم يختص واحد هاتين او كان مختصا
 بهما معا فاستلزم شيئا صعبا ومع ذلك فيرجع
 فيه على ما في العروة اي يرد الامر فيه اي في هذا الاستلزام
 الي المماز في الظاهر العايب اي انما في هذا الوصف
 يباي اي طن غالي وقابل ابن الصلاح وروايتان
 لا يفتوي وان روي عن شيخه اي ثقة هو ثقة حديثا
 ووجه التفسير مروي اي تفاه فان كان اي محله جزيا
 هو باعتبار الحسن مشير وباعتبار الشرع فخر كان ومعا
 على سبيل الجزم كان بقوله اي الشيخ كرم على اومار و
 هذا ويحتمل لك اي ليس هذا من حيث اعتبار له هذا
 فان وقع اعاد الشرط للتاكيد بقوله تكديه هذا احتجوا
 لا يحملونه كانه قد مر شارح واسقطه منه اي من الشيخ
 ذلك اي المحذور والجزم والاحتجاء على سبيل الجزم وذلك
 الخراي المروي على التنازع وهو محذور عن الشافعي وبعضهم
 بالغ في ذلك فاختار الاجماع عليه ككتاب واحد منهما
 لا يعينه قال تليفه اليه ككتاب الاصل في قوله كرم على
 اومار وبي ان كان الفرع صادقا وكذلك ما في شرح الرواية
 ان كان الاصل صادقا في قوله كرم على اومار وبي
 الا ان عدالة الاصل يمنع كرمه فاجوز المشايخ على الفرع
 وعدالة الفرع يمنع كرمه فيكون الشك على الاصل ولم
 يتبين مطابقة القول مع ما في ذلك كذا لا يكون قادرا

استثنى فان قيل كذب الشئ مستلزم لصحة الحديث لا لردّه
فانه اذا كان الشئ كاذبا في قولك علي كذب علي كان
التلبيد صادقا فكيف يكون الحديث صحيحا ايضا ما
سلفنا ذلك ككذبنا ان اظهر منه الكذب فلا يخفى على القائل
واسمه اعلم ولا يكون اي رد ذلك الخيبر قاطعا في وجه
منه او ان يرد شارح فقال اي في شئ منها للتعارضا
ليست جودها اولى بمقول ما تخفى الحجج من الاخر لا كقول
رد المروي بحصوه قد ارجح في عموم الروايات الباقية
عنهما او كان محذوره اي الحديث احق الا على سبيل
الاحتياط كما في بقولنا ان كذبنا اي الحديث ولا نعده
اي الرواية او نحوه كلا اذكر اي حديث من يتفق حواه
ان يكون فيه قيل ذلك الحديث في الاصح وهو مدع
جمهور اهل الحديث والذين في التلبيد لا بد ذلك
يجوز على سبيل التمسك بالحكم للذكر ان التلبيد الجازم
مقدم على التلبيد في المزدك وقيل القابل ذلك بعض
اي حصة لا يقبل لان الفرع يتبع للاصل في اشياء
الحديث اي مطلقا بحيث اذا ثبت الاصل الحديث
ثبت اذا ثبت الفرع وكذلك ينبغي ان يكون الحديث
اوراثة فرع عليه وبعبارة اخرى الفرع في كثره
الشيء من الشخص واصل التقدير في حق كذا لعل
وتربك انك اصله ولا يضر حديثه هذا اي كقولك
ضعفت معنيت بان عماله الفرع ليست صدقه
وعدهم على الاصل لانه اي صدقه وهو حديث جازم

في التلبيد

لعل

قالمت مقدم على الثاني يعني التلبيد الجازم مقدم
على الثاني المزدك كما سبق قبل ذلك وان بعد التلبيد
حيث قال هذا التلبيد لان في سبيل كذب الاصل
حججا الاصل بناء على الفرع ثبت وليس المحذور التلبيد
قالا ولي ان يقول بان التحقيق مقدم على الظن لا او
الجزم مقدم على التزديد واقا قنا من كذب التلبيد
اي على الشهادة بان كذب الاصل الفرع جرح للفرع في
الشهادة وكذا في الرواية فساد لانه قياسهم الفارق
قال التلبيد ظاهره انه جازم سواء مقدم وحاصله
جواب بالفارق وهو لا يؤثر حتى يكون وارد اهل العلة
الجامعة وهذا ليس كذلك التلبيد في الفارق يقول
لان شهادة الفرع لا تستلزم اليه اتفاقا مع التزديد
على شهادة الاصل بخلاف الرواية فاطمنا يقبل مع
التزديد على رواية التلبيد وهو الاصل واداة التلبيد وهو
الفرع استقاما فاقترنا في قولنا موافقا حتى يزيل عن بعض
المتأخرين اجري الزم في الشهادة على الشهادة
اذا اخرجت توفيق الاصل ولا انكاره وفيه اي هذا النوع
صفه الادراك حتى كتاب بالنصب معناه في قولك المرجح
محلا باعتدال التلبيد من حرج وفيه والاصل انه اسم كتاب
فما ذكره شارح عطفنا على الادراك حتى يزيل عن واحد من الالبته
غير صحيح وفيه اي في كتاب من حرج ما ذكره على بقوله
الطهات التحقيق انما ذكر في غيره للفرع لا لكون كثر
منهم ومن الحديثين حديثا باحاديث قائما حجت ائنه

في

الى الاحاديث عليهم اي علي محمد بنهما لم يتركوها اي رواها
 انكروها بل ترددوا فيها لكنهم لا يعتد بهم على الرواية
 فمنهم من جهة العقالة فالضبط باعتبار حسن النقل الغالب
 عليهم من جهة الرواية ورواها اي تلك الا حادثة عن الذين
 رووها عنهم عن القسم ليس تأكيد القول عنهم بل لتوهم
 الاستدلال عن تلك الرواية الى انفسهم ولا يفيدهم الا تعين
 الرواية كذا قاله يمشق قال شاذ انما يسمى الي انفسهم
 ولا يظهر انما يقال عنهم متعلق برووها عن انفسهم متعلق
 برووها ونصا والمعنى ان قيل انفسهم كحديث سبيل بن
 صالح عن ابيه عن ابيه هرويرف كروم عا في قفت
 الشاهد واليمين وهو ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى
 بالشاهد واليمين وقيل اخر الشاهد انما كان له عواشه
 واحده علف المدعي فيكون خلفه من ان شاهد اخر قال عبد
 الله بن عمر بن محمد بن عبد الله راوي في ينج اوله بعده راوي
 مفتوحه واسمائه بعده هاد فيا شدة حديثه ربعه
 ابن عبد الرحمن وفي نسخة ابن عبد الرحمن عن مهيبل
 ابن المدائني اخر السند قال ابن الدراودي قلعت
 سبيل الاصل التي اي سبيل اعني في الحديث فلم يعرف
 اليه ولم يتذكر بل تردد فيه فقلت اي وبعثه حديثه عند
 كذا فكان سبيل بعد ذلك بقوله حديثي ربيعة
 عن اي وهو ثقة عني اي حديثه عن اي به اي
 بالحدث المدعوي ولا يظنه خالا ان يمدد ان كان هذا لفظ
 القصة من غير تعرف فكان سبيل ان يقول حبيب الدراودي

عن

من ربيعة عني اي حديثه عن اي انتهى والظاهر ههنا فيه
 فقر فاد الاسل فلي سبيل ربيعة وذكر ان حديثه والافانسا
 بمصير متعلقا ونظرا بر كذا في رواية بول عليه قوله يكون
 كشره وان اتفق الرواية في اسناد ومن الاسناد
 في صيغ الادان كان ابن الشرح متقايرون في المتن
 وان جعلنا ما واذا في الحكم جاز نقول الجاز في المعنى
 واحد بقوله اتفق مع انه يمكن ان يكون الثاني بدل العقب
 من الكل باعادة الحار كسبعة ولا نأقوال سمعت ولا ما
 او حديثا فلا نأقوال حديثا ولا نأقوال سمعت ولا ما
 معلنا على محل سمعت اي وغير ما ذكر من الصيغ من الضيع
 اي صيغ الاد التي تتلها في اتفاق الرواية باعتبار الاسناد
 او غيرهما اي غير صيغ الاد من الخلاف القولية فقط
 كسمعت ولا نأقوال بقوله ان لم يروها مائة لقوله حديثي ولا نأقوال
 اي اخر السند قال البخاري وكحديث انصلي اسئلة وسك
 قال السناد وحكي السبعة اي احد فنقل في سبيل صلاة الله
 اعني على ذكره فيكون الحديث فتم تسلسلنا بقوله كل من رواه
 وانا انك نقل والذخيرة اي فقط كقوله اي الراوي
 على لان فاطمة بنرا الاخر والاولى والاعفلة
 معا كقوله حديثي فلا نأقوال وهو اخذ بليته قال امرئ
 بالقول اي في فائد البخاري وذلك في حديث واحد وكحديث
 انشروا على الجيد خلافة الايات حتى يوس القدر في
 ونه طوره ومرة فاد وقدر سبيل الله صلى الله عليه وسلم اعني حديثه
 وقال امك بالقدر وقدر تسلسلنا بقوله كل من رواه

٢١

على حديثه مع قوله استأنف المتوهم فقبيل اسناد هذا الحديث
ذكره الثوري بأسناده وهو صحيح المستفاد في شيخ السجادي
ولعل أخذ النسخة إشارة إلى أن الأمر يبدو العبر وإياها
التسليم والاعتقاد له ولذا يقال في الامتنان له
فلا ينبغي أن يكون معك في وقت تشر في استقر فيه
كمن استأنف ومنه قوله في ثمن دابة الا هو اخذنا حبيبا
وقد استأنف بفتح السين وهو في اللغة انقضاء الشيء
بعضه ببعض ومنه سلسلة الحديد قال السجادي ومن
فضيلة التسلسل الاقتداء بالشيء على ما عليه ولم نقول
وتوجه والاستتمار على مزيد الضبط من الرواة وهو أي
السلسل من صفات الاسناد أي حفظه بخلاف المتوهم
وتوجه فانه من صفات المتوهم بخلاف الصحيح وتوجه فانه
من صفات تمام الاصل ان يتم التسلسل من اول الاسناد
الحاضر في تقديم وقد يمنع التسلسل في بعض الاسناد
أي الفقه كحديث السلسل بالاولية أي الشورى كما الاول
وهو حديث السلسل ما رواه حديثه فيهم كل واحد منهم من
واما قال في معظه لان حد السلسل فانه في رواية
استاده أبي سفيان بن عيينة وفي نسخة فقط وتوجيه
الوكيد للاستيفان عنه بالانتهاء يعني ثم انقطع فيمن يوقف
ومن رآه سلسلا فيمنه أي الاسناد وهو الصواب في الرواية
هذا الحديث فقد ذكره في هذا أي غلط قال السجادي ومن
السلسل ما هو ثابت في التسلسل ما في اوله او وسطه او اخره
ولم أمثل في حديث عبد الله بن عمرو بن العاص الرازي رحمه الله

الرحمن

الرحمن السلسل بالولية وقت لجل رواه حيث كان اول حديث
سبعة كل واحد منهم من شيخ فانه استأنف التسلسل إلى ان
عينة خاصة وانقطع فيمن يوقف على التوهم الضعيف انتهى
والفاحش ان السلسل من الحديث ما توارى رجلا اسناده
واحدا فواحدا على حالة واحدة سواء كانت تلك الصفة للرواة
او للاسناد وسواء وقع فيه الاسناد متعلقا بصنيع الاداء او
متعلقا بزمان الرواية أو مكانها وسواء كانت صفة
الرواة قويا أو فعلا أو قولا أو فعلا كما سبق وهذا ما عليه
الاكثر وقال الحاكم من انواعها ان يكون الفاظ الال
في جميع الرواة الال على النقص وان اختلفت بان قال
بعضهم سمعت وبعضهم انا وبعضهم شافا ومثاله
التسلسل بالزمانات حديث تسلسل فيقول الظاهر يوم الخميس
ومثاله التسلسل بالمكان الحديث السلسل حاجتا الدرس
في المتروم وقد قال الجوزي في المصدر وقد روي في الحجة
الدعوى للترجم حديثا سلسلا من طريقه اهل مكة فصنع
الاداء في الرواية في الاسناد المشافا كما في قوله
سأنا في صيف الاداء على ثمان مرات أي انواع مرتبة
لكنها رتبة الاداء في المراتب الاولى سبع وحدثني
وان كان فرق بينهما كما سأل في رتب الترتيب الزكي أي الله
وكذا الكلام في قوله من اخبرني وقرآن عليه والفاحش
انما كان سمعت وحدثني في المراتب الاولى لأن السماع على السمع
اعلى المراتب ثم القصة على السمع دون قراءة السمع على قراءة
سمعت وحدثني ولأن الاختلاف تحت الإشارة وان كان يروى لعدم

معاص

حمزة في السابعة وهي المرتبة السابعة ثم قرأ عليه
 وانا اسرع وفيه الشائنة لعلوم المعاني فلهذا عذره
 احتمال التثنية والعقلية ثم انشأ وفي الرابعة لا يشأ
 تحتل الاجازة لا يفي في عرف المتقدمين بمعنى الاحمال
 وفي عرف المتأخرين للاجازة ثم ناوكت وفي الخامسة
 لما في انما ارفع النواحي للاجازة لما فيه من التعيين
 والتشخيص للاجازة ذلك السماع ثم شأني في
 الاجازة وهي السادسة لان مطلق الاجازة المطلق
 يادون المناوكة ثم كتب الي الاجازة وهي السابعة
 لان الاجازة المكتوبة يادون المتلفظ بها هذا بمنزلة
 المأثورة وتقبلها مع ثقلها لان وجه تقديمها على
 حديثي هو ان الثاني بمنزلة الواسطة كما يكره المذموم ووجه
 تقديمي حديثي على اخبرني ما يكره او كون اخبرني ما هو
 الخبر وهو ان من الحديث ووجه تقديمي على ان عليه
 مع ان كلامها لا يحتمل الواسطة احتمال العقلية حتى لا يحتمل
 بعضهم قرأت من قوله الصلة هذا وسياتي ما يفي في تقديمي
 قرأت على اخبرني في قرأت عليه ووجه تقديمي قرأت عليه على قوله
 عليه وانا اسرع كما كسر امر العقلية باعتبار الشيخ واقرابي
 ووجه تقديمي على انشائي انما هو الاصطلاح حيث لا يخلو
 جهة المتأخرين للاجازة ووجه تقديمي على ناوكتي
 انما يبين المناوكة تحذير اصحابها هو ان يعطيه الشيخ كتابه
 ويادون الرواية لانه مطلق الاجازة المتلفظ يادون
 المناوكة ووجه تقديمي على الاجازة في الشائنة انما هو في

منها

منها ووجه تقديمي على الاجازة بالكتابية البديهة لاشائنة
 فيها ثم عن وتوحيها بالرفع من الصيغة المنحولة لسان
 والاحياء قد ولعدهم السماع اي والمنحولة لغيره ايضا
 وهو الاجازة فقط بالشائنة والكتابية وهذا اي كونهما
 مثل قال وذكر وروي بالصيغة المعلومه وقاعليها ولان
 وهذا اذا كان بدو الامور والمجوز وانما هما مثل
 قال لولا ان فشر حدسائي انه متصل لكم كمشيوا
 ما يستعملونها يا فيما سمعوه مثال المذكرة وادون التحذير
 بخلاف حديثي في النكاح الاولاد اشأوني الشرح
 الى ان المنزلة في الوصف لموصون بمحذوف وكان
 المنسب ان يقول الاولاد اي الكليات الاولاد او
 الصبيحان من صريح الاداء وانما سمعت حديثي صلوات
 الاول ثنائيا لما سمع وحده من لفظ الشيخ وتخصيص
 الحديث بهما سمع من لفظ الشيخ هو الشايع من هذا
 الحديث وكذا الاخبار بالقرأة على الشيخ اصطلاحا
 اي وان كان لا يابعد اللغة كما قاله ولا فرق بين التحد
 والاحاد ومن حيث اللغة وقد ادعاه الفرق بينهما
 بالغة تطلق شدة ولعل التلخيص هو ان الاخبار ما هو
 من الخبرة وهو الاخذ في القرأة على الشيخ معني
 الامتنان بوجوده وهو انه يقرأه ام لا فانه من الصلة
 الفرق بينهما هو ان الثاني يعالج على اهل الحديث والخط
 لذلك من حيث اللغة فانه يعلق ويحذر ما يقال فيه
 واحسن ما يوجد من اصطلاح منهم اذ طبع الخبر يبين

في حاشية التلخيص قال المصنف في تفسيره قد روي عليه ماروي
 مسلم في تفسيره الرجل الذي يقتله الدجال ثم يجيئه فيقول
 عدد ذلك اشهد انك الرجل الذي جئت منك رسول الله صلى
 الله عليه وسلم اعلم ان هذا الرجل السبع من النبي صلى الله
 عليه وسلم وانما يريد به شيا حجة من المسلمين انما تكلم
 هذا الرجل على حمار الاطلا فاعلم الاطلا فذكر لمسا المستند
 عليه كلامه وانما نشأ هذا الاعتراف من سؤلة النبي وقلة
 دعوته ونقص نفسه حيث جعل قوله نفعا وادحا الى الاطلا
 في احادة وانما هو عايد الى ما قبله فان مثل هذه الالفاظ على
 من لا يد في مسكن من الغل والافان فكيف على شيخ الاسلام
 الذي هو خاتمنا الحديث ومرجع هذا الفرقة الانام وانما
 ان هذا القول بعد تمام الكلام ونوض الامور الى ان في تمام
 ان في آخر ما حرم هذا المقام والله تعالى اعلم بالامور والخاص
 ان حديثي وسعت مداول الزمان وانما التماسه من الكتب كما سبق وهما
 اشار الى التماسه شيئا فقال اولها امرهما وقد اختلف في ان
 ايها اصرح فاختار الحديث وثمة المصداق اولها سمعت محمد بن
 الحسن بن ابي داود وقال بعضهم حديثي لولا ان علي بن النعمان رواه
 ايها بخلاف سمعت والاول الحديث هذا وما روي علي بن ابي طالب
 التلخيص ان ابن الغضائفي قال انما اعلم ان حديثي ليس بشي من اش
 قابلها مع النبي صلى الله عليه وسلم الذي يقتله الدجال في هذا ما لم يعلم
 ان ذلك الرجل ليس اخر البقا فيكون مراده حديثي انه هذا ان
 كان ذلك الرجل اخبره هذا السلام وارفعنا مقدره في رتبة انا على
 صهيروا اني كلامي في ما مضى في الاملا لما فيه اي في الاملا

استمر ونول من التلخيص والمصنف يقول ان السماع من لفظ
 الشيخ اسما على الظاهر وهو كيد واساسه والاول هو
 الرابع واعلى اقتضاه لما فيه من شدة الشيخ في الاملا والظاهر
 في الكتابين انما لذلك بعد من الغلظة واكثر الى التلخيص
 وتبيين الاملا طائفة من التلخيص والاولي اذا قال حديثي الشيخ
 اسما لقد روي عن ابن ابي عمير سمعت الشيخ ومما يتبين ذلك
 ان الاء في تفسير قوله وارفعنا على قوله اوله وانما خبره
 عن قوله كالحاسر لانه يعلق بطلق النصير اوله ان وغيره
 ولما علم حكم الاول والثاني قال والثالث ان ابن عمير الاداة
 وهو ابن عمير الرابع وهو قرآن عليه من قرآن نفسه
 على الشيخ فان جمع اي الراوي الملقب كان يقول
 احبنا او قرآننا عليه وفي نسخة صحيحة بالواو ولكنه شكا
 بمعنى او فهو كالحاسر وهو قرآن عليه وانما سمع اي منه
 يعني ان احبنا ونحوه يقال فيما قرآن الشيخ وهو يسمع
 وعمر بن هذا الى عماد بن ابن اخبرني وقرأ عليه من قرآن
 بنفسه ان التفسير بقرا فان من زاد من التفسير بالاحياء
 حيث يفهم من تفسيره بغير ان العلامة ان المقصود من هاتين النسختين
 بيان قرآنه ولا شك ان قرآنه في اضافة ذلك المقصد اصح
 واظهر من اخبرني في الخارج به بقوله لانه اخبره بنو زرة الخ
 فان تفسيره بقوله قرآنه على ولا يخبر ولا وقوله لا في رتبة على
 العلامة بنفسه انه هذا التفسير في تبيين محتاج الى ما ذكر فيها
 اختلف فيه القرآن على الشيخ اخبره الخ لعل اي احبنا
 من اخبر العلم عند الحضور اي من الحديثين والبعث من الحديث

اي جواز التعليل بالقرأة على الشيخ من اصل العرف وهم شروعة
 قليلة وقد استند انكار الامام مالك ويترى من المرويين
 اي الذين هم معدون العمل عليهم اي على المرويين بذلك اي
 بسبب ذلك او الاما في نسخة في ذلك حتى بالغ بعضهم
 اي بعض المرويين او بعض العلما وهو المذهب في جميع اهل القرأة
 على الشيخ على السماع من لفظ الشيخ وهو مذهب الامام
 حنيفة على ما ذكره العجلي وذهب جميع جماع كثير من البخاريين
 وحنيفة اي البخاريين ذلك المذهب في اوائل صحبته
 عن جماعة من الامية فانه قال في كتاب العجلي في الباب
 السادس سمعت ابا عاصم عن مالك وسفيان داود القرأة على
 العالم في زمانه سوا فذهب جميع وهو معهم اي ان السماع على
 لفظ الشيخ والقرأة بالنسب عليه اي على الشيخ يعني في
 الحديث والفقهاء سوا فقبر ما بعده وهو قوله سوا كان لا
 ان يقول اولسا منة بقوله اي في الصحة والنية فانه اعلم
 والما صاحب اصل اهل القرأة من الطالب على الشيخ وهو ساكن يسلم
 ويسلم ما اكثر الحديث من الشري وخراسا في عزمها القول بالقرأة
 يرون على الحديث مرويه سوا فراهوا او فراهه وهو يسلم وسوا
 قرأ من كتابه وحفظ وسوا حفظ الشيخ فام لا اذا امسك اصله
 هو او نفع من السماعين احد وجهه الثاني في رواية صحبة عنه
 الجمهور عن الكل علي ما ذكره العجلي قال في الخلف لا يقتد به
 في نقص الاجماع من السلف في جامع النبل فيما حكاه الرازي
 عنه والوسيع قال في حديثه فظ عرضا وهو من عهد من سلف
 العباد ولا الامام مالك بن انس القاسم يقول عليه فلم يسمع

منه لذلك كذلك عبد الرحمن بن سلام الحنفي كذا في ذلك فقال مالك
 العرجوه عني وكان مالك ياتي هذه المقالة في الاثبات وشرو
 كيف لا يبري العرض في الحديث ويجري في القرأة وهو اصظم
 واستدل جماعة منهم ابو سعيد الخدري فقالا حكاه البخاري في
 اللعن بقصة ضام وان قوله ليس صلى الله عليه وسلم
 امره بذلك وقال له في قوله صلى الله عليه وسلم اخبر
 قوله فاجلوه اي قبلوه هذا ووجه الشبهة ان لكل منها حملا
 ارجح من موثقة وتزاد لاما العرض فليكن الحديث بالصفة
 واقتال من الرد وعدم تمكن الطالب منه اما لم يثبت او ضمه
 خطأ ما عنده او صحت ما حكاه ولقد اقال ابن فارس السماع اريد
 حاشا دا وحي فليكن وتكون الفكر الى القاري اسرع وايم اللفظ
 قلعه من تقليد غيره ومن زيد اقتال اذ في الاية التثنية
 منه لا يقطع ما هو فيه لان العمل على الاول وعليه القول
 فانه في التحقيق اكل والاثبات من حيث اللغة اي مطلقا
 واصطلاح المتقدمين اي من الحديث يعني الاجماع
 الا ان عرف المتأخرين في جواب الاثبات للاجادة كقولهم لان
 المعنى في عرف المتأخرين الاجازة في التليذ المقام
 مقام الاثبات المتقدم ذكره وهو خص بقتل عدل الاضمار
 الى الاظهار في التقدم ذكره وهو خص بقتل عدل الاضمار
 والطفة المرسطة بين المتقدمين والمتأخرين لا يكون
 الاثبات الا مقيد بالاجازة فذا كفر واستمر استمر المتأخرين في ذكره
 ذكره التليذ في غيبة المقام سوا ثبت التليذ في المقام
 الجمهور والبخاري بشرط التليذ في سوا في قوله على السماع

غير المعاصرين فانها في معتقة رسالة ابيان كانت تبايعها
او يقطعها اي ان كان من بعد فشرط حملها على السماع
شراذم قالوا لانه هذه اوصافه مستغنى بها
فكرت لاجل الاستدلال الذي في المتن مع تقدم قوله
غير المعاصرين فلو كان اولى يعني لا نقول الامن المدلس
فانما هي الغشمة ولذا كان معاصرا ليست يجوز له على السماع
اي لا تمامه بالنسبة لغيره وابتداه الا اذا صرح بالتحدث
والسماع كما سبق وقبل بشرط في حمل معتقة المعاصر
على السماع يؤيد لقائهما اي الشرح والراوي عنه وورد
واحد فالكيد تقدم في كلام المصنف الراوي اذا ثبت له
اللقا والمرة لا يجوز في رواياته احتمال ان لا يكون قد سمع
لانه يلزم من جريانها ان يكون مدلسا والمسالمة مفروضة
في غير المدلس ولذا قال في حمل الامن اي بسبب اللبث
المحمل على السماع يجب حسن الظن بالسلم في باقي معتقه
عن كونه من الرسل الحق فان التذليل يستحسن روى عن عرف
لقاوه اياه فاما ان معاصره ولم يرد انه عليه فهو الرسل
المتخير كما سبق قال في تلبيده تقدم ما فيه راجع وهو اي هذا
القبيل او الاستدلال هو المختار اليه عند جماعة او عند
نفسه اعلم ان المدلس في الحديث المتخارج وغيرهما من النقاد
بعض النون وتشد يد انتقاد ايد حقا للمحدثين وتحققهم
اعدا ان الغشمة مصدر مصنف كالسبل والغشمة من غشفت
الحديث اذا رويته بلفظ عن من غير بيان الحديث والانتقاد
والسماع واختلفوا في حكم الاستناد المحدث فالصحيح الذي

يطلق له

عليه

عليه العمل ذهب اليه الجمهور من ائمة الحديث انه من قبيل
الاستناد والتفصيل يجوز على السماع بشرط سلامة الراوي الذي
رواه عنه العنعنة من التذليل بشرط سلامة الملقاة لمن
رواه عنه العنعنة قال ابن الصلاح كان ابن عبد البر يروي
اجماع ائمة الحديث عليه ذلك قال القرطبي وما ذكرنا من انهم اظهروا
ثبوت اللغات هو مذنب ابي عبد الحسين القرطبي وغيرهما من
ائمة الحديث وانكر مسلم في خطبة مصبحة اشترط ذلك وقال
القول الشايع المستقيم من اهل العلم بالاختيار قد ما وجد شيئا
يكفي في ذلك لم يثبت كونه في غير واحد وكذا في غير واحد
انما لم يمتدوا في اختيارها فاختاروا ما قاله مسلم ولذا عرف عنه
اشترط ثبوت القائلين به يمكن ان يختار قوله القاري ولذا اظهر
قوله وهو المختار وانما عرف عنه بتبديل الاشارة الى انه قد يشرط
قبلة فيمن يثبت قوله الجمهور ولا يثبت فيكون مختارا عنه وعند
غيره وقد قال ابن الصلاح وهو لا يثبت لغيره وقد لا يثبت له
الا انه يستبعد التمسك من لوازمه من المصنفين واشترطوا
او مظهر السماع في طول المعصية ثم اللقاء او غيره وان يكون
معروف الرواية عنه وذهب بعضهم الى ان الاستناد العنعنة في
المتنح للرسالة في ضمن انتقادها واعلموا انهم لم يمتدوا
المسألة في الآثار في المتنح للرسالة بل يقولوا انهم
بالاجازة الوضع لا يرتد في اجزائها فان من شرط الاستدلال
حيث استعمل الوضع لاجازة التخاطب لاجازة القاب بقرينة
الاذن وهذا مع قوله في السج نحو في ابي الوائلي الذي
العدوت للمكانة في الاجازة المكتوبة اعلموا

الاجازة منه راجد وانما كان ينطبق الاصطلاح من غير
 الاماكن فتمت حتمتها الماذ في الرواية لفظا او كتابا
 الاشارة لاجل عرفنا وهذا كانت متاخوة عن التي قبلها
 ان الاختار فيها تعصلي وادراك الاجازة كما صرح به مع
 حقيقته الكمال الشهي اعماية الحديث اربعة المعجز
 والمجمل لم والمجاز ولفظ الاجازة ولا يشترط القول فيها
 كما قاله البليغي وقال ابو الحسن فان من الاجازة ما خوة
 من جوارها الذي يسهله المالك من الماشقة والمجرب
 يقال منه استخزفت فلانا فاجازني اذا استعلا بالمشقة
 او ارمك فكذلك طالب العلم يستخير العالم عليه فيمريه له
 اياه فعلى هذا يجوز ان يعدي بغير حرف جر ولا ذكر رواف
 فيقول اجزت له ولانا مسوعا في وقت الاجازة اذ ان لفظ
 هذا يقول له اجزت له رواية سمعنا في واد اقال له
 اجزت له مسوعا في موضع جوف المضاف اليه في المجلد
 في الاول ثانيا في بلاد وانا متافهه مجاز لان المتافهه
 في اللغة المتجانسة من مكان في الاصل لفظا للاجازة
 فخط وفي الثاني كت الرواية فلان اخبرنا كتابة في كتاب
 مجاز لان التمايزة عام شيئا ولا للاجازة وعندها وهو
 ان الكاتبة موجود في عبارة كثير من الينا خرب
 اليه سلكنا الشيخ الى الكتاب عودنا للاختلاف
 المتعد من قائلهم فيلفظ بها اي الكاتبة فيما كتبه
 الشيخ من الحديث الى الطالب فهو اذن اي الشيخ له
 ولي الطالب في روايته بجملة الاضافة الى الفاعل او المفعول
 ام لا

ام لا اي لا يطلق المتقدمون المكاتبه فيما اذكت اليه
 الاجازة فقط وصورة انهم الام اجازة انيكت الشيخ
 شي من حديثه او ما رغبه فيكت عنه ما ذكره سواك
 اوكت عنه الجواب او حاضر عنده ويقول اجزت لك
 ما كتبت لك ومحمد ذلك في شبيهة المسألة المتقدمة
 بالاجازة في الصحة والقوة واشترطوا في صحة الرواية
 اي بطريق الادعية المتأولة لا يخفى ان الشيخ في صحة
 المتأولة وان الهام الشرح متعلقة بالرواية وقواتها
 مفعول اشترطوا اي اقترا ان المتأولة بالاذن بالرواية
 متعلق بالاذن وهي اي المتأولة اذ احصل هذا الشرط
 اي الاقتران اذ وقع انواع الاجازة لما فيها اي في المتأولة
 من التعيين اي تعيين المجاز والشيخ يصر في استحضاره
 الشفوي ومسوزها اي المتأولة ان يدع الشيخ اصله
 او ما قام مقامه اي المتأولة من اصل وهو انفع القابل
 باصله المتأولة المثيرة للطالب متعلق برفع ويجعل
 الطالب اصل الشيخ من الاحتضار اي ياتي به فيصير
 عليه وسماه غير واحد من الية عرضا قال النووي
 وهذا عرض المتأولة وما تقدم عرض الفارة ليعبر
 احدها عن الاخر فاد اعرض الطالب الكتاب على الشيخ فاعل
 الشيخ وهو عارف من فقط ليعلم بمحتوى عدم الربك اذ
 فيه ان النقص منه او يترك تحت يده فيم عليه بالماله وعندها
 ان لم يكن عارفاً فقط ولكن كذلك كما صرح به الفقيه على سبيل
 الوجوب ويقول اي الشيخ له اي الطالب في التصور

٤٨
 ٢

يعني سواك
 اليه الاجازة
 ام لا

في مورد في الدع والاحصار هذه هي هذه الكتاب ولما
 كانت الخبر ومقولته روايتي من فلان او سماعي من فلان
 ظاهرة على افا حجة لك دواني في شتر طه بميتغة
 المصدر من قول علي الشارح الصغير الى الاربع وفي نسخة
 شرط بصيغة الجهر قول ايضا اي مع ما تقدم ان يمكن
 يشترط ان كان اي يتخلله مستكنا منه اي من الاصل
 والحيز كما يشترط ان تراها بالاذن بالرواية يشترط
 ان يمكن الشيخ الطالب من اصله او غيره القاب بمقامه
 بما يقدم على الاستماع به لاما بالتحليل وهو اعلى وفي
 معناه الوقت عليها وحكي القام والنظر وبالعادية
 لينقل منه اي يستخرج منه بنفسه او غيره ويقابل علم
 اي مقابلته في صحة والا اي وان لم يكن متباينة ما ان تاول
 واجاز له روايته واسترده في الحاشية فقول ان تاوله بدل
 هذا ان كان الظاهر ان يقول كما اشرنا اليه او يقول فان
 تاوله واسترده في الحال فلا تنسب او فعبته لعدم احتوا
 الطالب عليه وعينته عنه الا انما الصحيحة فيقول الطالب
 روايته اذا وجد ذلك الاصل او متباينة وغيره في قوله
 سلامته من غير هذا وفي نسخة واما ان تاوله او اخذ
 وهو ناط هو وان شرطه واما في رواية شاذة في قوله
 انما هان اذ شرطه فالصواب ان بافا وايضا يكون
 لا بد من ذلك وان قرب بالحق على ان المصدرية اي بان تاوله
 لم يتوجه ما ذكره الا انه غير حكي هو والظاهر من كلامه انه
 ضبط واما بغير المزة فوقع فيما وقع والله اعلم لكن لها

اي

انا لهذه المودة من مور المتأولة في زيادة مزية بفتح الم
 وكسر الراء وتشديد الم في نسخة من الرجمان على
 الاجازة المعبدة اي غير هذا الخبر قد ما وحدثنا
 خلافا لمجاعة من المحققين من القضاة والاموية فانهم
 ظنوا لافا لثمة في هذه المتأولة ولا تشر لها وهي
 الاجازة المعبدة ان يعجزه الشيخ روائية لكاتب
 جميع ان في تلك المتأولة المشهورة او لا حاد سيف
 في رواية المعبدة المشهورة وقال ابن كنفرا ما في كتاب
 المشهور كان يقول اجزوا لرواية النجاشي عن بعض
 في نسخة له اي للطالب كيفية روايته اي استخذه
 ان الكتاب كان ينسب له انا واني في هذا الكتاب على
 المستخرج مثلا في اجازة او سماعا او قراءة قال
 شاذ واما ما في نسخة فلا تنسب لها زيادة مزية
 على الاجازة المعبدة الم في نسخة على ما لان المصلح
 في نسخة القاضي عياض في عنوانه للابح وبظهر في هذه
 المتأولة حصول مزية على الاجازة المعبدة الم في نسخة
 في كتاب معين واذا دخلت المتأولة اي بخلافه غلاد
 الى ما بدأ به فكم الكتاب وبشبه هذا من مدعي او سماعي
 ولا يشبه له او غير اجازات كلفه روايته في قوله
 لم يعجز اي لا يجوز الرواية بها عند الجمهور اي نسخ
 القضاة والاموية وطالبهم من اهل العلم هو
 واجازة الرواية بها قال ابن الصلاح هذه اجازة
 مختلفة لا يجوز الرواية بها قاله وعابها غير واحد من القضاة

٤٥
 ٤٦

او ابطه ثم فلم يجوز ولا اعتماد على الخط واشترطوا البسمة
 على الكتاب بدونه وهو كيت ذلك او بالشيء الذي عليه أنه
 خطه او بغيره بشرطه للاستنباه في الخطوط بحيث
 لا يثبت له احد الكاينين على الاثر قال ابن الصلاح ان
 غير من ثبوتها للمهر بنو فيكون بالبسمة الرواية او غير
 انثبتت ذلك لا يسوع اي لا يجوز فيما في الوجدان قد وقي
 هذه النوع اطلاقا خبر في محبة ذلك اي ما ذكره
 الوجدان الا اذا كان له اليه لغيره من الذي الخط
 ان في ما لم هو اشر عنه واطلق قوم ذلك اي اخبر في
 ويحيه فقلطوا بتمهيد اللام اليه لغيره الى غلط قال
 ابن الصلاح وجاز في بعضه فاطلق فيه حديثا واخر
 في يكره ذلك على ما علم وكذا الاصلية بالكتاب اي كما اشر
 الا ان في الوجدان اشترطوه في الوصية بالكتاب وكان الاول
 ان يقول في الوصية مراعاة للكتاب واللاحق في الوصية
 ان يوصي بالحقائق والتشديد عند موته او سقوطه
 الحاقا له بالوصية ليعرفه معين باصله او باصوله
 المبرك في الحديث فلهذا قال قوم من الامة المتقدم
 يجوز لسانه ويروي ذلك الاصول عنه بغير هذه الوصية
 لان في بعضها من ثبوتها من الاذن وشيئا من العرف والمناولة
 وزاد في الخط بغيره من كفاية الضمان ذلك انه لا فرق
 بين الوصية بلسانها وبينها بغير موته فلهذا جواز الرواية
 لا على سبيل الاحتياط قال وعلى ذلك ادركا كفاية
 الخطر العلم بعصا المبرك نعم كانت الاثر على الرواية

بالوصية

بالوصية على الوجدان وثانها هو عطفه هو الرواية
 بالوجدان لم يختلف في بطلانها بخلاف الوصية في هذا
 ارفع رتبة من الوجدان لاختلافها في الشكل والسمك
 بالوجدان قد غلب الوجدان في المسمى من الوصية في
 انما ذكر من الوصية المبركة في الجمهور لما كان له منها حارة
 في هذا الشئ في ذلك لا جاز ولا انفصال ولا يتغير العلم
 الا بصحبه وانما ذكره في اشترطوا الاذن في الخط
 بالرواية في الاعلام بغيره من بعض الاحيان وهو ان
 يعلم الشئ احد الطلبة اي مثلا ما في رول انك
 الف لاني في الجازي عن ذلك لا علمه في مقتضى العلم
 ذلك كان كما لم في الطالب منه اي من الشيخ اطروا اي
 نوعا من الجازية اعتبر بذكر الاعلام والا ايوان
 لم يكن له الاجازة منه ولا غيره من ذلك اي من ذلك العلم
 اعلم انها اختار في الجاز والرواية والاعلام يجوز الرواية
 وكثير من المحررين والمفتين والاعلام من غيرهم
 وانما الصانع والوصية لا يجوز الرواية بغيره الا العلم
 وبه قطع الشبهة واختاره المتقدمون لانه قد يكون منه
 ولا ياذن له في الرواية لغيره كالاخاذه العامة
 اي لعدم اعتبارها العامة وقته شاذ في قوله
 على الاخر ومنه في الجاز في الجاز في الجاز في الجاز
 التسمية في الجاز في الجاز في الجاز في الجاز
 في الاعلام الاخر في العامة في الجاز في الجاز
 في الجاز في العامة في الجاز في الجاز في الجاز

او خاصه فان في الشيء بعيد الاشياء وعقل عن كذا خارج
 فان لا في المجازيه فانه لا عبرة به في غير الصريح مثل ان يقول
 اجزيت جميع سمرعان في اوردوا به هذا انك تاد لفلان رانما
 من ان المجاز له بطريقه العموم سواء يكون المجازيه خاصا او
 عاما فليس في المعنى مقول كما به يقول اجزيت جميع سمرعان
 او ليس ادرك حيا في الاهل الا قديم كسر في القلا في
 تاهل حواسان اولا هل البلدة القلا في المجازيه
 وفيها اي الاجزاء اعز اهل البلدة القلا في المجازيه
 ال الصحة لقرب الة خصصار فان في موضع خاص
 كالمسكن او انك من اهل النهر لا مسكن ذلك قال ابن
 الصلاح ومثل القاهر عيا في قوله اجزيت كمن هو الان
 من طلبة العلم سبله كذا او لم يزل في قوله كذا فانه
 بجسمه اقتلوا في جواره من فتح عنده الاجارة ولا
 راسعه لاحد لا في موضع موصوف بمحمود كقولهم ولولاه
 فلان او حوة فلان كذا ذكره العلي وكذا الاجارة او لا تقو
 للمجهول او بالجهول فالاول كقولهم اجزيت جماعة من الناس
 سمرعان والاشياء كقولهم اجزيت لك بعض سمرعان في
 كما فيكون انه المجاز له او المجاز به مبهما او ملاقاة
 التاميم تقدم ان المصنف في السمرعان والمجهول سمرعان لم يميز
 ان في قال العلي في مثل هذه النعم ان المصنف في
 وقد يميز بين واحد في ذلك الوقت كما في قوله في قوله
 المصنف في مثل لا يميز فاما في اجزيت لك ان تروى في
 كذا في الصحة والمصنف في قوله من المصنف المصنف في ذلك

ولم

ولم يميز مراده في المسائل فان هذه الاجزاء في صحة
 اما اذا التفت مراده في مسألة ما قيل اجزيت لهم في قوله
 ابن علي بن محمد الدمشقي مثلا اجزيت لك سمرعان
 اجزيت في قوله الدمشقي او قيل لفلان اجزيت في قوله
 كذا في السمرعان لاي داود مثلا فانه اجزيت لك رانما
 السمرعان فالظاهر صحة هذه الاجارة وان المصنف خرج
 عن السمرعان عند كذا الاجارة في لا تقو المصنف في قوله
 يقول اجزيت لك سمرعان لفلان فانه ابن الصلاح
 هو الصحيح الذي لا ينبغي فيه لان الاجارة في حكم
 الاجزاء فيك لا في صحة الاجزاء المصنف في قوله لفلان
 وقد قيل في قوله لفلان لاي داود انك سمرعان
 واليوعيا في قوله انك سمرعان لفلان لاي داود انك سمرعان
 بقوله اجزيت لك لفلان لاي داود انك سمرعان
 ولولاه وغيره فاما سمرعان الة المصنف في قوله لفلان
 المصنف في قوله لفلان لاي داود انك سمرعان لفلان
 فاما في قوله لفلان لاي داود انك سمرعان لفلان
 الصحة في قوله لفلان لاي داود انك سمرعان لفلان
 في حكم الاجزاء لفلان لاي داود انك سمرعان لفلان
 في الاجارة لفلان لاي داود انك سمرعان لفلان
 فاما في قوله لفلان لاي داود انك سمرعان لفلان
 فاما في قوله لفلان لاي داود انك سمرعان لفلان
 فاما في قوله لفلان لاي داود انك سمرعان لفلان

[illegible]

المعروف

[illegible]

والنفسية كانت تتفرع في قسمين أحدهما من اتفاق الجبري أو الخليلي
 وشاد الجمع بينهما أبو عمران الجوني بفتح الجيم وسكون الواو
 ثم يؤتى أحدهما عبد الملك بن جيب التاجر والثاني موسى
 التميمي الجبري ووافقهما أبا عبد الله بن جيب التاجر
 وأما سلايا بن أبي إسحاق بن محمد بن عبد الله بن جيب التاجر
 المتفاني المشهور عنه وكان في الجبري والثاني أبو بكر بن جيب
 وكذا من التفرع في الاسم وكيفية الأب كصالح بن الجبري
 أبو عبد الله بن جيب التاجر والثاني أبو بكر بن جيب التاجر
 وهو في جيب التاجر وهو النوع الذي يقال له التفرع
 والتفرع في الكثرة في الكثرة من وجه وهو المعنى المراد من اقتسامه في التفرع
 الاسم فقط ويقع في السند كذا الاسم فقط مما لا من فكت
 أبا بكر بن جيب التاجر مثال ذلك أن يكون جبري من غير أن يثبت
 هل هو ابن زيد أو ابن عمرو وكذلك أن يثبت الكثرة
 فقط ويدل على ذلك أن السند من غير أن يثبتها ومثله
 ابن الصلاح في جبرية قال وذكر بعض المتأخرين أنه سمع
 دويش بن سعيد بن أبي عمير عن ابن عباس وعلمه بالحق والبر
 الواحد قائم بالجميع والبر وهو أبو جبرية بن عمر بن
 الضمير وما لا بد من جبرية جبرية في التفرع في التفرع
 يعرفه التفرع في الجبرية إلى أن لا يكون في التفرع
 التفرع في التفرع في التفرع في التفرع في التفرع في التفرع
 يعرفه التفرع في التفرع في التفرع في التفرع في التفرع في التفرع
 يتبين وأما كيف يقع لما عرفت من التفرع في التفرع في التفرع في التفرع في التفرع في التفرع

ذكر

من

يكون

يكون أحد المتفرعين بعد والآخر بعدا في قسميه هو
 معجم أو يصح ما هو ضعيف وقد شق في هذا
 النوع الخليلي كتابا سماه الموجع وأما الجبري والخليلي
 مخالفا إلى ما مضى مع هذا فإنه بعض تراجم كان ينبغي
 له ذكرها وذكرها لا لتعلق ضرورة ما مرادها وإلا قال
 العلم وقد عرفت أن حديث الرواية كانت خلاصة
 الغوايد وردت عليها كثيرا من تراجم الغوايد
 قال الشيخ أبي يعقوب بن عجليل لعظم الاستماع به ضعف
 فيه الخطيب كتابا في تفسيره شيئا في التفرع
 فكانت منه حجة ونفت عليه شيئا يرامع قوله في شرح
 التفرع في التفرع في التفرع في التفرع في التفرع في التفرع
 مع استدراك اشتباكاتهم وهذا إلى النوع المذكور
 عكس ما تقدم من النوع المسمى بالمهملة إلى المذكور
 فنوعه من جهة من غير أن يثبت لانه يثبت فيه
 أي في ذلك النوع أن يثبت أو لا يثبت هو
 أي النوع عني من أن يثبت أو لا يثبت واحد
 وهذا النوع المسمى بالتفرع في التفرع في التفرع في التفرع في التفرع في التفرع
 الاسم إلى أن يكون مطلقا شاملا لما لا يوجد
 وكذا الاتفاق ولكن لا إلى أن يثبت خطأ إلى من جهة
 التفرع في التفرع في التفرع في التفرع في التفرع في التفرع
 مرجع الاختلاف النقط إلى وجود أو عدمه وإن كان
 ونقصا أو اشتراكا في التفرع في التفرع في التفرع في التفرع في التفرع في التفرع
 هو المتعلق والمختلف بالكثرة في التفرع في التفرع في التفرع في التفرع في التفرع في التفرع

أ

ب

والاشياء باعتبارها بالخط والاختلاف باعتبارها بالخط
ومعرفة من مبادئ هذا الفن اي مبادئ القواعد الالهية
به حق قال علي بن المديني اشهد بالتصنيف اي ما صعب
او اضيق ما يقع في الاسماء اي اسما الزواجة ووجهه
اي قوله هذا يعصمهم ما منه اي التصنيف الذي يوجد
في اسما الراوي حتى لا يدخل في نفس من يقياس العربية
ولا يقلد على اي من المعنى يدل عليه اي على المقصود
لانه ولا يعرفه فيكون اشهد انواع التصنيفات التي
عنده بالفعل وهذا وهم كثير من الناس في الاسماء حل
الانسان بخلاف التصنيف الذي يوجد في من المديني
فان الوقت المعنوي يدل عليه وكذا اسما ولا حقة
في انشاثير البراءة وقد وصف اي في نوع المونلف
والمونلف ابو احمد العسكري لكن اضافة الى كتاب
التصنيف المذكور بالخط والمعنى الهم لم يجعل تصنيفه
متمما بتصنيف الاسماء بل هو اداة كتاب سبلا افراد
غيره اياه بالتصنيف كما سياتي قاله التليد قوله
اي في اشوتلف وفيه تنبيه على خلاف ما استمر بان
من صنف فيه عبد القوي وجه كما استمر ان عبد القوي
من صنف فيه مطر واثره في ان التليد في موقوف من
عبارة المديني في تصنفه صريحا بقوله مما قد رده الى
تصنيف الاسماء ما كنا لبغ عبد القوي في جمع فيه
اي في التليد كتابا بين اي ما يقع ان يكون تصنيفا
او لا بالخط بين النوعين والتفسير من مجموع ما ينفرد وهو

الظاهر

الظاهر بقوله كتاب ختمه بعد حذف اي احدها كتاب
في مشتمله الاسماء كسر الموحدة كتاب اي ثمانية
اي والاخر كتاب في مشتمله النسبة ويصح ان يقدر ان
هذا ويلاحظ الربط بعد الحذف وجمع شجرة في
الخبر الاول في خطي والظاهر ان بعده فكان الاول ان يقول
لجمع وتعليل ايراد الواو اشارة الى وقوع الجمع قبل الافتراق
بالموت وتظهر ما وقع لصلح الشك في اسما صنفه
شجرة شجرة لطبي في ذلك اي في استفاضة النوع
كتابا خافلا اي طبعات شاملة في جميع الخطيب ذكرا
اي غيره اما ان استمر في شافته او ان ما وقع بعده
جمع الجميع اي جميع ما ذكر من الذيل وما قبله او ينص
ان ما كولا ما بعد الميم وصح كتابه وسكون واو في لام
بعده الف مقصور هو حافظ جليل في كتابه بالكمال كسر
الهمز واشهد كسر عليهم اي في جميع من ذكر في كتاب اخر
جمع فيه او هما مهم وبزها الا ذكر بيان او هما مهم
وعلمنا وكنا به الي هذا وهو مشتمل اخره من اجمع ما
في ذلك اي الباب او النوع وهو عدة كل بحث اي
اغتناد وكل بحث جابده وقد ذكره كسر عليه اي على
نصر ابو بكر في نقطة بضم زون وسكون فان بعد هذا
مهملة او حاد بضم حوته ام ابيه عوف وما وسمه محمد بن القمي
من اي بكر وهو حافظ الشيرازي في مشتمله في
في انشادات اياه وما تفسيره في مشتمله في
في جميع بظاهرة او تحذف على ما فانه اي او ما

بخلافه من الاشياء او يمنع الخلق في مجلد متعلق باستدراك
 حقيقته اي عظيم الحجة بل يكمل مستند اليها اي كنه ذيل
 حلقها عليه اي على استدراك اي بكر وقاعله مقصور على
 بعضها ليس في مجلد لطيف متعلق بذيل وكذلك وفي
 نسخة صحيحة وكذا اي قبل على اي بكر او على مقصوره
 او عليها وهو اظهر ابو حامد من الكتابين وجميع
 الذهبي في ذلك اي النوع والغنى محتصر نحو ان
 ما لما في اخضا والعظ وسببه انه اعتمد فيه اي في نفسه
 على التوسط ما القلم اي مجرد كتابة القلا لا يانه بالقلم
 وكثير فيه الغلط والتقصيف اي من الساج بعده وانكنا
 المساء اي المماثل للمعاد لموضوع الكتاب وهو
 ازالة الغلط والتقصيف وبيان الصواب قال المم وقد
 ليس اعم تعالى اي وقوفه على توضيح اي توضيح
 كتاب الذهبي بكتابنا اي في ثلثه نصف سبعة
 شصير المنفعة اسما علم من الاشياء وكان الانب اذ لم
 يتقدم في الشبه وعلم انه لقوله بتحرير الشبه وهو مجلد
 واحد اي مخم وصنطه بالحروف على طرفه الم حصة
 وهو ان يكت اشلا لما الملة وما لنا الملة مع كت
 الحركات والسكان ايضا بخلاف حبط العلم الذي هو
 غير محض من محو الاشياء وهو ان يكت الى اشلا والنظ
 والعا يدونها مع الحركات ايضا مجرد الغنى من دونها
 فتح وهم وكسوف وفيه لغز بعض الجفجف واداء عليه
 الذي في الذهبي ثلثه اما اهله وكذلك اقل كثر ذلك

للاخر

للاخر ولكن الفصل المنته ادم اوم بلغ عليه لعلمه
 بما وقع بعده والا فكيف وقف على اسماء وقف عليه ولقد
 الحمد على ذلك ان علم هذا الجمع وفيه جميع النعم هناك
 وان انقضت الاسماء اسما اسما الرواة خطأ ولما اي
 سماء وانقضت الاسماء اي اسما اسما الرواة نطقا من غير النسخة
 مع اشتلا اي الفاش الا با خطأ كمد بن قيسل نسخة البصري
 المسألة بعد ما فا وفيه من قبل خبرها وهي راويان
 منقادان بالنسخة الاولى نسخا يوري فتح كون وسكون
 تحسب وسين من قبله في زياد كسوف ويكون راوية
 بعد ما الف فوجدة بعد ما بالنسخة منسوب الى زياد مودة
 بلاء التزك بخلاف الاول يعني فقال في اي وقد يشب
 اليها يا شرا يعني يا نيات ايا الاولى فتنا في كذا وطاع
 الاسول كما في قوله مختصون خدي يا ان النسخة وما بها تمل
 كذا في جامع الاسول فقط فاحر لما عرفت الموم من جامع الاسول
 ولا يا التزك يكون مستند لا مودة تعرفه تحق ولكن غير
 سراد صانها اليها او يات الكور ان استمر واد اي ان
 معوز فان سببها او صحته ويا نيات وجميعها متفاد
 اي التزك غير هذا ويجمع الطيفه وبالقاسم اي او كذا الاسول
 في محو ان كان يتخلل الاشياء نطقا او يخط وتنفق
 الا با خطأ ونطقا اي سماء وبه شير في ادق ويحرف في
 الحظ اربا لكسوفه مما يحرف فان عكس ذكر اشتلا في الاسماء
 خطأ ونطقا وانطقا الا با نطقا لا يتركه فاسل انكسوف
 من النما ان بعض الوزن وينسخ من النما ان كذا كذا

بلغ

في الصور بين بالثقب اول بالثقب المعجز والحكا المهمة
 وهو تايي روي عن علي كرم الله وجهه والثاني بالبر
 المهمة والكجيم وهو من شيوخ البخاري هو اي ما ذكر
 من الاتفاق المستورد عليه هو النوع الذي يقال له
 المستشابه اي في الرسم وقد صنف فيه الخطيب ثلثا ما جليا
 اي عظميا في الكثرة والكيفية سماء لم يحصر المستشابه
 اي بتدريسية ومقتضيه واغرب شارب حيث قال وهو من
 كتبه كنه لم يعرف باسمه الذي سجد به النبي وعزاه لانتق
 ثم ذيل عليه ايضا اي بنفسه بما فانه اول وهو ليس التايي
 اي يستعمل في اليد ثم في بعض النسخ هنا في الترجمة زائدة
 وقعت في نسخة بعد قوله المستشابه كما لو اي يكون من نوع
 المستشابه ان وقع ذلك اي الاتفاق كما في نسخة يعجز
 نطقا وخطفا الاسم واسرلاب والاختلاف بالرفع الرفع
 المختلف المستشابه في النسخة كما في نسخة التبر وتركب
 بم اي من نوع المستشابه وما قبله اي من نوع الموثق
 والمختلف انواع اي اصناف اخر سياتي تفصيلها وقال
 شارح يعني اي المستشابه مركب من الموثق والمختلف
 وما قبله اغني الموثق والفرق فيه اعتبر فيه التعلق الاسما
 خطا واختلافا خطا مع اسلافها خطا فتم كنهما قال
 من الصلاح وغيره هذا النوع مركب من نوعين اللذين
 قبله وهما الموثق والفرق والموثق والمختلف التبر وهو
 خطا اخر لم يزل في اصله وفيما قبله وايما ما نسب
 اليه الصلاح وغيره فاعلمه صحيحا ثم قاله في قوله انواع

اي

دعي

اي المستشابه انواع التي قد تميزت من قديمنا ان قوله
 انواع فاعلم انك وكانه وان قوله تركب على ما جهل
 في قوله لانه لم يعرف عن الخط ومراكبه من ان من حمله
 الانواع ان يجعل لاصناف اي في الخط والنق والاشباه
 اي فيها يعرف او حرفه فاكتر لا بالتفريق والتأخير فتعلم
 اما في ادب التفسير والتأخير عطف على المعنى وفي التسمية
 او الاستشاه فانها لم تكن الخاوي الاسم اي اسم الراوي واسم
 الاب كاي اسم مثالا لما وقعوا بالمصدرين لقاوا بشر امرئ
 او متعلق بالآخر منها والتفريق المستشابه في جميع الفاظ
 الاسمين انما هو اوجه فاكتر اي من حرفين من اخرهما
 اي احد الاسمين من اسم الراوي واسم الاب او يستعمل في نفسه
 او كنيته او منهما اجمعين وهو اي هذا النوع على ضربين
 لانه اما ان يكون الاختلاف بالثقب فمعيان قد ذكر
 الحروف ثمانية الظاهر ثمانية لعل الكتب الناشئة من هذا
 النوع في الجنتين اي في اسم الراوي او يكون الاختلاف
 بالثقب ومع ثلثها لعل الحروف الاسما من بعض اي في عدد
 الحروف من امثلة الاول ايمم الغنمين محمد بن سنان
 تكتب لسين الميم لثوبين بينهما الف وقد سقط ما للاسلاف
 وبعدهم وهو اي المسمون بهذا الاسم اعني محمد بن سنان
 جماعة لانه كثر فيهم العرف بفتح العين اي الميم والاول
 سقطت على العين ثم الحذف سقطت على الف سقطت
 فبسبب ثلث في العرف فثلاثون من عبد الله بن سنان
 شيخ البخاري لانه لاصناف ومحمد بن سنان بفتح الميم

ومستند يد اليها المختص به وليد الالف واقله عشر
فما اذا لم يمتددة فليس مستواين في العرفان وهو
خطا اذا لم يمتددة فليس مستواين في العرفان وهو
مع ان التوازي في عدد الرسوم متوافق عليه واما
السمون به ايضا جازعا لكثرته منهم اليامي نسخ الاول
ميسوبا لوليام شيخ عمر لونس والخاص لانه ناقص
عليه الاسم وهو محدد فاختلف فاشبه اسم لا ملاحظة مع
الثلاثة خط الافيحف وهو النون حيث كان في الواو علي
مضاقتة غيره من الامثلة ومما يدل من امثلة الاول
بمنها ما يخطه الياسنة تاجي نورة علي اوعباس
وعليه ومحمد بن خير بالجم الى الضمنة بعد هـ
بامودة المفتوحة واخره را اليه بوا ساكنة هو عبد
ابن جبريل من مطهر تاجي مشهور ايضا ومن ذلك
ي من القيد الاول الوساة من امثلة الاول مشهور في
واصل بعض ايام ومستند يد اليه كوفي مشهور ومثل
واصل بالاطبال العين شيخ اخر وهو يهنا ابو
جذيفة الهندي في شيخ التوفد وكان الف وناجيه
ذلك ايضا جبريل الحسين صاحب ابراهيم بن سعيد
والخروف فظن علي صاحب اية السون جاذب الحسني
فمن صاحب ابراهيم واخذ من الحسن فقله اهل اهل
ابن الحسن بن ذوالقلم ما ختاسه وهو شيخ جاذب بالو
يو ويخترع عبد الله بن محمد السكندري بكسر الهمزة وسكون
السين

[illegible]

صاحب الاذاعة وادرك حديثه الرضا انما كان ابي موسى
الى الانصار وعبد الله بن يزيد في اية ابي جعفر
مفتوح في اول اسم الاب والراي مكسورة اي في
اسم الاب هما وكذا فتا مفتوح فيما سبق وهما اسم
في جماعة منهم في التسمية الخطي اي يفتح الى التسمية
وسكون الباطن المنة ويسم نسبة الخطه بفتح الهمزة
بفتح في صغيره كذا الكوفة لان الزير كذا ذكره شاذ
وقال صاحب المسالك في اشار حال هو الخط اي كذا
شاذ في المسالك وهو ابن سبع عشرة يكتفي بالتسمية
والتحقيق ابا موسى وحديثه في البصير في الزير كذا
فما طبعه والقادي ان يثبت به بوالا من غيره موسى
البقارة وهو اسم رجل في القبيلة له اي القاري وكذا
في نسخة شاذة وقد رجع بعضه انه اي القاري كذا
الخطي اي لا شاذ به الا كبير واسم اوله وهو في ذلك
وهو اسم المذكو والمجهول بين الكل وفيه ظهور في ذلك
ان المسم قد في القاري وهذا غيبك من زعم ان القاري
هو الخطي ان القاري كذا في غير في زعم النعم في السجله
في ذلك يكون مذكور وجهه النظر ان لو كان في صغيره
طابق في حديث في الصحيح وهو انه النبي صلى الله عليه وسلم
بعد في السجله في غير في الحق انه رسول الله صلى الله عليه وسلم
لقد ذكر في غير في نسخة او كما قال صلى الله عليه وسلم
وكذا ذكر في غير في بعض من يدعي علم هذه القصة في الاماني
من كونه صحيحا وهو مذكور في غير في او قرر وجه النظر في

لكان ادنى اذ لا يلزم من كونه ان يكون صغيرا الترتيب
الظاهر ان قال صغيرا اما اراد انه ارباب حيث يحضر
الشيء على الله عليه وسلم ومن اراد ان يكون صغيرا يعني
بالحيثية لما كان له ذكره على هذا الوجه وهو ان يكون
المرتبة في البذل انتهى يعني ثبتت المسافة في المرتبة بين
كونه صغيرا وبين كونه مذكورا ومنها اي ومن امثلة
الثاني عند الله بن يحيى ودها جماعة وعند ابن يحيى
يعني النون وفتح الهمزة وتشديد الياقاع ويعني وف
بروي عن علي بن ابي حمزة انه وجد في اشارة الى ما ذكره
من ان العبرة بنسوة الخط فان قيل زيد شي في قوله
لا في عدد الحروف المملوطة فانما فيه قول وكصل
الاتفاق في الخط والنق اي بالنسبة الى المسمى لكن
يعمل الاختلاف والاشباه عطف لقبه وفي بعض
النسخ والاشباه ولا ومله الا ان يقال الاختلاف باعتبار
تفكيك والاشباه باعتبار الخط والاه في اللفظ فيكون
عناصر اوضح بالاختلاف في حروفها من احوالها بالاشباه
للمشابهة فليس في التماثل اشتباه حتى يعطى ما لا يقدم
لا في احوال الاشياء جملة او بعضها ليس المشابهة الحق
للمشابهة اذ الاشياء في القلوب من الاشياء والاشياء
قائمة بسلطان من من غير العقل وهذا النوع مما يعم
الاشباه في اللفظ لا في صورة الخطوط لئلا يكون اسم
قد ادرى من كاسه في الاثر خطا للفظ واسم الاخرى كاسه
اول فيستدل على بعض اهل الحرات على انقلب على النحر

ترجمة مسلم بن الوليد فعمل الوليد بن مسلم ما لم يدرك مسلم
 المشقة المشهورة وأخذ ذلك كان يقع التقديم والتأخير
 في الاسم الواحد في بعض حروفه بالنسبة إلى
 ما يشتمل به مثال الأول أية التقديم والتأخير
 في الأسماء السوداء بن يزيد ويزيد بن الأسود
 وهو ظاهر فالأول الأسود بن يزيد النخعي الثاني
 والثاني أشكان بن يزيد بن الأسود الصفاة الخزاعي
 ويزيد بن الأسود البرقي المحض ومما يروى من تقدم التفسير
 وفيه أنه يظهر وجه الفصل عليه حتى يقال ومنه عند
 الله من يرتد والخطي ويزيد بن عبد الله لم يحضره
 إلا أن ياتى من غيره ومثال الثاني إلى التقديم
 والتأخير في الاسم الواحد الوليد بن زياد بن زياد
 مهله وتزيد بن حنيفة وأخوه وأبو عبد بن يسار
 بن حنيفة وزياد بن مهله مختلف الأولين في مشهور
 إلى نحو في السرا القوي أي في الرواية نحو في صيف
 والآخر نحو في شدة غير مقبول والله أعلم بخاتمة
 هذه المسائل الأربعة المدة في الرواية والدراية خاتمة
 تحتها مسائل الكتاب في معنى لهذا الوجه وقد
 أشكلنا في كتابنا في حكاية عن فكر ضروريًا بقوله
 ومن المهم عند الحديث أي التقاد الذين لهم هم في
 الأساس معرفة طبقات الرواة إلى مراتب معرفة
 وأصناف مختلفة للرواة ما عدا ما سجد وقادته
 أي هذا النوع من الوقف الآخر من داخل المشقة بالنسبة

ويجمل

ويجمل الجمع قال السخاوي وكان المتفق في اسم أولئك
 أو نحو ذلك كما في المتفق والفقرة وأما في الأعلام
 بالرفق على الأثر أي وقادته أمان الوقف على
 التفسير منها صانعا للمعنى في مفعله والوقف
 بالجر عطف على الأعلام وهو معناه لكن اختار السخاوي
 والأول السخاوي بقرينة على حقيقة المراد بل العطف
 للغير من العنقطة وهو الاقتضاد وعدمه فالأول
 يعني هذا هو قوله على السماع أو مسلة أو مسلة
 والحققة وهو في اللغة اتفقوا للثابتين على ما ذكره
 السخاوي في المدخل حرم أي العذر وغيره جماعة
 أي من أهل مكان اشتركوا في الشيء ولو لم يتركوا
 كما هو في السخاوي ولما الشايع أي المحقق عنهم
 وربما اتفقوا بالاشتراك في الشيء وهو حال لا دم
 للاشتركة في السيرة عليه السخاوي وربما يكون أحدهما
 شيخا للآخر وقد يكون الشيخ الواحد من طبقتين
 باعتبار أن أي بناء على الحديث من متفقين على الحق
 كما نرى في ذلك أي الاقتضاد في حاله من أحد علمه ولم
 دعه وعشرين وخمسة وعشرين من أصل الصغار
 فأنتم أي الأشخاص حيث ثبوت صحة الحديث عليه
 وسلم بعد أي بحيث في طبقة العشرة أي المستمرة
 وغيرهم من كبار الصحابة كابن مسعود وثلاثة البعديين
 والمعد أو فيه ومن حيث صغر السن بعد أي من قبلهم
 في طبقة من بعدهم أي غير العشرة من أصغار الصحابة

ما بين عمار وابن عمرو بن الربيع في نظر الى الصفاة
 باعتبار الصفة اي سلمتها جعل الجميع اي جميع من
 الصغير والكبير طبقة واحدة كما قسم ابن جبال
 وغيره فكل هذه يكون الصفاة اسرها طبقة اولي الثاني
 طبقة ثالثة والثالث اثنان بعين طبقتي الثالثة وهما اجرا
 وهذا هو السقا من قوله صلى الله عليه وسلم خير لقون
 قريش من الذين يلونهم ثم يكونهم الحديث ومن نظر اليهم
 الى الصفاة باعتبار قدر رتبته الى مرتبة فصبها
 طبقة لبعضهم كالسقي الى الاسفل او الى العدة
 او شهونا المشاهدة طعن على السق المناصلة كبر واحد
 وبيعة الوصل ان جعلهم طبقات بحسب رتبته
 من درجات والى ذلك في الاي غيره مع اي مال
 وهذا صواب الطبقات اي الشهرة او علاله
 ابن سعد ما كتب الطبقات اي الشهرة ما جمع اي من
 الك في ذلك اي في ذلك الباب من استيعاب الصفاة
 جعلهم خمس طبقات والراية عشرة طبقة الذين
 علة الخلف الاربعة من العباد والندوة ثم
 الحشدة ثم اصحاب العقيقة الاولي ثم الثاني ثم
 من الاثنا عشر اولهم اجر من الذين لقوه لثنا قبل
 دخول مكة ثم اهل بدر ثم المهاجرين بين بدر والمدينة
 ثم اصحاب بيعة المواناة من هاجر من المدينة ومن
 مكة ثم الذين ولدوا في مكة ثم الذين ولدوا في
 ثم العبيد والاطفال الذين ولدوا في مكة

يوم

يوم الفتح في حجة الوداع وغيرهم كالسابقين بن زيد والى
 النصف قال السجاني وغيره من جعل كاقال ابن كثير
 كل طبقة اربع عشرة وقد يستثنى له ما يروي ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال طبقات امتي خمس طبقات
 كل طبقة منهم اربعون سنة فطبقة في طبقة اصحابي
 اهل العلم والاباء والذين يلونهم الى الثمانين اهل
 البر والنقوى والذين يلونهم الى العشرين وما بين اهل
 الشراخ والنزاع والذين يلونهم الى العشرين يعني وعامة
 اهل النفاق والذين يلونهم الى العشرين اهل الجاهل
 اهل الفرج والكره والذين يلونهم الى العشرين اهل
 ويلاها في ابن ماجة وكذلك من جاء بعد الصفاة
 وهما الثمانون من نظر اليهم الى الثالث بعين باعقال
 الاخر من بعض الصفاة فقط جعل الحشدة في جميع
 السابعة طبقة واحدة كما صنع ابن حبان
 الى جعل الصفاة جميع طبقة واحدة ومن نظير
 اليهم باعشار النفاة اي من حشدة كثير وقليه واجل
 ثم يفيض وعدهم فسمهم بتفريق البز الى علم بتقسيم
 الطبقات كما فعل ابن سعد الى اصناف ثلاث
 طبقات وكذا في كتاب الطبقات وما بين اليها ربيع
 طبقات وقاد الحاكم في علوم الفوت ثم خمس طبقة
 اخرها من اهل بدر ثم ما بين اهل المدينة ومن لقوه
 السراة من اهل الكوفة ومن لم يلقوا السابقين من قبل
 من اهل المدينة والظنفة الاولي من يروي عن العشرة

جعلهم

المشقة بالساعة منهم ولكل منهما اي من النادر زاده
 القدر اذ الاعتقاد من وجهي وجيه وتوجيه شبه
 ومن المهم ايضا معرفة ما لعمدهم جمع البلاد لفتح
 ومناهم وهو كما لو لم يعرف وقت الكفاية ووفاء
 بفتح الكا وكسر الفاء فتشبه القنينة وهو ما قبله
 فرد ان من التاريخ اذ حقيقته الاعلام بالوقت الذي
 يعظم الوفيات والمواليد ويعلم منه الميم من الكتب
 والكتب من الشهاب وما يلحق بكتب الحوادث والوفاء
 التي من افراد هذا الوفيات كالحلاقة والقتل ويحده
 كما لا يستلزم البلاد والساد لانه لمعرفته يحصل
 الامن من دعوى المدعي لثبات بعضه اي من الضمان
 والتابعين وهو في نفس الامر ليس كذلك اي كما دعا
 وقد ادعى قومه الرواية عن خرم منظر المحققين والناظرين
 فظهر انهم زعموا الرواية عنهم بعد وفاته وانقضت
 هذه المعرفة والعقبة السالبة بكتة نفوذ الملاك المنقطة
 من المنقل ومن المهم ايضا معرفة بلد انهم بصر اوله
 جمع بلدها ووطنه وهو عن الاول وفادته
 الامن من تدخل الاسمين اذا اتفقت اي لفظا وظاهرا
 لكن افرقا في النسب فيختصين وفي نسخة بالنسب
 ويمكن ان يكون بكسر واو مع لينة ويؤيده ما في نسخة
 بالنسبة اي يفتي بمالك بلدهما المختلفين يحصل
 التميز بين الروايت ومن المهم ايضا معرفة ما لعمدهم
 تعدد بلده هو وما بعده منصوصا على التميز اي تركيبة

وخرجنا

وخرجنا وفي نسخة من حاشية الجيم جملة من
 ولما بحثنا على الثلاثة ان الكراوية اما انصرف
 على انهم اذ يعرفون فسقط ما يكون مشهورا بالبيان
 او مشهورا بالنسب والحياتة او لا يعرف فيه شيء من ذلك
 اي ما ذكر من العداة والنفس حيث لم يكن مشهورا جازما
 فيكون مجهول الحال من اهل الكراية ما ذكر من المهمات
 بصر الاطلاع اي الوضوف على الحالات ومنها الاطلاع
 على نفس الحج معرفة مرات الحج الى من القبول وسد
 بعلم الحج مقدم على القبول كما سبق في الخبر بذلك
 وانما يحتاج الى معرفة ما لانهم اي المحدثين من غير حداثه
 قد يجوز حوت بنسب يد الراي يسوق الى الفرح
 الشخص اي الراوي وفي نسخة يخرجون شيكون الجيم
 في نسخ الراي يجعلونه مجرد حاشية بما ايش من يرون
 لا يستلزم رد حدشه اي مروي الشيوخ كله بل يستر
 رد بعضه ولا يستلزم شي من رده وفيه شبهة في ذلك
 فعلا ومين اسباب ذكر اي الحج في حاشية من اساطير
 في صدر الكتاب وخبرنا هذا في الاساس في عشرة ايام
 من المات وتقدم شرح مفصلا في ذلك التصود
 من ذكره هذا ذكر لا لفظ الدلالة في اصطلاحهم
 على تلك الالفاظ او المذكورة هي الدلالة في كلامه بنسبه
 على ان دلالة هذه الالفاظ بعضها على الالفاظ
 وبعضها على الالفاظ وبعضها على الالفاظ
 انما هي تحت اصطلاحهم والافان حيث اللغة لا يكون

بعض

في الكرم والماء على ترب المرات والخرج موات اي ثلاثه
مساله وكنت متحيا ونسويها اسواها اي افضها الوصف
عادل على المبالغة فيه كالتمسك بمشاة او باختلاف من
المبالغة ونذا قاله وأخرج ذلك اي ما يكون من المبالغة
بافعل الي الموضوع للتغيب في كذب الناصر كرمي
الغلو بعضها على الحكاية وفي معناه بل انتم من طوع
استد الناصر كذا وكذا اقول لهم اليه السنن اي التوبة والرجوع
اي في افتراء الكذب بلغة السد ما غلب وهو اي وكذا اقول
هو اي لان الراوي ركن الكذب ويخوذ ذلك كنعن الكذب
ومعناه ثم دجال بالرفع وجوز جره قاله محسن الدجال
الكذاب ولذا يسمى دجالا للسيره دجالا في القاموس رجل البهر
طلاه بالرجل مخبريه وهو الفظان او عجمه بالفتا ومنه
الدجال المسبح لادبهم الارض ومن دجال كذب واخرى وجمع
وقطع من احرى الارض سائر الارض رجل تدجلا كمن قطع على
بالذهب لم يجره بالباطل ومن الدجال الذهب والكنوز
شبهه ومن الدجال كسبوا للسريرين لا يغير وجه الارض
او وضاع او كذاب ينشد العز في ما على ضيعة المبالغة
وان كانت فيها نوع مبالغة لكنها اي ما اقتنوا دون التي
فعلها اي مرئيه ما فعلها في المبالغة لكن في دجال نظر فانه
الا اريد به دجاله الفرق لعل عليه مبالغة او على التسميه
البلبل فانه لا يمكن فوق قلنا ولا اقل لا يكون قلنا ولا قلنا
اي لا كما ظا كذا في على الخرج قوله ولا على ما في نسخة
لكن البع الفهم ونشد العزبة المملوكة ورفع الضمير

من درضا فضل بن الحسين بن ابي محمد الكلاتي

[illegible]

لما اتفق على السبب ومن الميم ايضا معرفة من ان القدر
 وارفع من الرفع اي ارفع مراتب الوصف ايضا اي لا سبق
 محاد على المبالغة وصرح ذلك التعبد بافعل ما وثق
 الناس اي اكثرهم اعتقاد في معناه اعدله الناس او اشأ
 الناس اي مختلفا في عدالة او الى المصنف في التفت اي
 التفتظ والمخاطب في الدنيا شوا والرواية وفي معناه فلا
 لا يبال عنه ثم ما ايب لفظه تاكد بصفة من الصفات
 الدالة على التحذير من ان تذكر بعبارة او وصفين ايك
 متعابير من فائدة الاول كصفة لصفة بكسر الميم فيهما
 وحذف الواو منها كصفة ودية من لا يوق وهو الاعتماد
 والمحل للثبات في كل عدول او يوقى مضاف او ذمة ثقة
 والتكرار في التكرار او شئت قاله السخاوي يسكون الموصوف
 الغاية القلب واللسان والكتاب المحجة واقا بالفتح
 لما شئت في الحديث سمعوه من اشياء كثيرة لربها
 لا كالحج عنه التخييل لسماعه سماع غيره وما يصح
 هذه المرتبة كما تنصص ومثال الثاني قول او لعمرك
 حافظ او عدل مما يطر ويحذف ككثرة شئت وعكسه
 والحاصل ان التاكيد الحاصل التكرار فيه زيادة على التلازم
 الخالص على هذا لما زاد فيه على مرتبة ملاكوه اعلى
 انه يقول ان سعة الخصة تفتت بكونه في محبة صاحب
 محوس قاله السخاوي اكثر ما وقعت في عين ذلك
 من ان عدلته في سماعه من ان كان في حصة ثقة
 شئت شئت وكان شئت لا يتقطاع بنفسه انهم لم يراد

التكثير

في التكثير التاكيد دون المحرر والتعديدا فانه انما قل
 مراتب التعديدا اشهر اي وصفه شارط لغيره لا يكون
 قريبا من اسهل التخرج وفي نسخة من اهل البحر والقطر
 ان تصحيف فاد الاشياء تبين باعترادها لشيء بالرفع
 اي هو شيء ويجوز جود اي كشيء في لفظه والادحج يروي
 حديثه ويعتبر به اي فكذلك ويجوز ان يكون له احوال
 وسط او صالح او متاوب الحديث يفتح المراكس هلاوة
 الحديث او صولج بالتصغير او صدوق ان شاء الله تعالى
 ما انشا وليس ذلك اليه المراكس من الرفع والادحج مراتب
 كقولهم في الحديث في كل مرة في كل مرة في كل مرة في كل مرة
 ما اريد بصفة ان يكون كصفة او حافظ او حجة او صائب
 والاربع قولهم لا يسهل او ليسه باس او صدوق او ممول
 او خذ فكل مرة في كل مرة في كل مرة في كل مرة في كل مرة
 ومنه في الرابعة الخمسة بكت حديثه وشرطه
 قال ان الصلاح لان هذه الصلوات لا تستمر بشرطه
 القسط في شرط حديثه وحينئذ يفتح في شرطه واعلم
 ان جعل الهمزة المرببة الاولى في ما ذكر فيه افعولهم
 لم يترصوا لذلك بل جعلوا المرببة الاولى في هذا فاعرفوا
 بصفة كصفة او شئت في رواية الخرج في جعله ثمانية
 وانما وقع منه الخلل في بعضه فيكون هو في المرببة
 الثالثة مرتبة ثمانية وبعضه فيكون في المرببة
 والاربع بصفة الخاد وهذه اية السائل الاية
 يعجز ذلك وهي قوله التركيبين عارف باسما ايضا

الحاكم متعلق بذلك أي ما ذكر من سبل الحرج والتمويل
والنقد عفا وذكرنا أي المكابل الأربعة هي ههنا
أي بعد سبل الحرج لتكلمة العايدة الشفاعة
لما جدها بالآخر في فأقول أي في الترتيب
والثابت وفي نسخة صححه وقفل التركية من
عارف فإبنا أي بسبب التركيز من مراتب الحرج
والتمويل لأن غير عارف فخرج بما علم ضمنا وأعاد
لسباطه قوله ليلالزكي أي غير العارف المحرم يظهر
لما بدأ من غير ما ستنسبنا وأختارنا الوحدة
وعطفه للتفسير أي إسنادا في الراوي وكذا التركي في
التميز ولعله سكت عنه لما نهى الأصل زيادة الرواية
وإن كانت الأصلية باب الشفاعة ممكنة للوحدانية
فيكون كانت التركية صادرة من ترك واحد
تأكيد انشراح الفاضل لما مضى موصوف عذوف
على الأجر أي بناء على التولية المشارة بالفضل
الشفاعة تقبل بترك واحد الجاهل بالتركيسة
في الرواية ويدخل فيه تعديل المارة في القاضي أبو بكر
أثر الفقهاء من أهل المدينة وغيرهم أنه لا يفضل تعديل
النسالة والرواية في الشفاعة وأثر القاضي
فصل تركية المارة مطلقا في الرواية والشفاعة
الشفاعة وأما تركية العبد فغيره فالشافعي أبو بكر
قبولها ولنا المسألة لأن حجة قبوله وشأنه غير
أعقبه خلافا لمن شرطها إلى التركية لا يفضل

مكتبة
القاهرة
٤

عبد الوهاب
عبد الوهاب
عبد الوهاب
عبد الوهاب

الاسماء التي هي مركبة من الحروف التي هي الحروف التي هي الحروف
وهو ظاهر عبادته فلهذا ما عليه في الرواية في الرواية
كما في كلام ابن الصلاح وغيره في الصحيح أيضا في الصحيح
ان مذهبنا في الصحيح ان يكون الشيء في الصحيح في الصحيح
واحد ونقل عن الحسين بن ابي يوسف ان كتابا واحدا في الصحيح
في الصحيح وكذا في الرواية في الصحيح في الصحيح في الصحيح
المراد بالرواية في الصحيح في الصحيح في الصحيح في الصحيح
من قبل نفسه فهو منزلة الحكم في الصحيح في الصحيح في الصحيح
والعرف بينهما في الصحيح في الصحيح في الصحيح في الصحيح
نقل عنه في الصحيح في الصحيح في الصحيح في الصحيح في الصحيح
فلا يتصور فيها العدم في الصحيح في الصحيح في الصحيح في الصحيح
في الصحيح في الصحيح في الصحيح في الصحيح في الصحيح في الصحيح
وحاصل العرف ان تركية الراوي حكيم بانه تركية الشاهد في الصحيح
عليه كانه فلا بد من العدم في الصحيح في الصحيح في الصحيح
الشيء في الصحيح في الصحيح في الصحيح في الصحيح في الصحيح
سنة في الصحيح في الصحيح في الصحيح في الصحيح في الصحيح
يقول في الصحيح في الصحيح في الصحيح في الصحيح في الصحيح
كبره في الصحيح في الصحيح في الصحيح في الصحيح في الصحيح
وعنه في الصحيح في الصحيح في الصحيح في الصحيح في الصحيح
ومعنا في الصحيح في الصحيح في الصحيح في الصحيح في الصحيح
وكذلك في الصحيح في الصحيح في الصحيح في الصحيح في الصحيح
وبالحكم في الصحيح في الصحيح في الصحيح في الصحيح في الصحيح
ان تصحيف في الصحيح في الصحيح في الصحيح في الصحيح في الصحيح

۲

وذكرنا معنى التعديل ان كان اي التعديل الاول اي
 القسم الاول وهو المستند الى اجتهاد فلا يشترط
 العدد اي فيه اصلا لانه حينئذ يكون بمنزلة الى كم
 حيث يحكم باجتهاده ورايه لا يتفقه عن احد فلا يحتاج
 الى عدد وان كان اي التعديل الثاني اي التمسك الثاني
 وهو المستند الى التقليد فيعبر فيه الى ان اي المذكور
 فيما سبق وتبين اي ظهر الفرق المذكور انه اي الثاني ايضا
 اي كالأول لا يشترط العدد اي فيه لان اصل النقل اي في
 الرواية وبوجهه كلام بمسألة نقل الحديث اي وقال الشيخ
 سواء كان في الرواية او التركيب لا يشترط فيه اي في المراك
 العدد فكلما اي لا يشترط العدد ما تفرع عنه اي فيما تفرع
 عليه التركيب او النقل الخاص وحاصله انه لا يشترط
 العدد في قبول الخبر فلم يشترط في جرح روايته وتقبله
 خلافا للشهادة والله اعلم وبغيره قوله ويظهر من الاخره
 ان قوله كان مجتمعا ليس معنى بل الرضي منه ان الواجب
 بكونهما اجتهاد والتمسك والله اعلم وبغيره اي يجب ان لا
 يقبل الجرح اي الجرح والتعديل اي يخرج احدهما قبله
 الا من عدل معتظلا سرا على من النقطة من باب النقل
 فاي من يستحق من النقطة حمل على القوي والضعيف فيما صدر عنه
 ولا يقبل الضعيف للعدول جرح عن افاضل واصنافه الصادر
 الى المفضل لضعفه او حمل الضمير في قوله فيه راجعا الى الراوي
 المذكور ضمنا وقوله جرح بين وضع الظاهر وضع
 الضمير الخافيا الى اضافة المعنى الى الفاها وهو لا وكي

ليان

لبيان الكلام من ساقه ولحاقه وقوله ما لا يقتضي متعلق باخره
 والمعنى لا يقبل جرح من يعتدي في جرحه او جرح من يعتدي
 بجرحه لا يقتضي اي يؤمن ان لا يعتدي جرحا او جرحا
 لا يقبل تركه من احد يجوز لظاهره فاطنو التركيب
 اي لا يقتضي جرحا ولا تركه من احد يجوز لظاهره فاطنو التركيب
 فليزنا اثره الجسيم وان امكن من قوله لا يخاور اي
 رجل عدو من ابن معين النبي صلى الله عليه وسلم اي نعم به
 مجتنبين فشاخصه عن سب اجتهاد غيره فقال النبي صلى الله عليه
 وسلم حيث لا صلى على هذا الرجل فانه كان بذن الكذب عن
 حديثه في قوله من انشأ هذا الذي كان يفرق الكذب عن
 الله صلى الله عليه وسلم ثم روي في المنام فقبل له فاجعل الله
 بكه قاله فمعه في اعطى في حياته وروى في الاشياء عور
 واخذ خلد عليه في وقتيل في نفسه
 ذهب العلم بعبه كالحديث من كل صنف من الاشياء
 ويذكره في الحديث ويشكره يعني به علما كل بلاد
 انتهى هو الذي وقع له من حين لقائه الى الان الله حدث
 حديث كان في كلامه الى الان وحدثه وضمير روجه
 خبره هو الى الله وقوله لم يفتل على السرير الذي
 عليه النبي صلى الله عليه وسلم نصيبه هيبه ثم هيبه
 وقال له هيبه هو اي الذي هيبه من اهل الامم ثم هيبه
 اربعه اكامله في الحديث الى ان حصى الله وقال في الحديث
 اثنان اي عدلان معتظلمان على هذا السبيل على
 نواحيه ضيف الى قوله معتظلمان ثم هيبه فانه لم يوجب النقل

يكون

انقضا على شقته بل واحد او لم يوجد اصلا ولا اية
 ولا اجتهاد اسان كما ذكرنا على تنقيح ثقة ائمتنا في
 حاشية التلمذة قال الم في تقريره يعني بضعفه
 شين مختلفين وقد اعلمه قلت اجتمع الم على ذلك
 ولم يعم المراد من قبل هذا من الم وما معناه ان ائمتنا
 لم ينفقوا في مجتمع على خلاف الواقع بل لا ينفقوا
 الا على تفرقة شايعة مما انفقا عليها من قبل ولا يظهر ان معناه
 لم ينفقوا ثمان من اجل الحج والتعديل غالبا على تفرقة ضعفه
 وعكسه بل ان كان احدهما ضعفة وثقة الاخر او ثقته
 اهداه لضعفه الاخر وسبب الاختلاف ما قرره الم بانه
 يكون سبب ضعف الراوي شين مختلفين عند العلماء
 صلاحية الضعف وعدمه فكل احدهما اتفاق سبب فتنشأ
 الخلاف فلم ينشأ التقدير ان التلمذة لم يصب في التميز
 فلم يعم المراد مع انه المطابق لما ذكره في الملاك والمعاينة
 عاين انما شق وحسك واحدا فكل الدال على الم لا يستبره
 وهذا المعنى هو الناس لتعليله بقوله وكذا كان
 هذا سبب التمسك ان لا يترك حديث الرجل حتى يجمع
 الجمهور اي الاكثر على تركه فان اتفقا فزوجه لثقة
 وكان الساب ذهب الي ان العمالة مقيمة على الحج
 عند النفا وضربا على ان الاصل هو العمالة بخلاف الجمهور
 كما يروى هذا ينفق سابقا لم يحضر اعترافا على التعديل
 فيه اي ما ينفق على قوله الذهبي انما هو هذا لا يترك
 حديث الرجل حتى يجمع على تركه اثنان او ثلثه

الرجل

الرجل اذا اجتمع على تركه اثنان لامادركه من قوله يجمع
 الجميع على تركه انتهى وقد ذكرنا في حاشية هذا الم لا يملك
 تحت ولما كان منشا تضعف الثقة وتوثيق الضعف
 انما هو التساهل في تصديق نسبة والا لا لوقوع الخلاف
 فيما يتعلق به قاله وليجد التمسك اي من اجل الحج
 والتعديل في هذا الفن اي من الحديث من التسهيل اي
 من تساهله وعدم تخفيفه في الحج والتعديل الى لاهل
 من الرواة فلما لم التمسك ان عدل مكنته اي ثبت
 اويا الى العبد انه غير مكنته اي غير دليل وثقها بالتعديل
 وبما كان ابي التمسك كالمث حكمه ليس ثبات وانما قال
 مكنته لانه من حكمه على سبب كنه تساهل في بعض
 علمه ان فعله عليه في صورة من روى عنه فانه يوثق
 التمسك بانه لا يجمع التمسك فيه يحصل له ثقة الظن على
 عدلية تضعف عليه اذ ظن انه كنه وانما هو تفرقة
 حدة فلا ينفقه خيرة فانه يعين الظن في الم لا يجمع
 بالتمسك به اي تبين ان الم لا يجمع بغير حج ولا تعقل من اجز
 الم لا يجمع الا على الدواعي القوي والظن انما يجمع
 بغير اجتهاد او مما ظاهرا ومما لا يجمع بغير ظن او بغير
 فتنشأ من اجله في حيز الم لا يجمع على الم لا يجمع
 والم لا يجمع اي الحديث في الم لا يجمع او اقول الم لا يجمع
 او في رأي وعلى حجة على الظن ان الم لا يجمع
 كما ان يكون مستقيمة على الظن ان الم لا يجمع
 كما ان يكون الم لا يجمع نسبة من ذلك اي في بعض الامور

ارباعا عشرة غلبة الظن وروسة عطف على اقدم او حاله
 من فاعله اي اعلم وشهره ونقصه يحسم سواء يولاه
 مضمونه والمسمى على المسمى الذي اريد به العلاقة
 المحاط بها محال لا يقع عليه اي حال حياته وماتة وعلى
 انعمه وقد رايته عباره اي بالعبرية ابن ابي داود
 بحسب الظاهر عند النصارى وان كان مترا في الحقيقة عند
 النصارى وكذا عند العارفين بحال وحسن فضل الافان اي
 الكثير من كل شيء هذا اي هذا الباستارة من الهوى
 اي هوى النفس من الدنيا والذل والغش الكامنة في الباطن
 والفرق بين السادة من منعداوة والتعصب المذهبي
 والرياء والسعة ما يقتضيه تركية التعصب هو ما هـ
 في كثير من النسخ وحسب كلام المتقدم في الخلف والخلف
 ايضا حين يتكلم في هذا اعاننا اي مع احتياجه غيره نادرا
 ونادر من الحال في القصة فان بعض اهل السنة
 يتعمدون في الرواية انراة ان لا يقبض او خارجا او غيرها
 فيكون طاهر العبد لا يتطاول في عدة ما في الروايات
 والبراهين فقلنا هو انما يقتضيه رواية اهل السنة بالكلية
 بل لا يقتضون بغير ذلك اكثر من هذا فضلا عن غيرهم
 ولما لم يلقوا في الاجرة الشجرة في غيره من اهل السنة
 فقلنا في هذا الوجه ايضا في بعض النسخ انما لا يرد
 الكثير على مقتضى مذهبه وهو اي ما كان من اهل السنة
 في الراية انما لا يرد على بعض العقيدة موجوده
 فيكون مذهبنا ومنه انما اي في كلام المتقدمين والتأخرين

في الرواية
 هو

في الرواية

وان كان في الحديث حديثا اكثر ولا ينبغي ان لا يجوز اطلاق
 الحرج بذلك اي ما ذكرناه من مخالفة العقيدة فانه
 يتجمل به الرواية ولا وجه الشبهة والناصب في مرجح
 الشبهة فنقدنا منا تحقيق اكمال اي وسطه فقال
 برامة المنتهية عة اي وان كان اوجه الجاهل والاضلال قال
 ابن رجب الوجه الذي يتخلل فيها الذي يتخلل في الاقدار
 احدها الهوى والغرض وهو شرها وفي توارج المتأخرين
 كثيرة والشك في مخالفتها في العقاب بدو الشك في الاختلاف
 بين المتصوفة واصحاب العلوم الظاهرة وقدرتها في وجه
 كلام بعضهم في بعض الرايع الكلام بسبب الجهل بمراتب العلو
 والقدرة وفي المتأخرين لا يشترط ان يعلم الاواب وفيها القو
 للمساب والقدرة والعلو فيها الباطل كالطبيعية
 وكثير من الاصليات واحكام الجرم والغافل لاخذ ما لا يدر
 مع عدم الورع وقد عقد غيره البرية كتاب العبادات
 للافران والمتأخرين بعضهم في بعض واري ان اهل العلم
 لا يقبل خبرهم الا ببينان وانما الحرج يقتضيه الجرم على الجرم
 مقدم على الجرم بل اي عند التفتيش والافعال لا يكون
 الراوي مما تحسب للظن بالسلم واطلق ذلك اي التفتيش
 المتبدع بوقت التفتيش وحسب ما علم من الموصولين ولكن بحسب
 ان يتقدم الحرج على التفتيش ثابت عند الحنفية والرواية
 المتعصب وهو ان صدق اي الحرج مسبب اي يفسر ليس
 عارف باسما به اي الحرج لاندان كان غير مفسر ليقدر
 ومن ثبت عند المتأخرين وان كان لا يقدح فيمن يعرف حاله

لا ينداد باب
 الرواية
 هو

كما ينبغي في كلامه فاما لم يقدح من غير بيان في ثابت
 العدل لان الناس يختلفون فيما يخرج وما لا يخرج بنا على
 امر اعتقده جرحا والحق انه ليس يخرج في نفس الامر
 فلا يثبت ثبوت سببه وان صدر اي الجرح من غير عارفا
 بالاسباب لم يعتبر اي جرحه به اي بالامال من غير تقدير
 ايضا كما لم يعتبر من العارفين بل ههنا ما لا وفي كمالا يحتمل
 فان خلا الجرح عن التعديل وفي نسخة صحفة عن تعديل
 قبل الجرح فيه لم يعتبر ميبين السبب بان يقول مترك
 وليس بالتعدي نحوها اذا صدر من عارفا اخذوا من غيره
 على المختار لانه اذا لم يكن فيه اي في الراوي تعديل اي
 ما يعدل به كان وفي نسخة كان وفي نسخة فهو كالتعدي
 المحمول والظاهر ان يقال في حيز الجملة او كان محمول او اعمل
 قوله المخرج اي اعتبار حديث راوي من اهل الداي
 تركه بخلاف ما تقدم من انه اهل اولى من اعماله في حق
 ثابت العدل لما سبق من العدل وماله ان الصالح
 في مثل هذا الى التوقف اي فيكون متوقفا في هذا ايضا
 او المثل زايد كان يدعي امثاله فيكون اشارة اليانه غير
 المختار فقبل به هذا المختار لا يخرج من جنس هذا الباب
 معقول عما قبله لم ياتر قبا بهينه وبينه او لمول الفصل
 عن ذكر المهر وهو ظاهر الا في ادعوه عطف على ما قبله
 متنا وبشر حاله انما الله يقول ومن المهر في هذا الفن
 مع قوله كذا المهر من نكاح الكافة ومنها الجوز مع كفاية
 وهي ما صدرت باي حوزة المهر مع النكاح في المهر المتشدد

من

ممن ايسر حلة من استبر باسمه وله كذا لا يورث الى
 معناه اخرى لمن ان ياتي اي المشتر ~~بغير~~
 في بعض الروايات مكنى بصيغة اسم المفعول اي كونه
 ليا لا يظن انه اخر على ان يكون معرفتها ان المهر فصل
 ومثاله حديث رواه الحاكم من رواية ابو يوسف عن علي بن حنيفة
 عن موسى بن ابي عمير عن عبد الله بن سواد عن ابيه
 الوليد عن جابر بن فروخ عن علي بن خلف الامام فان رواه
 له قوله قال الحاكم عبد الله بن سواد هو نفسه ابو الوليد
 بينه على الحديث قال الحاكم ومن ثما ان يعرفه
 الاسامي او رث من هذا الوجه فليس يمكن وقعه
 بان يقال ان عن زايدة من سئل في التامخ او هو يعرف
 الرواية وفيه الحاكم فانه كثير الوجه على ما ذكره عليه
 وهذا على تقدير تسليم ان يكون املا بالي الوليد هو
 نفس سواد والا فلا يحظر ان يكون سواد يكنى بابي
 الوليد ويروي عن غير المكتفي بالي الوليد وفيه تقدير
 وجود عن وعدم معانير مما يمكن ان يكون ذلك عن
 سواد باعادة الجار زائدة اليه واليحيى شراح
 من ذكره هذا المثال بصيغة الجرح وليست عن جوابه
 وتخصيصه لصلوه ومع قوله اشبا المكنين اي المشترين بالملك
 وهو عكس الذي قيله واعلم ان العلم بما يورث من غير فعل
 علامته عليه من الاستدلال والاعقاب فاما ما وقع علامته
 على المهر في النكاح ما صدر فيها اوام واللفظ ما دل على وقعه
 المهر او مشبهه وهذا على اختيار طائفة الشافعية وانما ذكره

من

العلامة النفساني قال الاسم اعرف من اللقب والكنية وهو الذي
 يولد له ومعرفته من اسمه كنيته كابي بلال وابي حنبل
 يعني الحنبل وهو في هذا النوع ومن اسمه كنية قليل وفي نسخة
 صحيحة وهم بنو علي بن ابي طالب من جميع المعاني مفرقة اللفظ وقيل
 اما بنو علي انهم او يكونون في الاستواء في المزد والجمع وان
 كان قد يقال قد يكون وهو ضربان الاول من لا كنية له غير الكنية
 التي هي اسم كابي بلال المشهور الراوي عن شريك وغيره وكابي
 حنبل يعني الحنبل المملوك من مملوك مذكورة الراوي عن ابي حنبل
 الراوي فقال كل واحد ليس له اسم اسمي وكنيته واحد والثاني
 من كنيته اخرى غير الكنية التي تولدت من لسانه وصار
 الثانية كنيته لها ولذا قال ابن الصلاح كان للكنية كنية
 اخرى ومثاله ابو بكر محمد بن عمر بن حزم الانصاري فكنيت باسمه
 ابو بكر وكنية ابو محمد وعنه ابو بكر بن عبد الرحمن الحارثي
 هذا الغني السبعة اسمه ابو بكر وكنيته ابو عبد الرحمن عياضا
 ابن الصلاح وذكر الخطيب لا يعرف هذا الاسم في شمس
 الخطيب الكنية مع اخرى قال ابن الصلاح وقد قيل لا كنية لان
 حزم غير الكنية التي هي اسم الله وكذا ضعفه العلامة بنون
 قيل ان اسمه كنية وبه حزم ابن بيه حاتم وان حاتم وابي حنبل
 الطبري وضعفه المزي وقيل اسمه محمد او المغيرة وكنيته ابو
 بكر ومعرفته من اختلاف في كنيته اي دون اسمه بان قيل
 كنيته ابا وقيل كنيته غير ذلك وهو بصيغة الجمع هذا
 يعني لما جمع لغير الاختلاف كنيته ان كان قال ابن الصلاح
 ولعن الله عطا ابراهيم الحارثي في هذا هو فيه مختصر

ودله

وكنية كاسامة بن زيد الجب فلا خلاف في اسمه واختلاف
 في كنيته قيل ابو زيد وقيل ابو محمد وقيل ابو طارحة
 وكابي بن كعب بن القدر وقيل ابي الطغيلة وكذا امرأته
 3 اسمه دون كنيته وهو كاسامة كابي بصره العفاري اسمه
 قيل يضم الحاء المملة مصغرا على الاصح وقيل زيد وقيل
 بصره بن بلي بصره ومعرفته من كنيته كاسامة جمع كنية
 مصناف الى اثنين اي لكونه اواكرا من جرح الخمين
 ورايينهما مصغرا كنيته ابا الوليد وابوخالد وهو
 عبد الملك بن عبد العزيز وكسوف بن عبد المنعم القراوي
 يعني القرا على المشهور وقال ابن السكيت وعنه بنو
 نسبة لليلة من نصر حراسان له كني ثلاثا ابو بكر وابو
 العترة وابو القاسم حتى يقال له واكرا كني اوله لولده ابو
 الكمي كان بالظفر اولى او كنيته بقرنة والظفر
 اي من المرمرة القاب الحمد بن ابي ساهر المعاطري
 معرفة باللقاب فجعل الرجل الواحد اثنين كانه قد يكون
 ذكر مرة باسمه مرة بكنيته فالمراد بالقرنة اللقب
 كذا قيل والظاهر ان القرنة اعرف من اللقب فيشمل اللقب
 الى لقبه من البلد والسبعة وقد وقع ذلك اليوم جماعة
 من المعاطري على من المرمرة وعبد الرحمن بن يوسف بن حراس
 وقيل ابن عبد الله بن عبد الصالح الحراسي وابن عبد الله بن
 حراس بن عبد الله بن عبد الصالح بن عبد الله بن عبد الله
 ابن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله
 بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله

فيهما الذين
 قال الخطيب
 وعنه ابن
 ٤

وهو بالانكره صاحب كاي تراب لقب علي بن ابي طالب لقده
نما النبي صلى الله عليه وسلم علي بن الملاطعة لما خرج من
عند فاطمة عقبها ورقده في موضع علي التراب فقال
له قم يا ابا تراب وسا كان له وصلي الله عليه وآله اليه منه
مع ان من القبا بوا الحس والوا الحس والوا ما لا يجوز ذكره
اي كان معروفا بعينه في يجوز ان لم يعرفه بدونه للفضوكة
وتخبر الخاخذ كالا عثمرا الاعرج وكعاوية بن عبد الكريم
احدا كابر المحدثين قيل له الفضال لا تفضل في طريق مكة
من الانقاب ايضا فديعرت سبب التعليل بها وقد كان يعرف
ولمعرفة من وافقت كينته وهي ما صدر بالادب وحقه
اسم ايده اي موافقة جزئية كاي اسحاق ابن ااهيم
ابن اسحاق لم يجمع الدليل ذلك الم المديني نسب
الي مدنية ما والدين سببنا في مدنية الرسول صلى الله عليه
وسلم ولم يثبت من هذا الا في بن المديني فان والده من
اهل المدينة فلهذا لم يدر احد تنازع التنازعين بالجرير
من ابي اسحاق ويجوز الرفع والنصب في كالموظف مروت
من امثاله وقابله معرفة اليه معرفة المواقف المذكورين
هذا النوع المستوفى في العلق عن نسب المحدث الاثري
الا ان يمد اليه الاثري فيقول له ايمن نسب اخبرنا ان سلف
في سببنا فيقول له اي فثبت له اصل يعرفه الناس
العلم يعرفه في التتبع الا في التتبع وانما في القول
بان النصب انما بان بقا اخبرنا ان اسحاق فالحال ان يلزم
صوابه في التتبع في الاثري او بالنسبة كاي في التتبع

وفي المتن

او ما به من الامن من القلب والتدليل وكما سلفه في
التقليد باشارة العسكر المبيد في فتح السرايا المملوك
الوحدة بعد هاتين فغير من السرايا المملوك
الذين سببوا الكوفة او وافقت كينته كينته في روضه
كاي ايوب الانصاردي وام ايوه في حيايات شهر ران
طانه بخلاف من القريفة او التبدل او وافقت كينته في
اسمه اي اي الرازي كما لم يثبت من السرايا المملوك
في الروايات فثبت ان القبان انه يروي عن ابيهم كما
وقع في الصحيحين عامين بعد عن بعد اي ابن مالك
ابن وقاص وهو اي سعد ابو اي الوعاوي ليس ايوه
او الخالد اسلمير السرايا المبيد بالوجه عليه انه يدل
بيان اليه بالنسبة خبره اليه في روضه اي اسلمير كوري
بفتح موحدة فوسكون كاد منسوب اليه بن طار وبن سبعة
انصاري وهو اي اسلمير بن مالك الانصاري المشهور
اي باسمه في رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس الربيع
المذكور من اولاه اي من اولاد اسلمير وبن سبعة
الجهلة يعرفه الرجال ان مالك بن اسلمير صاحب الدهاقين
الذين عايناه في مبعوثه في سببنا في سببنا في سببنا
كالمقداد كسر النيم ان ايوه في سببنا في سببنا في سببنا
الزهرى اي الذي كونه في سببنا في سببنا في سببنا
من الامن قال في حقه انه لا يدرى كونه في روضه
الا سودا في حقه ان مثله يقال كذا في سببنا في سببنا
العلم يعرفه في الاولاد الا في حقه في سببنا في سببنا

وليس كذلك
هو

عليه وسلم بالنسبة المذمومة القسمة مشهورة والالابات
في القسمة مسطورة وانما كقولهم المذمومة الاسود في القسمة
المذمومة او بنحو اي ابن عميلة الكندي من اصل المذمومة المذمومة
وقد ثبت عدم الكندي وليس بها وانما هو برافق كذا كذا
فثبت اليه فانقول له ما تنقول لولد له نقله للشيد او بن
الى امه كان عليه بعض مهلة ونحوه لا يمكن ويستند بدخيلة
وقولهم اي ابن عميلة اسما على بن ابراهيم من نفسه
كثيرا وله وسكوه القفا ونحوه المهلة بعد الثقات ذكره على
سبيل الاستطراد ولا دخل له في المراد وعليه اسم ابيه
وكذلك ام اما اشتبه بها وكان اي مع اشتباهه المستمر
لذكره يجب ان لا يفتاك وفي نسخة لا يجب ان يفتاك اي عليه
ولعله لذلك انه فانه يكره طبعاً ومروءة وعادة ولكن
النسبة اليه موهبة لخلد النسبة وعلى التتبع مبرز لشكل
بقليله فنقول ولعله ان كان يشك في اشتباه اسما على
الذي يقال ان عليه اي خصيعة غير الجرم والظاهر ان يقال
وهذا اي كونه اشتبه بها وكان لا يجب ان يقال له كان يعم
اشا في غيبة النسبة الخلقيب العشرة مرة لذكره ايضا
روايتهم هذا وجعل في الصلاح والعوي من نسب المذمومة
شاذ لا لافساح الا بعد ان شاذ ما ذكره المم والخران
نسب الرجاء ومن نسب الى جد شاذ ولا كما في عبدة بن الجراح
والثاني كقولهم اي نسبته بغيره من يكون دونه ونحوه
مفتوحة على اولئك رتبة وهو اسم وكان المم انصرف
الفتنة من اصل المم الثالث لا خلافت من نسب المم بن ابي

له
3

الى

الى العهر وبقي القسمة الرابع مبهلة لاقال المذمومة والمذمومة
ان جعل القسمة المذمومة المذمومة المذمومة المذمومة المذمومة
ما سبق في المذمومة وكسرنا فيه اي يفتاد والى القسمة
اي منه ما نسب اليه نسبة من يولد او وفاة او قبيلة او
صنعة وليس الظاهر الذي سبق الى القسمة مراد منه بل نسب
الغير المتبادر للعارض عرض من قوله في ذلك المكان او
تلك القبيلة او يكون لك كالحذر وفيه المهلة ونحوه
الذي السامية الذي يجرى في النواظا فيه انه منسوب
الى صانعها اي صناعة المذمومة والكسرة وهو النواظا والغير
يجمع اليه باعتبار انه مفهوم من المذمومة او من المذمومة
وهو العمل لانه موصى سماعا كما قاله شارح اننا نرى
الصنعة في جميع لانه يصير التقدير صانع الصنعة
او صانع اي سمع كذا وهو المذمومة فعله لكن نسبة كذا
ولذلك وليس اي المذمومة كذا كذا اي في نفس الامر وانما كان
تعالى لهم اي المذمومة من بدلا المذمومة انفس اليهم اي المذمومة
الى صانعها او قبيلة او كذا ما ان النسبة في المذمومة يكون
النسبة منسوب الى قبيلة بني تميم وهذا الذي قاله ابو علي
عليه وسلم في النور وقد ثبت من السواد الاعظم من النسبة
ان هو السواد الاعظم لم يكن من بني تميم اي قبيلة ولكن
ترك فيهم اي وسكن عندهم فنسب اليهم بها واوكد ان نسب
الى حده فلا يورث النسبة من وافتقار اسمه الى اسم
السود واسم ابيه اي الى المذمومة المذمومة المذمومة
المم كذا من نسبته المذمومة المذمومة المذمومة المذمومة

ح

هـ

١

٢٧٢

والثاني ضعف ورتب الجده فحصل المس ورتب وقع ذلك
والصحيح فلهذا التسمية وكذا من نسب الجده ثانياً فليصدق
عليه انه نسب الى غير يليسق الى ابا النعم وقد نسبنا الى المسارة
ليد ومن ذليل معترف الامور على وجهها وانزل النسخ من ذلك
وربما يشاهد النسخ عند النفا وضرب المجمع عند من اخبت
لكل النسبة وفردا قد وقع توهم الجده ومعرفة من
افترق منهم واسم ابيه وجده اي واسم جده من الحسن
ابن الحسن بن الحسن بن ابي طالب رضي الله عنهم
وكذا محمد بن محمد بن محمد النعماني وكذا محمد بن محمد بن محمد النوري
وقد يقع الى التوافق اكثر من ذلك اي ما ذكر من الثلاث
وهو من فروع السلسل اي من اناؤه وهو ان يكون روي
الحسن بن الحسن وفيه بسند ما روي السيويني عن الحسن بن ابي بصير
عن الحسن بن ابي عبد الله عن ابي الحسن عن جده الحسن بن ابي الحسن
الحسن بن ابي الحسن بن ابي روي الرادي عن ابيه عن جده
وهو جواد وقد تقدم في كلام المصنف من روي عن ابيه عن جده
والله اكثر شأنا وقع فيه فانه تسلسل الروايات عن ابا ابا روي
عنه ابا وقد نسبنا مثاله التمس الى الحسن بن ابي الحسن بن ابي الحسن
قال جده بن ابي علي بن الحسن بن علي بن ابي بصير عن جده عن علي
وعنه ابا عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اني انا
في الناس واما الطويلان فمروا بحسن بن ابي الحسن بن ابي الحسن
ابو النصفه واراد ابنه بالنسبة الى ابيه وقد يقع الى
اي نسب الراوي واسم الابن اي ابيه مع الاسم انه اسم الجده
اي كما في نسخة صحيحة واسم الاب ابي بصير فكلما في نسخة

محبة الى ابيه الخد والحاص الى ابيه بنق اسمعوا اسم
عده وبنق اسم ابيه مع اسم حده فضاء ابي بنق كونه
الانفك اير اير ابي علي ذلك فضاء ما خلفه كاي الي اليمن
الغدي بكير الكاف وسكون النون وهو ريد بن الحسن بن زيد
ابن الحسن فكان الانب بنق اسم المثال علي قوله فضاء
او انق اسم الراوي واسم حده بنق شيخه فضاء
لوران عن عمران عن عروة الا وله يعرف بالغصير
والثاني البوار حال العطاردي بنم اوله والثالث
ابن حسين بنم المملة الاولى وفتح الثمانية مصفيا
الصحابي وكسبان عن سليمان عن سليمان الاول
احمد بن ابوب الطولان والثاني ابن اهدا الواسطي
والثالث ابن عبد الرحمن الدمشقي بكسرا وله فتح الميم
وكسره واي الثاني المعروف بابن بنت شرجيل بنم التبريد
وفتح الراوي وسكون الحاء المملة بعد هاء موهدة مكسورة فتحة
ساكنة وقد يقع ذلك الى التوافق المعنوي من بنق او لا
من الحاققة الراوي وبنق ابي اسمها جميعا او يقع اتفاقا
واسم ابيه وحده فقال بنق ابي وقد يقع اتفاق الاسم
اسم المجد واسم الاب اسمها واحدة فقال وكان الصواب
ان زاد ذلك فضاء علي قوله واسم الراوي ابي بنم وهو
ينبغي ان يخطه فاء المثال الاولى شامل للصورة علي بنم
ما ذكرنا كاي العلوي بنم المملة القوي ابي قال المحقق
هو الخزيق والم واما كاي المجمة فسمه الى الملو وبنم
واها كاي الملة الى البيلة ومن اوله كاي الخزيق

تتعلق بغيره (العلية) اي باي العطر والطب او صانع
مشهور بالرواية عن ابي علي الاصفهاني تقدم ضبط
المراد اي صانع الجوديد وكل منهما اي من الراوي والشيخ
اسمه الحسن بن احمد بن الحسن بن احمد فترقا في الكتب
فانه احدهما ابو العطار الاخر ابو علي والنسبة الي البلد
اي الاصفهان والعدنان والمساكن تكون احدهما حاددا
والآخر عطارا وصنف فيه اي في هذا النوع ابو موسى
المديني بالاجازة ولا يكثر ان يجلد اجامعا لامتثلته
هذا النوع ومعرفة من اتفق اسم شيخه والراوي
اي اسما الراوي عنه اي عن اتفق المراد شيخه فيه شاهدة
لا تخفى هو نوع لطيف لم يقع له ابن الصلاح اي
وكان ينبغي له ان يذكر مكانه للطغوى عليه في التفت
العلم وما يبدته زعم المرسية اللام اي الخلط والاشباه
عن يظن ان فيه تكرارا لشيخه اوله واتقانا فانه انك
متلا عن تلميذ مسلم عن البخاري عن مسلم فيمن فيه التكرار
ما يكون المراد من المسئلة واحد والاشباه باعتبار ان
النسبة كيف تكون شيئا فاما امثله اي امثلة هذا النوع
البحار يروي عن مسلم وروي عنه اي عن البخاري
مسألة في شيخ البخاري مسلم بن ابراهيم الرازي
كسر الكسرة في قوله التلميذ من شجرة الكسرة
فمنه امثلة في النسبة المصنوع بطريق المودة وشيها
والراوي اي عن البخاري مسلم بن الحجاج في اوله وسيد
الحق في قوله التلميذ في التلمذ في نسبة التلميذ وهو ضبط

عنه

صاحب العجيب اي المشهور وهو داخل الصحن او حلة
الصالح الت وكدرا وقع ذلك ان وقع تكرر ذلك من
اشتراك الاسمين المخصوصين بالملكي واخلاق الجسدي
لعبد من حميد بالتقدير احد الخبيث ايضا كما وقع
للبحار يروي اي ابن حميد عن مسلم بن ابراهيم وروي
عنه اي عن ابن حميد مسلم بن الحجاج في صحيحه عن طريق
الترجمة بعينها كذا عبد بن حميد عن مسلم ومنه
اي ومن امثله يحيى بن ابي كثير يروي عن هشام
وروي عنه هشام اي وهما متغايران فحينئذ هشام
ابن عروة وهو من اقربائه اي من طيفته والراوي عنه
هشام بن ابي عبد الله الدوسكي يفتح الدوسكي
السين المملوكين وفتح الفوقية شوا وتعد لها الفعل و
والمليسية ومنها ابن حزم في الجيع من معنى الاطلس
ان يقول وكذا وقع ذلك لان حزم يروي عن هشام
وروي عنه هشام فالاعلى اي شيخه من عروة
والادنى اي تلميذه ابن يوسف القتيبي في شيخه
العلم المملوك وسكون اليون الاوي فحينئذ يمتثل من الحجة
عقبت اي عن هشام يروي عن ابن ابي ليلى في نسخة
وروي عنه ابن ابي ليلى والاعلى عبد الرحمن لا يروي عنه
ابن عبد الرحمن فلا يروي المولى والاعلى او حلة كذا امثلة
هذا النوع كثيرة وفيما ذكرناه كفاية ومن الجوع في هذا
الفتح في الاسماء اليه في اي من الكتب والادباء عن
ان يكون اصحابا بل تلمذوا وصحاح يروون في كتابه وكتاب

وفي هذا الموضع عتزل بعض التلمذة بقوله ان كان المراد
 بالجرودة التي لا تقدر بحولهم ثغرات وضعف او رجال كتاب
 مخصوص فلا يظهر معنى قوله فمنهم من جمعها بغير قيد انهم
 لكن لا يخرج ان اللفظ انما يشتمل لو جمع الائمة مختصين
 لم يكن له كسبة او لقب او اسم لم يشتمل باحدها والظاهر
 ان جميعهم اجمع واعوانه اعل وقدر جمعها اي الائمة المجردة
 كلها اجماعا من الائمة اي من علماء الرجال لكن باختلاف
 في جميعهم فمنهم من جمعها بغير قيد اي يكونها ثقافة او ضعفا
 كما من سجد في الطغفانة وابن ابي خزيمة يعني لما العروة
 وسكون التختة وقص التلثة والجمادك في تاريخهم
 اي تبادي في اربعة اشياء و ابن ابي حاتم في الخراج
 والقدر في كتاب له فافهم ذكرنا الاسماء كلها في اصطلاح
 عن غيرهم من غير ان يفتهم وضعفهم ومنهم اي ومن
 الائمة التي جمع الاسماء المجردة من الخراج والصفات
 اعم بالصحة فمنهم المقصود وهم الاصل في الوجوه
 في العمل بقدر التمام وسكون الى اوان حبان كسر
 الائمة في التسمية الموقوفة وان شكاهن كسر الائمة
 ومنهم من افرد الجرحين بالامر اقل وضبطهم ومنهم من
 افرق كل واحد من رجال الائمة بغير كسر الائمة
 فكذلك في بعض النسخ في الرجال المجردة ذكر الائمة
 في رجال النصارى لا في بعض الائمة في بعض الرجال
 مشددا في كل واحد منهم ومعهم وذكر كونهم جميعهم
 مشددا والاشكال في بعض النسخ انما يفتهم في بعض الرجال

اي ورجال التلمذة مع اي جميعا لا في الفصلين ظاهر
 ورجال اي او لا في علي الجسائي بفتح الجيم وسند به
 التختة بعد هذا القول ونون ويا بفتح الهمزة
 والنسائي جماعة من الائمة قال التلمذة هذه
 الجماعة الحافظ ابو محمد الدورقي في بعض النسخ له لكل منها
 كتاب مفرد انتهى وكذا الرجال مشددا المصنف لمصنفه
 ورجال الست الصحابة في الرجال ما بعده واي
 داود والترمذي والنسائي وابن عسكرا في بعض النسخ
 المقدسي بفتح الميم وسكون الصاد واللام في كتابه
 الكمال وفي نسخة في كتابه الكمال في الجسائي الكمال
 في معرفة الرجال ثم هذه اي في نسخة في كتابه الكمال
 نفسه الى مره كسر الميم وسند في زاي يلد في الحشام
 في تدب الكمال اسم كتابه وقد خصته ابن رادة
 علي بن عيسى وروى عنه ابن كثير في الامور المهمة
 المتعلقة بخطط الاسماء ومعنى رجال الجسائي مشددا
 التمدد وجاء في كمال التمدد في بعض النسخ
 من الزيادة ان قد رتلك الاصل في الرجل الاثر وهو
 الظاهر والاصل الثاني وهو بعيد لا بد ان يخص من رتلكه
 فلا يظهر وجه نقصا في بعض هذه المقادير ومن المهم ايضا
 معرفة الاسماء المجردة قال التلمذة وهو التي لم يشك من
 تسميته من غيره فيها وقد وصفه فيها في بعض النسخ والا
 فالظاهر ان الجوامع المتقدمة شاملة لائمة المجردة
 الحافظ ابو بكر احمد بن حنبل في الرجال في بعض النسخ

ي

لعله

والصعيد ما حته التربة ويجوز العكس ان العنود التعريف
 وليست من صحتها فكل انما النسب الى التراب يد بالعلم
 ثم الى ان يجعل بالثاني فاني لم تكن لازمة من الاول
 فيقال ان يخرج من الفاضل دون العكس لعدم الفاضلة حينئذ
 لا سلام الفاضل من التراب وان قيل وكان ينبغي ان لا يكون
 في اعم من يقتضيه على الحقيقة لموافق استند في على الناس
 كون الفاضل في شأنا قاله شارح وهو منقو قد يعدم جواد
 العكس فالجواب في البراءة ان يقال يستفاد من ذكر الاعمال
 معنى علم ثم ذكر الحصر بعد زيادة فابينة لم تكن مستفادة
 من التراب على وجه الارجاء لا التيسر الذي هو او وقع في التفسير
 وليس كذلك ذكر الاسم بعد ذكر الحصر الى انما النسب الى الماهل
 بفضيلة العظمة والافضلية ولا عبرة به عند اهل العلم انهم
 قد نظروا هذا المعنى في البطن الحق كالمستعمل من الانشاء والحق
 هذا قد يقتضون على العام وقد يقتضون على الخاص وهو
 قل ان النسبة الى الماهل من ان يكون بعينه التراب
 في النسبة الشخصية بناء على ان النسبة مقصود يستعمل فيه
 التراب كالموت او تباين الانشاء في بعد ان يكون العكس
 راجع الى الماهل لا يجمع بلما وضيا كما يكثر المعاد في
 ضبعة فيكون هو المزعوم او سلك كما يكثر في الملة وفي
 التباين فيكون هو الملعن والطريق للكمة او من التزاد
 وكان الاول ذكره هنا لانه يباين بصيغة الامر في النسبة
 الماهل في اعادة فكلما ومجاورة وهي كالملة منصوبة على
 التميز وتكون ان تكون خبر يكون بتقديم معناه اي نسبة

ببلاد

ببلاد الخ يمكن ان يكون الماهل واقعاً بلان للوحي النظم
 الا ان يراد به المعنى اللغوي ولا طرد ان النسب يستلزم
 من الماهل ان يقع الانسان تارة على الماهل وتارة على
 التراب والاداء والصياغ او المستند لوم حجة الماهل وكرة
 في اعم بها لكن اصل الكلام يبرز الشرح في الماهل وانما جمع
 الماهل لا وادة الانواع ومخالفة التبع بالجمع والافعال
 نسب احد الى الماهل والآخر الى التراب او كذا قوله ويقع اي
 تارة الى النسب والآخر الى النسب لا في الماهل من المعرفة
 لان المعنا علة لا من المباشرة فتركها لاجل المعرفة
 كذا قبل واما بالعرف فهو يعلم الاصطلاح الثاني في الصفة
 المعرف من العلوم العقلية والشرعية على انما هي
 الخاصة والعرف بكيفية جمع حجة كما في التراب اي في الماهل
 من غير مباشرة في تحصل وجوده من التراب والنسب ويقع
 فيها اي في الماهل لا في التراب لان التراب لا يوافق في النسب
 والعرف او في النسبة اليه هذه الاشياء وفي النسبة
 ويقع فيه اي في الماهل لا في التراب لان التراب لا يوافق في النسب
 والعرف في النسبة اليه هذه الاشياء وفي النسبة
 لان النسبة الى التراب في النسبة فيكون النسبة الى الماهل من
 بلاد ما قبل التراب وهذا الوجه كثير في الصياغ والجمع والصياغ
 والصياغ فلا اول بالوجوه والثاني بالنسبة التراب في
 راجع التراب في اخره اي في الماهل لا في التراب لان التراب لا يوافق في النسب
 اي كونهما في الاسم على ما تقدم هذا فانه لا يوافق في النسب
 في حال الكلام وقال شارح بنا على ان الماهل بلفظ كونه

اعلى واسئل بالردة والحلف والاسلام وغيره طول القيلة
 مطلق عليهم مولا ولا يعرف تمييز ذلك اتي عن الآخر الا
 بالتفصيل اي في رواية او من امام معتد عليه اي في
 ما تميز به احد هاهنا والاخر هاهنا ذلك ما ينسب الي القبيلة
 مع طلاقة النسب كفلان القرشي ومنهم يلقون السبيسي
 ومثقال الحسيني وياقوت الكيزي والي وغيره فيقولون
 هم موال لهم بعض المعتنقين فربما ظن انه منه صليبه عكر
 ظاهر الاطلائق وتوافق من ذلك خلط في الاحكام الشرعية
 في الامور المشرطة فيها النسب كالامانة العظم والكنة
 في النكاح ويحذف ذلك من الموارث والتقدم في الفلانة
 وغيره مما وقع من ذلك في زمانه ادعي واحد من
 اهل اليمن انه من بني سبيبة وهو الحال وكان يقال له السبيبي
 ايضا من بعده ونقص بمثلان نسبته صليبه خفيصة
 ويحذف اليها انما فيه تجارة لعل لا ينفقه او خدمه ويحذف
 اليها نسبة السبيبي ارضية عليه جدي سبيبة فاشتهر عنه
 بعض فتنة السوء بجماعة شهروا انه سبيبي في تصور
 دلوحي اما لم يغير غيره واما في دفع الامانة اليعول
 بنو سبيبة انه سبيبي فاعتقد القاضي بناء على ثبوت صحة
 النسب بالسباع على ما رد قول اليهود انه سبيبي من غير تحقق
 انه من سبيبة النجدي وحكم بانه سبيبي ايقن انه كثر
 اولاد من سبيبة الموجودين كمنه لكثرة اصحابه بمقام الكرم
 المغفلة وكانت العادة القديمة حكم بينهم بالمشاح
 يكون لا يبرهم الا فاضلهم ولا يصلحهم فاختللتهم ولم يسخ

من

من المحتاج لكن كانت قبل ان يري الفلاح ورجم الامر
 بعد الفسار والافعال وكان هذا يتحقق قوله بانه
 على وسلم يدين شيعة حين دفع المحتاج حذوها خالدة
 تامة فترغبنا منكم الابد فاعلموا بحقوقه كمالا استغنا
 بعقبي سورة ما يري في السان سبب الاشياء هذا وقد سلف
 في الموال ابو عمر والكندي ولكن بالنسبة الي المهر من اطلعا
 في الموال النسب من ان الغنايل من من يكون المراد به بولغا لغنا
 وهذا هو الاغلب كما في المختري لطاي ومنهم من يكون المراد
 ولا الخلف كما ما سالك من سببها صليبه فاشتهر عنه
 ايضا لان نفا من اصحاب سالي نسبه في بعض الخلف ومنهم
 من يراهم ولا اسلام كالا امام محمد بن ابراهيم البخاري
 قبل له الجمعي بضم جيم فمكول عن ممل فله لان حقه
 كان بجوته فاشتهر في ذلك الكيان بن اخيه الجمعي وغير
 الاخوة بكمالهم والاشوات اي ومنهم من يعرفه
 الاخوان الاخوان من العلماء والرواة مثل لما في الصحابة
 عبد الله وعقبة ابنا مسعود وفي التابعين عمرو وارقم ابنا
 سرجل وهما من افاضل ابن مسعود فاذن دفع قوم اتحاد
 التمدد فين الخط حيث يكون المعنى مشهورا دون غلبه
 ومنها دفع كل من ليس له اخ الا لانه ابنا كماله الامم كماله
 ابن اشكاب بكرهمه ونسبه وسكود معجده وكذا وموحدة
 في اخرها غير غير افراد قبل وصفه على ما ذكره في كتابي
 في مقدمة المعبر اوله وعلى بن اشكاب وفيه من اشكاب
 قاله ولحم من علي مائة في المعني والاشوات غيره وقد

ق

ر

ق

ق

ر

صفة فيها في هذا النوع القدر ما جمع فلم يرد اي بعض
 المستند من العلم من الدين ومن المهم ايضا معرفة اهل
 السوء والطالب وذلك ان علم الحديث علم شريف لكونه
 يمينا قال النبي صلى الله عليه وسلم فينا من صاحب وطالبه
 ان يكون موسوما بجمادى الاخلاق ومحاسن الشجر وشيئا
 في تصحيح النية اي تجريدها عن الرياء والتفكير والاعمال
 لا يتعلم الا حسا فالعزيمة بالسجدة الى المراتب العليا بسبب
 تحصيل العلم والعمل وتكامل التعليم في حصول العقوبة
 قال سمعان التوري فقلت لميت من الجفان حرقنا
 قال حتى نفي الميت وقد ورد من نقل علم ما ينفع وجه
 الله عز وجل لا يتعلمه الا يصيب غرضا من الدنيا
 لا يجد عرف الحديث يوم القيامة نبي وحج والحمد لله رب
 العالمين من ميرة حسنة تسمى والنفوس اي تطهر القلب
 من اعراض الدنيا من المال والمادة وانشاء الهوى وتخصيص
 الخلق بغيره ويصير وهو القيام بعبادة الخلق وتنافعه
 الحق قال تعالى في حق النبي انك لعلى خلق عظيم وسيدنا
 عالى شريف هو النبي صلى الله عليه وسلم فقلت
 كانا خلقنا الظل واشارنا لظلمة رحمة الله الى معنى الحديث
 بقوله في وصف ما قاله النبي صلى الله عليه وسلم
 اهل القرب اهل الله وخالقته ويؤخذ من اهل الحديث
 اهل يسر الله صلى الله عليه وسلم وصفونه اهل الله والارض
 والصبر واليقين حالها باها الا ان مفصلا في العلم
 ما عشتج ما فاستا ونفع نفسك الدنيا بافانير العلم

للمؤمن

ويصفى

وشعر الشيخ ما لا يسبح بغيره وكسرت الله اي الطالبة
 الحديث اذا اخرج اليه اي الى الشيخ او الى غيره لما حصل
 الامور اذ ارباب الشيخ كخاتمة الشجر اخرجوا الى ماضيه جالس
 للسمع وجوب ان يفرغ عليه او يحيا با ان كان في منزله
 وهو الصحيح فقد جلت الامام بالله لنا وهو مؤيد وعلمه
 ستة والاسم مؤيدون وشيئا واذا اطرأ اليه افاق
 واجه من العلم في من الحديث في حديث حل عن ابن عباس
 ومن اسر من اقدم عليها ومن انكالت في حديث من جدد
 الفاضل عياض ومن انه من السلف من جدد في حديث اهل
 السن وشعر من الحديث ما لا يصح فقال ابن خلدون وتصدق
 للسمع اذ بلغ الخبر ايضا انما الكبرية ومنها يجمع
 الاستدلال وقال ولا ينكر عند الاربعة انهما حد الاستدلال
 الكمال وعند ما ينفي عزم الناس وتغيره ويتوفر
 عقله وجمع ابن الصلاح بينهما ما قاله ابن خلدون
 في المسندين عموما اربعين في العلم فانه لا يحتاج اليهما الا عند
 السراطين وغو ومن نقل عنه القدي في الحديث
 من السراطين الذين اخرجهم من اعدائهم ولا يجوز ان لا ينفي
 ان يجوز سلكه ومنه ان من كان يكون مرتبة في الاسناد
 اعلى او في معنى الحديث وحله في حديث السنة وزهده
 وغير ذلك من وجوه ترجيح من سبب اية بطلان الخلق
 اليه في الاول من اهل العلم عليه فانه الدين المتصوفة
 في الاول من الحديث بغيره من هو اذ في منه بالحديث
 ولا يترك اسما احد لنية فاستدق اي لا يتبع من حديث احد

ي

لكونه غير صحيح الشبهة فانه قد يرجح له صحته لما قال بعض
 السلف طلبنا العلم بالعباد فاني ان يكون المريد وهذا
 هو الغالب في علم الكتاب والسنة بان ما لما ويتبينها
 لهما جميعا لا يتبين حاله ويتبين بالحسن بآله وان يتبين
 ايم طهارة كاملة من عقل او وطو ويستولوا وينطبق ويسر
 لحسنه ويتوب اليه ويقيم عليه ويجلسوا في مكانا على صدر
 وارشد فوفاذي يسكون وهيمته ولا يحدث قاما في الا
 من روفة ولا عمل ليعتق فكسرا في مستحقا في تلفظ الحديث
 بحيث السامع في بعضه فان كلامه صلى الله عليه وسلم كان فعلا
 بل كان احيا نالكم فملا ثاقا فقد روي عن عاتق رضي الله
 تعالى عنه لم يكن كقول صلى الله عليه وسلم يستدرك
 كثير لم انما كان يحدث حديثا الوعد العا ولا حصلت او
 البعوض لا يحدث حال كونه متعجلا في امر من اموره فانه
 هيمته قد يكون مشغولا بالقرى بما يقع له خلا في المفاك
 ولا في الطريق ان يتفقد فترا او يقد امير الان اضطر
 نضطر لظا ويحور كسر اللون وضمه الى ذلك اي الما ذكر
 في المهيئات سواء يكون الضرورة شرعية او عرفية قال
 التكرار في شارح البخاري فقد روي عن مالك بن النضر
 كان اذا اراد يحدث تروضا وجلس على ممر وانشأ
 وسرع ليعتد فتم في جلوسه بوقار وهيمته وحده
 فتشبه في ذلك فقالوا احدا ان اعظم حديثا رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ولا اخبره الامم طرفة كاملة
 وكان يكره ان يحدث في الطريق او هو قائم او متعجلا

وقال

منه

وقالوا خطباء القوم ما احدث به عن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وروي عنه انما ان كان لغتسل المريد وابتخر
 وينطبق ما اذا رجع احصونه برفعه وقام في الما الله
 بابا الذين اموا الا في قولهم اموا انك في قسوة الله طهارة
 على سطر وان لم يسكن اي يتبع عن التحدث في الما الله
 اي في السنة او السنة لا اي في حفظه وصيغته من
 اي يتخلله من اجبه وعقله ولا فقد فقدم ان ابن معين
 حدث عنه عن رعد وانما كان ان في كلامه لا لا الله
 وقصير وهو قبل قول دخل الجنة او هنر في حجة او غير
 سن مود الخوف قال الله تعالى ومنكم من يود الى الرد
 العلم لكيلا تعلم من بعد علمه انك قارئ القرآن محفوظ
 عنه وكذا الحديث قالوا والشارح في بلوغ هذا الشرح
 عجب اختلاف احواله وسط ابن خلا في الخبر بالانسان
 قاتل والنبي والذليل وزلة القرآن اوله بانها انما
 فانه كان عقله ثانيا ولا يربح مع ما يعرف قد شئت
 ويعوهم به في خبري ان يجد احتسابا روعة لم يخبر كثيرا
 كالحصر في موسى من عبادان قد جردت بعد ما بلحدث بعد
 الما بها فمن الصحابة التا بعد في نوحه وقلت
 قد حدث في بعض العبد السنة رتبة الاوليا وطهارة العلم
 السيد زكريا ويقول بحري بابة وعشر والمنة مقو من طهارة
 عمر وحسن عليه ما ورد في السنة الاولى في الحديث ان
 في الخلا جلسا لاما الحديث فانه اعلم ان في الرواية
 عند الجمهور بان يكون الحديث في لغة الشيخ مع خبره

وتنبهه وكون الطالب يتلقاه من مع تنقطة وضبطه
 وتقفده ما يسمع ويكتبه واجتبا الأملا في الغامضة
 التمهيد وحصول الطالبين اعم واذا اتخذ مجلس الاملا ان
 يكون له ما يتخذ ان يقول او ان يكون له ما اذا اتخذ مجلس
 الاملا ان يقول امسك اسر فاعلم ان استعماله في نسخة
 يستدرك اللام من الاستعمال فان الاملا والاملا لا يفتقر
 واحد منهما وهو من طلب الحديث من تلاوة الشيخ وقيل
 هو من كتب اسمي حضا للمجلس والمصواب ان المراد فيه
 المبلغ للحديث اذا اكثر الجمع وعنده تكاثر الجمع بحيث لا يكفى
 مستمعي واحد اتخذ مستمعا فالترو قوله بقظ بعينه
 فكثير ان ينفظ حاضرا القلب تحفظ لفظ الحديث من
 غير يقهر في بياضه واعرابه غامض من مملية وينبغي ان يكون
 المستمعي عند كثرة الناس على موقع يرتفع من ربي وتحو
 ذلك والافتقار على قد يسهل ان يبلغ السامعين
 وعلى المستمعي ان يسمع لفظ المسمي وانما من الخبر على تعد
 ولم ينهه الا انه من يسمع لفظ المستمعي لا يجوز له الرد
 عن المسمي الا ان يسمع المسمي على وجهه سماعه لا كذا
 الحديث اوله في الغامض من المستمعي كما فعله الامام ابو
 بكر بن خزيمة وعنده من الامثلة وصحة هو الاحوط والا
 قاله في علمه العمل ان من سمع المستمعي دون سماع المسمي
 جاز ان يرويه عن المسمي كما عرفت سواء كان المستمعي في حلق
 من يقرأ على الطلبة ويوضح حديثه ولكن بشرط ان يسمع
 وليسمع المسمي لفظ المستمعي كالقارئ عليه ومع هذا ليس

لمن

من لم يسمع لفظ المسمي ان يقول سمعت فلا بد يقول واستمع
 فاستمع بحسب الاملا بقراءة قارئ من القرآن العظيم اذ
 اوسودة يقرأ بالقرآن الكرم مجادا اذ قرع القارئ على
 المستمعي هل المجلس انما يتخير اليه لئلا يكون له من عليه
 وسلم باجره واستمع الناس من يسمع له صلى الله عليه
 الله عليه وسلم اهل على الشيخ الحديث قبالا لمن وثقت
 اي من الشيخ او ما ذكرت من احوال حديث رجبك الله وعقله
 لك واذا انتهى المستمعي في الاسناد او في الحديث الى النبي
 صلى الله عليه وسلم استمع له الصلاة على النبي واصواته
 فانما انتم الى ذكر الصلاة قاله من صلى الله عليه وسلم
 الله عليه وان يفتخر بالشيخ مجلسه ويختمه بحمد الله تعالى
 والصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم والارباب
 على طبق الحال وسيرة الانبياء ان يقولوا اللهم اعظم
 من سمع من الحديث واخذ منها العلم الماردي من روعا شريفا
 من لم يحل كبريا ولم يرحم صغيرا ولم يعرف لنا لسانا خفيا
 ولا يصححه بغير اولية الا لا يوقفه في طهره الفخر والمالاة
 فان يطول عليه بل يسمع للطالب اذا لا يتعدى القدر الذي
 يشتر الشيخ المسمي ان لا يقرأ ولا يقرأ من اجله ان ذلك
 حرمانا لطلب العلم ولا يكون مما يوقل من القول يستعمل
 سبب استعانة قلبه في الفصل وذكر قائلنا ان الحديث
 انما طال المجلس كما ان الشيطان قد يليب ويشد او لا يمد
 غيره فلا يسمع اي من العلم فان كثره لا يؤمن من فاعله وقيل هو
 عليه صلواته ورواية وعنده يد من النبي المختار من كنه

علما المليم من نار وانما يقع فيه جيلة الطلبة لظهوره بذكره
 انه يتفردون به عن ضربهم ويتفردون به لاد على اقرانهم
 وامثالهم وقد روي عن ابن عباس رضى الله عنهما اخواني
 انما سموا بالعلم والابكار بعلمهم لانهم كانوا في العلم
 في علمه اشدهم جسامته في كماله وروى عن مالك قال
 ركز الحديث اذا فاد بعضه بعضا ونحوه عن ابن المبارك
 ويحيى ابن زهير فان الجمع بين الكمال والتكامل بالعلم
 والتعليم صفة الاوليا الماصفين والعلماء ورثة الانبياء
 وفي الحديث العسوي من علم وعمل وعلم يورث في الملكوت
 عظيم القول ويسير في الدنيا والاخرى كويافا لثقال
 ومنازلهم يتفردون وقال صلى الله عليه وسلم ان علما
 لا يقال بكثرة ما يتفردون به ولا بكماله البخل
 من لا يتفرد به لا يتفرد بالانفاق بل يزيد وفي غيره
 بالانفاق وما روي انه قيل لزيد جماعة الامة المتفرد بها
 كسبعة وسبعين النبوة وهشتم واللات وابن جبريل
 ابن عبيدة وابن جعفر وعبد الوهاب قال المارني قاله اعل
 بما صدره في ذلك لا بد من الاستعداد ذاي ولا بد من كمال
 العمل فاذلة من هو ومنه في نفسه افر او غيره بما فانا لبحا
 تمنع الزن في ذلك لا بد من العلم وقد فاد عانته وحسن
 الله عنهما موقعا وموقعا انما انما انما الانصار لم يكن
 ممنوعين الحسا ان يتفردوا في الذكر او في الذكر قال ابن تيمية
 شارف عن اثنى الذين يتفردون في الارض بعد الحق
 ولان من تكبر على نعمة حو خيرها وقد ذكر ابن تيمية عن

قال

قال لا تشاركوا العلم مستحقا ولا تكبروا لان الطالب السادق
 المحب الفاضل لا يمنع من تطلبه ويجوز ما روي عنك
 ما سمعته تاسا ان وان كنت جميع ما وقع من سماع كتاب
 او غيره او حديث طويل استعمل فيقول من العلم على وجه العلم
 والتمام ولا يتبعه فانه يتفرد به المرام وما يحتاج الى رواية
 شيء من علم بل كفايا المتفرد به فسد حيث لم يتفرد
 القدم قال ابن المبارك ما استحق علم عالم قط الا انه صحت
 وقاد ما حاز من متفق حير قط وقال ابن ميمون صاحب
 الانتباه يتقدم صاحب الفقه لا يتقدم فانه يحتاج الى اشتغال
 لفقيه فانه لو لم يكن في العلم حكمة واجازة الشيوخ به تولد نفسه
 ان كان متفردا عارفا ما يصلح لانتخاب والا استعان بحافظ
 منيف في هذا الباب ويعتبر في العلم بانفاق بشكل الاجا
 وانما تالوا رايه في التفتيش اي بتقليد لما سمع من يابيه
 واعرابه وبيان حروفه بما فاد العلم صيد والكثرة في
 ولا لا يقع في التفتيش وينقله على وجه التفتيش في كلامه
 المشهور لا يحاول العلم عن صحبه ولا الفرق عن تفتيش في
 الصبح الذي يروى الخطا عن قراءة الصحف باستنفاذ الاخر
 وقيل ان اصل هذه التومنا انوا اخذوا العلم من الصحف
 من غير ان يتلوا فيمنزل العلم فكانت فيهم رواية التفتيش في
 عند هذا فصحوا اليه وروى عن الصحف فهو مصنف وروي
 عن ابن العناني قال حضرت بعض مشايخنا في بعض القضاة فقال
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن جبريل عليه السلام قال
 قال فطرت فقلت من هذا الصبح ان يكون شيخا اشد فاصح

الذي

قد سمعنا واذا هو عز وجل كما ذكره لكادرون شارح النجاشي
 لكن في نظره وتردده ان يكون احد شيخي السلف نظر ظاهر لا ينجي
 وروي ان شيخنا قال في حديث فقال لشيخنا النبي صلى الله
 عليه وسلم اعطى الحجاج اجرة بالمدة وضرب الحجاج وشدة الرأفة
 وبنا لشاة من موقدوا انما هو تصغير اجرة تسلكون الحسيم
 وبالمصا وروي ان امير المؤمنين عليا قال الا ان حزاب هم منكم
 هذه يكون بالزنج فصحوا وقالوا يا الزنج فما اقلوا اخبر
 بهذا التصغير كما بعثنا في سنة عند معاشرهم امر
 والزنج وروي ان عليا كان رجلا غنيا بالعز المعة فقرأه
 بعضهم غنيا بالعز الملة واليون وهو خطا فاحاطوا به
 هو الذي بعثوا وقال بعضهم غنيا بكسر الميم وشدة السا
 الموحدة في الاول وبالمثل في الاخرى كما نبهت كثيرا
 بزنج وهذا اقرم معنى من الاول وهو على ان سكتة وتز
 ونفسه بعز اهل العرش شيئا ليسمع منه وكان في تحا به
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذهبوا عنا فقلنا
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما هو اعيا بالذالك المعة
 والوحدة وبالعز المملة تيد لها نون وهو الخطا الصحيح
 وصحيف بعضهم الحديث المشهور عزنا نرد وجا فقال
 رز عينا نرد وادخله في قسم طرية الا في ما كانوا يورد
 عشر غلاتهم وسعد فون فصاروا وعلمهم كلام حشا والعنط
 ان يصط لست بعد بالذكرا والعنط في مبداه او تصفيل
 انما بعده وموتونه في كتابه فان من اعترض بجمعه ذلك
 انما له ترجيح له في مدة قليلة مشاركة اهل مودنا ذمة

انفصاله

انقلبه وفي كلام الشيخ اشارة المعنى بان لا يستعمله
 في طلب العلم وان يتخطى المعنى على التمر ويحتمل الا فلا
 لما روي عن ابي بصير رضى الله عنه قال من طلب العلم
 فانه حيلة فاحيا بغير حكمة فانه واحد فان اوله
 مقتبس من قوله تعالى وقابلوا نزله عليهما فقرأهما
 واحدة كذلك لست سمعنا خوارك وتزنا له تزيلا وقوله
 عز وجل وقابلوا نزله فانه لم يقرأه على الناس قبل مكث
 وقوله سبحانه لا تزلزلنا بك كرمك بل جعلنا الامانة وقفا
 اي مما جاء من شر كما به او غيره او انفسه بالذمة كثر
 بمقتضى ليرى بفتح السين ايمتت في ذهبت
 الي في فهمه وحفظه من جملة وعنه وانظروا لكون بين
 الراسخين في العلم والكاظمين في العلم وقدرهم على
 كرم الله وجهه فانه تذكروا هذا الطرح ولا تغفلوا
 وروي عن ابن مسعود وهو الله عنده قال تذكروا الحديث
 فانما جاءتم اكرت ان يبين علمهم انهم اثم مقدار كثر
 ومنهم من عرفه من السجدة ايسر على الجود فاحده ما
 كان يتفلسف او غيره والاداء انما هو الله عز وجل وان
 واحدا في فاس التعليل فقال لا يجوز ان يذلة حرم من ذالك
 جاءهم من العلم انفسه انفسه به سماه الحديث بعد الاثر
 ستمدحهم من غير خلاف الا انهم من في حكمه المعة الفاء
 عن ابي عبد الله القمي يروي من الناس امة تارة قال يستحق
 الحديث في العلم ومن لا يملكهم الفيل وقد وطب ان
 يستغفره وبه حيلة الفزانة والخراب وقال الشارح

العلم

جمل

عليه اهل الكوفة يستحب كتب الحديث في العشرين وقال
 اهل البصرة في العشرة وقال اهل الشام في الثلاثين
 ويحبون تحمل تكافؤنا اذا اذاه بعد اسلامه
 اي كاتل عبادته مثل حديث جبير بن مطعم المتفق
 على تحسنه نسمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول في الغزاة
 بالطور وكان جلي في هذا اساري يورق الى يسار وانه
 النجا ويؤذ لك اول ما ذكر الامة في قلبي كذا القاس
 اي يقول بحمله من باب الاول اي من تحت الحمار اذا اراد
 بعد توبته اي من نفسه ويؤذ عدائهم اي بعد ظهورها
 بظهور خلافتهم فانه اعلم واما الاداء فله تميم اية
 لا اخشا قل من من عيسى بل يفيد من تعبد
 بالاجتناب اي باحتياج الناس اليه وابتداء ودراسة والاعمال
 لذلك والدار عليه كواجب بالسوطين في الانفاق في اقل القل
 ورواية الحديث والاشارة والتصنيف فان له اهلية ذلك
 بالاستحقاق التام وقلة خطابه في المرام يجوز له ان يتصور
 وان لم يكن له امانة ومن لم يكن اهلا لذلك فلا يفيد له
 العاجزة وسواء ورواية قاله التلميذ هذه رواية
 عليها صحة النووي في التفسير والتفسير حيث قال انه مني
 اخرج الامام في حديثه لاي لاسماعه وشاذ به وفسد وجها
 ان اخرج عليه واقتضاها ان كان من مثله في اي مكان وهو
 اي المشاهدة تختلف باختلاف الاشخاص فيهما وجعلنا
 ونظما بما يكون مستغنيا عن الادلة على كذا او ما يكون كذا
 واعلم عليه يا سيرا وقال ابن خلدون ادخل في التفسير اي

بسريرة ونفية
 لا

ناهل

ناهل لذلك ونعمدي لاد الامة انبثا الكثرة ويحب الامام
 ولا ينكر اي الاداء عليه عند الاربعين لانه احد الاسوة
 وشمس الكمال وعنه هيايتي عن الاشياء ويؤثر فقله ويؤثر
 رايه وشاهد ظاهر عند اهل البيت ونقبت اي
 واعترض عليه في ذلك ويؤثر من حديث قلبي في قبل
 الاربعين كماله امام المحدثين من الامة المتقدمة فقال
 المصنف واجيب عنه بانحواده اذا لم يكن هناك امر
 يفتحق الحديث كان لم يكن هناك امثل منه وكان يكون
 قد مضى كذا بشا واريدي سماعه منه قال التلميذ فاذا
 لم يكن هناك ما يوجب الحديث مما ذكره المصنف فالتأهل
 عنه والله اعلم ومن المهم معرفة مصنف كتاب الحديث
 اختلف الصحابة والائمة في كتابه الحديث فذكره
 ابن عمر وابن مسعود وزيد بن ثابت وابو موسى النوري وابو
 سعيد الخدري واخرون من الصحابة والائمة وغيرهم
 عن جبير بن نفير قال صلى الله عليه وسلم لا تكتبوا عن شي الا ان
 ومن كنت عن شي غير القرآن فليسمه ارجحه مسلم وجوزوه
 فله جملة من الصحابة منهم وعنه وابو الحسن وعنه ابن عمر
 ابن العاص واسر وجابر بن عبد الله وابن عمر ايضا واخرون
 من التابعين واللاحقون رضوان الله عليهم جميعا فليكن له
 الله عليه وسلم اكثر الا في شاة وروي ابو داود ومن حديث
 عبد الله بن عمرو قال كنت اذكر النبي صلى الله عليه وسلم
 صلى الله عليه وسلم فذكر الحديث وشاة انه ذكر النبي صلى الله عليه وسلم
 وسلم فقال له كنت وقد كتبت في الجواب فليس ان كنت

الى سبعة منسوخ باحدى الاذن والكتابة وكان الذي في
 اول الاسر لحرف اختلاطه بالقران فلما امن ذلك اذن قسمة
 وجمع بعضهم ببعض بان الذي في حرمين وثق بقطعه وختم
 شكله على خطه اذا كتبت والاذن في حرمين الا وهو يحفظه
 كالحق شاة المذكور وحمل بعضهم الذي على كتابة الحديث معه
 القران في صحيفة واحدة لانه مما يسهل سحره فاما في
 الاية قرأ بكتبه معه فترى ان ذلك ليوف الاشارة
 وهو ان يصفه كتاب الحديث ويعتبر ان يكتبه اي الحديث
 وكذا القران ومن في معناها من يجمع في نسخة واحدة
 المعقول ويمكن كرس على الله حاله من الفعل وكذا قوله
 مفسرا او هو عطف بيان اذا التبيين بالنسبة الى جوهر
 الجوده والنسبة باعتبار وجوده من الشكل والنقط قالوا
 يستلزم انما الخط وتحقيقه دون مشقة وتعليله المشقة
 خيرة البعد واسماها مع تغير الحروف وعدم اقامة الاسان
 والخط هو كما قيل خط الحروف الذي ينبغي تمهيدا هاب
 اسما ينبغي اقامة اسائه وعلم ما ينبغي الظاهر بياضه
 لما قد يشاغل كل مناه عدم التمكن من قرأته خالفا وبشكل
 بعينه عرفه المصنف اربعة بضم الكاف اي ويعبر المستعمل
 المعلوم وهو الذي لا يغيره كل احد واسما يرمز به العلم
 وفيه اشارة بطريق المعلوم انه لا يشكل غير الشكل لانه
 تنسيق العلم بكتيب العلم الدال على تقديم العلم والمراد بالشكل
 المركب من الحركات وهي من الحركات الشبكية العربية
 والاعرابية العروية قالوا للمتنسج في قوله او ينقطه

الى في المشكلة او مطلقا لا الغالب في الاشكال قالوا
 يستلزم لطلاب العلم ضبط كتابها للنقط والشكل لم يبرك
 سبعة لغو له صل الله عليه وسلم في الخط والاسم في
 مواها واداءها كما سمعها والى في الخلاصة عن الاصغر يقول
 اذا حوت ما اخاف على طلبة العلم ان يلموا به في العزلة من
 في جملة قول النبي صلى الله عليه وسلم كرس على منة او في
 مقعد من الشاة في ضل الله عليه وسلم ان يكن يجمع في اربعة
 عنه ولحق فيه كرس عليه في الشكل فيقصد الاعراب في
 الجوهري في شكله في الكتاب اذا قيدت بالاعراب في الخط
 هذا يعرض على ضبط المشكل من الفاظ الحق والاسناد او
 بضبطه هو وغيره فقال علي بن ابراهيم البخاري في
 كتاب سيات الخط وروى ان اصل العلم بكون الاقسام
 كرس في الزاوي للنقط والاعراب الا في المنسوخ قالوا في
 عناصر النقط والشكل فاما بشكل في شئت وقال ابن جلال
 قال اصحاب النقط فلا يبرهن ان لا يضبط الاسماء
 المشكلة اربعة وقالوا اما بشكل فاما بشكل ولا حاشا في
 الشكل مع عدم الاشكال قال وقال اخرون الاول ان
 بشكل الجميع قالوا القاصي ما في هذا هو الصواب لاسما
 المنسجي وغيره المصح في العلم فاما في شكل ما بشكل في
 ولا صواب وجد الاعراب في الكلمة من خطه قالوا في
 اول الاشياء لضبط اسمها بالاعراب لا يبرهن في الاعراب ولا
 فله ولا غيره يبرهن عليه في رتبة الاعراب والاعراب
 منطوق المشكل فقالوا القاصي عناصر من المنسج ولعل القاصي

الاسم

نفس

في الحروف المشككة والكلمات المشبهة اذا اضيفت وصححت
في الكتاب ان يرسم ذلك الحرف المشكك مفردا في حاشية
الكتاب قبل الحرف وعلى ذلك ان لا يقرأ الا مقرا ويرفع اشكال
الكتابة من ضبطها فترى تحت من السطور لاسيما مع دقة
الكتابة وضيق السطور وذكر ابن الصلاح في بعض مواضعه
حروف الكلمة المشككة في حاشية الكتاب التي يكتب
فيها من الكتاب وقال ابن ديق العبد ومن عاين المتعجب
ادبيا لغوا في ابحاث المشكك فمرفوا حروف الكلمة في الحاشية
ويضبطوها حرفا حرفا قال العرابي وهو حرس وفاسدته
ان يظهر مشكل الحرف بكتابة غيره في بعض الحروف كالنون
والهيا المشابهة من تحت بل لا نأخذ كاستثنا الحرف واللام
او لغا في وسطها فاما ضبط الحروف المهملة فمختلف في ضبط
بجعل تحت الدال والراء والسين والصاد والظاد والعين المهملة
اللفظ التي فوق المعجمة ولا يميز استثنى الفاء من ذلك لانه لا يسهل
تأخيرها قبل جعل فوق الحروف المهملة صيغة هلا كقائمة
الظفر لمضعة على فقهه وقيل جعل تحتها حرف صغير مثل
معليه على اهل الشرق والاندلس ويوجد في كثير من الكتب القديمة
فوق الحروف المهملة خط صغير كضخمة وربما نشأ عنه الاشارة
حشا في بعضهم من ان يفتحوا الدال في بعض الكتب
تحتها مثل المزة ويكتب الي وادى تحت الطال الساقط
في الموزونة من اصلها في الحاشية اليه ما دام في السطر
اي سطر الساقط بقية اي من الحاشية بان يكون لورد الساقط
كلمة او اكثر والا اي وان لم يكن بقية بان يكون الساقط من آخر

السطر

السطر في اليسرى اي تحت في الحاشية اليسرى ومعلومه
ان لا يكتب في السطر وهذا الكتاب بظاهرة عام في الصيغة
ولعله كان ذات المتعة من اجل ما هو في الاسطر وسائر
في التوسع واما على المعاد في زماننا ان حاشية اليمن
الصغيرة الاولى او توسع على الصفحة الشائبة فيجعلها يكون
في الحاشية قبل فاستل فانه موضع زلل في كلام عيا
تقر عاين ذلك والمردم على ذلك من اعلم ما نرى ان اول
الحديث والكتابة يسمى ما سقط من اصل الكتاب فالحق
بالحاشية او بين السطور بالحق بغير اللام والحاشية
معها اخذ من الحاشي والزيادة قال الجوهر في اللغات
شي يلقى الاول وقال صاحب الحكم الحق الشافعي اريد بكيفية
كما ان ما سقط من الكتاب ان يخط من موضع سقوطه في السطر
خطا صاعدا اعطوفوا في الوق معطوفين اسطر عظيمة
يسيرة الرحمة حاشية الحق وقيل بعد العظيمة من محل
السطر الى اول النسخ الاول اولى لئلا يسود الكتاب لاسيما
من كثرة الحاشيات في كتب الساقط في الحاشية اليمن
ان سقط من وسط السطر لاحتمال ان يظهر في بقية السطر
سقط اخر يخرج الى جهة اليسار ولو كان حرج الاول اليها
ايضا استثنى موضع هذا الساقط موضع الساقط الآخر
وان حرج الثاني الى اليمن فحاشي طرعا الترخيم
القبيل القرب السطرين فغن ان ذلك قريب على ما بيننا
وان سقط بعد تمام السطر يكتب في اليسرى قال القاضي
عياض وتبعه ابن الصلاح واجه لذلك الا قرب الترخيم

من

يك

ما يعين بحيث تنتج بعده لما يفرض كما له حتى يكون الواصل
 الى سمعه كما لم يعمل ويصح اذا كان بحيث لا ينتج منها فهم
 كقصته انه اراد ان يخطي اليه حضرة احدائه فجلس بها على
 القفا فجلس بشيخه اذ كان معه فقال له بعض الحاضرين
 لا يصح بما عملت وانت تفتني فقال له نعم لا ملاحاة في ذلك
 ثم قال تحفظكم اهل الشيخ من حديث الى الان فقال له او قل
 ما نبتة عشر حديثا فوجرت كما قال الحديث الاول منها عن
 فلان عن فلان ومنته كذا ولم يترك اسانيد الاحاديث عليه
 ثم بينها في الاملاخون ان الملاحاة في الناس من اجزائها
 الى تكلم بسلام ما ما غنت مع الفهم او نفا هو هو فخره
 التوفا يسمى بالسنة بكسر السين وهو بوجه خفيف غير محمل
 على كماله يكون فاد حاسن الفطن وهذا التفتيل ذكره
 ابن الصلاح وذهب الاستاذ ابو سحاق الاسفرايني وراعيه
 المحمدي وغير واحد من الامة الى منع الصفة مطلقا وهو
 المحظوظ ويؤيد ذلك الحكم لما ذكره ذهب موسى بن هارون
 الجليلي الى الصفة مطلقا وهو بعيد جدا خصوصا حال الشيخ
 الانادرا الحاسن وقد رايت بعض مشايخي كان يفتي
 الصغار وكانوا اقربا من ثلاثين وكان يكتب القرآن فمسا
 ويقرههم وليستهم له وقد رايت من واحد يخط في صحفة
 المكتوبة تلك الصفة ليرى من اولها الى آخرها في سورة القدر وصفه
 اسماءه الى ابعاد الشيخ او المحدث بالعلم في ذلك انه ما دلا
 شيئا على ما لا يخل به من الشيخ او حديث او فاعلم على الاطلاق
 انه كور حتى لو لم يخل به يصح الاسماع كما لعلم من خفف اولها

صوت و

يذكر

كان

كان المؤيد والصف بنعسان جيزا سماعه ورواه عن
 القفا واما اوله وكذا وقع في الشيخ منها ما
 الاسماع ايضا ان يكون ذلك ايجاسا من اصله اي
 الشيخ الذي يسمع الطالب فيه او من غيره على ما
 مقابلته ثقة ويظهر له ان يحدث من اصل شيخه الذي علم
 فدا ومن نسخة كتبت من نسخة شيخه ولو كانت في
 اليها لانه قد يكون ذكرا او ابدا لبيت في نسخة مما عدا لا يكون
 له اجازة من الشيخ بذلك الكتاب او ضاير مروياته فحينئذ
 يجوز الرواية ان لا يبينه اكثر من رواية ذلك الزيادة
 بالاجازة لا يخطا خبرنا واحد شاس من الاجازة في ما
 وهذا معنى قوله فان تذكر اليك من الاصل او غيره
 المقابل له بان غاب عن الكتاب ما عداها وصاحبه او غيره
 او غرد ذلك فلا بد من الاجازة كما ذكره ابن الصلاح في جواب
 المجامعة والنقيب في ذلك من بعض المودة اي يغير
 الشيخ نقصان الطالب بالاجازة لما خالف اهل البيت
 خالفه بل ان نقل ما ليس من سماعه او يقره عن اهل البيت
 احسان خالف اهل الطالب بما لا يوافق صفة الرجال
 بكر الرازي اية ومن المهم كيفية الارحام في ذلك ما حجه
 الحديث حيث يتنكر في ان يفتي ان يحدث الله بوجه
 فيستوي عنه اي يفتي في جميعا ويعمل بكلامه في
 بغيره الخ لا يفتي على سبيل الاستحباب فيعمل بالشرع
 في كل حال ليس هو الرجل الذي لا يخل الاصل يحصل اليه
 غيره من الاشياء كالنقود وغيره ما فقهه صاحبنا رحمه الله

و

مسيرة شهر في حديث واحد والتعقيب بشرح كل ما هو النور
 فينا والادب الى ان المسافة البعيدة لا نغف عنها ولا
 فلو توجهنا الى ان المسافة البعيدة لا نغف عنها ولا
 في الحديث عن كثير من قيس فانه كذا كذا مع الى
 الذي قد مر من خطاه رجل فقال ما باله رد الراجح
 بهن كثير من رسول الله صلى الله عليه وسلم فحدثت بلعني
 انك تحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مما يجب ان لا
 فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من سمع
 مني فليطلب فيه على كل اكل الله يذوقها من طوق الجنة
 وانه لما ذكرنا لطفه الجليل فينا لطلب العلم وان العالم
 لم يتفكر له من في السموات ومن في الارض والجنان في
 شوق الحاد وان فضل العالم على العابد كفضل النملة في
 على سائر الكواكب وان العالم ورتبة في الدنيا وان
 الدنيا لا تدرى ان الدنيا اولادهم في الدنيا اولادهم
 فمن اخذهم اخذ بنواهم واخذواهم اخذوا بنوهم واخذواهم
 ومن الماحض والدارم في ذلك الطبع في حديث ابن الدرداء
 ما حدثني عن ابن ابي عمير عن رجل قال سمعت ابا عبد الله
 في استغنية استغنى عن الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا
 والاول اعرب واقرب والله اعلم ويكون اغنى الله او يفي
 ان يكون اهتمام الطلب منكثرة المستغنى في من الحديث
 اكثر من اغنى الله شكرا في ذلك ما وجدنا في الغفلة في
 هو الله لا يرحم الوطانية نعم قد يحسب ان كثير من الاربعة
 التعقيب الذي يكون من انفس على كثير من الطوائف في السيرة

سجد

في الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

الشيخ

مكتبا

عقائد

محققا من رتبة ولا تعقيب شتافق صنع الاموال وقد قال
 العلماء بتقدير العقول تصنع الاصول وصنعهم بقدر
 اي ومن المبرم من كبرية تقفيل الطالقات وتصنف
 معبره وذكر اي التصنيع اما على المسانيد ان فيها
 بان يجمع مسئلة كل عمل في على حدة فيتمتع بغير
 الشبهة كعدة اي من رتبة بان يجمع ثمانية واحدا واحدا
 من غير نظر لصحة وضعف وثنا ستة باب وقد حصل امرها
 ترتيب حروف هجاء وغيرها وان اختلف انواع احادته
 في ذلك كسنة الامام احمد ومسايد الامام ابي حنيفة
 ومسنن الامام الشافعي والدارمي وغيرهم والاكثرون
 ومنهم من يقتصر على الصالح للجنة كالصالح القديس في
 رتبة ما يستند على سوابقهم اذ من سبق من الصالحين في
 حاد ولا يباي بكره ولا يحدجه بلاد وهم جعلوا في
 الفضل فيد بال عشرة المبشرة بها هلال ربها
 الجديبية في سبيلها هاجر بين الجديبية والعترة في
 يوم الفجر في حينها باصغار المعاني في كافي العظماء
 ابن يزيدي في النساء وان شأ الله في سنده في حروف
 المحفوظ في اصحاب الصلابة كان يبتدئ بالامرة في قاعدتها
 على ترتيبها في باب بكر والشيوخ هجران بالعلماء في
 وبلاد وغيرهما وجميع ما صنف فيه ذلك العلم الكبير
 للطرائق في غير مقتصد بالتناول وغيره قال ابن الصلاح
 وهو اشرفنا ولا والا لاوله من شيوخنا الشيخ السبكي
 رجلا لندرك ما تعبها الصغير والكبير على حروف المعجم

٦

م

